شؤون فلسطينية

١١ آذار (مارس) ١

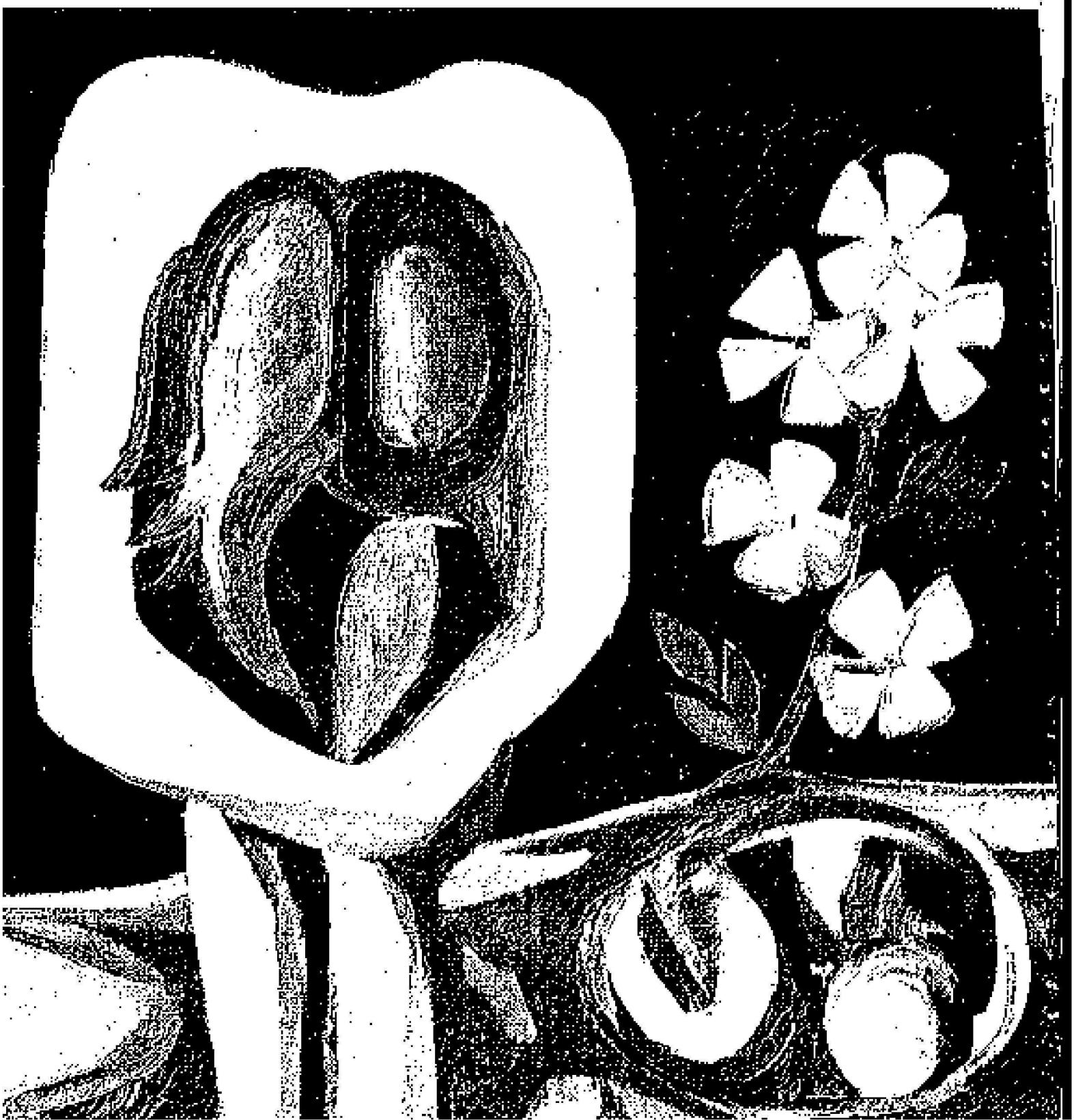

شؤون فلسطينية

١١٢ آذار (مارس) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المحتويات

الصفحة		
٣	محمود عباس (أبو مازن)	الصهيونية توأم النازية واليهود أول ضحاياها
٨	صبري جريس	الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية، معالجة قانونية - سياسية: ١ - الجنسية ومصادرة الاراضي وضمّها
٣٦	محمد عبد الرحمن	العرب في اسرائيل: إتجاهات جديدة للتماثل مع نضال الشعب الفلسطيني
٦٠	سميح شبيب	جريدة «الحياة» - القدس ١٩٣١، عمر قصير وتاثير كبير
٧٧	د. تيسير الناشف	أفكار العسكريين الاسرائيليين في الصراع العسكري في الشرق الاوسط
٨٦	أحمد المصري	التحرك الاميركي لغزو منابع النفط، مراحل تكوين قوات التدخل السريع
١٠٨	فيصل درّاج	دراسة في رواية سحر خليفة: قول الرواية وأقوال الواقع

١٣٠	ردود	كتاب البدايات ومراجعة أبو عيطة له، مناقشة الانهامات الموجهة لفهمي السلفيتي، فيصل حوراني
١٣٣	تقارير	مشاكل المرأة الفلسطينية في ندوة «صامد»، سلوى العمد
		مؤتمر الطائف: قضايا وقرارات، سليمان ابراهيم
		القاهرة: معرض الكتاب ورد الفعل على مشاركة اسرائيل، رؤوف مسعد
		سباق التسلح على هامش حرب الخليج، علي خالد
١٤٧	مراجعات	ذكّرنا بروعة «المنشائل» ثم أبحر مبتعداً الى مطارح الغربة! (إميل حبيبي، لكع بن لكع...)، عاصم الجندي
		إطلالة المولود الجديد (الكرمل، العدد الاول...)، ف.ع.
١٥١	شهريات	المقاومة الفلسطينية - عسكرياً، المقدم الطيار حسين عويضة
		المناطق المحتلة، م.ع.
		اسرائيليات، مكرم يونس
		قضايا دولية، س.ك.

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان رشاد شبلاق

المدير العام: صبري جريس * رئيس التحرير: محمود درويش

سكرتير التحرير: فيصل حوراني

العنوان بناية الدكتور واجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)رأس بيروت - لبنان، ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٣٥١٢٦٠)، برقيا: مرابحات، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

محمود عباس (أبو مازن)

الصهيونية توأم النازية واليهود أول ضحاياها

اذا استطاعت الحركة الصهيونية ان تخدع اوساطا كثيرة من الرأي العام العالمي، لتظهر امامه حركة تحرر وطني تحمل على عاتقها تحقيق امال وأماني اليهود، وتمثل معاناتهم والامهم، وتقود خطاهم نحو التحرر والانعتاق وتسعى لانهاء حياة الشتات، والتخلص من اللاسامية والعنصرية، فان اوساطا دولية ورسمية وشعبية، سياسية وعقائدية، كانت ولا تزال تعي حقيقة هذه الحركة وتعرف أبعاد ايديولوجيتها وممارساتها وارتباطاتها، وتدرك بكل وضوح الدور الذي رسم لها منذ انطلاقتها في «بال» وحتى أيامنا هذه، وعلى الرغم من معرفة تلك الاوساط بذلك فقد اتخذت منها مواقف متباينة تتراوح بين الشجب والادانة والتأييد والدعم والتبني.

لم تلق الحركة الصهيونية التجاوب لدى الاوساط اليهودية بل جوبهت بكثير من الصدود والرفض والمقاطعة، واعلن زعماء اليهود وحاخاموهم استنكارهم لتلك الافكار التي نادى بها «هرتسل» واعتبروها نوعا من اللاسامية واحياء لايام المذابح اليهودية، وعنصرية تثير نقمة العنصريين، ولذلك رفض الحاخامون والزعماء اليهود في المانيا السماح لهرتسل بأن يعقد مؤتمره الصهيوني باسم اليهود في بال. ونددوا بخلق ممثلية واحدة لليهود في كل أنحاء العالم معتبرين اليهودية ديانة لا يجوز لها ان تأخذ أبعادا أكثر من ذلك ومؤكدين على ان كل يهودي في وطن ما انما هو مواطن طبيعي في هذا الوطن ينتمي اليه ويخلص له.

وعندما كانت الحكومة البريطانية تعدّ العدّة لاصدار وعد بلفور، تصدى لها «ادوين مونتاغو»، وزير الهند والوزير اليهودي الوحيد في الحكومة، معترضا بشدة على فكرة الوعد من أساسه ومفندا الحيثيات التي بُني عليها، ناصحا بعدم استعمال أية صيغة كلامية من قبل الحكومة البريطانية ترمز الى وجود شعب يهودي بالمعنى السياسي، مؤكدا ان مثل هذه الافكار ستكون بمثابة صدمة قاسية بالنسبة لليهود البريطانيين الذين يعشقون

بريطانيا التي ولدوا هم وأجدادهم فيها ايضا، طوال أجيال عديدة، والذين يحبون قضاء بقية حياتهم في العمل من أجلها، والذين تتركز أعظم آمالهم في الاستمرار في خدمتها.

رفع مونتاغو مذكرة الى الحكومة البريطانية تحت عنوان: «معاداة الحكومة الانكليزية الحاضرة للسامية». وهو يوضح فيها سبب اختياره لهذا العنوان بقوله: «أود ان اسجل ما اعتقد من ان السياسة التي تتبعها حكومة صاحب الجلالة هي سياسة عداء للسامية من ناحية النتيجة مما قد يجعلهما نقطة تجمع للمعادين للسامية في دول العالم كافة». وفي ختام مذكرته يخلص الى استنتاج اربعة مبادىء:

١ – لا توجد امة يهودية؛ فلا يصح القول بان اليهودي الانكليزي واليهودي المغربي ينتميان الى امة واحدة. وكذلك لا يصح القول بان المسيحي الانكليزي والمسيحي الفرنسي ينتميان الى امة واحدة او ربما لجنس واحد.

٢ – اذا قيل لليهود ان فلسطين هي وطنهم القومي فان كل دولة سوف تتجه فورا الى التخلص من مواطنيها اليهود، وعندئذ سوف نجد في فلسطين عددا ضخما من السكان يقومون بطرد أهلها الحاليين ويأخذون أحسن ما في البلد.

٣ – انني لا اعترف بان فلسطين اليوم مرتبطة باليهود او انها مكان ملائم كي يعيشوا فيه.

٤ – ان جميع اليهود في شتى أنحاء العالم سيصبحون عند اقامة الوطني القومي في فلسطين يهودا أجانب في أوطانهم. وعندئذ فانه يصبح لزاما عليهم الاختيار بين الذهاب الى فلسطين والعيش مع يهود آخرين غرباء او ان يبقوا كضيوف غير مرغوب فيهم في البلاد التي يعتقدون انهم ينتمون اليها.

ويختتم مونتاغو مذكرته بقوله: «انني على استعداد لحرمان كل صهيوني من الحقوق المدنية، بل انني اجد دافعا قويا لتجريم المنظمة الصهيونية باعتبارها غير قانونية وضارة بالمصالح الانكليزية»[١].

لقد عبر مونتاغو في ذلك الوقت عن احاسيس ورغبات السواد الاعظم من يهود العالم، ولم يكن مغاليا عندما وصم الحكومة البريطانية «باللاسامية» لانها تبحث لليهود عن وطن وتجعل منهم امة لها صفات ومواصفات الامة. ولكن الحكومة البريطانية لم تكن معنية بما يصيب اليهود مستقبلا بقدر ما كانت معنية باقامة حاجز يفصل آسيا العربية عن افريقيا العربية، حاجز يحمي حضارة الغرب من همجية الشرق، حاجز بشري معاد لاهل المنطقة، صديق لبريطانيا، او مرتبط بها[٢]. وهذا ما اكده ونستون تشرشل في مذكراته عندما قال: «إذا اتيح لنا في حياتنا – وهو ما سيقع حتما – ان نشهد مولد دولة يهودية لا في فلسطين وحدها، بل على ضفتي نهر الاردن معا، تقوم تحت حماية التاج البريطاني وتضم نحوا من ثلاثة او اربعة ملايين يهودي فاننا سنشهد وقوع حادث يتفق تمام الاتفاق مع المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية»[٣].

ان الشجب والادانة اللذين ووجهت بهما الحركة الصهيونية من قبل جماهير اليهود في مختلف انحاء العالم، يقابله الدعم والتاييد والتبني من قبل الحكومة البريطانية التي ترى في تحقيق اهداف الحركة الصهيونية حادثا يتفق تمام الاتفاق مع المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية!

في تلك الحقبة من التاريخ وفي ظل الحكم القيصري العنصري الذي اذاق اليهود مرارة المذابح والاضطهاد والقهر، ظهرت بوادر الحركة الاشتراكية العلمية التي قادها لينين ووصل بها الى الاطاحة بالحكم القيصري وبناء سلطة السوفيات. في تلك الحقبة اعلنت الاشتراكية موقفها من المسالة اليهودية على لسان لينين نفسه اذ قال: «ان حقد القيصرية كان موجها ضد اليهود بصورة خاصة؛ فمن جهة كان اليهود يؤلفون نسبة عالية جدا من قادة الحركة الثورية بالقياس الى مجموع السكان اليهود، ومن جهة ثانية كانت القيصرية تعرف جيدا كيف تستغل أحط الاوهام ضد اليهود عند اشد فئات الناس جهلا وتنظيم مذابح ضدهم»[٤].

واذا حمل لينين على السياسة القيصرية تجاه اليهود فانه لم يتهاون ابدا في تحديد موقف الاشتراكية العلمية من الحركة الصهيونية. فهو ان كان يعتقد بأن السياسة القيصرية هي سياسة عنصرية فانه يعتقد ايضا بأن الفكرة الصهيونية هي فكرة عنصرية ايضا. وان الرد على العنصرية لا يمكن ان يكون عنصريا. لذلك فقد كتب يقول: «ان فكرة الشعب اليهودي الخاص رجعية من حيث مغزاها السياسي، وفكرة القومية اليهودية ذات طابع رجعي واضح، ليس فقط عند انصارها الدائمين [الصهيونيين] بل وحتى عند اولئك الذين يحاولون اقرانها بافكار الاشتراكية الديمقراطية [البونديين]. ان فكرة القومية اليهودية تتناقض ومصالح الكادحين اليهود وذلك بقيامها بتغذية الافكار المعادية للانصهار وتشجيع امزجة الغيتو»[٥].

ان ما حمله زعماء اليهود المناهضون للصهيونية من افكار قطرية حول المسالة اليهودية، ينسجم تماما مع الافكار الماركسية العملية التي طرحها لينين؛ وبصرف النظر عن اختلاف المنطلقات فقد جاءت النتيجة واحدة، وهي شجب وادانة الحركة الصهيونية التي تتناقض ومصالح اليهود انفسهم وتغذي في الوقت نفسه الافكار المعادية للانصهار وتشجع امزجة الغيتو. وقد اشار مونتاغو في مذكرته الى يهود روسيا بقوله: «لقد كان اعتقادي دائما ان الذين عكفوا على هذه العقيدة [الصهيونية] كانوا مدفوعين الى ذلك بسبب القيود المفروضة على حرية اليهود في روسيا... ولكن بعد ان تم الاعتراف بهؤلاء اليهود باعتبارهم يهودا روسا ومُنحوا حرياتهم كافة، فانه يبدو من غير المفهوم ان تقدم الحكومة البريطانية على الاعتراف الرسمي بالصهيونية وان يخوّل السيد بلفور سلطة التصريح بانه يجب ان يعاد تاسيس فلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي».

يعترف مونتاغو هنا بان سقوط العنصرية في روسيا افقد الحركة الصهيونية او التفكير الصهيوني من اساسه كل مرتكزاته ومسوغاته. واعتبر ان مثل هذه الافكار وما تبعها من مواقف، وخاصة موقف الحكومة البريطانية وتصريح بلفور، لا مبرر لها.

لم يكن الدعم والتبني للحركة الصهيونية مقتصرا على الحكومة البريطانية التي اتهمها مونتاغو باللاسامية بل انسحب هذا الموقف على كل الدول والامبراطوريات ذات المصالح الاستعمارية في منطقة الشرق الاوسط، اذ شمل كلا من فرنسا واميركا وكل الدول التي وقّعت على تقرير كامبل بنرمان. الا ان موقف المانيا النازية الذي كان امتدادا لموقف الامبراطور الالماني غليوم الثاني، كان متميزا عن غيره وكأنه معاد للحركة الصهيونية من خلال عدائه المعلن لليهودية، الا انه استطاع ان يقدم من الدعم لهذه الحركة ما عجزت عنه كل امكانات الدول الاستعمارية الاخرى، وذلك من خلال تزويدها بالعنصر البشري سواء من المانيا او من كل الاراضي والدول التي وصلت اليها الجيوش الالمانية.

واذا عادى النازيون اليهود من منطلقات عنصرية فانهم التقوا بشكل تلقائي مع الصهيونيين، باعتبار ان الطرفين يؤمنان بالمباديء والاسس التالية:

١ – تدعو كلا النظريتين الى التفوق العرقي؛ فعندما يقول هتلر ان المانيا فوق الجميع، يقول بن – غوريون ان اليهود شعب الله المختار.

٢ – وتؤمن كلا النظريتين بالمجال الحيوي، بحيث يجب ان تكون كل الشعوب الاخرى في خدمة تحقيق هاتين النظريتين.

٣ – وتعادي كلا النظريتين الافكار الاشتراكية باعتبارها افكارا هدامة لا تخدم مصالح الصفوة المختارة وتؤاخي بين الشعوب، بصرف النظر عن العرق او الجنس او الدم.

ولذلك فقد وجد النازيون في الصهاينة حليفا طبيعيا يمكن الاعتماد عليه؛ ومن هنا كانت اتفاقية «هعفارا» التي أبرمت بين الطرفين عشية صعود هتلر الى الحكم، والتي تقضي بنودها بدعم هجرة يهودية منتظمة الى فلسطين ينقل من خلالها المهاجرون كل املاكهم واموالهم الى فلسطين. واستمر هذا التعاون قائما حتى نهاية الحرب بعد ان اتخذ ابعادا مختلفة وتخلله تنظيم كثير من المذابح اليهودية بتدبير من الطرفين، كما تخلله نقل عشرات الوف اليهود الى فلسطين نتيجة عمليات الانتقاء التي قامت بها الحركة الصهيونية بدعم وتأييد ومساعدة الفستابو النازي. ومما لا شك فيه ان النازية كانت تسعى من وراء ذلك الى اقامة وطن قومي لليهود يدين لها ويستند عليها ويؤمن مصالحها في الشرق الاوسط، هذه المصالح التي كثيرا ما تاقت الى تحقيقها دون فائدة الى ان سنحت لها هذه الفرصة.

ان اللقاء الفكري والعقائدي بين النظريتين، والمنطلقات الايديولوجية بين الحركتين تعني بالضرورة وحدة الممارسات والافعال، وتشابه الخطوات وفرز التحالفات. وهذا ما يفسر التحالف بين اسرائيل من جهة وكل من روديسيا وجنوب افريقيا ومستعمرات غينيا البرتغالية. وهو ايضا الذي يفسر ما قامت به المانيا ضد شعوب اوروبا إبان الحرب من قتل وتدمير وابادة، سعيا وراء تحقيق المجال الحيوي، وما تقوم به اسرائيل اليوم في

الاراضي الفلسطينية والعربية والتطابق بين كلا الفعلتين من حيث الاسلوب والطريقة والنتيجة والهدف.

ان ما جرى في خاتين السوفياتية على ايدي النازيين هو نفس الذي جرى في قبية وكفرقاسم ودير ياسين، وهو ما يجري اليوم على الاراضي العربية وارض فلسطين وما تتعرض له الشعوب العربية وشعب فلسطين.

ليست الصهيونية الا وجها آخر للفاشية، بل هي شقيقتها التوأم.

---

(١) مذكرة مونتاغو الى الحكومة البريطانية بتاريخ ١٩١٧/٨/٢٣، محفوظة في مكتب الوثائق العامة البريطانية في لندن تحت رقم ٢٤/٢٤.

(٢) تقرير لجنة الاستعمار المسيحي، تقرير كامبل بنرمان رئيس وزراء بريطانيا عام ١٩١٧.

(٣) مذكرات ونستون تشرشل، اوردها د. احمد سوسة في مفصل العرب واليهود في التاريخ: حقائق تاريخية تظهرها المكتشفات الاثارية، دمشق: العربي للاعلان والنشر والطباعة والترجمة، الطبعة٤، ١٩٧٥، ص٥٨٤.

(٤) لينين، المختارات، موسكو: دار التقدم، المجلد ١، الجزء٢، ص٤٨٤.

(٥) نجدة مصطفى صفوت، بيروبيجان- التجربة السوفياتية لانشاء وطن قومي يهودي، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، ص٢٧.

صبري جريس

الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية
معالجة قانونية - سياسية

١ - الجنسية ومصادرة الأراضي وضمها

بذل الصهيونيون جهوداً كبيرة، خلال فترة طويلة استمرت نحو ستة عقود، للسيطرة على فلسطين وإقامة دولة يهودية - صهيونية فيها. وتركزت هذه الجهود على محورين رئيسيين هما: السعي إلى الاستيلاء على أكبر مساحة من أراضي البلد، ان بشرائها أو احتلالها ومصادرتها، من جهة؛ وتفريغ السكان العرب منها واستبدالهم بالمستوطنين اليهود، من جهة ثانية. وقد تمكن الصهيونيون من تنفيذ جانب لا بأس به من مخططاتهم هذه خلال حرب ١٩٤٧ - ١٩٤٩ التي استطاعوا، مع نهايتها، السيطرة على نحو ثلاثة أرباع مساحة فلسطين، والاعلان عن إقامة دولة إسرائيل عليها، وذلك بعد أن طرد معظم سكانها من العرب الفلسطينيين منها، أو حملوا على الجلاء عنها.

ولم تتوقف إسرائيل، مع إقامتها أو بعد ذلك، عن صراعها مع العرب، وخصوصا الفلسطينيين منهم. فهؤلاء، سواءً ذلك الجزء منهم الذي تحول إلى لاجئين في الدول العربية المجاورة لاسرائيل، أو أولئك الذين بقوا داخلها (وقد قدر عددهم، سنة ١٩٤٩، بنحو ١٦٠ ألف نسمة، ووصل اليوم، نتيجة لنسبة عالية من التكاثر الطبيعي، إلى أكثر من نصف مليون)، سرعان ما تحولوا إلى «مشكلة» مزمنة بالنسبة للكيان الصهيوني. فعلى الرغم من أن الفلسطينيين، خارج إسرائيل أو داخلها، «اختفوا» ككيان أو كوجود سياسي، خلال فترة غير قصيرة، بقيت هنالك مسائل عديدة معلقة، ذات صلة بحقوقهم المختلفة، كان لا بد من معالجتها. كذلك كان هنالك حذر، وان لم يبرز دائما، من إمكانية عودة «الشبح» الفلسطيني الذي ينبغي الاحتياط منه. وبالاضافة إلى ذلك، كان هنالك أيضاً العرب الفلسطينيون الذين بقوا داخل إسرائيل، وتحولوا إلى «سكان» ثم إلى «مواطنين» فيها، بحيث أصبح من الضروري إيجاد الوسائل المناسبة للتعامل معهم. وقد أدت هذه

الظروف والوقائع كافة، على ما يؤثر فيها من اعتبارات سياسية متشعبة، ثابتة كانت أم متغيرة، إلى سن عدد لا بأس به من القوانين الاسرائيلية المختلفة، منذ قيام إسرائيل وحتى اليوم، بهدف التعامل مع الفلسطينيين، بكافة أبعاد قضيتهم التي قد تكون لها علاقة بالكيان الصهيوني أو قد تؤثر فيه. وترسم هذه القوانين بمجموعها صورة غريبة للفلسطينيين، لا يمكن فهمها الا بواسطة النظر إليها من خلال الاعتبارات السياسية التي أملتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. كما أن تلك القوانين تعبّر، من ناحية ثانية، بصورة واضحة للغاية، عن نواح عدة من الصراع الصهيوني – الفلسطيني غير المنقطع.

وقبل الخوض في هذه القوانين، على اختلاف أهدافها وأبعادها، تجدر الاشارة إلى أن لفظة «فلسطين» أو «فلسطيني» لا ترد الا نادرا في القوانين الاسرائيلية، وعند الحديث عن الماضي فقط، وذلك لاعتبارات عقائدية وعملية. ففلسطين هي، حسب المفاهيم الصهيونية، «أرض – اسرائيل»، أو على وجه التحديد «أرض – اسرائيل الغربية»، والفلسطيني هو من «عرب أرض – اسرائيل» أو «سكانها»، وأحيانا «مواطنيها». والمشرّع الاسرائيلي غالبا ما يتصرف بطريقة فيها شيء من الحذر و«الذكاء»، على طريقته، عندما يضع القوانين التي تعنى بالفلسطينيين أو بما يتعلق بهم، فيلف ويدور مثلاً، أو يلجأ إلى أسلوب النفي، على طريق الايجاب، أو يحاول أن يغلف اجراءاته، مهما كانت اعتباطية، بالعدل والمنطق، الخ. وكثيراً ما يضطر المرء للقراءة بين السطور، للوقوف على مغزى قانون أو مادة ما، أو هدفهما.

طابع اسرائيل الصهيوني

يتأثر وضع الفلسطينيين (وغيرهم) أو مركزهم، سواء كانوا داخل اسرائيل أم خارجها، بالطابع الصهيوني لاسرائيل، على ما لذلك من دلالات، وتأثيرات مختلفة. ويجد هذا الطابع الصهيوني تعبيراً عنه في قوانين اسرائيلية عدة، صيغت خصيصا لذلك، في مطلع الخمسينات، من خلال الصراع الذي نشب بين الصهيونيين، على اختلاف فئاتهم، حول إعادة تحديد أهداف الصهيونية بعد إقامة إسرائيل.

ان إسرائيل، كما هو معروف، وليدة الحركة الصهيونية، ولكن مجرّد ولادتها أدت، في حينه، إلى «تخفيض» جدي في قيمة الحركة. فبعد إقامة إسرائيل، مر الصهيونيون في مرحلة من إعادة النظر، من حيث مفهومهم لأهداف حركتهم ومستقبلها، أدت إلى نشوب خلافات حادة بينهم. فقد رأى بعضهم أن الحركة الصهيونية قد حققت أهدافها وأدت مهامها كاملة مع إقامة إسرائيل، بحيث لم يبق تقريبا أي مبرر لاستمرار وجودها! وان على الصهيوني «المخلص» أن يهاجر إلى اسرائيل، ومن لا يقم بذلك لا يعتبر صهيونيا. بينما اعتقد آخرون انه لا بد من الاستمرار في المحافظة على التنظيم الصهيوني، للعمل بين اليهود في المهاجر وغيرهم لتدعيم اسرائيل. كذلك ثارت خلافات على صعيد آخر، حول مسألة أي من الطرفين هو الاكثر «أهمية»، أو بلغة أخرى: من هو القائد أو صانع القرارات في العالم الصهيوني – الاسرائيلي: اسرائيل وحكومتها أو المنظمة الصهيونية العالمية وادارتها؟

وضع المنظمة الصهيونية العالمية – الوكالة اليهودية: وجدت هذه الخلافات حلولاً جزئية – مرحلية لها مع انعقاد المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين، بين ١٤ و٣٠آب (أغسطس) ١٩٥١ في القدس، وهو أول مؤتمر يعقد بعد إقامة اسرائيل (وكان المؤتمر السابق، الثاني والعشرون، قد عقد سنة ١٩٤٦). فقد نص القرار الأول الذي اتخذه المؤتمر، والذي اعتبر بمثابة اعتراف ضمني بمركزية اسرائيل، كدولة، في العالم الصهيوني – اليهودي، «أن مهمة الصهيونية هي تدعيم دولة اسرائيل، جمع الشتات في أرض – اسرائيل وتأمين وحدة الشعب اليهودي»[١]. كذلك أقر المؤتمر خطة عمل للمنظمة الصهيونية العالمية[٢]، وطالب حكومة اسرائيل بمنحها «وضعاً معترفاً به»، لأن «النشاط العملي للمنظمة الصهيونية العالمية وأجهزتها، لتأدية مهامها التاريخية في أرض – اسرائيل، يتطلب تعاوناً وتنسيقاً كاملين من قبلها مع دولة اسرائيل وحكومتها، وفقاً لقوانين الدولة»[٣]. ويتم ذلك بأن «تمنح دولة اسرائيل، بواسطة سن قانون مناسب، وضعاً معترفاً به للمنظمة الصهيونية العالمية، بصفتها ممثلة للشعب اليهودي، بالنسبة لكل المسائل المتعلقة بمساهمة يهود الشتات المنظمة في تطوير البلد وبنائها واستيعاب المهاجرين بسرعة»[٤].

وتماشياً مع هذه القرارات، سن الكنيست، في السنة التالية، قانون وضع المنظمة الصهيونية العالمية – الوكالة اليهودية لأرض – اسرائيل، لسنة ٥٧١٣ – ١٩٥٢[٥]، الذي منح المنظمة الصهيونية وضعاً خاصاً مميزاً. فقد نصت المادة ٢ من القانون على «أن المنظمة الصهيونية العالمية وقفت، منذ تأسيسها قبل خمسين عاماً، في طليعة حركة الشعب اليهودي ومساعيه لتحقيق رؤيا الأجيال بالعودة إلى وطنه، واضطلعت بمساعدة أوساط وهيئات يهودية أخرى بالمسؤولية الأساسيّة لتكوين دولة اسرائيل» التي «تعتبر نفسها منشأة من قبل الشعب اليهودي بأسره، وأبوابها مفتوحة وفقاً لقوانينها لكل يهودي يرغب في الهجرة اليها» (المادة١). و«المنظمة الصهيونية العالمية التي هي كذلك الوكالة اليهودية لأرض – اسرائيل تعمل الآن، كما عملت في الماضي، في سبيل الهجرة وتدبير مشاريع الاستيعاب والاستيطان في الدولة» (المادة٢)؛ ولذلك فان «اسرائيل تعترف [بها] كوكالة ذات اختصاص لتستمر على العمل داخل دولة اسرائيل في سبيل انشاء البلاد وتعميرها وتوطينها، واستيعاب المهاجرين من كافة الأقطار، وتنسيق أعمال المؤسسات والجمعيات اليهودية العاملة ضمن هذا النطاق في اسرائيل» (المادة٤). ثم أن «رسالة جمع الشتات التي تحتل مكان الصدارة في مهمات دولة اسرائيل والحركة الصهيونية، في أيامنا، تقتضي بذل جهود متواصلة من قبل الشعب اليهودي على مختلف أقطاره، ولذلك فان دولة اسرائيل ترتقب مساهمة كافة اليهود، أفراداً وهيئات، في بناء الدولة، وفي المساعدة على هجرة جماهير الشعب اليها، وترى ضرورة في توحيد جهود جميع اليهود لادراك هذا الهدف» (المادة٥). كما أن «دولة اسرائيل ترتقب من المنظمة الصهيونية العالمية أن تبذل جهوداً لادراك هذا التوحيد» (المادة٦)، ولأجل ذلك، «واذا قررت المنظمة الصهيونية، بموافقة الحكومة ومصادقة الكنيست [البرلمان]، في سبيل ذلك التوحيد، توسيع قواعدها، فستتمتع تلك الهيئة الموسعة بالوضع الذي منح في دولة اسرائيل للمنظمة الصهيونية العالمية» (المادة نفسها).

أما «تفاصيل وضع المنظمة الصهيونية العالمية التي تمثلها الادارة الصهيونية،

وتدعى كذلك ادارة الوكالة اليهودية لأرض – اسرائيل، وتعاونها مع الحكومة، فستقرر في ميثاق يعقد في اسرائيل بين الحكومة والادارة الصهيونية» (المادة٧). وينبغي أن «يبنى الميثاق على تصريح المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين الذي عقد في أورشليم [القدس]، بأن عمل المنظمة الصهيونية ومنظماتها على تأدية مهامها التاريخية في أرض – اسرائيل يقتضي تعاونا وتنسيقا كاملين من قبلها مع دولة اسرائيل وحكومتها وفقا لقوانين الدولة» (المادة٨). ولضمان قيام ذلك «التعاون والتنسيق الكاملين» بين الطرفين، «تنشأ لجنة لتنسيق الأعمال بين الحكومة والادارة في الميادين التي تعمل فيها الادارة بموجب الميثاق، وتقرر مهمات اللجنة في الميثاق» (المادة٩).

وتنفيذا للقانون المذكور، عقد بتاريخ ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤ ميثاق[٦] بين الادارة الصهيونية، ممثلة بشخصي بيرل لوكر وناحوم غولدمان، وحكومة اسرائيل، ممثلة برئيس حكومتها موشي شاريت، حددت بموجبه مهام الادارة بـ «تنظيم الهجرة في الخارج، ونقل المهاجرين وأموالهم إلى البلد، والمساهمة في استيعاب المهاجرين... وهجرة الشباب... والاستيطان الزراعي وامتلاك الأراضي في البلد واستصلاحها بواسطة مؤسسات المنظمة الصهيونية، الكيرن كاييمت وكيرن هايسود، والمشاركة في تأسيس مشاريع التطوير في البلد وتوسيعها، وتشجيع توظيف رأس المال الخاص، ومساعدة المشاريع الثقافية ومؤسسات التعليم العالي في البلد، وايجاد الوسائل لتمويل هذه الانشطة، وتنسيق أنشطة المؤسسات والتنظيمات اليهودية العاملة في اسرائيل، باموال عامة، في اطار المهام المذكورة». كذلك التزمت الادارة الصهيونية، وفقا الميثاق، بالقيام بنشاطها في اسرائيل «وفقا لقوانين اسرائيل»[٧]، بينما تعهدت الحكومة «باستشارة الادارة في مسائل التشريع التي تتعلق، بشكل خاص، بمهام الادارة، قبل تقديمها للكنيست»[٨]. وأنشأت أيضا لجنة تنسيق بين الطرفين، يعين كل منهما نصف أعضائها، على أن يكون أولئك الأعضاء من الوزراء الاسرائيليين وأعضاء الادارة الصهيونية[٩].

وضع المؤسسات الصهيونية الرئيسية: استكمالاً لهذا الترتيب، منح، فيما بعد، وضع قانوني مميز مماثل لمؤسستي المنظمة الصهيونية العالمية الرئيسيتين: الكيرن كاييمت ليسرائيل (الصندوق القومي اليهودي، Jewish National Fund) وكيرن هايسود (الصندوق التأسيسي، Palestine Foundation Fund). والكيرن كاييمت هي إحدى المؤسسات المهمة التي كان المؤتمر الصهيوني الخامس، المنعقد سنة ١٩٠١، قد قرر انشاءها؛ ثم قام الصهيونيون، سنة ١٩٠٧، بتسجيلها رسميا في بريطانيا كشركة مساهمة، هدفها استملاك العقارات، أو أية حقوق فيها، في المنطقة التي تضم «فلسطين، وسوريا، وأية أجزاء من تركيا الآسيوية، وشبه جزيرة سيناء أو أي جزء منها، وذلك بغية توطين اليهود في تلك الاراضي»[١٠]. أما كيرن هايسود، «صندوق الشعب اليهودي» كما وصفتها قرارات المؤتمر الصهيوني الثاني عشر (١٩٢١)، فكانت قد انشئت، كشركة مساهمة أيضا سجلت في بريطانيا، من قبل الإجتماع الصهيوني الموسع الذي عقد في صيف ١٩٢٠ في لندن[١١]. وهدفها جمع الأموال اللازمة، وتأمين المصادر الاقتصادية الضرورية لتمويل النشاط الصهيوني في فلسطين. وكانت الشركتان قد بذلتا، كل في مجال عملها، جهودا كبيرة ومستمرة، خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، لتنفيذ المهام التي أوكلت اليهما في شراء الاراضي في البلد وتوطين اليهود فيها، وسرعان ما أصبحتا المؤسستين الأوليين المعتمدتين، من قبل معظم الفئات الصهيونية في مجالات العمل تلك.

وكما حدث بالنسبة للمنظمة الصهيونية العالمية، فقد أثرت اقامة اسرائيل أيضا على وضع هاتين المؤسستين، وأدت إلى «ضعضعته»، خصوصا بعد أن أنشئت وزارات اسرائيلية مختلفة للعمل في المجالات نفسها التي كانت سابقا ضمن اختصاص الكيرن كاييمت وكيرن هايسود، مما أدى أيضا، من ناحية أخرى، إلى نشوب مشاحنات شبه دائمة بين هذه الأجهزة المختلفة.

غير أن هذه الخلافات سويت أخيرا، وان بقيت أصداؤها تسمع من حين إلى آخر، بالأسلوب نفسه الذي اعتمد أساسا للاتفاق بين اسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية. فبعد اصدار قانون وضع المنظمة الصهيونية العالمية - الوكالة اليهودية لارض - اسرائيل، تم توقيع ميثاق بين الادارة الصهيونية وحكومة اسرائيل، كما أشرنا أعلاه، صدر بموجبه قانون كيرن كاييمت ليسرائيل، لسنة ٥٧١٤ - ١٩٥٣[١٢]، وذلك بهدف نقل مقر الشركة الرئيسي من بريطانيا واعادة تسجيلها في اسرائيل، بأسهل طريقة ممكنة. ولتحقيق ذلك، خوّل القانون (المادة٢) «وزير العدل أن يصادق على عقد تأسيس ونظام شركة محدودة الضمان، يقدمان له من قبل الشركة الحالية [أي القديمة] لغرض تأسيس شخصية اعتبارية في اسرائيل لاستمرار أعمال الشركة الحالية التي أسست وتسجلت في المهجر». وعندما يصادق الوزير على هذه المستندات، «ينشر في الوقائع الاسرائيلية [وهو اسم الجريدة الرسمية الاسرائيلية] اعلان عن المصادقة... وعقد التأسيس المصادق عليه... [و] تحال إلى مسجل الشركات صورة من عقد التأسيس والنظام كما صودق عليهما... ويكون [عندئذ] حكم الشركة، ومن ضمن ذلك عقد تأسيسها ونظامها، كحكم شركة تسجلت بموجب قانون الشركات [الاسرائيلي]... وذلك اعتبارا من تاريخ نشر الاعلان» (المادة٣). كما منح القانون «الشركة الجديدة، كافة الحقوق والصلاحيات التي منحت... للشركة الحالية [القديمة]» (المادة٤)، واعتبرها لمقتضيات قانون الأراضي (استملاكها للمقاصد العامة) لسنة ١٩٤٣، كأنها سلطة محلية، بحيث يحق لها استملاك أية أرض خاصة، إذا ارتأت ذلك ضروريا للمنفعة العامة (المادة٥). كذلك منح القانون الشركة الجديدة اعفاءات أخرى مختلفة[١٣].

واستنادا إلى هذا القانون، صادق وزير العدل الاسرائيلي، بتاريخ ٢٠أيار (مايو) ١٩٥٤، على عقد تأسيس شركة كيرن كاييمت ليسرائيل الجديدة، الذي كان قد قدم له بتاريخ ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٣، ونشرت المصادقة وعقد التأسيس في الوقائع الاسرائيلية[١٤]. ونص عقد التأسيس (المادة ٣ - أ) على أن هدف الشركة «الأساسي» هو «أن تشتري، أو تمتلك بواسطة الرهن أو المبادلة، أو تستلم بواسطة الرهن أو بصورة أخرى، أراضي، غابات، حقوق استعمال ورهونات وأية حقوق مشابهة لها، وكذلك أملاكا غير منقولة من أي أنواع أخرى، ضمن المساحة المحددة (وتحتوي حسب مفهومها، في عقد التأسيس هذا، على دولة اسرائيل، ضمن أية منطقة خاضعة لقوانين حكومة اسرائيل) أو في أي جزء منها، لاغراض توطين اليهود في الاراضي والأملاك المذكورة».

والجدير باللاحظة أن ذكر «اليهود» وحدهم، في نص هدف الشركة الاساسي، كمن يحق لهم الافادة من الأراضي التي قد تستملكها الشركة يعني، تلقائيا وقانونيا، استثناء غيرهم، بمن فيهم العرب الفلسطينيون. وكان هذا، على كل حال، هو «المبدأ» الذي عملت الشركة بموجبه منذ تأسيسها، خلال الحكم العثماني، ومن ثم الانتداب البريطاني، وفيما

بعد اسرائيل، اذ حظرت دائما وأبدا على الغرب العمل في أراضيها أو الافادة منها، وقصرت ذلك على اليهود دون غيرهم. وسبب هذا يعود إلى العقيدة الصهيونية القائلة انه ما لم يسيطر الصهيونيون على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي في فلسطين، ان لم يكن عليها كلها، ويحولوا ملكيتها إلى اليهود، فلن ترسى أسس قوية ودائمة للدولة اليهودية. ولتأمين ذلك حظر، من ناحية ثانية، على الشركة بيع الأراضي التي تؤول ملكيتها اليها، بحيث تبقى «ملكا أبديا للشعب اليهودي» (وفقا لنص مذكرة اللجنة التنفيذية الصهيونية المقدمة إلى المؤتمر الصهيوني الخامس (١٩٠١)، بشأن انشاء الكيرن كاييمت[١٥]) بينما سمح لها باستغلال تلك الأراضي بواسطة تأجيرها (المادة ٣ - هـ من عقد التأسيس) لليهود فقط.

ولضمان استمرار السيطرة الصهيونية، في المستقبل، على الشركة، نص نظامها (المواد ٢و٣و٤) على أن «أعضاءها»، أي «المساهمين» فيها، يختارون من بين أعضاء المجلس العام للمنظمة الصهيونية العالمية، ويحافظون على عضويتهم في الشركة، ما داموا يتمتعون بصفتهم هذه. كذلك لا يحق لهؤلاء الاعضاء تحويل حقوقهم أو امتيازاتهم في الشركة لاي طرف آخر، ولا حتى بواسطة الارث. ومع وفاة أولئك الاعضاء أو التوقف عن كونهم أعضاء في المجلس العام للمنظمة الصهيونية، لأي سبب كان، يفقدون حقوقهم في الشركة[١٦].

وكما سويت مسألة الكيرن كاييمت، تمت أيضا تسوية وضع كيرن هايسود، مع صدور قانون كيرن هايسود، لسنة ٥٧١٦ - ١٩٥٦[١٧]، الذي يشبه بمضمونه قانون الكيرن كاييمت. فقد خوّلت المادة ٢ من هذا القانون «وزير العدل ان يصادق على عقد تأسيس ونظام شركة محدودة الضمان، يقدمان اليه من قبل الشركة الحالية [أي القديمة]، بقصد انشاء شخصية اعتبارية في اسرائيل باسم كيرن هايسود - الجباية الموحدة لاسرائيل، لمواصلة أعمال الشركة الحالية التي تأسست ونظمت في المهجر، ومع مصادقة الوزير على عقد التأسيس والنظام، «ينشر في الوقائع الاسرائيلية اعلان عن التصديق... وعن عقد التأسيس المصادق عليه... [ثم] يحول إلى مسجل الشركات عقد التأسيس والنظام كما صودق عليهما... [وعندئذ و] اعتبارا من تاريخ نشر الاعلان، يكون حكم الشركة، بما في ذلك عقد تأسيسها ونظامها، كحكم شركة تسجلت بمقتضى... القانون» (المادة ٣).

وبناء على هذا القانون، صادق وزير العدل الاسرائيلي، بتاريخ ٣شباط (فبراير) ١٩٥٦، على عقد تأسيس كيرن هايسود - الجباية الموحدة لاسرائيل، ونشرت المصادقة وعقد التأسيس في الوقائع الاسرائيلية[١٨]. وجاء في مطلع المادة الأولى من عقد التأسيس أن هدف الشركة هو «القيام بكل أمر أو اجراء يعتبران مطلوبين أو مفيدين أو مساعدين لتعزيز دولة اسرائيل، وجمع الشتات في أرض - اسرائيل وضمان وحدة الشعب اليهودي»[١٩].

الوكالة اليهودية الموسعة: ثابرت اسرائيل أيضا، بعد اقرار القوانين المذكورة، على مواكبة التطورات التي تطرأ على المواقف العقائدية والأوضاع التنظيمية للحركة الصهيونية، وعلى ملاءمة قوانينها معها. ففي حزيران (يونيو) ١٩٦٨، عقد، في القدس، المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون الذي أقر برنامجا صهيونيا جديدا، سمي برنامج

القدس ٥٧٢٨ (١٩٦٨). ونص هذا البرنامج على تعريف جديد لأهداف الصهيونية، بعد أن كان الحديث يدور، في السابق، عن «مهام» لها. وهذه الأهداف هي: «وحدة الشعب اليهودي ومركزية دولة اسرائيل في حياة الشعب؛ تجميع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي أرض – اسرائيل بالهجرة من جميع البلاد؛ تدعيم دولة اسرائيل القائمة على نبوءة الأنبياء في العدل والسلام؛ المحافظة على خاصة الشعب بتطوير التربية اليهودية والعبرية وبث القيم الروحية والتربوية اليهودية؛ الدفاع عن حقوق اليهود في جميع الاماكن التي يقيمون فيها»(٢٠).

والواضح ان هذه الأهداف صيغت، في حينه، تحت تأثير الحماس الذي سيطر على دوائر صهيونية مختلفة، إثر الانتصار الاسرائيلي في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. الا أن هذا الانتصار تطلب أيضا، من ناحية ثانية، بذل المزيد من الجهود لـ «تدعيم اسرائيل»، في مختلف المجالات، لتتمكن من الاستمرار في قطف ثمار انتصارها. وتركزت تلك الجهود على محاولات جذب دوائر يهودية مختلفة، غير صهيونية، وحملها على المساهمة في تقديم المساعدات لاسرائيل. وقد نجحت هذه المساعي باقامة الوكالة اليهودية الموسعة، في صيف ١٩٧١، التي ضمت، بالاضافة إلى الصهيونيين (الذين كانوا يسيطرون عليها لوحدهم تقريبا حتى ذلك الوقت)، ممثلين عن عدد من المنظمات اليهودية غير الصهيونية المختلفة، بحيث لم تعد رئاسة الوكالة اليهودية متماثلة، من حيث الشخصيات التي تشكلها، مع الادارة الصهيونية، ونشأت هنالك شخصيتان اعتباريتان جديدتان، بدلاً من واحدة، كما كان الوضع حتى ذلك الوقت. ولم يكن بد من ملاءمة القانون، بواسطة تعديله، مع الواقع الجديد. وهذا ما حصل مع صدور قانون وضع المنظمة الصهيونية العالمية – الوكالة اليهودية لأرض – اسرائيل (تعديل) لسنة ٥٧٣٦ – ١٩٧٥(٢١). فقد أضاف هذا التعديل مادة جديدة إلى القانون الاصلي، هي المادة ٢أ، عُرِّفت بموجبها الوكالة اليهودية بأنها «جمعية تطوعية مستقلة، مشكلة من المنظمة الصهيونية العالمية ومنظمات وهيئات أخرى، وتعمل في دولة اسرائيل في المجالات التي اختارتها بموافقة الحكومة». واستبدلت المادة ١١ من القانون الأصلي بأخرى جديدة، نصت على «ان كل من المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لأرض – اسرائيل هي شخصية اعتبارية، يحق لها التعاقد وامتلاك الأملاك والاحتفاظ بها والتصرف فيها، وان تكون طرفا في أية اجراءات قانونية أو أخرى». كما استبدلت المادة ٣ من القانون الأصلي بأخرى، نصت على أن «تثابر المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لأرض – اسرائيل، كالسابق، على الاهتمام بالهجرة، وتشرفا على مشاريع الاستيعاب والاستيطان في الدولة». وتم التشديد (المادتان ٧و٩) على ضرورة توقيع الحكومة الاسرائيلية على ميثاقين، بدل السابق، الأول مع المنظمة الصهيونية، والثاني مع الوكالة اليهودية، وكذلك اقامة لجنتي تنسيق، مع كل منهما على حدة.

واستنادا إلى هذا القانون، تم بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٧٩ توقيع الميثاقين الجديدين(٢٢)، اللذين حلا محل السابق، المعقود بتاريخ ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤، واعتبرا نافذي المفعول بأثر رجعي ابتداء من ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٧١، عندما أقرت التغييرات التنظيمية الأخيرة. وجاء في مقدمة كل من الميثاقين انهما وضعا بناء على «رغبة الحكومة في تعزيز نشاط» كل من المنظمة والوكالة، ورغبة كل منهما في «التعاون والعمل من خلال تنسيق كامل مع دولة اسرائيل وحكومتها وفقا لقوانين الدولة»(٢٣). ونص الميثاق المعقود مع المنظمة الصهيونية على أن مهامها هي: «(أ) تنظيم أنشطة الهجرة في

الشتات ونقل المهاجرين وأملاكهم إلى اسرائيل؛ (ب) المساهمة في اسكان المهاجرين واستيعابهم؛ (جـ) تقديم خدمات صحية للمهاجرين، فيما يتعلق بهجرتهم واستيعابهم؛ (د) هجرة الشباب، ورعاية الشباب وتدريبه؛ (هـ) الاحتفاظ والدعم، في اسرائيل وخارجها، لمؤسسات تربوية، ثقافية، علمية، دينية ورياضية، ومؤسسات لتقديم الخدمات الاجتماعية؛ (و) استيطان زراعي واستملاك الأراضي واستصلاحها من قبل مؤسسات المنظمة الصهيونية وأجهزتها؛ (ز) المشاركة في تأسيس وتوسيع مشاريع التطوير في البلد؛ (حـ) تشجيع توظيف رأس المال الخاص في البلد؛ (ط) تأييد ودعم المشاريع التربوية ومؤسسات التعليم العالي ومعاهد البحوث؛ (ي) رعاية العجزة وذوي القدرات المحدودة والمشوهين والمحتاجين لمساعدات أخرى أو لخدمات اجتماعية»[٢٤]. ويتم ذلك شريطة ألا تعمل المنظمة ضمن المهام التي تتولى الوكالة اليهودية القيام بتنفيذها فعليا. أما الميثاق الذي وقع مع الوكالة اليهودية فقد حدد لها المهام نفسها، تقريبا، التي حددت للمنظمة الصهيونية، عدا عن انها استثنت، من بين أنشطتها، العمل في مجالي استملاك الاراضي وتوظيف رؤوس الأموال الخاصة في اسرائيل. ولكنها خولت، اضافة إلى المهام التي حددت للمنظمة، القيام بـ «أي نشاط، لوحدها أو بالاشتراك مع مؤسسات أخرى، هدفه مساعدة المهاجرين والمحتاجين لاستيعابهم في حياة المجتمع في اسرائيل»[٢٥]. واحتوى الميثاقان الجديدان على التعليمات السابقة نفسها التي جاءت في الميثاق القديم، من حيث تعهد كل من المنظمة والادارة بالعمل في اسرائيل، «وفقا لقوانين اسرائيل»، وتعهد الحكومة باستشارتهما «في مسائل التشريع التي تتعلق بشكل خاص بمهام [كل منهما]، قبل تقديمها للكنيست»[٢٦].

ومع اقرار هذه القوانين، اضافة إلى ما تبعها من مواثيق تكرس وضع المنظمات الصهيونية الرسمية، ومن ثم جعل العقيدة الصهيونية (كما عرفها قانون وضع المنظمة الصهيونية العالمية - الوكالة اليهودية لأرض - اسرائيل) جزءا من القانون الاسرائيلي، وهي العقيدة التي تركز على اليهود وتهتم بهم، دون غيرهم، حولت اسرائيل، قانونيا وتلقائيا، سكانها غير اليهود، بمن فيهم الفلسطينيون، إلى مواطنين من الدرجة الثانية، في أحسن الأحوال. فالمنظمات الصهيونية التي مر ذكرها حصلت على وضع مميز قانونيا لتقديم خدمات مختلفة، والعمل في مجالات متعددة، تكاد تؤثر في معظم نواحي حياة الفرد اليومية، ان لم يكن فيها كلها، من أجل الاهتمام باليهود دون غيرهم. فدور هؤلاء الأغيار يأتي، من حيث حقوقهم أو رعاية شؤونهم المختلفة، بعد دور اليهود جميعهم، سواء من كان منهم داخل اسرائيل، وهؤلاء ينبغي العمل على استيعابهم والاهتمام بأمورهم كافة، من خلال التنسيق مع المؤسسات الصهيونية، أو من كان منهم خارجها وهؤلاء ينبغي العمل على جلبهم اليها.

الفلسطينيون «المتسللون»... واليهود «العائدون»: ان الاتجاه الذي أشرنا اليه والذي يركز على اليهود دون غيرهم، تابع أساسا من أحد الأهداف الصهيونية الرئيسية، وهو السعي إلى اقامة دولة يهودية «نقية» قدر الامكان، يكون معظم سكانها، ان لم يكن كلهم، من اليهود. وتجد محاولات تحقيق هذا الهدف تعبيرا واضحا للغاية عنها في القوانين المتعلقة بالجنسية الاسرائيلية؛ وهي القوانين التي يبدو كأنها «تطارد» اليهود في سعيها لـ «اغداق نعمة» الجنسية الاسرائيلية

عليهم حتى وان كانوا من المقيمين خارج اسرائيل ولم يزوروها مرة في حياتهم، بينما تتشدد، في الوقت نفسه، في منح هذه الجنسية للآخرين.

فمنذ نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين، في أعقاب حرب ١٩٤٧ - ١٩٤٩، والمطالبة مستمرة، على سبيل المثال، من قبل الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية والدول المختلفة، بضرورة الاعتراف بحق أولئك اللاجئين في العودة إلى ديارهم. ولكن اسرائيل ضربت بتلك القرارات كلها عرض الحائط، و«نصحت» بتوطين أولئك اللاجئين في الدول التي يقيمون فيها. وكان العديد من الفلسطينيين قد حاولوا، أثر انتهاء حرب ١٩٤٧ - ١٩٤٩، العودة إلى ديارهم بطرق مختلفة. ودرجت اسرائيل على القاء القبض على أولئك العائدين، وأبعادهم إلى الدول التي قدموا منها، أو أحيانا سجنهم ومن ثم أبعادهم، بعد انقضاء فترة سجنهم. كما كانت السلطات الاسرائيلية نفسها تبادر، من حين لآخر، إلى القاء القبض على مجموعات من الغرب الذين بقوا داخلها، ثم تقوم بـ «كبهم»، على حد التعبير السائد آنذاك، فيما وراء حدودها، في محاولة لتقليص عدد سكانها العرب. وكثيرا ما كان هؤلاء يعودون ويستصدرون قرارات من المحاكم الاسرائيلية، بواسطة أقاربهم، تسمح لهم بالبقاء في اسرائيل. واستمرت هذه الممارسات فترة غير قصيرة، أربكت السلطات الاسرائيلية، فأصدرت أخيرا قانونا منعت بموجبه عودة الفلسطينيين إلى اسرائيل، واعتبرت من يقوم منهم بذلك «متسللاً». وعرّف قانون منع التسلل (المخالفات والقضاء) لسنة ٥٧١٤ - ١٩٥٤[٢٧] «المتسلل» بانه كل «من دخل اسرائيل، عامداً وبطريقة غير مشروعة، وفي يوم من الأيام الواقعة بين... ٢٩ كانون الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ [وهو يوم صدور قرار تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة] وتاريخ دخوله البلاد، كان أحد هؤلاء: (١) كان يحمل جنسية أو رعوية لبنان، مصر، سوريا، المملكة السعودية، الأردن، العراق أو اليمن [وهذه هي الدول العربية التي أعلنت الحرب على اسرائيل سنة ١٩٤٨]، (٢) كان [فلسطينيا؟] يقيم أو يزور إحدى هذه البلاد أو أي قسم من فلسطين يقع خارج اسرائيل [وهذا التعريف ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة]، (٣) كان يحمل جنسية فلسطينية أو يقيم في فلسطين دون أن تكون له جنسية أو رعوية، أو كان مشتبها في جنسيته أو رعويته، وغادر خلال تلك الفترة محل اقامته الاعتيادي الكائن في منطقة أصبحت قسما من اسرائيل، إلى مكان يقع خارج اسرائيل» (المادة١). والواضح أن هذا التعريف ينطبق على كل فلسطيني وجد نفسه، لأي سبب كان، في أي منطقة خارج تلك التي أصبحت اسرائيل. ومثل هذا الفلسطيني يعتبر «متسللاً»، وحكم المتسلل هو الحبس، ثم الابعاد.

حق العودة لليهود: وفي مقابل اعتبار الفلسطينيين الذين يحاولون العودة إلى بيوتهم «متسللين» ينبغي ابعادهم، أعلنت اسرائيل، من جهتها، اعترافها بحق العودة لليهود فقط. فبعد مرور سنتين على اقامة اسرائيل، أقر الكنيست قانون العودة لسنة ٥٧١٠ - ١٩٥٠[٢٨]، الذي عدل مرتين منذ ذلك الوقت، الأولى سنة ١٩٥٤[٢٩]، والثانية سنة ١٩٧٠[٣٠]. ومنح هذا القانون، بتعديلاته المختلفة، الحق لكل يهودي في أن يهاجر إلى اسرائيل (المادة١). و«تكون الهجرة بموجب تأشيرة مهاجر... تمنح... لكل يهودي يعرب عن رغبته في الاستقرار باسرائيل، الا إذا ثبت لوزير الداخلية أن الطالب... يعمل ضد الشعب اليهودي، أو... من شأنه أن يعرض صحة الجمهور أو أمنه للخطر، أو... ذو

ماض جنائي من شأنه أن يعرض الجمهور للخطر» (المادة٢). وكانت الفقرة الاخيرة قد أضيفت إلى القانون، أثر قيام بعض اليهود، من ذوي الماضي الجنائي، في بلدان مختلفة بالهرب من بلدانهم إلى اسرائيل والادعاء بأنهم مهاجرون اليها، لتجنب ملاحقة القانون في بلدانهم الاصلية لهم، مما ورط حكومة اسرائيل في مشاكل دولية، اقتضت تعديل القانون لتجنب حدوث مثيل لها في المستقبل.

كذلك نص قانون العودة على «ان اليهودي الذي قدم إلى اسرائيل، وبعد قدومه أعرب عن رغبته في الاستقرار فيها، يحق له، طالما هو في اسرائيل، ان يحصل على شهادة مهاجر» (المادة٣ (أ)). كما أن «كل يهودي هاجر إلى اسرائيل، قبل بدء العمل بهذا القانون، وكل يهودي ولد في اسرائيل، سواء قبل بدء العمل بهذا القانون أم بعده، فان حكمه كحكم من هاجر وفقا لهذا القانون» (المادة٤).

وفي التعديل رقم٢ للقانون، الصادر سنة ١٩٧٠، وسع مضمونه ليشمل أيضا غير اليهود المتزوجين من يهود، وأبناءهم وأحفادهم، وذلك باضافة المادة ٤أ – (أ) إلى القانون، التي نصت على «أن الحقوق المخولة لليهودي، بموجب هذا القانون، والحقوق المخولة للمهاجر بموجب قانون الجنسية لسنة ٥٧١٢ – ١٩٥٢ [أنظر أدناه] والحقوق المخولة للمهاجر بموجب أي تشريع اخر، تخول كذلك لولد اليهودي وحفيده، ولزوج اليهودي وزوج ولد اليهودي وزوج حفيده، باستثناء الشخص الذي كان يهوديا واستبدل دينه باختياره». وفيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق بموجب هذه الفقرة، «لا عبرة فيما إذا كان اليهودي الذي تمت بفضله المطالبة [بناء على صلة القربى به أو الزواج منه] ما زال على قيد الحياة أم لا، وما إذا كان قد هاجر إلى البلاد أم لا» (المادة ٤أ – (ب)). وعرف القانون، لمقتضيات العمل بموجبه، اليهودي بانه «كل من ولد لأم يهودية أو من تهود، وهو ليس من أبناء ديانة أخرى» (المادة ٤ب)، حاسما بذلك نقاشا واسعا حول مسألة «من هو اليهودي؟»، كان قد احتدم في اسرائيل، في حينه، لفترة غير قصيرة.

قانون الجنسية: وقانون العودة، المهم بحد ذاته، لاعتباره كافة اليهود في العالم وانسباءهم مواطنين – مرشحين في اسرائيل، يحق لهم الهجرة اليها والاقامة فيها متى شاؤوا، اكتسب أهمية أكبر مع صدور قانون الجنسية، لسنة ٥٧١٢ – ١٩٥٢[٣٠] (وعدل، منذ ذلك الوقت "أربع مرات)، الذي جعل العودة المبرر الأول للحصول على الجنسية الاسرائيلية. فقد نصت المادة١ من قانون الجنسية، كما عدلت سنة ١٩٦٨[٣٢] على أن «تكتسب الجنسية الاسرائيلية بحكم العودة... والاقامة في اسرائيل... والولادة... والولادة والاقامة في اسرائيل... والتجنس... والمنح». ويكتسب الجنسية بحكم العودة، وفقا للمادة٢، كل يهودي(أومتزوج من يهودي) «قدم إلى اسرائيل أو ولد فيها قبل انشاء الدولة – اعتبارا من يوم انشاء الدولة... ومن قدم إلى اسرائيل بعد انشاء الدولة – اعتبارا من يوم قدومه... ومن ولد في اسرائيل بعد انشاء الدولة – اعتبارا من يوم ولادته... ومن حصل على شهادة مهاجر بموجب... قانون العودة – اعتبارا من يوم منحه الشهادة». كذلك منحت المادة نفسها، بالتعديلات التي أدخلت عليها، سنتي ١٩٦٨ و١٩٨٠[٣٣]، القاصر الذي كان أحد والديه، أو كلاهما، قد تنازل عن جنسيته الاسرائيلية، الحق في المطالبة بها عندما يبلغ سن الرشد.

وكانت هذه المادة قد عدلت أيضا سنة ١٩٧١[٣٤]، باضافة الفقرة (هـ) اليها، التي نصت على أن «كل من أعرب عن رغبته في الاستقرار في اسرائيل وحصل أو يحق له أن يحصل على تأشيرة مهاجر بموجب قانون العودة لسنة ٥٧١٠ – ١٩٥٠، يجوز لوزير الداخلية، حسب تقديره، منحه الجنسية بناء على طلبه بحكم العودة حتى قبل هجرته إلى اسرائيل». وكان هذا التعديل قد أقر عقب اشتداد الحملة الاسرائيلية – الصهيونية، في مطلع السبعينات، على الاتحاد السوفياتي، لحمله على تسهيل هجرة اليهود منه إلى اسرائيل، وذلك بتخويل وزير الداخلية الاسرائيلي صلاحية منح اليهود السوفيات الذين يطالبون بالهجرة، الجنسية الاسرائيلية وهم لا يزالون مواطنين في الاتحاد السوفياتي ومقيمين فيه، ومن ثم محاولة الضغط عليه والتدخل، في شؤونه الداخلية، تحت ستار المحافظة على «المواطنين» الاسرائيليين فيه.

ومقابل هذه التسهيلات التي تقدمها المادة ٢ لليهود، وذلك بمنحهم الجنسية الاسرائيلية لمجرد كونهم يهودا قدموا إلى اسرائيل أو أعربوا عن رغبتهم في القدوم اليها، يتخذ قانون الجنسية الاسرائيلي اتجاها آخر، متشددا، عند تطرقه لحقوق غير اليهود، وخصوصا العرب الفلسطينيين، في الحصول على الجنسية الإسرائيلية. فقد نصت المادة ٣(أ) من القانون على أن «من كان قبيل الدولة فلسطيني الجنسية [ومعظم أولئك كانوا من العرب]، ولم يكن اسرائيلي الجنسية بموجب المادة ٢ [بحكم العودة، أي أنه ليس يهوديا]، يكون اسرائيلي الجنسية اعتبارا من يوم انشاء الدولة اذا توفرت فيه الشروط التالية: (١) في يوم... أول اذار (مارس) ١٩٥٢ كان مسجلاً قاطنا بموجب مرسوم تسجيل السكان، لسنة ٥٧٠٩ – ١٩٤٩... (٢) في يوم بدء العمل بهذا القانون [أي قانون الجنسية، الذي اعتبر نافذ المفعول ابتداء من ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٢، وفقا لمادته الـ – ٢٠] كان قاطنا في اسرائيل. (٣) من يوم انشاء الدولة إلى يوم بدء العمل بهذا القانون كان في اسرائيل، أو في أراض صارت أراضي اسرائيلية بعد انشاء الدولة، أو دخل اسرائيل خلال هذه المدة بصورة قانونية». وينص قانون تسجيل السكان لسنة ٥٧٠٩ – ١٩٤٩[٣٥]، المذكور في هذه المادة، والصادر بتاريخ ٤شباط (فبراير) ١٩٤٩ (الذي حل آنذاك محل أنظمة الطوارئ (تسجيل السكان) لسنة ٥٧٠٨ – ١٩٤٨[٣٦] واعتبر مكملاً لها)، من بين ما ينص عليه، على ضرورة أن يقوم كل قاطن في اسرائيل، بتسجيل نفسه، مع أولاده القاصرين، إن وجدوا، في سجل السكان الذي أنشيء لهذه الغاية في وزارة الداخلية، وذلك خلال ٣٠ يوما من صدور القانون، أو من قدومه إلى اسرائيل (المادة ٥).

وقد صيغت المادة ٣ من قانون الجنسية على هذا الشكل ليس بقصد إسقاط حق اللاجئين الفلسطينيين في المطالبة بالعودة إلى اسرائيل، بواسطة منعهم من الحصول على جنسيتها فقط، وانما هدفت أيضا إلى حجب هذه الجنسية عن أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين الذين بقوا داخلها، وبالتالي تقليص عدد مواطنيها العرب إلى أقل عدد ممكن. فخلال الفترة الواقعة بين التواريخ المذكورة في هذه المادة، كان عدد لا بأس به من العرب الفلسطينيين قد اضطر، نتيجة الحرب، إلى ترك مكان اقامته العادي في فلسطين والانتقال إلى الدول العربية المجاورة. والعديد من هؤلاء عادوا إلى بيوتهم فيما بعد، بعد انتهاء القتال، بطرق مختلفة. وجاءت المادة ٣، بنصها الذي أثبتناه، لتحجب عن أولئك حق

الحصول على الجنسية الاسرائيلية؛ وهذا ما حدث فعلاً. فمع بدء العمل بقانون الجنسية، وجد في اسرائيل بضعة عشرات الآلاف من العرب ممن لا يحق لهم الحصول على الجنسية الاسرائيلية وفقا لتعليمات ذلك القانون، وان اعترفت السلطات بهم كـ «مقيمين» أو كـ «سكان» في اسرائيل. وكان العرب داخل اسرائيل قد شنوا، قبيل سن قانون الجنسية، حملة واسعة لحمل السلطات على اقراره بشكل يكفل لهم جميعا إمكانية الحصول على الجنسية الاسرائيلية؛ ولكن دون جدوى: اذ أقر القانون، أخيرا، بالشكل الذي أشرنا إليه. الا أن القانون سمح، من ناحية ثانية، لمثل أولئك الأشخاص أو غيرهم، إذا توافرت فيهم شروط معينة، بطلب الحصول على الجنسية بواسطة التجنس. كما خول وزير الداخلية الحق في منح الجنسية لمثل أولئك، «إذا استنسب ذلك» (المادة ٥).

وكان الهدف من هذه التعليمات، كما يبدو، التضييق على أولئك العرب بهدف حملهم على النزوح عن اسرائيل، وبالتالي تقليص عدد المواطنين العرب فيها قدر الامكان. الا أن ما حدث عمليا كان عكس ذلك تماما. فقد بقي أولئك في ديارهم، وازداد عددهم تدريجيا، نتيجة للتكاثر الطبيعي، حتى وصل مؤخرا إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه سنة ١٩٤٨، وتحولوا إلى مشكلة قانونية دائمة. وظهرت هذه المشكلة، على أكثر ما يكون حدة، بالنسبة لجيلي الأبناء والأحفاد الذين ولدوا في اسرائيل، بعد إقامتها، وترعرعوا فيها، ولكنهم على الرغم من ذلك لا يحق لهم الحصول على جنسيتها، لأن آباءهم كانوا قد حرموا من تلك الجنسية، بينما لا يستطيعون، في الوقت نفسه، الحصول، أيضا، وفقا للاعراف والقوانين الدولية، على جنسية أي بلد آخر. وأخيرا، وبعد مرور ٢٠ سنة على قيامها، اضطرت اسرائيل إلى ايجاد حل للمشكلة، وان لم يكن كاملاً. فقدمت سنة ١٩٦٨ تعديلاً[٣٧] للقانون، أضاف إليه مادة جديدة، هي ١٤أ، نصت على أن «كل من ولد بعد إقامة الدولة في مكان كان يوم مولده منطقة اسرائيلية، ولم يكتسب أية جنسية قط، يصبح اسرائيلي الجنسية إذا طلب ذلك خلال المدة الواقعة بين يوم ولادته الثامن عشر ويوم ولادته الحادي والعشرين، وإذا كان مقيما في اسرائيل مدة خمس سنوات متوالية قبل تاريخ تقديم طلبه». وفي مثل هذه الحالات، «إذا قدم أحد طلبا بموجب [الفقرة السابقة] وتوفر فيه الشرطان المذكوران فيها، فيترتب على وزير الداخلية [أي انه ملزم بذلك، بينما بالنسبة للتجنس، يستطيع الموافقة على الطلب «اذا استنسب ذلك»] أو من فوضه الوزير بذلك أن يصادق على طلبه». غير انه يجوز للوزير عدم المصادقة على طلب من أدين بجرم ضد أمن الدولة، أو من حكم عليه بالحبس عن جرم اخر لمدة خمس سنوات أو أكثر» (المادة ١٤أ – (ب).

الجنسية للمقيمين في اسرائيل... : غير أن هذا التعديل لم يحل المشكلة بكاملها، اذ أن العديد من العرب في اسرائيل، ان لم يكن كلهم، ممن كان بامكانهم اللجوء إلى هذه المادة، لم يتقدموا بطلبات خاصة للحصول على الجنسية الاسرائيلية بين تاريخي ولادتهم الثامن عشر والحادي والعشرين. كما أن وضع الآباء عديمي الجنسية، الذين كانوا قد ولدوا قبل إقامة اسرائيل، بقي على حاله. ومرت ١٢سنة أخرى، وتغير الحكم في اسرائيل، ووصل الليكود إلى السلطة. والليكود، على عكس العمال، واستنادا إلى منطلقات عقائدية قديمة، يطالب باقامة دولة يهودية في «أرض – اسرائيل»، تكون السيادة فيها لليهود، ويمنح العرب المقيمون فيها، أو الذين يبقون داخلها، حقوق مواطنية كاملة. كما أن

زعماءه يفضلون الأوضاع القانونية الواضحة، التي لا غموض أو «فلفلة» فيها (ولعل ذلك ناجم عن كون كل من جابوتينسكي، جد الليكود الأكبر، وبيغن، زعيمه الحالي، خريجي معاهد حقوق). وهذا ما حدث في أواخر تموز (يوليو) الماضي، بالنسبة لقانون الجنسية، مع اقرار التعديل الاخير للقانون[٣٨] الذي كانت حكومة الليكود قد تقدمت به، وجعلت قانون الجنسية، بمختلف تعليماته، واضحا للغاية.

فقد أدخل التعديل الأخير (رقم٤) إلى القانون الاصلي مادة جديدة، هي ١٢أ، نصت الفقرة (أ) منها على أن «من ولد قبل إقامة الدولة وتوافرت فيه الشروط التالية يكن مواطنا اسرائيليا، بحكم الاقامة في اسرائيل، منذ يوم بدء العمل بقانون الجنسية (تعديل رقم٤) لسنة ٥٧٤٠ – ١٩٨٠ (فيما يلي: تعديل ٥٧٤٠) [ويبدأ العمل بهذا القانون، وفقا للمادة ١٧ منه، خلال ٣ أشهر من تاريخ نشره، وكان قد نشر يوم ١٨ اب (أغسطس)]: (١) لم يكن مواطنا اسرائيليا بحكم أية مادة أخرى من هذا القانون؛ (٢) عشية اعلان الدولة كان مواطنا فلسطينيا؛ (٣) في يوم ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٢ كان قاطنا في اسرائيل ومسجلاً في سجل السكان وفق مرسوم تسجيل السكان لسنة ٥٧٠٩ – ١٩٤٩؛ (٤) في يوم تعديل ٥٧٤٠ كان قاطنا في اسرائيل ومسجلاً في سجل السكان؛ (٥) انه ليس مواطنا لاحدى الدول المذكورة في المادة ٢أ من قانون منع التسلل (المخالفات والقضاء) لسنة ٥٧١٤ – ١٩٥٤». والبلدان المذكورة في تلك المادة، كما عدلت سنة ١٩٦٠[٣٩]، هي لبنان وسوريا ومصر والأردن والعربية السعودية والعراق واليمن وكل «جزء من فلسطين يقع خارج اسرائيل»، أي الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما الفقرة (ب) من المادة نفسها فقد نصت على أن كل «من ولد بعد إقامة الدولة وتوافرت فيه الشروط التالية يكن مواطنا اسرائيليا بحكم الاقامة في اسرائيل منذ يوم تعديل ٥٧٤٠: (١) لم يكن مواطنا اسرائيليا بحكم أية مادة أخرى من هذا القانون، (٢) في يوم تعديل ٥٧٤٠ كان قاطنا في اسرائيل ومسجلاً في سجل السكان، (٣) انه من سلالة شخص توافرت فيه الشروط المذكورة في البنود (١) حتى (٣) من الفقرة (أ)».

وبلغة أخرى، أكثر وضوحا، الغى التعديل الأخير القيود السابقة، ومنح الجنسية الاسرائيلية، تلقائيا ودون استثناء، لكل عربي فلسطيني يعيش في المنطقة المحتلة قبل ١٩٦٧، سواء ولد قبل قيام اسرائيل أو بعد ذلك، شريطة أن يكون ساكنا فيها بتاريخ ١٨تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٠؛ الا إذا كان بالغا وقدم تصريحا خطيا يعلن فيه انه «لا يرغب في أن يكون مواطنا اسرائيليا»، أو كان قاصرا، وقدم والداه ذلك التصريح بالنيابة عنه (المادة ١٦من التعديل).

وفي مقابل هذا «الكرم»، أجرى التعديل الجديد للقانون «تنظيفا» من نوع آخر. فكما كان هناك عرب حاولوا العودة إلى ديارهم في اسرائيل، بطرق مختلفة، ثم تمت تسوية وضعهم على النحو الذي أشرنا إليه، وجد هنالك أيضا، من ناحية ثانية، عرب آخرون تركوا اسرائيل خلال تلك الفترة إلى دول أخرى، وخصوصا الدول العربية المجاورة. ووفقا لتعليمات القانون القديمة، كان من الممكن الغاء جنسية مثل أولئك العرب، ولكن بعد

اجراءات معقدة، ينبغي أن تتم بواسطة المحكمة، بناء على أحكام المادة١١. ولكن التعديل الأخير استبدل هذه المادة بأخرى جديدة، أكثر تشدداً، تسقط تلقائيا الجنسية الاسرائيلية عن أي فلسطيني يترك اسرائيل وينتقل إلى أي من الدول العربية التي أعلنت الحرب عليها، عند قيامها، وتنص على أن «كل مواطن اسرائيلي ترك اسرائيل، خلافا للقانون، إلى أي من الدول المذكورة في المادة ٢أ من قانون منع التسلل (المخالفات والقضاء) لسنة ٥٧١٤ - ١٩٥٤ [وهذه الدول هي العربية السبع التي ذكرت أسماؤها أعلاه]، أو حصل على جنسيتها، سيعتبر كأنه تنازل عن جنسيته الاسرائيلية التي تلغى منذ يوم خروجه من اسرائيل، والغاء الجنسية الاسرائيلية لشخص ما وفق هذا البند، يلغي أيضا جنسية ولده القاصر غير القاطن في اسرائيل».

ونصت أيضا الفقرة (ب) من المادة١١ المذكورة على أن «وزير الداخلية مخول بالغاء الجنسية الاسرائيلية لأي شخص قام بعمل فيه اخلال بالولاء لدولة اسرائيل». ومثل هذه التعليمات يمكن أن تؤدي، ان طبقت في ضوء التعديل الأخير لقانون منع الارهاب (أنظر أدناه)، إلى إلغاء الجنسية الاسرائيلية لأي عربي في اسرائيل قد يعلن، مثلاً، عن تماثله مع منظمة التحرير الفلسطينية، أو أي من التنظيمات الفلسطينية العاملة تحت لوائها.

... **والمتعاونين في المناطق المحتلة:** غير أن أهم ما يلفت النظر في التعديل الأخير لقانون الجنسية، بالنسبة للفلسطينيين أو العرب، هو ما جاء في المادة٦ (هـ) التي أضيفت إلى القانون الأصلي، وخولت وزير الداخلية الحق في منح الجنسية الاسرائيلية لسكان المناطق المحتلة، على ما قد يعنيه ذلك من تهيئة الأسس القانونية لضم تلك المناطق، أو «ضم» سكانها على الأقل إلى اسرائيل. فقد نصت هذه المادة على أن «وزير الداخلية مخول، إذا استنسب ذلك، بمنح الجنسية الاسرائيلية بواسطة التجنس لراشد قاطن في منطقة مجتفظ بها [وهذا هو التعبير الاسرائيلي القانوني للمناطق المحتلة سنة ١٩٦٧] من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي، إذا طلب التجنس، حتى إذا لم تتوافر فيه الشروط المذكورة في المادة ٥ (أ). والشروط المطلوبة، وفقا لهذه المادة، للحصول على الجنسية الاسرائيلية بواسطة التجنس، هي أن الطالب موجود في اسرائيل، وكان قد أقام فيها ثلاث سنوات من السنوات الخمس السابقة لتقديم طلبه، وهو ذو حق للاقامة فيها إقامة دائمة، واستقر أو ينوي الاستقرار فيها، ويلم الماما ما باللغة العبرية، وتنازل عن جنسيته السابقة، أو أثبت أنه سينقطع عن أن يكون أجنبي الجنسية عندما يصبح اسرائيلي الجنسية. وتمنح الجنسية لأي من سكان المناطق المحتلة، من خلال تجاهل هذه الشروط، أو أي منها، «إذا اقتنع الوزير أن الطالب يتماثل مع دولة اسرائيل وأهدافها، وهو أو أحد أبناء عائلته قاموا بعمل ملموس لتعزيز الأمن أو الاقتصاد أو أية مسألة أخرى مهمة للدولة، أو أن منح الجنسية كما ذكر يعتبر من أمور الدولة الخاصة» (تتمة المادة ٦ (هـ)). كذلك منح القانون (المادة ١٥ المعدلة) مثل هذا الشخص حق طلب عدم إثبات جنسيته الاسرائيلية في بطاقة هويته، إذا ارتأى ذلك، وكما يبدو للحفاظ على أمنه. والواضح أن الهدف من هذه التعليمات هو التغطية على المتعاونين مع اسرائيل من بين سكان المناطق

المحتلة، فلسطينيين كانوا أم عربا، والسعي إلى إخفاء حقيقة حصولهم على الجنسية الاسرائيلية، نتيجة لتعاونهم ذلك، حتى لا يصبح الأمر اثباتا ومبررا لالحاق الأذى بهم.

«تحرير» الأراضي العربية

إلى جانب الاستثناءات والتعليمات الخاصة التي يحتوي عليها قانونا العودة والجنسية الاسرائيليين، بتعديلاتهما المختلفة، على ما تهدف إليه من تحكم في نوعية سكان اسرائيل وعرقهم، وبالتالي الحفاظ على الكيان الصهيوني يهوديا «نقيا» قدر الامكان، من خلال محاولة استبعاد الاغيار، فلسطينيين كانوا أم غيرهم، نجد في القانون الاسرائيلي أيضا تعليمات مختلفة تتعلق بملكية الأراضي واستغلالها، هدفها على وجه العموم تحويل ملكية أكبر مساحة ممكنة من الاراضي، ان لم يكن كلها، التي تسيطر عليها اسرائيل، إلى ملكية اليهود أو المؤسسات اليهودية، ومن ثم تأمين الاحتفاظ بها في المستقبل على هذا الشكل. والهدف هذا أيضا ملازم لطابع اسرائيل الصهيوني وناجم عن العقيدة الصهيونية، ويعتبر أحد أسسها المهمة، مثل ذلك المتعلق بالجنسية. فالسكان والأرض، في نهاية الأمر، عاملان أساسيان في تكوين أي كيان سياسي.

لقد بذل الصهيونيون جهودا كبيرة لاستملاك الاراضي في فلسطين، منذ بداية نشاطهم المنظم فيها، في مطلع الثمانينات من القرن الماضي وحتى ١٩٤٨. ولكنهم على الرغم من ذلك لم يستطيعوا، خلال تلك الفترة التي استمرت نحو ٦٥ عاما، الا شراء نحو مليون وثلاثة أرباع المليون دونم، أي ما يقل عن ٧٪ من مساحة فلسطين اليابسة. غير أن ما لم يستطع الصهيونيون تحقيقه سلما، نالوه بواسطة القوة، عندما تمكنوا، مع نهاية حرب ١٩٤٧ - ١٩٤٩ من السيطرة على نحو ثلاثة أرباع مساحة فلسطين، أي ما يزيد على ٢٠ مليون دونم من الارض.

وكانت مساحات شاسعة من الأراضي التي سيطرت عليها اسرائيل بفضل الحرب أملاكا خاصة لمواطنين عرب فلسطينيين، طردوا منها أو اضطروا إلى النزوح عنها، نتيجة للقتال. والكثير منهم أملوا في العودة إليها. الا أن السلطات الاسرائيلية سرعان ما قررت عكس ذلك. وقبل أن تنتهي الحرب وضعت أيديها على تلك الأراضي، وراحت تتصرف بها تصرف المالك بملكه، وتخصصها لأغراض الاستيطان اليهودي، ومن ثم لاستيعاب المهاجرين الجدد. وفي الوقت نفسه، شرعت حكومة اسرائيل وسلطاتها في إصدار القوانين والأنظمة المختلفة المتنوعة، في سلسلة محكمة، بهدف الاستيلاء على تلك الأراضي ونقل ملكيتها إلى المؤسسات اليهودية بصورة «شرعية»، من خلال التنكر لحقوق أصحابها القدامى فيها، ومحاولة «إضاعتها».

مصادرة أراضي اللاجئين الفلسطينيين: اتخذت اسرائيل هذه الاجراءات، على الصعيدين العملي والقانوني - التشريعي، تدريجيا، متأثرة بالاوضاع السياسية التي كانت تمر بها. ففي البداية، تصرف الزعماء الصهيونيون الذين أشرفوا على إقامة اسرائيل وحكموها بعد إقامتها، بمدى واضح من «الانضباط» ومحاولة الالتصاق

بالشرعية الدولية والاستناد إليها. فالهيئة التي عرفت باسم مجلس الدولة المؤقت، التي شكلت قبيل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في ١٥أيار (مايو) ١٩٤٨، من ممثلين عن كافة الأحزاب والتنظيمات والفئات اليهودية هناك، صهيونية كانت أو يهودية متدينة أو شيوعية، والتي أعلنت قيام اسرائيل ليلة ١٤ – ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، ذكرت فيما عرف باسم «وثيقة الاستقلال» الاسرائيلية، فيما بعد، انها تستند من بين ما تستند إليه، إلى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بشأن تقسيم فلسطين وإقامة دولتين، عربية ويهودية فيها، لاعلان «تأسيس دولة يهودية في أرض – اسرائيل، تعرف باسم دولة اسرائيل». ويستنتج من سياق النص أن اعلان الاستقلال اعتبر نافذ المفعول، من قبل واضعيه، بالنسبة لتلك المساحة من فلسطين، التي خصصت لاقامة الدولة اليهودية فيها. كما أن أول قانون أصدرته اسرائيل بعد اقامتها، وهو قانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة ٥٧٠٨ – ١٩٤٨[٤٠]، لا يحتوي على أية تعليمات يمكن أن تؤدي إلى عكس الاستنتاج الذي أشرنا إليه.

غير أن هذا الموقف راح يتغير تدريجيا، متأثرا بالانتصارات التي حققتها اسرائيل خلال الحرب، وسيطرتها على مناطق عربية صرفة، سواء كانت واقعة ضمن المساحة التي خصصت للدولة اليهودية أو خارجها. ففي حزيران (يونيو) ١٩٤٨، ومع انتهاء المرحلة الأولى من القتال، عندما وجدت اسرائيل نفسها تسيطر على مساحات لا بأس بها من الأراضي العربية التي خلت من سكانها، أصدر مجلس الدولة المؤقت قانون المناطق المتروكة لسنة ٥٧٠٨ – ١٩٤٨[٤١]، للتعامل مع تلك المناطق في ضوء الواقع الجديد. وعرّف القانون «المنطقة المتروكة» بأنها «أية مساحة أو مكان تم احتلاله أو استسلم لقوات مسلحة [ويبدو أن الصياغة جاءت على هذا الشكل لكي يسري القانون أيضا على المناطق التي احتلتها القوات اليهودية غير النظامية، التي عملت قبل قيام اسرائيل، واستمر بعضها في العمل فترة بعد ذلك، رغم انشاء جيش الدفاع الاسرائيلي، دون الاعتراف بتلك القوات بذكر اسمها صراحة في القانون] وتركه معظم سكانه أو جزء منهم...» (المادة ١ (أ)). وقد خولت الحكومة صلاحية الاعلان عن أية مساحة أو مكان من هذا النوع «منطقة متروكة»، بحيث يحق لها عندئذ «تطبيق كل القانون [الاسرائيلي] النافذ المفعول، أو جزءا منه عليها»، شرط «الحفاظ على حقوق العبادة وحقوق السكان الدينية [فقط] وبالمدى الذي لا يمس به ذلك بالنظام والأمن العامين» (المادة ٢ (ب)). أما بالنسبة للشؤون الأخرى، فقد خوّل رئيس الحكومة، أو أي من وزرائها المعنيين، صلاحية اصدار أي نظام يراه ضروريا لتنظيم التعامل مع أية مسألة، بما في ذلك «الاستيلاء ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة الموجودة في المنطقة المتروكة» (المادة نفسها). واعتبر القانون نافذ المفعول بأثر رجعي، من تاريخ ١٦ أيار (مايو) ١٩٤٨ (المادة ٤).

وبعد مرور نحو ثلاثة أشهر على اصدار هذا القانون، أي في أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، عندما ازدادت ثقة اسرائيل بنفسها وتدعم مركزها الدولي ووصل زعماؤها إلى قناعة مفادها ان الأراضي التي سيطر عليها جيشهم ستبقى بحوزتهم، أصدر مجلس الدولة المؤقت قانونا آخر، أكثر وضوحا، ضمت عمليا بموجبه الأراضي الواقعة خارج

المساحة التي خصصت للدولة اليهودية، التي كان الجيش الاسرائيلي قد احتلها خلال الحرب، إلى اسرائيل وطبق القانون الاسرائيلي عليها. فقد نصت المادة ١ من هذا القانون الجديد، وهو قانون منطقة القضاء والصلاحيات لسنة ٥٧٠٨ – ١٩٤٨[٤٢]، «ان أي قانون نافذ المفعول ضمن دولة اسرائيل سيعتبر نافذ المفعول في كل المنطقة التي تضم مساحة دولة اسرائيل [كما حددها قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة] وكل جزء من فلسطين حدده وزير الدفاع باعلان بانه خاضع لسيطرة جيش الدفاع الاسرائيلي» (وقد اعتمدت اجراءات مماثلة عند ضم القدس وضواحيها إلى اسرائيل سنة ١٩٦٧[٤٣]).

أما فيما يتعلق بالاراضي والاموال العربية في تلك «المناطق المتروكة»، فقد باشرت السلطات الاسرائيلية، ومعها مؤسسات استملاك الاراضي الصهيونية أو المستوطنات اليهودية، وحتى الافراد اليهود أحيانا، بوضع اليد عليها واستعمالها بالطرق التي تراها مناسبة. ولم يمر وقت طويل حتى سادت الفوضى في هذا المجال، بعد أن راحت كل جهة تتصرف وفق ما يحلو لها؛ فاضطرت السلطة إلى التدخل باصدار التشريعات المناسبة. وفي منتصف كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، أصدر وزير المالية أنظمة الطوارئ بشأن أموال الغائبين لسنة ٥٧٠٨ – ١٩٤٨[٤٤]، لتنظيم مسألة حيازة أملاك العرب التي وقعت في قبضة السلطات الاسرائيلية واستغلالها. ثم مُدد مفعول هذه الانظمة، من فترة إلى أخرى[٤٥]، إلى أن نشر قانون أموال الغائبين لسنة ٥٧١٠ – ١٩٥٠[٤٦]، الذي حل بمكان الانظمة واعتبر مكملاً لها (المادة ٣٧).

أصبح قانون أموال الغائبين، مع سريان مفعوله في ٣١ آذار (مارس) ١٩٥٠، الاداة الرئيسية في أيدي السلطات الاسرائيلية التي صادرت بموجبه كافة أموال – و«المال»، حسب تعريفه في هذا القانون، «يشمل العقارات والمنقولات والنقود والحق في المال الخاضع لوضع اليد أو الاستحقاق، وحق الاسم، وكل حق في شركة أو ادارتها» – اللاجئين الفلسطينيين التي وقعت في قبضتها. فقد صيغ تعريف «الغائب» في القانون بصورة ينطبق معها على كل فلسطيني أو مقيم في فلسطين، كان قد ترك محل إقامته العادي في فلسطين، إلى أي مكان داخل البلد أو خارجها، بعد صدور قرار تقسيم فلسطين في الامم المتحدة؛ وذلك بنص المادة ١ (ب) على أن «الغائب» معناه:

«١(ب) (١) الشخص الذي كان طوال المدة الواقعة بين... ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ [وهو تاريخ صدور قرار تقسيم فلسطين في الامم المتحدة] واليوم الذي ينشر فيه تصريح... يعلن بان حالة الطوارئ التي أعلنتها الحكومة المؤقتة في يوم ... ١٩ أيار (مايو) ١٩٤٨... قد زالت [وحالة الطوارئ لم تلغ في اسرائيل منذ ذلك الوقت، وهي لا تزال قائمة حتى يومنا هذا] – المالك الشرعي لمال في الاراضي الاسرائيلية وانتفع به أو وضع يده عليه سواء بنفسه أو بواسطة غيره وبصفة دائمة خلال تلك المدة: (I) كانت له رعوية أو جنسية تابعة للبنان أو مصر أو سوريا أو المملكة العربية السعودية أو شرق الأردن أو العراق أو اليمن أو (II) كان في احد البلدان المذكورة أو في أي قسم من فلسطين خارج

قدمناها، السيطرة على الأملاك العامة كافة وعلى أراضي اللاجئين الفلسطينيين التي وقعت في قبضتها كلها. ولكن بقي في اسرائيل، بعد اقامتها، عدد من العرب الفلسطينيين، الذين كانت بحوزتهم أراض خاصة أيضا، يمكن أن تستغل، وخصوصا الخصبة والسهلية منها، لتوسيع المستوطنات اليهودية القائمة أو لاقامة مستوطنات جديدة عليها. وقد درج عدد من المستوطنات اليهودية أو المؤسسات أو الافراد اليهود، فعلاً، على الاستيلاء على مساحات من تلك الأراضي عنوة، خلال الحرب أو بعدها، تماما كما فعلوا بالنسبة لبعض أراضي اللاجئين، ومن ثم تصرفوا بها كما يحلو لهم، على الرغم من وجود مالكيها العرب في اسرائيل، مما أثار مشاحنات عديدة. وسرعان ما اكتشفت السلطات انه لا يمكن السماح لمثل هذه الممارسات بأن تستشري، ولا بد من تنظيم عملية الاستيلاء على تلك الأراضي «قانونيا». ولهذا الغرض، لجأت السلطات إلى استغلال بعض تعليمات القوانين التي أشرنا إليها، أو غيرها، ثم سنت قوانين وأنظمة أخرى، إضافة إليها، تمكنت بواسطتها، جميعا، من الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي التي كانت ملكا للعرب الذين بقوا داخل اسرائيل.

كان أول قانون استغلته السلطات الاسرائيلية، في هذا المضمار، هو قانون أموال الغائبين اياه (والأنظمة التي سبقته) الذي طبق على الفلسطينيين داخل اسرائيل أيضا. فتعريف «الغائب» في هذا القانون أصاب أيضا العرب الفلسطينيين، الذين اضطروا خلال الحرب إلى ترك أماكن اقامتهم العادية، في مدنهم أو قراهم، إلى مدن أو قرى أخرى مجاورة، حتى انتهاء القتال، ليجدوا أنفسهم بعد عودتهم إلى أماكنهم الأصلية، أو بقائهم في الأماكن الجديدة، قد اعتبروا غائبين، بسبب عملية الانتقال تلك فقط، وان كانوا من سكان اسرائيل وأحيانا «مواطنيها» (وعرف أولئك في حينه باسم «الحاضرون الغائبون»). وقد صودرت أملاك مثل هؤلاء الأشخاص فعلاً، باعتبار أنها أملاك «غائبين».

وكان العرب في اسرائيل قد أعربوا، في حينه، عن معارضتهم لهذا القانون، بالشكل الذي قدم به، وشنوا ضده حملة واسعة من الاحتجاج مطالبين بتعديله. ولكن الحكومة أصرت على موقفها القاضي بافرار القانون بصيغته الأساسية التي قدم بها، موضحة أن هناك إمكانية لـ «تحريره أموال الغائبين من قبل القيم، إذا صدرت توصية بذلك من قبل لجنة حكومية مختصة (المادة ٢٨). ولكن اتضح، فيما بعد، من خلال الممارسة، ان الحالات التي قام القيم فيها بتحرير أموال غائبين، حتى وان كانوا موجودين داخل اسرائيل، كانت نادرة جدا. ومقابل ذلك سمح للقيم فقط بدفع مساعدات مالية من أموال الغائبين للأشخاص الذين كان يعولهم غائب، بحيث أنه (المادة ٩) «إذا اتضح للقيم أن شخصا معينا كان يعوله غائب، فيجوز للقيم أن يقدم إلى ذلك الشخص من أموال الغائب اعانات تكفي حسب رأي القيم لاعالته، شرط الا تتجاوز هذه الاعانات الخمسين ليرة شهريا». وفي سنة ١٩٦٧ عدل القانون، ورفع مبلغ الاعانة إلى ٣٠٠ ليرة شهريا[٥٧].

وقد اعتبر قانون أموال الغائبين ساري المفعول أيضا بالنسبة لأملاك الوقف، استنادا إلى نص فيه يفهم منه ضمنا أن أملاك الوقف هي أملاك غائبين أيضا، إذ نصت

المادة ٩ (د) من القانون على انه «إذا كان المال المناط وقفا فيحق للقيم أن ينفق ايراداته كلها أو بعضها على الأغراض الموقوف عليها الوقف». وبناء على هذه المادة، استولى القيم على كافة أموال الوقف الاسلامي في اسرائيل، وكذلك على أوقاف بعض الطوائف المسيحية الصغيرة، غير المعترف بها منذ أيام الانتداب البريطاني على فلسطين، باعتبارها أموال غائبين، وتصرّف بها كتصرفه بأملاك اللاجئين الآخرين. وأثار تصرف القيم على هذا الشكل معارضة شديدة بين المسلمين في اسرائيل، الذين يشكلون أكثرية العرب هناك، فراحوا يطالبون بتحرير هذه الأموال وإعادتها إلى المسلمين، إلى أن وافق الكنيست سنة ١٩٦٥، بناء على اقتراح الحكومة، على إقرار قانون جديد، هو قانون أموال الغائبين (تعديل رقم ٣) (تحرير الأموال الموقوفة واستعمالها) لسنة ٥٧٢٥ – ١٩٦٥[٥٨]، عدل بموجبه القانون الأصلي وسمح للقيم بـ «تحرير» أموال الوقف. ومنعا لأي التباس حول شرعية اعتبار أموال الوقف أموال غائبين، نتيجة لنص القانون الأصلي غير الواضح، جاء في التعديل صراحة (المادة ١ (أ) (١) الجديدة) انه «إذا كان مال معين موقوفا بمقتضى أي تشريع، فتكون ملكيته مناطة بالقيم وهي حرة من كل تحفظ، شرط أو قيد، وما أشبه مما تقرر في أي تشريع أو أي مستند يتعلق بالوقف أو بمقتضاه، سواء تقرر قبل الاناطة أم بعدها، إذا كان صاحب المال أو من بيده حق التصرف بالمال أو إدارته أو المنتفع من الوقف غائبا».

وبعد أن أقر القانون تحويل ملكية الأموال الموقوفة، بوضوح وبدون قيد أو شرط، إلى القيم على أموال الغائبين، خوله صلاحية تحرير تلك الأموال، أو أجزاء منها، إلى لجان متولين من المسلمين، تعينها الحكومة. ولكن التعديل قصر تعيين لجان المتولين تلك على مدن يافا والرملة واللد وحيفا وعكا والناصرة وشفاعمرو دون غيرها. واتضح خلال ممارسة عملية «تحرير» الأموال انها اقتصرت على النزر اليسير من أملاك الوقف في تلك المدن فقط، أي على بعض الأماكن الاسلامية المقدسة فقط، كعدد من المساجد التي بقيت قائمة حتى ذلك الوقت. أما المساجد الأخرى التي هدمت، أو باقي أموال الوقف الواقعة في تلك المدن، من أراض أو مبان، فقد بقي الوضع بالنسبة لها على حاله، واستمر من كانوا قد وضعوا أيديهم عليها أو سلمت لهم، من المؤسسات أو الأفراد اليهود، في الاحتفاظ بها. بل اتضح أن مهام لجان المتولين انحصرت في منح الموافقة على التصرف بتلك الأملاك، لقاء تسليمها النزر اليسير مما بقي من أموال لم توضع اليد عليها أو لم يتم التصرف بها لغير مقتضيات الوقف.

وكانت المادة ٢٩ح من التعديل قد خولت الحكومة، «باعلان في الوقائع الاسرائيلية، أن تعين حسب الحاجة أماكن مأهولة إضافية [إلى المدن التي ذكرت أعلاه] تنشأ في مناطقها لجان متولين»، تمهيدا لتحرير أموال الوقف الموجودة في تلك المناطق، وتسليمها إلى لجان المتولين تلك. الا أن الحكومة، على حد ما هو معلوم، لم تقم منذ ذلك الوقت باستعمال صلاحياتها هذه.

وفي سنة ١٩٦٧، أقر تعديل آخر للقانون، بواسطة قانون أموال الغائبين (تعديل

رقم ٤) (تحرير أموال الكنيسة الانجيلية – الاسقفية واستعمالها)، لسنة ٥٧٢٧ – ١٩٦٧[٥٩]، تم بموجبه تحرير أموال الطائفة الانجيلية – الاسقفية وتسليمها إلى هيئة «تعين... بمصادقة الحكومة من قبل الأسقف الانجليكاني في القدس ومن قبل كبير رهبان الكنيسة الانجيلية – الاسقفية في اسرائيل، الذي يعينه الاسقف لهذا الغرض» (المادة ٢٩ي – (ب) من التعديل). وسلمت أموال الطائفة إلى هذه الهيئة.

وعدا عن هذه الاستثناءات القليلة التي تتعلق بمساحات صغيرة من الأراضي، بقيت كافة أملاك «الغائبين الحاضرين» من العرب في اسرائيل في أيدي القيم على أموال الغائبين، الذي تصرف بها كتصرفه بأملاك اللاجئين الفلسطينيين الموجودين خارج اسرائيل.

ومن الجدير بالذكر، ان اسرائيل لا تزال تطبق أحكام قانون أموال الغائبين بحق كل عربي يتركها إلى الدول العربية المجاورة، بحيث تعتبره «غائبا» منذ تاريخ تركه، وتناط أمواله بالقيم على أموال الغائبين.

إضافة إلى قانون أموال الغائبين، استغلت السلطات الاسرائيلية أيضا قوانين الحكم العسكري الذي فرض على العرب في اسرائيل، مع إقامتها، واستمر جهازه قائما حتى أواخر سنة ١٩٦٦، وفقا لأنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥[٦٠]، لمصادرة أراضي العرب. فقد منحت المادة ١٢٥ من تلك الأنظمة الحاكم العسكري الصلاحية في «أن يعلن بأمر يصدره أية منطقة انها منطقة مغلقة، أو أي مكان أنه مكان مغلق»، بحيث لا يجوز الدخول اليهما مع الاعلان عنهما على هذا الشكل، الا بموجب تصريح خطي صادر عن الحاكم العسكري أو من خوله بذلك. ولقد استغل الحكم العسكري هذه المادة لاعلان الأماكن العربية المأهولة، من قرى ومدن، مناطق مغلقة. فرضت مختلف القيود على تنقل سكانها منها. الا أن المادة نفسها استُغلت أيضا لاعلان مساحات من الأراضي الزراعية العربية مناطق مغلقة، حظر على أصحابها الدخول اليها دون تصريح؛ وهذا التصريح لم تكن سلطات الحكم العسكري تمنحه عامة، وذلك تمهيدا لمصادرة تلك الأراضي.

وفي الفترة نفسها، أي خلال السنوات الأولى لقيام اسرائيل، أصدرت سلطاتها أيضا عددا آخر من القوانين والأنظمة المختلفة، التي استغلت لمصادرة الأراضي العربية، إضافة إلى القانونين اللذين ذكرناهما.

ففي منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، أصدرت الحكومة الاسرائيلية أنظمة الطوارىء (استغلال الأراضي المبورة)، لسنة ٥٧٠٩ – ١٩٤٨[٦١]، التي مددت بعد نحو ٣ أشهر من صدورها بواسطة قانون تمديد أجل أنظمة الطوارىء (استغلال الأراضي المبورة) لسنة ٥٧٠٩ – ١٩٤٩[٦٢]، واعتبرت نافذة المفعول ما دامت حالة الطوارىء قائمة في اسرائيل. ووفقا للادعاء الرسمي، جاءت تلك الانظمة نتيجة الحرب التي تسببت في ترك أراض من قبل أصحابها ومستغليها وإهمال البساتين وعدم استغلال مصادر

المياه، مما يضر بالمصلحة العامة التي تلزم دعم الانتاج الزراعي وتوسيعه قدر الامكان. ولتأمين ذلك، خولت الانظمة وزير الزراعة صلاحية توجيه انذار إلى كل صاحب أرض مبورة بوجوب المباشرة في فلاحتها واستغلالها (المادة ٢). وإذا لم يقم صاحب الارض بما طلب منه، فللوزير الحق بوضع يده على الأرض لتأمين فلاحتها، بواسطة عمال يستأجرهم، أو بواسطة تسليم الأرض لفلاحتها إلى شخص آخر (المادة ٧).

غير أن تلك الانظمة استغلت أيضا في مصادرة أراض أخرى من أصحابها العرب، وذلك بواسطة منح السلطات صلاحية المصادقة على عمليات الاستيلاء على الاراضي العربية التي وضعت يدها عليها المستوطنات اليهودية عنوة. فقد سمحت المادة ٢٤ من الانظمة لوزير الزراعة صلاحية المصادقة على كل، أو جزء من العمليات المتعلقة بفلاحة أرض كانت غير مفلوحة، قام بها شخص ما دون ترخيص، حتى قبل سن الأنظمة أو بعد ذلك. وكثيرا ما كانت تلك الاراضي المبورة، أراضي عربية زراعية خصبة في الاصل، أعلنها الحاكم العسكري مناطق مغلقة ومنع أصحابها من الدخول إليها لفلاحتها، وتحولت بذلك إلى مبورة، من جهة، فقام وزير الزراعة بوضع يده عليها لـ «تأمين فلاحتها» بواسطة تسليمها إلى «جهة أخرى»، غالبا ما تكون المستوطنات اليهودية المجاورة، من جهة ثانية.

وفي أواخر سنة ١٩٤٨، أصدرت السلطات الاسرائيلية أيضا أنظمة الطوارىء (مصادرة الاموال) لسنة ٥٧٠٩ – ١٩٤٨[٦٣]، التي مدد مفعولها من حين إلى آخر[٦٤]، إلى أن استبدلت بقانون تنظيم الاستيلاء على عقارات في حالة الطوارىء، لسنة ٥٧١٠ – ١٩٥٠[٦٥]. وقد منح هذا القانون الحكومة صلاحية تعيين سلطة مختصة، سمح لها باصدار أوامر استيلاء على عقارات أو أوامر إسكان، «إذا كانت مقتنعة بأن اصدار الأمر ضروري لحماية البلاد والمحافظة على الأمن العام وتوفير التموين الحيوي أو الخدمات العمومية الحيوية، أو استيعاب المهاجرين، أو إنعاش الجنود المسرحين أو عجزة الحرب» (المادة ٢). وفي سنة ١٩٥٢، عدل القانون[٦٦]، بحيث منع التصرف بالعقارات التي تم الاستيلاء عليها قبل ١ آب (أغسطس) ١٩٥٢ لمدة تزيد على ٦ أعوام، أو لمدة ٢ أعوام بالنسبة لتلك التي تم الاستيلاء عليها بعد ذلك التاريخ. الا أن القانون عدل مرة ثانية[٦٧]، ومددت فترة وضع اليد على العقارات بموجبه، «إذا كانت ضرورية للدفاع عن الدولة»، حتى ١ اب (أغسطس) ١٩٥٦. وقبل أن تنتهي هذه المدة، عدل القانون للمرة الاخيرة[٦٨] بحيث أن العقارات التي كان قد تم الاستيلاء عليها، وترى السلطة أن الاحتفاظ بها ضروري للحفاظ على أمن الدولة، وتستمر في الاحتفاظ بها بعد ذلك التاريخ (أي ١ آب (أغسطس) ١٩٥٦)، تعتبر كأن الدولة قد صادرتها.

وفي أواخر نيسان (ابريل) ١٩٤٩، نشرت السلطات أيضا أنظمة الطوارىء (مناطق أمن) لسنة ٥٧٠٩ – ١٩٤٩[٦٩]، التي أعلنت بموجبها المنطقتان المستطيلتان الواقعتان على حدود اسرائيل، الأولى بعرض ١٠ كم شمالي خط العرض ٣١، والثانية بعرض ٢٥ كم جنوبي خط العرض نفسه، «مناطق محمية»، يمكن اعلانها بأسرها، أو أي جزء منها، «منطقة أمن»، وهو ما تم فعلاً بالنسبة لبعض المناطق. ومع هذا الاعلان، يحق لقائد

الجيش، في تلك المنطقة، منع أي شخص من الدخول إلى «مناطق الأمن» تلك، أو حتى طرد سكانها منها بواسطة «أوامر اخراج» (المادتان ٦و٨). وقد استغلت هذه الأنظمة، مثلاً، لمنع سكان قريتي أقرت وكفربرعم، الواقعتين بالقرب من الحدود اللبنانية، من العودة إلى بيوتهم التي كان الجيش الاسرائيلي قد طردهم منها بعد احتلاله للقريتين سنة ١٩٤٨، ثم صودرت أراضي القريتين.

... ونزع ملكيتها: تعتبر قوانين الأراضي الخمسة التي عرضت أعلاه، وحدة متماسكة بحد ذاتها، زمنيا وعمليا. وقد طبقت، من خلال تداخلها، بعضها مع البعض الآخر، أثناء المرحلة الأولى من اجراءات السلطات الاسرائيلية الهادفة إلى السيطرة على الأراضي العربية في اسرائيل. وبعد مرور نحو ٣ سنوات على اقرار تلك القوانين، ومن ثم تطبيقها، بدأت المرحلة الثانية، الهادفة إلى اضفاء صفة نهائية شرعية على اجراءات وضع اليد على الأراضي التي تمت بموجب بعض تلك القوانين. فمعظم تلك القوانين يتحدث عن «نقل» الأملاك أو «اناطتها» أو «استعمالها» أو «الاستيلاء عليها»، ولكنه لا يتحدث عن «ملكيتها». وقد بقيت، فعلاً، ملكية الكثير من تلك الأراضي، رسمياً، في أيدي أصحابها الأصليين، العرب، على الرغم من أنهم حرموا الحق في استعمالها. ولذلك لم يكن بد من اتخاذ الخطوة الضرورية الأخيرة، المتممة للخطوات السابقة، وهي نقل ملكية تلك الأراضي رسمياً، بعد أن تم تحويلها عملياً، إلى الدولة الإسرائيلية وأجهزتها الرسمية المختلفة. وتم تنفيذ ذلك بواسطة قانون جديد، هو قانون استملاك الأراضي (مصادقة الاعمال والتعويض) لسنة ٥٧١٣ – ١٩٥٣[٧٠].

هدفت السلطات الاسرائيلية من وراء هذا القانون إلى تصفية مشكلة استملاك الأراضي بصورة نهائية، وإزالة أية عقبات قد تعترضها في سبيل ذلك. ولذلك منح القانون الوزير الذي تفوضه الحكومة، وهو وزير المالية، صلاحية نقل ملكية الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بموجب القوانين السابقة، ولكن دون تحديد حقوق الملكية بشأنها، إلى دولة إسرائيل، بواسطة سلطة التعمير والانشاء. كما منحت السلطات نفسها صلاحيات واسعة بموجب ذلك القانون، مكنتها من المصادقة صراحة على أية عمليات استيلاء غير شرعية على أية ممتلكات، وذلك لاضفاء صفة الشرعية على عمليات «ضم» الأراضي العربية من قبل المستوطنات اليهودية، خلال الحرب وبعدها. فقد جاء في المادة ٢ من القانون على «ان المال [و«المال» بمقتضى هذا القانون يعني الأرض] الذي يشهد الوزير، بموجب شهادة موقعة بامضائه، بتوفر هذه الأمور الثلاثة فيه: (١) لم يكن بتاريخ... ١ نيسان (ابريل) ١٩٥٢ تحت تصرف مالكيه، (٢) كان مستخدما أو مخصصا، خلال الفترة الممتدة بين... ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨... و... ١ نيسان (ابريل) ١٩٥٢ لمقتضيات التعمير والانشاء الحيوية أو الاستيطان [اليهودي] أو الأمن، (٣) لا يزال لازما لاحدى هذه الغايات؛ يصبح ملكا لسلطة التعمير والانشاء، ويعتبر سليما من كل تأمين، ويجوز لسلطة التعمير والانشاء ان تتصرف به حالاً». وبعبارات أخرى، فان تلك الشهادة، بمجرد توقيع وزير المالية عليها، حتى وان كانت محتوياتها غير صحيحة، كافية لنزع ملكية أي

أرض من صاحبها وتحويلها الى سلطة التعمير والانشاء. و «يصبح مثل هذا المال ملكا لسلطة التعمير والانشاء اعتبارا من التاريخ المبين في الشهادة المذكورة، ولا تعطى الشهادة الا خلال سنة من يوم بدء العمل بهذا القانون...» (المادة ٢ (ب)). وخلال تلك السنة، أصدر وزير المالية فعلا ٤٦٥ شهادة، نشرت في نحو ٢٣٠ صفحة من الوقائع الاسرائيلية، بمصادرة ما مساحته ١,٢٢٥,١٧٤ دونما من أراضي ٢٩١ قرية عربية (٧١). (ويبدو أن الأراضي الأخرى اعتبرت أملاك غائبين). وتضم هذه المساحة ١٤٩,٢٢٦ دونما من الاراضي التي كانت ملكا لـ ٢٨ قرية عربية بقي سكانها في اسرائيل، ويقع معظمها في منطقة المثلث(٧٢)، المحاذية لمنطقة تل – أبيب وجوارها، والتي كانت قد سُلمت الى اسرائيل بموجب اتفاقية الهدنة الاسرائيلية – الاردنية لسنة ١٩٤٩.

وقد نص قانون استملاك الأراضي (مصادقة الاعمال والتعويض)، أيضا، في مادته الخامسة، على ضرورة دفع تعويض لأصحاب الأراضي المستملكة بموجبه. ويكون التعويض نقدا، اذا لم يتفق خلافا لذلك، ويحتسب وفق قيمة الأرض كما كانت في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠. وتم تحديد هذا التاريخ الذي كانت فيه أثمان الاراضي منخفضة في اسرائيل، لدفع أقل مبالغ ممكنة من التعويضات. وتمسكت السلطات الاسرائيلية بهذه القاعدة لدفع التعويضات عن الاراضي التي صودرت وفق القوانين الأخرى، وتمكنت بذلك من استملاك ذلك الجزء من تلك الاراضي التي وافق أصحابها على استلام تعويضات عنها، بأبخس الاثمان، رغم «الزيادات» و«الفوائد» التي كانت تضاف، من حين الى آخر، الى تلك التعويضات»(٧٣).

---

(١) «هاكونغرس هاتسيوني هاعسريم ليشلوشاه» ([محاضر] المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرون)، القدس: الوكالة اليهودية، ١٩٥٢، ص٥٨٣ (بالعبرية).

(٢) انظر نص القرار رقم ٢ في المصدر نفسه.

(٣) القرار رقم ٢ (أ) في المصدر نفسه.

(٤) القرار رقم ٣(ب) في المصدر نفسه.

(٥) الوقائع الاسرائيلية، كتاب القوانين، العدد ١١٢، ١٩٥٢/١٢/٢، ص٢ – ٣ (وهذا الاقتباس وما يليه من الاقتباسات من كتاب القوانين الاسرائيلي هي من الطبعة العربية، المترجمة من العبرية بمعرفة الحكومة، الا اذا ذكر عكس ذلك).

(٦) نص الميثاق في الوقائع الاسرائيلية، يلكوط هابرسوميم (مجموعة النشرات)، العدد ٣٨٦، ١٩٥٤/١٢/٢، ص١٨٧ – ١٨٨ (بالعبرية).

(٧) المصدر نفسه، المادة ٢ من الميثاق، ص١٨٨.

(٨) المصدر نفسه، المادة ٧.

(٩) المصدر نفسه، المادة ٨.

(١٠) انظر المادة ٣ (أ) من عقد تاسيس الشركة في

Keren Kayemeth Leisrael, *Report on the Legal Structure, Activities, Assets, Income and Liabilities of Keren Kayemeth Leisrael* (Jerusalem: The Keren Kayemeth Leisrael Head Office, 1963), p.17.

(١١) انظر نص قرارات الاجتماع بشان كيرن هايسود في ع. مرحفياه، عام فيموليدت (شعب ووطن)، القدس: هليفي، ١٩٤٧، ص١٩٦ – ١٩٧ (بالعبرية).

(١٢) كتاب القوانين، العدد ١٣٨، ١٩٥٣/٣/١٢، ص٢٦٤ – ٢٦٥.

(١٣) المصدر نفسه، المواد ٧ – ١٠.

(١٤) النص في يلكوط هابرسوميم (مجموعة النشرات)، العدد ٣٥٤، ١٩٥٤/٦/١٠، ص١١٩٦ – ١١٩٩.

(١٥) مرحفياه، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٨.

(١٦) Keren Kayemeth Leisrael, *Report...*, *op.,cit.*, p.63.

(١٧) **كتاب القوانين**، العدد ١٩٥، ١٨/١/١٩٥٦، ص٣٦ – ٣٨.

(١٨) النص في **بلكوط هابرسوميم** (مجموعة النشرات)، العدد ٤٦٢، ٩/٢/١٩٥٦، ص٥٦٣ – ٥٦٥.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص٥٦٣.

(٢٠) **المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون** ١٩٦٨، القاهرة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) ومركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالأهرام (القاهرة)، ١٩٧١، الجزء الثاني، ص٩٨١.

(٢١) **سيفر هاحوكيم** (كتاب القوانين)، العدد ٧٩٠، ١/١/١٩٧٦، ص٤٩ – ٥٠ (بالعبرية).

(٢٢) نص الميثاق مع المنظمة الصهيونية في **بلكوط هابرسوميم** (مجموعة النشرات)، العدد ٢٥٦٥، ١٦/٩/١٩٧٩، ص٢١٧٤ – ٢١٧٥، ونص الميثاق مع الوكالة اليهودية في **المصدر نفسه**، ص٢١٧٢ – ٢١٧٣.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص٢١٧٢ و ٢١٧٤.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص٢١٧٤.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص٢١٧٢.

(٢٦) **المصدر نفسه**، المادتان ٢و٧ من الميثاقين، ص٢١٧٢ و٢١٧٤.

(٢٧) **كتاب القوانين**، العدد ١٦١، ٢٦/٨/١٩٥٤، ص٤٢٤ – ٤٢٨.

(٢٨) **المصدر نفسه**، العدد ٥١، ٦/٧/١٩٥٠، ص١٩٦.

(٢٩) قانون العودة (تعديل)، لسنة ٥٧١٤ – ١٩٥٤، **المصدر نفسه**، العدد ١٦٣، ١/٩/١٩٥٤، ص٤٤٠.

(٣٠) قانون العودة (تعديل رقم ٢)، لسنة ٥٧٣٠ – ١٩٧٠، **المصدر نفسه**، العدد ٥٨٦، ١٩/٣/١٩٧٠، ص٥٠ – ٥١.

(٣١) **المصدر نفسه**، العدد ٩٥، ٨/٤/١٩٥٣، ص١٩٢ – ١٩٦.

(٣٢) قانون الجنسية (تعديل رقم ٢) لسنة ٥٧٢٨ – ١٩٦٨، **المصدر نفسه**، العدد ٥٢٨، ١٦/٨/١٩٦٨، ص٣٧٨ – ٣٨٢.

(٣٣) قانون الجنسية (تعديل رقم ٤) لسنة ٥٧٤٠ – ١٩٨٠، **سيفر هاحوكيم** (كتاب القوانين)، العدد ٩٨٤، ١٨/٨/١٩٨٠، ص٢٢٢ – ٢٢٣ (بالعبرية).

(٣٤) قانون الجنسية (تعديل رقم ٣) لسنة ٥٧٣١ – ١٩٧١، **كتاب القوانين**، العدد ٦٢٤، ٢٦/٥/١٩٧١، ص٢٠٠.

(٣٥) **الجريدة الرسمية**، الملحق ٢ للعدد ٤٨، ٤/٢/١٩٤٩ (بالعبرية).

(٣٦) **المصدر نفسه**، الملحق ٢ للعدد ٢١، ٥/١١/١٩٤٨ (بالعبرية).

(٣٧) انظر المصدر في الملاحظة (٣٢) اعلاه.

(٣٨) انظر المصدر في الملاحظة (٣٣) أعلاه.

(٣٩) قانون منع التسلل (المخالفات والقضاء) (تعديل)، لسنة ٥٧٢٠ – ١٩٦٠، **كتاب القوانين**، العدد ٢١٤، ١٢/٨/١٩٦٠، ص٨٦، **والمصدر القانون الأصلي**، انظر الملاحظة (٢٧) اعلاه.

(٤٠) **الجريدة الرسمية**، الملحق ٢ للعدد ٢، ٢١/٥/١٩٤٨ (بالعبرية).

(٤١) **المصدر نفسه**، الملحق٢ للعدد٧، ٣٠/٦/١٩٤٨ (بالعبرية).

(٤٢) **المصدر نفسه**، الملحق٢ للعدد٢٣، ٢٢/٩/١٩٤٨ (بالعبرية).

(٤٣) انظر صبري جريس، «القوانين الاسرائيلية لضم القدس» في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٦، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩، ص١٤ – ١٧.

(٤٤) **الجريدة الرسمية**، الملحق رقم٢ للعدد٣٧، ١٢/١٢/١٩٤٨ (بالعبرية).

(٤٥) **كتاب القوانين**، العدد٤، ٧/٤/١٩٤٩، ص٩؛ والعدد ١٢، ١٩/٦/١٩٤٩، ص٦٥؛ والعدد ٢٤، ١٣/٩/١٩٤٩، ص٢٧٤؛ والعدد ٢٧، ٢٣/١١/١٩٤٩، ص١٤؛ والعدد ٣٠، ٣٠/١٢/١٩٤٩، ص٣٢؛ والعدد ٣٦، ٢/٣/١٩٥٠، ص٩٥.

(٤٦) **المصدر نفسه**، العدد ٣٧، ٢٠/٣/١٩٥٠، ص٩٨.

(٤٧) *Israel Government Yearbook*, 5719 (1958), p.235

(٤٨) **المصدر نفسه**.

(٤٩) **هارتس**، ٦/١/١٩٤٩.

(٥٠) **كتاب القوانين**، العدد ٥٧، ٩/٨/١٩٥٠، ص٢٥٨ – ٢٦١.

(٥١) *Israel Government Yearbook*, 5715

(1954), p.113

(٥٢) **دين فيحشبون شل ميفاكير هامدينناه... (تقرير مراقب الدولة...) للسنة المالية** ١٩٦٦/١٩٦٧، القدس: ١٩٦٨، رقم ١٨، ص١١٤ و٣٠١ – ٣٠٢ (بالعبرية).

(٥٣) **كتاب القوانين**، العدد ٦٨، ١٥/٢/ ١٩٥١، ص٦٨ – ٧٢.

(٥٤) *Israel Government Yearbook*, 5723 (1962/63), p.107

(٥٥) **اهرون ليَسكوفسكي (لابيش)، «الغائبون الحاضرون» في اسرائيل، في همزراح هيحداش**، السنة العاشرة، العدد ٢، ١٩٦٠، ص١٨٩ (بالعبرية).

(٥٦) A.Granott, *Agrarian Reform and the Record of Israel* (London: Eyre and Spottiswoode, 1956), p.28.

(٥٧) **قانون أموال الغائبين (تعديل رقم ٥) (زيادة الدفعات للمغالين من قبل الغائبين وللغائبين)** لسنة ٥٧٢٧ – ١٩٦٧، **كتاب القوانين**، العدد ٥٠٩، ١٦/٨/١٩٦٧، ص٢١٩.

(٥٨) **قانون أموال الغائبين (تعديل رقم ٣) (تحرير الأموال الموقوفة واستعمالها)** لسنة ٥٧٢٥ – ١٩٦٥، **المصدر نفسه**، العدد ٤٤٥، ٥/٢/١٩٦٥، ص٩٠ – ٩٢.

(٥٩) **المصدر نفسه**، العدد ٥٠٩، ١٦/٨/ ١٩٦٧، ص٢١٧ – ٢١٩.

(٦٠) **الوقائع الفلسطينية**، الملحق رقم ٢ للعدد ١٤٤٢، ٢٧/٩/١٩٤٥، ص١٣٣٢.

(٦١) **الجريدة الرسمية**، الملحق رقم ٢ للعدد ٢٧، ١٥/١٠/١٩٤٨ (بالعبرية).

(٦٢) **المصدر نفسه**، الملحق رقم ٢ للعدد ٤١، ٧/١/١٩٤٩ (بالعبرية).

(٦٣) **المصدر نفسه**، الملحق رقم ٢ للعدد ٣٩، ٢٤/١٢/١٩٤٨ (بالعبرية).

(٦٤) **كتاب القوانين**، العدد ٤، ٧/٤/١٩٤٩، ص٩؛ ورقم ١٤، ٢٠/٧/١٩٤٩، ص٨٣؛ ورقم ٢٤،١٢/٩/١٩٤٩، ص٢٧٥.

(٦٥) **المصدر نفسه**، رقم ٢٧، ٢٣/١١/١٩٤٩، ص١ – ١٣.

(٦٦) **قانون تنظيم الاستيلاء على العقارات في حالة الطوارئ (تعديل)** لسنة ٥٧١٢ – ١٩٥٢، **المصدر نفسه**، العدد ١٠٦، ٢٢/٨/١٩٥٢، ص٣٩١ – ٣٩٢.

(٦٧) **قانون تنظيم الاستيلاء على العقارات (أحكام مؤقتة)** لسنة ٥٧١٥ – ١٩٥٥، **المصدر نفسه**، العدد ١٨٨، ٨/٧/١٩٥٥، ص١٩١.

(٦٨) **قانون تنظيم الاستيلاء على العقارات في حالة الطوارئ، (أحكام مؤقتة) (تعديل)** لسنة ٥٧١٧ – ١٩٥٧، **المصدر نفسه**، العدد ٢٢٥، ٩/٨/١٩٥٧، ص٢٩٥.

(٦٩) **نص الأنظمة في ذيل قانون تمديد مفعول أنظمة الطوارئ، (مناطق أمن) (رقم ٢)** لسنة ٥٧٠٩ – ١٩٤٩، **كتاب القوانين**، العدد ١٧، ٣/٨/١٩٤٩، ص١٨٤ – ١٨٨.

(٧٠) **المصدر نفسه**، العدد ١٢٢، ٢٠/٣/ ١٩٥٣، ص٧٢.

(٧١) **يلكوط هابرسوميم (مجموعة النشرات)**، من العدد ٢٨٨، ٢٣/٤/١٩٥٣، حتى العدد ٣٥٥، ١٢/٦/١٩٥٤ (بالعبرية).

(٧٢) انظر التفاصيل في صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، الطبعة الثانية، ص٢١٧ – ٢٢٢ والمصادر المثبتة هناك.

(٧٣) انظر، للمقارنة، **المصدر نفسه**، ص٢١٠ – ٢١٢.

محمد عبدالرحمن

العرب في إسرائيل: إتجاهات جديدة للتماثل مع نضال الشعب الفلسطيني

لم يشهد النضال الفلسطيني، خلال السنوات القليلة الماضية، تقدما مضطرداً شبيها بذلك النضال الذي خاضه الشعب الفلسطيني المقيم في وطنه، والمنغرس على أرضه منذ إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين قبل اثنين وثلاثين عاما. فقد حدث، لدى هذا الشعب، تحولات نوعية بارزة، قلبت كثيرا من المفاهيم والمسلّمات والمفارقات التي شكلت، خلال فترة طويلة، الأسس التي كانت تحكم العلاقات القائمة بين الحكومات الاسرائيلية والأحزاب الصهيونية من جهة، وبين العرب في إسرائيل من جهة أخرى.

صحيح أن تلك المفاهيم والأسس بدأت تتزعزع، منذ أواخر الخمسينات، ثم راحت تتلاشى شيئا فشيئا؛ لكنها انقلبت رأسا على عقب في منتصف السبعينات. فالعرب لم يعودوا «أقلية قومية» أو «سكان البلاد العرب» الذين تقتصر مطاليبهم على تحسين أوضاعهم الحياتية والمعيشية، بل ان تجسيد هويتهم الوطنية، ضمن إطار الشعب العربي الفلسطيني، أصبح وبخاصة إثر التطورات الهامة التي طرأت على القضية الفلسطينية في كل الاتجاهات: فلسطينيا وعربيا وعالميا، محور النضال الرئيسي.

فقد نمت حركة المقاومة المسلحة للشعب الفلسطيني، تعبيرا عن رغبة الجماهير العربية والفلسطينية في التحرير والعودة، وانعكس هذا على العرب من سكان فلسطين المحتلة (١٩٤٨) الذين أصبحوا قوة سياسية هامة بفضل تغييرات بنيويّة اقتصادية – إجتماعية وبشرية، وثقافية. هذا، فلسطينيا. أما على الصعيد العربي فقد حصلت ثلاثة صدامات عسكرية كبيرة (حروب: تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦؛ وحزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ وتشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣) وما أعقبها من سلسلة تطورات سياسية، كان أبرزها زيارة السادات للقدس واتفاقات كامب ديفيد؛ مما عمّق أزمة الشرق الأوسط، وأدخلها في اتجاهات وتشعبات جديدة، كان لها، بدورها، أثر كبير في إيضاح طبيعة الصراع الجاري في المنطقة، والقوى والمؤثرات المشاركة فيه. وقد أفرز تأثير العوامل

السابقة بعدا اخر أصبح له تأثير هام على تطورات الأوضاع في المنطقة، مما ساعد على إبراز الشخصية الفلسطينية، وتمثل هذا البعد، أساسا، بتأييد الرأي العام العالمي للقضية الفلسطينية الذي جسدته قرارات الهيئات والمنظمات الدولية ابتداء من العام ١٩٧٤، وعلى رأس تلك الهيئات، الجمعية العامة للامم المتحدة، عبر قرارها القاضي بالاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني، وبشرعية م.ت.ف. كممثل شرعي لهذا الشعب.

تحولات بنيوية هامة

والسؤال الذي يطرح نفسه، هنا، يتعلق أساسا بماهية الحقائق المرتبطة بواقع فلسطينيي الأرض المحتلة (١٩٤٨)، مما يجعلهم يحظون بكل هذا الإهتمام من جانبنا، وبالقلق والحذر من جانب الاسرائيليين الذين لم يترددوا عن وصفهم بأنهم «سرطان في جسم الدولة»، وأنهم «قنبلة موقوتة». ولا يتورع بعض القادة الاسرائيليين عن كشف مخططات ونوايا لطرد العرب إلى خارج الحدود في ظروف وأوضاع معينة.

وفي حقيقة الامر، لقد تبلورت، خلال السنوات الأخيرة مجموعة من العوامل الاساسية، أثرت بشكل كبير على بنية العرب في إسرائيل، وحولتهم من «أقلية» يلفها الاحباط والتشرذم والضياع، إلى قوة بشرية فاعلة ومؤثرة نوعيا، يحسب حسابها في مجرى الصراع القائم:

أ - **العامل الديمغرافي** (النمو السكاني والتوزيع الجغرافي): تركت نكبة الـ ٤٨ حوالي ١٥٦ ألف فلسطيني على أرضهم؛ وقد مثّل هؤلاء، في ذلك الوقت، نسبة ١٨٪ من مجموع السكان، لم تستطع السلطات الاسرائيلية طردهم، رغم كل الأساليب الارهابية، وأخذ هذا العدد بالتزايد حتى وصل إلى ٢٥٠ ألفا سنة ١٩٦١، نسبتهم ١١٪ من مجموع السكان، ثم ارتفع إلى ٤٥٠ ألفا سنة ١٩٧٦، نسبتهم ١٥٪ من مجموع السكان[١]. ومع بداية ١٩٨٠، قُدّر عدد سكان إسرائيل بحوالي ٣,٨٣٠مليون نسمة، منهم ٣,١٣٢مليون يهودي، و٦١٨ألف عربي[٢] (بما فيهم سكان القدس الشرقية البالغ عددهم نحو مئة ألف عربي، حيث دأبت الاحصاءات الاسرائيلية على إدراجهم في جداولها بعد عدوان ١٩٦٧). وتساعد العادات الاجتماعية والظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع العربي، إضافة إلى انعدام الهجرة والتقدم الصحي، على احتفاظ العرب بنسبة زيادة سنوية مرتفعة نسبيا تصل إلى ٤٪، بينما هي عند اليهود ٢,٥٪[٣]. مع ملاحظة أن النسبة ثابتة تقريبا عند العرب، بينما هي في تناقص تدريجي لدى اليهود الاسرائيليين، بسبب انخفاض معدلات الهجرة أولاً، وبسبب الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية التي تعاني منها إسرائيل ثانيا.

ويشير تركيب بنية الأعمار في إسرائيل، حسب إحصاءات العام ١٩٧١، إلى فتوة المجتمع العربي في إسرائيل، بالمقارنة مع السكان اليهود. فبالنسبة لجيل ١٥سنة وما دون، تصل النسبة عند العرب إلى ٥٠٪، بينما لا تزيد عن ٢٨٪ عند اليهود. وبالنسبة لجيل ٣٠سنة وما دون، فالنسبة ٧٥٪ عند العرب، و٥٧٪ عند اليهود. وكذلك،

ترتفع نسبة الشيخوخة بين السكان اليهود عنها لدى العرب، فبينما هي ٧,٥٪ عند اليهود، فإنها ٤,٣٪ عند السكان العرب بالنسبة للأعمار التي تتجاوز ٦٥عاما[٤].

ويتركز السكان العرب في ثلاث مناطق جغرافية رئيسية هي: الجليل في الشمال، والمثلث في الوسط، والنقب في الجنوب. ففي قطاع الشمال، يقيم أكثر من ٢٥٠ألف نسمة يشكلون ٤٧٪ من مجموع السكان هناك؛ ويوجد في قطاع القدس أكثر من ١٠٠ألف نسمة يشكلون ١٨,٥٪ من مجموع السكان؛ ويقيم في قطاع حيفا والوسط ١٣٠ألفا، وفي القطاع الجنوبي (النقب) ٤٠ ألفا، ويشكل مجموع العرب في هذين القطاعين ١٠٪ من مجموع السكان[٥]. وفي منطقة واحدة على الأقل، هي الجليل الغربي، توجد أكثرية عربية تصل إلى ٦٧٪ من مجموع السكان، وتبلغ نسبتهم في قضاء مرج ابن عامر (الناصرة) ٤٨٪.

وقد شكل العامل الديمغرافي موضع قلق دائم لدى السلطات الاسرائيلية؛ فهي تخشى من تحوّل الجليل إلى منطقة تقطنها أكثرية عربية. وفي ظل تزايد الشعور القومي، قد يندفع السكان إلى طلب «الاستقلال» من خلال طلب إجراء استفتاء عام، أو عبر إعلان رغبتهم في «الإنضمام» إلى سلطة أخرى غير إسرائيلية. ويزيد من خطورة هذا الوضع بالنسبة لإسرائيل، أن خطط زيادة نسبة السكان اليهود لم تنجح حتى الآن. وتشير إحصائية أوردها يسرائيل كنيغ، حاكم لواء الشمال، إلى أن عدد اليهود في الجليل «نقص سنة ١٩٧٨ ألف نسمة عن عددهم سنة ١٩٧٧. فيما زاد عدد غير اليهود حوالي ٩الاف نسمة في الفترة نفسها. وأن عدد اليهود في الجليل، اليوم، هو أقل بـ ٥٨ألف نسمة عما كان متوقعا. أما غير اليهود فهو أكثر مما كان متوقعا بـ ١٥ألف نسمة»[٦]. ويطالب كنيغ بحل هذه المسألة عبر استقدام سكان يهود إلى المنطقة، وتأمين الوسائل اللازمة لترسيخهم فيها. وهو يرى أن الوقت الحالي هو الأكثر ملاءمة لذلك لأن «التباطؤ الاقتصادي الذي تشهده الدولة، يسهّل عملية اجتذاب السكان إلى وسط البلاد، وإلى الجليل»[٧]. ويقدم ميكا غولدمان، رئيس المجالس المحلية اليهودية في الجليل، صورة أكثر سوداوية عن الوضع القائم في منطقته، ويؤكد أن الأرقام المنشورة عن توزيع السكان في الجليل لا تعكس الحقيقة كاملة، بسبب أن قطاع الشمال يضم، مرج ابن عامر وسهل بيسان؛ حيث تكثر نسبة اليهود، لكن في الجليل نفسه يوجد من السكان العرب ٧٠٪ ومن اليهود ٣٠٪ فقط[٨]. وليس هذا وحده ما يزعج غولدمان، بل انه يسمع أثناء لقاءاته مع «عرب الجليل»، أو مع قياداتهم من رؤساء المجالس المحلية اراء خطيرة ومتطرفة «لا تقارن مع ما كانوا يقولونه قبل سنتين أو ثلاث سنوات». لقد طرأ عليهم تحول بعيد الأثر. فقد بدأوا «يتحدثون بوضوح عن عدم الاعتراف بإسرائيل، وعن مطالبتهم بقبول حكم ذاتي في الجليل. ولا يكتفي المتطرفون بذلك، بل إنهم يتحدثون ليس عن حكم ذاتي، وإنما عن دولة فلسطينية يكون الجليل جزءا منها»[٩].

ب - **العامل الاقتصادي-الاجتماعي والثقافي**: ويرتبط هذا العامل، إلى حد ما، بالتطور الأول. فهذا النمو الكمي في عدد السكان، لم يعد مجرد رقم عددي فقط، بل جرى

تحول هام في تركيبه الاقتصادي – الاجتماعي، مما أدى إلى زيادة مستوى الثقافة والوعي بشكل عام، وساهم، إلى حد كبير، في بلورة الهوية القومية بما يتناسب مع التطورات السياسية في المنطقة وبخاصة على صعيد النضال الوطني الفلسطيني.

فمنذ اليوم الأول للاحتلال، بدأت السلطات باعادة تجميع العرب في بعض القرى والبلدات، وأخذت تسيطر على الأراضي العربية وتقيم مستوطناتها عليها تحت مختلف الحجج والذرائع. فتمت، استناداً إلى قانون أملاك الغائبين، السيطرة على ٣,٥مليون دونم من أراضي مئات القرى العربية التي هدمت، ثم أتت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، عبر سلسلة من القوانين، مثل قانون مصادرة الأراضي البور أو قانون مصادرة الأراضي الجبلية، على مليوني دونم، وهكذا لم يبق للعرب سوى ٢٥٠ألف دونم، تقام المباني السكنية على حوالي ١١٠,الاف دونم منها[١٠]. أي أن نسبة الأراضي المصادرة تبلغ ٨٠ – ٨٥٪ من ممتلكات العرب في العام ١٩٤٨. وأدى هذا الوضع، إلى إفقار السكان العرب، ومعظمهم من القرويين، مما حول قسماً كبيراً منهم إلى عمال زراعيين؛ وذلك لعدم صلاحية الأرض التي يملكونها أساساً، ولعدم تمكنهم من منافسة الزراعة اليهودية الحديثة نسبياً، والتي تتلقى الدعم الحكومي. وساهم رفع الأحكام العسكرية، في منتصف الستينات، وقبول العمال العرب في الهستدروت (نقابة العمال الاسرائيليين العامة)، في تحويل السكان العرب إلى عمال بالأجرة في مختلف المهن والورش وفروع الخدمات. وتشير إحصاءات سنة ١٩٧٦ إلى أن دخل ٦٠٪ من السكان العرب يأتي نتيجة عملهم خارج أماكن إقامتهم، وان مصدر رزق ١٧٪ منهم يأتي من العمل في الزراعة مقابل ٦٠٪ بلغتها هذه النسبة سنة ١٩٤٨[١١]. مع ملاحظة، أن نسبة ٢٥٪ من العاملين في الزراعة، يشتغلون خارج القرى العربية[١٢]. وهكذا ارتبط المجتمع العربي، اقتصادياً، بالاقتصاد اليهودي، الذي انفتح على مصراعيه لاستقبالهم، نتيجة هرب العمال اليدويين اليهود من العمل في الأشغال اليدوية المجهدة. وتحول معظم العمال العرب من العمل الزراعي إلى العمل المهني والصناعي. فتقلصت الزراعة، وضعف رأس المال الفردي بصورة كبيرة، وحتى إذا وجدت صناعة، فهي صغيرة لا تستطيع الوقوف في سوق المزاحمة مع رأسمال الاكثرية، الاكبر أصلاً، والذي يحظى بالدعم الحكومي.

وكان من نتائج ذلك، على الصعيد الاجتماعي، أن ضعفت الروابط العائلية (العشائرية) التي حكمت المجتمع العربي ذي الطبيعة القروية، فلم يعد الفرد يخضع لسلطة «الوجهاء» و«المخاتير» الذين ارتبطوا بالسلطات الحاكمة، وأرادوا، من خلال العادات والتقاليد العشائرية المستندة إلى الارتباط المادي والقائمة على دعم الحكم العسكري، فرض إرادتهم؛ وبالتالي إرادة السلطة الحاكمة على مجموع الجماهير العربية التي أصبحت تعاني من اضطهاد مزدوج: قومي وطبقي. وكانت هذه أول ضربة توجه إلى ما سمي بتثاقلم «الاقلية العربية» مع واقع الدولة اليهودية. وبدأ جيل الشباب يشعر بالقوة، ويرى ضرورة أن يجد له موقعاً خارج إطار الزعامات التقليدية التي ارتبط معظم رموزها بالاحزاب الصهيونية، وبخاصة حزب مباي الحاكم، لا لقناعة ايديولوجية أو سياسية، وإنما هو ارتباط ناتج أساساً من خلفيتها الاجتماعية الضيقة، والتي

لا تطمح إلى أكثر من الوصول إلى الزعامة وخدمة منافعها وأغراضها الذاتية. أما إذا وجد بَعْضُ غاضب من تلك الزعامات، فقد كان يتجه إلى تأييد أحزاب صهيونية أخرى، مثل أحدوت هعفوداه وميام، لكي يستطيع منافسة هذا الزعيم أو ذاك، من الذين كانوا يتبارون فيما بينهم حول من يكون أكثر قربا من المؤسسة الحزبية الحاكمة، ومن يستطيع أن يكيل المديح أكثر، للدولة اليهودية، ونظامها «الديمقراطي».

وهكذا تكونت أرضية واسعة لخلق مجتمع كامل، أوجد لنفسه قيادات مثقفة واعية، بدلاً من القيادات التقليدية التي رهنت نفسها للأحزاب الصهيونية والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة. لقد امتدت هذه [الأرضية]، عمقا واتساعا، حتى شملت آلاف العمال الكادحين، ومئات المثقفين، والكتاب، والشعراء، وعشرات الآلاف من الطلاب. فقد وصل عدد الخريجين الجامعيين العرب سنة ١٩٧٤ إلى ١٨٠٠ خريج، يعمل نحو ٥٠٪ منهم في التدريس، و٢٠٪ في المحاماة و٨٪ في الطب و٧٪ في الشؤون الاجتماعية و٦٪ في المهن الهندسية[١٣]. وبلغ عدد التلاميذ العرب في العام الدراسي ١٩٧٥ – ١٩٧٦، ١٤٦,٣٧٧، منهم ١٥,١١٩طالبا في المدارس الثانوية و٧٢٣طالبا في دور المعلمين، وحوالي ٢٥٠٠طالب جامعي يتابعون تحصيلهم في مختلف المعاهد والجامعات في إسرائيل[١٤].

ج – وتحولات أخرى: صحيح أن القيادات التقليدية، في القرى العربية، قد استفادت من صدمة سنوات النكبة الأولى، ومن استخدام سلطة الحكم العسكري ونجحت في تزوير إرادة الجماهير العربية، ودفعها للتصويت إلى جانب القوائم العربية المرتبطة بالأحزاب الصهيونية، في الانتخابات العامة الإسرائيلية، خلال الدورات الأولى «للبرلمان» الاسرائيلي. لكن سرعان ما بدأت التطورات تأخذ منحى آخر، بعد مرور أقل من عشر سنوات على قيام الدولة اليهودية. فقد بدأ المجتمع العربي يفرز قيادات شابة ومثقفة، وأخذت الظروف الموضوعية تتطور بما أدّى إلى إنضاج وضع جديد وبلورته: فمصادرة الأراضي العربية لم تتوقف حتى للحظة واحدة، والممارسات العنصرية الصهيونية والقهر القومي ترجمت إلى قوانين حكومية. كما أن سيف الحكم العسكري بقي مسلطا على رقاب الوطنيين من أبناء الشعب. وترافق ذلك كله مع صعود الحركة القومية العربية (الناصرية)، وتأييد الاتحاد السوفييتي لعبد الناصر؛ مما أثار شعور العزة عند العرب، في فلسطين المحتلة، وبلور هذا تحالفا سياسيا، بين الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح ماكي)، وبعض الشخصيات العربية القومية. وقد ظهر هذا التحالف في «الجبهة الشعبية العربية»، التي أعلن عن تأسيسها في تموز (يوليو) ١٩٥٨، وأقامت فروعا لها في معظم التجمعات العربية، وتبنت الجبهة قضايا السكان العرب فدعت إلى تحسين مستوى الحياة لديهم ورفع المعاناة عنهم، وإلى الدفاع عن الأراضي العربية، والنضال ضد الحكم العسكري. أمّا مطالبها السياسية فاقتصرت، على حل قضية اللاجئين على أساس قرارات الأمم المتحدة. ونتيجةً للخلاف الذي نشب بين عبد الناصر والحركة الشيوعية العربية، لم يستمر هذا الوضع طويلاً، إذ انعكس هذا الخلاف على تحالف «الجبهة العربية»، فخرج منها بعض الشخصيات العربية التي أيدت عبد الناصر، لتواصل نضالها بصورة مستقلة تحت إسم «حركة الأرض» التي طرحت أفكارا قومية، رابطة نضال العرب في

إسرائيل بنضال الأمة العربية ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية، وخاضت نضالا عنيداً ضد السلطات الاسرائيلية للحصول على اعتراف رسمي بها. وفي ٢٣/١١/١٩٦٤، صدر قرار وزير الدفاع الاسرائيلي الذي يلغي نشاط حركة الارض رسميا، بإعلانها منظمة غير شرعية.

وجاءت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لتحمل معها نتائج هامة، تركت بصماتها على مجمل الوضع في الشرق الأوسط بشكل عام، وعلى القضية الفلسطينية بشكل خاص. وكانت تأثيراتها واضحة على العرب في إسرائيل بسبب النتائج الثلاث التالية:

١ – شكلت نتيجة الحرب صدمة كبيرة للآراء التي كانت سائدة لدى قطاعات واسعة من السكان العرب والتي كانت ترى أن الخلاص سيأتي على يد الجيوش العربية عند أول مناسبة تسمح بذلك. وساهم هذا في تلاشي أحلام التحرير والخلاص القادمين من خارج الحدود، وأكد على ضرورة أن يكون للجماهير العربية في الأراضي المحتلة دور هام في النضال.

٢ – جرى لأول مرة بعد حرب ١٩٤٨، لقاء مباشر بين أبناء الشعب الواحد في منطقتي الاحتلال، القديمة والجديدة. وكان لهذا اللقاء أثر كبير في إطلاع عرب الأراضي المحتلة (١٩٤٨) على حقيقة تعامل الانظمة العربية مع الفلسطينيين خلال فترة الحكم الأردني للضفة الغربية، مما عزز شعور الانتماء إلى الشعب الفلسطيني، وضرورة التأكيد على الهوية القومية الفلسطينية للعرب في إسرائيل.

٣ – أوجدت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ الظروف التي ساعدت على بروز حركة المقاومة الفلسطينية، وصعودها على مسرح الاحداث في الشرق الأوسط، رافعة شعار الكفاح المسلح لتحرير الأراضي المحتلة، وممثلة لإرادة الشعب العربي الفلسطيني وطموحه.

وتتابعت الاحداث، بعد ذلك، لتصب في طاحونة النضال الوطني الفلسطيني، فكان التآمر الرجعي في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، وما أفرزه من تطورات. ثم جاءت حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، بتأثيراتها الهامة على مختلف الصعد: العسكرية، والسياسية، بالنسبة لمختلف أطراف الصراع. وعرفت هذه الفترة تطورا هاما وهو ظهور العامل الفلسطيني كعامل هام وأساسي في الصراع الجاري في المنطقة، وقد تجسد في القرارات المتتالية الصادرة عن الامم المتحدة إبتداء من العام ١٩٧٤. وكان لكل تلك التطورات، أبعاد واتجاهات جديدة بالنسبة للعرب في إسرائيل. فقد جرت تحولات وقفزات نوعية تتعلق بأساليب النضال وأهدافه. فـ«الاقلية القومية» التي كانت تناضل من أجل حقوقها الحياتية والمساواة، صارت تؤكد أنها «جزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني كله، ليس من حيث النشأ والهوية فحسب، وإنما من ناحية النضال السياسي أيضا»[١٥]. أما التزامها بالنضال القومي من أجل تحرر الأمة العربية من الاستعمار والرجعية والتخلف، فصارت تعدّه بعضا من نضال الشعب الفلسطيني الذي تمثله وتقوده م.ت.ف.

وهكذا، وفي سياق الحديث عن التحولات والاتجاهات الجديدة التي حدثت لدى العرب في إسرائيل، أصبح ممكناً الحديث عن فترة النضال في ظروف «الحقبة الفلسطينية».

السبعينات تحمل بذور «الحقبة الفلسطينية»

لقد تبلورت إذن ظروف كثيرة لدى العرب في إسرائيل للإعلان عن اتجاهات ومواقف جديدة، تعبر عن شعور العزة والانتماء للشعب الفلسطيني، وقد لخص يسرائيل كتيع، حاكم لواء الشمال، في وثيقته المشهورة التي حملت اسمه، تلك الدلالات والتعابير، والتي ظهرت من خلال الأحداث التالية[١٦]:

«أ – أثناء زيارة رئيس الحكومة إلى الناصرة قبل سنة.

«ب – الهتاف أثناء المظاهرات والمناسبات الأخرى، بشعارات التأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية.

«ج – موقف الطلبة العرب في الجامعات من موضوع الحراسة.

«د – التعبير عن الشعور القومي عن طريق الاقتراع في انتخابات بلدية الناصرة التي جرت في ١٩٧٥/١٢/٩.

«هـ – تطوع سكان الناصرة غير العادي، وغير المتوقع لمساعدة بلدية مدينتهم عن طريق تسديد أقساط مستعجلة لخزينة البلدية، الأمر الذي يساعد حزب راكاح (القائمة الشيوعية الجديدة) في هذه المرحلة على تسيير إدارة المدينة.

«و – اجتماع احتجاجي شعبي عُقد في قرية سخنين بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١٤، أعلن فيه رئيس بلدية طمرة، أن على إسرائيل أن تخشى عرب إسرائيل أكثر مما تخشى العرب خارج حدودها.

«ز – القرارات التي اتخذت خلال اجتماع عقد في الناصرة يوم السبت الموافق ١٩٧٦/٣/٦ وهي:

«١ – إعلان الاضراب العام لدى سكان إسرائيل العرب ليوم واحد، وإعطاء ذلك اليوم إسم «إضراب يوم الأرض».

«٢ – دعوة السكان العرب إلى عدم الاكتفاء بالاحتجاج السلبي بل الاحتجاج عن طريق النضال، وإنهاء النضال في آخر الطريق فقط...

«٣ – الاضراب عن الطعام أمام مباني الأمم المتحدة، بأسلوب الاحتجاج نفسه الذي يجري بشأن سجناء صهيون.

«٤ – الحكومة بيتها من الزجاج، وعلينا أن نكون أول من يرمي الحجارة لتحطيم هذا البيت.

«٥ – قول رئيس بلدية معليا، مسعد قسيس، والمعتبر شخصاً «إيجابياً»، وهو

نائب سابق لقائمة تابعة للمعراخ، [في اجتماع الناصرة المذكور]: «... ما هو حق إسرائيل المعنوي في مصادرة الاراضي في هذه المنطقة التي تقع بموجب قرار التقسيم من عام ١٩٤٧، خارج دولة إسرائيل...»

وجاء يوم الأرض، في ٣٠آذار (مارس) ١٩٧٦، ليشكل نقطة تحول بارزة في مواجهة سياسة السلطات الاسرائيلية التي تتمثل باستمرار سرقة الأرض واغتصابها. وحسم يوم الأرض مواقف الأطراف جميعها. فمن جهة، هناك الوطنيون على اختلاف انتماءاتهم وتياراتهم العقائدية، ومعهم الجماهير العربية، وهناك، من جهة أخرى، السلطة وأتباعها ممن يوصفون «بالايجابيين». وقد توّج يوم الأرض حصيلة ثلاثين سنة من الصمود، وظهر فيه تداخل القضيتين: القومية والاجتماعية، وجرى عزل تلك الزعامة العربية الرسمية «المنتخبة» وبعض رؤساء المجالس المحلية الذين لم ينضموا إلى الاضراب، واقترحوا تأجيله. واكتشف العرب في إسرائيل حقيقة تحولهم إلى قوة ضاغطة، وبراعتهم السياسية في استغلال الأوضاع القائمة من أجل الارتقاء بالنضال إلى آفاق جديدة. وظهر أيضا مدى أهمية الوحدة الوطنية في تعزيز قوة «الجماهير العربية ضد أجهزة السلطة وأدوات قمعها ودسائسها على أساس برنامج صحيح... والاتفاق على خطة أداء لتحقيق هذا البرنامج»[١٧].

وعلى صعيد الانجازات المباشرة ليوم الأرض، كان أن توقفت السلطات عن تنفيذ خططها الرامية إلى مصادرة الأراضي العربية خلال السنوات الثلاث التالية التي أعقبت أحداث يوم الأرض. ولم يستأنف التنفيذ إلا بعد توقيع اتفاق السلام المصري – الاسرائيلي. وظهر الإنجاز المباشر الثاني في انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧) عندما حصل حزب راكاح على حوالي ٥١٪ من أصوات العرب المشاركين في الانتخابات؛ وذلك تقديرا لمواقفه الوطنية. وكان هذا الحزب قد حصل، في انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣) السابقة، على ٣٦,٩٪ من الأصوات العربية فقط. وكرست انتخابات المجالس المحلية التي جرت سنة ١٩٧٨ هذا الاتجاه؛ حيث تنافست ٣٢٨قائمة و١٦٦مرشحا للرئاسة، على ٥١مجلسا محليا. وتمكنت قوائم الجبهة الديمقراطية (التي يقودها راكاح) من السيطرة على حوالي ثلث المجالس المحلية العربية[١٨].

بناء أطر الوحدة الشعبية: خلال هذا النهوض الوطني العام، كانت تظهر أشكال تنظيمية غير رسمية، لعبت دورا بارزا في قيادة الجماهير وفي التحضير لدخول مرحلة «الحقبة الفلسطينية» التي برزت في أفضل أشكالها يوم ٣٠آذار (مارس) ١٩٧٦. وهكذا أصبح النشاط السياسي للعرب في إسرائيل يوجه بصورة، أو بأخرى، من قبل أطر تنظيمية شعبية تضم كل الفئات والهيئات، تحت الصيغ التالية:

أ – اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي: وقد تشكلت في ذروة النضال للدفاع عن الأراضي العربية ضد المصادرة. ففي سنة ١٩٧٥، أصدر وزير المالية قراراً يقضي بمصادرة ٢٢,٥٠٠دونم من أراضي الجليل. وفي اجتماع شعبي عقد بالناصرة، في شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٥، للرد على هذه الخطوة، وحضره حوالي ٧الاف شخص،

تقرر تشكيل اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي. وقد تألفت هذه اللجنة من بعض رؤساء المجالس المحلية، ومن أوساط وشخصيات مثقفة. ولعبت دورا هاما في الدفاع عن الأراضي بمختلف الأساليب والوسائل التي كان إضراب يوم الأرض تتويجا لها. حيث استشهد ستة أشخاص، وجرح سبعون شخصا واعتقل مئات آخرون. وأصبح ذلك اليوم رمزا لنضال الجماهير العربية في فلسطين المحتلة في دفاعها عن أراضيها وحقوقها.

ب - **لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية:** وتمثل ٥٥مجلسا محليا عربيا، وقد جرى عقد أول اجتماع لها سنة ١٩٧٥، وينتمي أكثر من نصف أعضاء مجلسها المؤلف من ١٩عضوا للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. وتقوم اللجنة بدور هام في تحسين أوضاع القرى والمدن العربية، وتطوير مرافقها. كما تشارك في الدفاع عن الأراضي العربية، إضافة إلى اتخاذها مواقف وطنية في جميع المناسبات.

جـ - **لجان الطلاب العرب:** تعتبر لجان الطلاب العرب من أقدم الأطر الجماهيرية في فلسطين المحتلة. فقد تشكلت لجنة الطلاب العرب في جامعة القدس منذ الخمسينات. وشارك الطلاب العرب في جميع النضالات التي خاضها العرب طوال الفترة الماضية. واتخذوا مواقف جريئة ضد النزاعات العائلية والعشائرية التي كانت تحدث في القرى العربية. وهم يشكلون أكثر القطاعات الاجتماعية نشاطا بين العرب. وبعد السماح للعرب بدخول بقية الجامعات في إسرائيل، تأسست لجان للطلاب العرب في مختلف الجامعات الاسرائيلية.

د - **رابطة الجامعيين في الناصرة:** بدأت الرابطة عملها منذ سنة ١٩٧٣ بهدف تحسين أحوال مدينة الناصرة. وفي سنة ١٩٧٥ التقت مع لجنة الطلاب الجامعيين في الناصرة، ورابطة التجار والحرفيين ولجنة زاكاي في الناصرة للاعلان عن تشكيل الجبهة الديمقراطية في الناصرة التي فازت بنسبة ٦٧,٣٪ في الانتخابات البلدية الأخيرة. ومن أهداف الرابطة: اهتمامها بالنشاطات الثقافية والتعليمية والاجتماعية، ومعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها مدينة الناصرة، والتضامن مع السكان العرب في إسرائيل في جميع المشاكل التي تعترضهم.

هـ - **لجنة المبادرة الدرزية:** وقد بادر إلى تشكيلها عدد من الشبان الدروز سنة ١٩٧٢، وجعلوا من أهدافها رفض الخدمة العسكرية في الجيش الاسرائيلي، ومعارضة تسييس احتفالات النبي شعيب، ورفض فصل الدروز عن باقي المجتمع العربي، ومعارضة مصادرة الأراضي العربية. وفي سنة ١٩٧٦ بلغ عدد فروع اللجنة أحد عشر فرعا، تضم أكثر من ألف ملتزم.

و - **لجنة اليوبيل الشعبية في كفرياسيف:** تشكلت سنة ١٩٧٥ للاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس أول مجلس محلي في البلدة. إلا أن اللجنة تابعت عملها، بعد ذلك، ومارست عددا من النشاطات الثقافية والاجتماعية. وسنة ١٩٧٨ تعاونت اللجنة مع حزب راكاح لتشكيل جبهة لخوض الانتخابات البلدية. وفازت الجبهة برئاسة المجلس

المحلي للبلدة، حيث نافستها سبع قوائم تمثل اتجاهات عائلية وطائفية. وأصبحت اللجنة جزءاً من الجبهة الجديدة.

وهكذا وجدت الارضية الشعبية العريضة المناسبة للانتقال إلى مراحل أكثر وضوحا وتحديدا، في إعلان مواقف سياسية تعبر عن ارتباط العرب في إسرائيل بالنضال الفلسطيني.

من «أقلية قومية» إلى تماثل مع نضال الشعب الفلسطيني: إن أهم ما اتسمت به فترة ما بعد أحداث يوم الأرض (آذار – مارس، ١٩٧٦)، يتمثّل بانتقال المواجهة بين الجماهير العربية، والسلطات الاسرائيلية، من النضال على أساس المطالب الحياتية اليومية، والدفاع عن الأرض، وتحسين الأوضاع العامة، إلى طرح القضية السياسية بالدرجة الاولى، والكفاح من أجل تحديد الهوية القومية للعرب في إسرائيل. ثم تأتي القضايا الأخرى، كتحصيل حاصل للتصادم الاول. ومع صعود تكتل الليكود إلى الحكم في إسرائيل، واتّباعه سياسة «القبضة الحديدية»، في المناطق المحتلة، وزيادة وتيرة بناء المستوطنات على الأراضي العربية. وما أعقب ذلك من تطورات سياسية كان أهمها زيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقيات كامب – ديفيد، بما تحمله من أخطار على القضية الفلسطينية والعربية، بدأت تتبلور اتجاهات تماثل نضال العرب في إسرائيل مع نضال الشعب الفلسطيني في مناطق وجوده جميعها.

لقد كان التوجه الأساسي والهام يتركّز على الارتباط بنضال العرب في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧. ومن خلال اللقاء النضالي المشترك أزال الفلسطينيون ما يسمى بـ «الخط الأخضر»، حيث جرى تأثير متبادل، فمن جهة «يتأثر عرب إسرائيل بقوة التماثل الوطني لعرب المناطق. ومن جهة يتعلم عرب المناطق من عرب إسرائيل، قواعد السياسة ويوفرون لأنفسهم القدرة على استغلال الديمقراطية الاسرائيلية وأجهزتها، من أجل النضال ضد الحكم الاسرائيلي... تحت غطاء ثقافي واجتماعي. وكلها ذات أهداف سياسية»[١٩]. وأصبح التضامن الكفاحي المشترك عملاً يوميا يمارس من قبل الطرفين. ولم تعد المناسبات الوطنية تخص منطقة معيّنة وحدها، بل صار إحياء ذكرى يوم الأرض، مثلاً، يشمل المدن والقرى جميعها سواء في منطقة الاحتلال لعام ١٩٤٨ أم في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. وكذلك جرى بالنسبة للمناسبات الأخرى كذكرى حرب حزيران (يونيو) ويوم السجين الفلسطيني. وليس من الصدفة إذن، في ضوء ذلك، أن يكون أهم سبب لإصدار وثيقة ٦حزيران (يونيو) ١٩٨٠، هو التضامن مع سكان الأراضي المحتلة ١٩٦٧ بعد محاولة اغتيال رؤساء بلديات نابلس ورام الله، وطرد رئيسي بلديتي الخليل وطولكرم.

وعلى صعيد المواقف السياسية التي تحمل معها طبيعة التوجه الجديد لدى العرب في إسرائيل، وعلى خلفية التطورات السابقة كلها، برزت في النصف الثاني من السبعينات التوجهات السياسية التالية، والتي تعكس الاتجاهات الجديدة:

□ في بداية ١٩٧٨، أصدرت مجموعة مؤلّفة من ٥٦ مثقفا عربيا بيانا جاء فيه

«بما أننا جزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني ... نؤكد أن أي حل للمشكلة الفلسطينية، لا بد وأن يتضمن اعترافا رسميا وضمانات دولية لهوية الفلسطينيين القومية من سكان إسرائيل، ولحقهم بالبقاء في وطنهم. وأن تعاد إليهم أراضيهم وممتلكاتهم وقراهم وأماكنهم المقدسة التي صودرت منهم، وأن يتمتعوا بكامل حقوقهم السياسية والمدنية...

«... إن الممثل الحقيقي والشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، هو م.ت.ف. وأية محاولة لايجاد بديل عن م.ت.ف. في صفوف أذناب الاحتلال والرجعية العربية ما هي إلا مهزلة»[٢٠].

□ وفي بيان مشترك صادر عن اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي، وعن لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، إثر اجتماع عقداه في الناصرة يوم ١٩٧٩/١/٢٠، أعلنت اللجنتان تأييدهما لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولنضال الشعب العربي الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي والوحيد م.ت.ف. «من أجل السلام العادل الذي يستند إلى إنهاء الاحتلال والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة»[٢١]. وأدانتا الجرائم التي يجري تنفيذها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وطالبتا بوقف تعذيب السجناء العرب، ووقف العقوبات الجماعية.

□ وفي الوقت نفسه، تقريبا، كانت الحركة الوطنية التقدمية (الطلابية)، توجه مذكرة إلى المجلس الوطني الفلسطيني الأخير والذي كان يعقد اجتماعاته في دمشق، أكدت فيها أن الحركة، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من «الشعب البارز تحت تأثير الاحتلال الصهيوني في فلسطين كلها، والذي يناضل ضد الاحتلال ببطولة نادرة»، لا تعترف بالكيان الصهيوني.

ومما جاء في المذكّرة: «إن شعبنا العربي الفلسطيني، مستمر في نضاله ببطولة ضد محاولات التصفية والتسويات، ويواجه في الوقت نفسه كل مؤامرات واستفزازات الاستعمار والصهيونية والرجعية...»[٢٢]. ودعت المذكّرة إلى توجيه منظمات المقاومة كلها وفق خطة نضالية موحدة، ورفض قرارات مجلس الأمن جميعها، وغيرها من قرارات المؤتمرات الهادفة إلى تحقيق تسوية سلمية. وإدانة مبادرة السادات، وإقامة جبهة وطنية عربية تضم حركات التحرر والحركات الوطنية والشعبية العربية، وتأييد جبهة الصمود والتصدي.

□ وتتابعت المواقف الراديكالية بعد ذلك، لتشمل معظم الأوساط والفئات الشعبية، والقوى والتيارات التي كانت مواقفها الوطنية توصف بالاعتدال نوعا ما. فقد عقد اجتماع مشترك بالناصرة يوم ١٩٨٠/٢/١٦، من أجل التحضير لذكرى يوم الأرض، وحضرته لجنة الدفاع عن الأراضي كما حضره ٢٧رئيس مجلس محلي، وعدد كبير من أعضاء المجالس المحلية ولجان الدفاع المحلية، وتنظيمات شعبية مختلفة، واعتبر أوسع مؤتمر قطري في تاريخ لجنة الدفاع عن الأراضي. وأصدر المجتمعون بيانا جاء فيه: «إن الأقلية العربية في إسرائيل، ما زالت تعاني من سياسة التفرقة والقهر القومي منذ قيام الدولة. إن حكام إسرائيل يتعاملون مع هذا الجزء من الشعب العربي الفلسطيني

كرهينة. وهذه السياسة تشكل إطاراً رسمياً للتفرقة العنصرية والقهر القومي، وهدفها الأساسي مصادرة الأراضي العربية، وخنق المدن والقرى العربية»[٢٢]. واستنكر بيان المؤتمر سياسة الاستيطان الكولونيالي في المناطق المحتلة، ودعا إلى الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وحل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة.

□ وتعديلاً لمواقفها السابقة، وعلى ضوء «التبلور والنضوج» اللذين وصلت إليهما أوضاع العرب في إسرائيل، أصدرت جبهة الطلاب العرب في القدس، مع بداية سنة ١٩٨٠، برنامجاً معدلاً عن البرنامج الذي كانت قد أعلنته قبل ثلاث سنوات، حددت فيه دور الطلاب العرب النضالي من خلال ارتباطهم الوثيق مع «واقع الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل. فالانتماء القومي لهذه الجماهير هو في الوقت نفسه انتماء إلى الواقع السياسي نفسه الذي تعيشه هذه الجماهير. وبناء عليه، تعمل الجبهة على تعميق صلة الطلاب العرب مع شعبهم وواقعه ونضالاته السياسية، ضد سياسات التمييز والاضطهاد ومصادرة الأراضي. وتعمل من أجل انخراط الطلاب العرب في التنظيمات والهيئات الشعبية المناضلة العاملة بين الجماهير العربية»[٢٤]. وأكد الطلاب أنهم ينتمون، كجزء من الجماهير العربية، إلى «الشعب العربي الفلسطيني الذي يخوض نضالاً مثابراً من أجل إحقاق حقوقه القومية المشروعة»[٢٥]. ويقف الطلاب العرب، موقف «العداء من الصهيونية فكراً وممارسة. فالصهيونية هي حركة كولونيالية عنصرية تمثل مصالح البرجوازية اليهودية الكبرى...»[٢٦]. وانتقل البرنامج بعد ذلك، إلى تحديد مطالب الطلاب العرب ومواقفهم من المواضيع والقضايا الطلابية، وشدد على مواجهة الموجة اليمينية الفاشية التي تجتاح الجامعات والتي تصاحبها حملة تحريض عنصرية ضد الطلاب العرب. ودعا إلى العمل من أجل توعية الطلاب العرب للنضال في سبيل نيل «حقوقهم الأكاديمية».

وبديهي القول إذن، ان نضوج الظروف لفرض توجهات جديدة لدى العرب في إسرائيل، لم يأت من فراغ. فهناك تطوير متواصل للمواقف السياسية، وهناك بلورة لمؤسسات وهيئات شعبية تقود النضال الجماهيري وتؤطره وفق التطورات والظروف المستجدة. هذا من جهة، فضلاً عن استمرار التمييز العنصري والقهر القومي الصهيوني ضد العرب، من جهة أخرى.

وثيقة السادس من حزيران (يونيو) واجتماع شفاعمرو ومدلولاتهما الوطنية

وفي حقيقة الأمر، وتأسيساً على خلفية التطورات السابقة، كان الوضع في السنوات القليلة الماضية، وتحديداً بعد اتفاقيات كامب ديفيد، واشتداد التآمر على القضية الفلسطينية، يتطور ليبلور شيئاً جديداً. فمن جهة، أصبحت المطالب السياسية والتعبير عن الهوية القومية على رأس جدول أعمال أي تحرك عربي في إسرائيل. وذلك من خلال ربط ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني مع حركة نضال الشعب الفلسطيني جميعه. ومن جهة أخرى، تصاعدت الممارسات العنصرية والفاشية لحكومة الليكود، والتي

تمثلت في زيادة الاضطهاد والقمع الممارسين ضد السكان العرب في المناطق المحتلة (١٩٦٧)، وانتقلت تلك الممارسات إلى الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨، عبر سلسلة من القوانين العنصرية ضد العرب، ابتداء من قانون مصادرة أراضي العرب في النقب، مرورا بتعديل قانون منع الإرهاب، وتعديل قانون الجمعيات العثماني، وانتهاء بقانون الجنسية الجديد الذي يحمل في طياته نوايا خبيثة لطرد العرب من وطنهم وأرضهم إلى خارج الحدود.

وعلى ضوء ذلك، لم يكن من المستغرب أن تصدر وثيقة السادس من حزيران (يونيو) ١٩٨٠، وقرارات اجتماع شفا عمرو التي أعقبتها في ١٩٨٠/٩/٦، وهي تربط أسباب هذا التحرك، وصدور الوثيقة، بالأحداث السياسية المتعلقة بكل جوانب القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده. وإن قراءة سريعة لبعض فقرات وثيقة حزيران (يونيو)، تظهر حقيقة التحول الذي جرى للعرب في اسرائيل وطبيعة الاولويات التي أصبحت تتحكم بمسيرة النضال لديهم. تقول الوثيقة مصدرة أسباب صدورها: «نحن الموقعين أدناه، ممثلي أوسع أوساط الرأي العام العربي في إسرائيل، نرى لزاما علينا أن نعلن – بهذا البيان – عن القلق الشديد الذي يسود المجتمع العربي في اسرائيل في هذه الأيام، جراء التدهور الخطير في الوضع في المناطق المحتلة وانعكاساته على الوضع داخل إسرائيل...» وتضيف: «إن الدوائر الحاكمة في إسرائيل، في سعيها المحموم لفرض الادارة الذاتية، ولتخلين الاحتلال، ولتوسيع الاستيطان، ولدوس حقوق الشعب العربي الفلسطيني الفاذلة، تلجأ إلى تشديد وطأة «اليد الحديدية» في المناطق المحتلة، حتى ارتكاب جرائم العقوبات الجماعية المحظورة دوليا وإنسانيا. وهذا بدوره يقود إلى المزيد من المقاومة المشروعة للاحتلال وإلى تعميق وتوسيع حلقة الدم المفرغة، حتى لا تبقي ولا تذر...

«فطرد الشخصيات الفلسطينية الوطنية من المناطق المحتلة، وجرائم الاعتداء على حياة رؤساء البلديات – بسام الشكعة وكريم خلف وابراهيم الطويل – والاعتداء على المؤسسات التعليمية والهيئات المنتخبة، والارهاب الدموي الأسود ضد أهالي الخليل وغيرهم، كل ذلك يثير أشد القلق، وأشد السخط والاستنكار...»[٢٦].

وربطت الوثيقة، بعد ذلك، بين هذا الذي يجري في المناطق المحتلة، وبين وضع العرب في إسرائيل. لأن استمرار هذا التدهور، يؤثر «تأثيرا مباشرا، على حياة ومستقبل المواطنين العرب في إسرائيل، ضحية الاضطهاد القومي والقهر العنصري»[٢٧]. واستطردت الوثيقة مؤكدة حق الشعب الفلسطيني في وطنه، بقولها: «...نحن أهل هذه البلاد، ولا وطن لنا غير هذا الوطن. ويكفي أن نذكر حكام إسرائيل أنهم حين وافقوا على إقامة الدولة اليهودية في فلسطين بموجب قرارات الأمم المتحدة في ١٩٤٧، كانوا يعلمون أن عدد العرب في إطار هذه الدولة مساو، تقريبا، لعدد اليهود. وحتى حين نجحت

الامبريالية والصهيونية، بتواطؤ الرجعية العربية، في تشريد الأكثرية الساحقة من العرب الفلسطينيين فإن ما بقي من العرب في حدود الدولة الجديدة [حوالي ١٦٠ألفا] بلغت نسبتهم ٢٠٪ من مجموع سكان الدولة آنذاك...».

«لقد بقينا في وطننا على الرغم من جميع الممارسات الاضطهادية والاقتلاعية ضدنا، معتمدين على النضال الديمقراطي المشترك في إسرائيل، اليهودي والعربي، والذي لم يتوقف لحظة واحدة...».

«لم ننكر، ولا يمكن أن ننكر، حتى لو جوبهنا بالموت نفسه، أصلنا العريق: اننا جزء حي وواع ونشيط من الشعب العربي الفلسطيني...» «لم نتنازل ولا يمكن أن نتنازل عن حق هذا الشعب في تقرير مصيره وفي الحرية والاستقلال على ترابه الوطني»[٢٨].

وشجبت الوثيقة، الاحتلال الاسرائيلي منذ عدوان ١٩٦٧، ودعت إلى النضال من أجل انحسار الاحتلال بكل «ذيوله ومستوطناته الكولونيالية» عن جميع الأراضي التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧. وأكدت على ضرورة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة، بقيادة ممثله الشرعي المعترف به، منظمة التحرير الفلسطينية. وحملت الوثيقة دعوة موجهة إلى كل الفئات والهيئات العربية، لعقد مؤتمر عام للجماهير العربية بمشاركة «القوى الديمقراطية اليهودية» للموافقة على مضمون ما جاء فيها، ولتشكل برنامجا سياسيا للنضال في المرحلة القادمة.

وفي السياق نفسه، جاءت تقارير وبيانات اجتماع شفا عمرو التمهيدي الذي عقد بتاريخ ١٩٨٠/٩/٦، والذي تمثلت فيه أوسع الأوساط والفئات الشعبية. حيث جرى التأكيد فيه على المضامين التي حملتها وثيقة حزيران (يونيو)، واعتبارها ميثاقا وطنيا تؤيده الجماهير العربية كلها. وبناء على ذلك، تمت الدعوة إلى عقد مؤتمر الناصرة الذي ألغي بقرار من حكومة مناحيم بيغن. وقد أصبحت الصيغ السياسية للنضال هي المسيطرة، وأخذت النضالات المطلبية حجمها في إطار هذه الصيغ، وصار الهدف الذي تتضافر حوله معظم القوى هو فضح طبيعة الكيان الصهيوني وتعريته، هو وسياساته التي يمارسها ضد العرب في إسرائيل وضد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بأسره. بل إن القضية السياسية المتصلة بهذه الحقوق صارت هي الجوهر والاساس؛ في حين جرى التركيز أكثر فأكثر، على أن الوجود الصهيوني ذاته، باعتباره يمثل العامل الأساسي في الاضطهاد والقهر الواقعين على الشعب الفلسطيني، هو السبب الرئيسي لأزمة المنطقة. وطالما أن المواجهة بين الطرفين قائمة على هذا الأساس، فإن النتائج الأخرى كلها هي محصلات طبيعية لهذا الوضع. ومن هنا، فإن أهمية وثيقة السادس من حزيران (يونيو)، وقرارات اجتماع شفا عمرو التمهيدي، تجلت في أنها كانت تحمل المعاني البارزة التالية:

أولاً: أصبحت الموضوعات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية تحتل المرتبة الأولى لدى أي احتكاك مع السلطات الاسرائيلية. ولأول مرة، يعلن العرب في إسرائيل،

عبر وثيقة رسمية واضحة، يتوفر لها هذا القدر من التحول والاجماع الوطني، أنهم جزء من الشعب العربي الفلسطيني، وان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وأن أي حل للقضية الفلسطينية لا بد، أن يشملهم أيضا. وهناك تماثل كبير بين الشعارات المرحلية للنضال الفلسطيني مع الشعارات التي رفعتها الوثيقة، والمتمثلة أساسا في إزالة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧، ورفض مؤامرة الادارة الذاتية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وإدانة التآمر الامبريالي الصهيوني الرجعي على القضية الفلسطينية.

ثانيا: تعبر الوثيقة وكل التحركات التنظيمية والسياسية التي أعقبتها، عن إرادة أوسع الأوساط الشعبية، وليس عن إرادة طرف حزبي معين فحسب. فقد شاركت، في تلك التحركات، شخصيات سياسية وثقافية، ومنظمات وهيئات مهنية ونقابية، بما فيها رؤساء مجالس محلية عربية، ولجان الدفاع عن الاراضي، إضافة إلى ممثلين عن اتحادات الطلاب والمحامين والأطباء وكل الفئات الشعبية.

ثالثا: ومن أهم الدلالات المستخلصة، ان الوثيقة لم تقتصر على كونها بيانا سياسيا، ينتهي عند حدود المعاني السياسية المؤكدة فيه فقط، أو يجيء تنفيذا لأهداف إنتخابية مجردة، بل ان ذلك التحرك تمخض عن تشكيل هيئات قيادية، وأطر تنظيمية عديدة (لجنة تحضيرية، لجنة تنفيذية، لجنة مالية لجباية التبرعات...الخ)، تكون مهمتها التحضير للمؤتمر الشعبي العام (مؤتمر الناصرة) كان سيمثل، فيما لو عقد، برلمان العرب في إسرائيل (كان المفروض أن يحضر المؤتمر خمسمئة مندوب. أي بمعدل ممثل واحد لكل ألف من السكان العرب). وقد أكد الدكتور اميل توما، مركز اللجنة التحضيرية، في تقريره الذي أدلى به أمام اجتماع شفا عمرو، ان المؤتمر المنشود «أوسع وأطول عمرا من كل معركة انتخابية. إننا نستهدف إقامة أوسع وحدة صف نضالية تجمع، على قاعدة الالتزام بميثاق وطني ديمقراطي، كل ما حققه هذا الشعب عبر نضاله وتجاربه المريرة من أجهزة وهيئات وحدة الصف الكفاحية»[٣٩].

ورغم القرار الاسرائيلي القاضي بمنع عقد مؤتمر الناصرة، إلا أن الظروف الموضوعية التي ساهمت في بلورة المواقف والاتجاهات الجديدة، لدى العربي في إسرائيل، لا تزال قائمة. وإن حقيقة كون العرب في إسرائيل أصبحوا قوة سياسية لها وزنها في مجرى الصراع العربي – الاسرائيلي، لا يلغيها ذلك القرار الذي تجاوز جملة من الحقائق التي أصبحت ثابتة، فيما يتعلق بأوضاع العرب في إسرائيل، بل إن ذلك القرار سوف يساعد في تعزيز تلك الاتجاهات، وفي دفعها نحو آفاق أخرى جديدة.

العرب في إسرائيل ... والتيارات السياسية

ومما لا شك فيه، ان هذا النهوض الوطني، المستند إلى قاعدة شعبية عريضة، والذي يأخذ في أغلب الحالات أشكالاً وأطرا تنظيمية، لم يأت نتيجة لتحركات عفوية،

أو وليدا لهبات جماهيرية كمحصلة لطبيعة الصراع والتناقض الحتمي القائم بين أطرافه فقط. وإنما، وإلى جانب توافر الظروف الموضوعية للتحرك، لعبت القوى السياسية العاملة في أوساط العرب في إسرائيل دورا فاعلاً في تحريك الجماهير العربية، وفي بلورة مواقفها، وتنظيم أطر وحدتها الشعبية، وفق تكتيكات وخطط سياسية خلاقة، تشكل إغناء هاما لتجارب الشعوب في خوض الكفاح الوطني ضد سلطات الاحتلال، على غرار الوجود الاستيطاني العنصري في فلسطين المحتلة. وتوجد، الآن، قوتان سياسيتان في أوساط العرب في إسرائيل: الأولى، يمثلها حزب راكاح (القائمة الشيوعية الجديدة)؛ والثانية هي حركة «أبناء البلد» التي تمثل التيار القومي بين العرب في إسرائيل.

أ - حزب «راكاح» (القائمة الشيوعية الجديدة): يمكن القول، ان راكاح قام وما زال يقوم بدور أساسي وهام في الدفاع عن العرب في إسرائيل، سواء من ناحية تبنيه للمطالب اليومية العينية، أو من الناحية السياسية. واستطاع الحزب أن يتخطى، خلال المرحلة الماضية، كل العراقيل التي وضعت في طريقه وتلك التي كانت موجودة أصلاً، لكي يحظى بدعم العرب له باعتباره يتبنى قضاياهم ويدافع عنها، ويشكل أفضل إطار سياسي شرعي يمكن النضال من خلاله. إن راكاح، يعتبر حزبا إسرائيليا، من الناحية القانونية؛ وهذه مسألة تستحق التوقف عندها لتفحصها من الناحيتين: السياسية والتنظيمية للحزب.

فمنذ السنوات الأولى للاحتلال، دافع الحزب عن حقوق العرب ضد الأشكال القمعية الممارسة ضدهم، والتي تمثلت، في البداية، بمصادرة الأراضي العربية، وفرض الأحكام العسكرية، ومحاولة التفرقة الطائفية بين أبناء الشعب الواحد. ورغم الجفاء الذي حصل بين حركة القومية العربية (الناصرية) والحركة الشيوعية حول أهداف النضال العربي في فترة الخمسينات، وانعكاس ذلك على العلاقات بين حزب راكاح/ماكي والعرب في إسرائيل، إلا أن الوضع سرعان ما بدأ بالتبدل إبتداء من منتصف الستينات. وعاد الحزب يستحوذ على تأييد متزايد له في أوساط العرب وبخاصة بعد الانشقاق الذي حصل داخل ماكي، وأدى إلى خروج العرب مع بعض اليهود منه، وتشكيلهم لحزب راكاح الحالي. ويتبين من الاحصاءات الاسرائيلية، أن الاصوات التي حصل راكاح عليها في المناطق العربية الصرفة شكلت ما نسبته ٧٦,٩٪ و٧٩,٩٪ و٨١,٤٪ من مجموع ما حصل عليه من أصوات خلال انتخابات ١٩٦٩ و١٩٧٣ و١٩٧٧ على التوالي[٣٠]. ويمكن القول، ان نحو ٩٠٪ من مجموع الأصوات التي حصل عليها راكاح في الانتخابات الاسرائيلية العامة، منذ عشر سنوات وحتى الآن، هي أصوات عربية. وبالمقابل، هناك انخفاض واضح لشعبية الحزب بين اليهود. ففي انتخابات الكنيست السابع (١٩٦٩)، حصل راكاح على ٧٤٨ صوتا فقط، في المناطق اليهودية الصرفة، أي ما نسبته ١,٩٪ من مجموع الاصوات التي حصل عليها الحزب، ثم انخفضت النسبة إلى ١,٥٪ سنة ١٩٧٣، ثم إلى ١,١٪ (٨٨٨ صوتا من أصل ٨٠,١١٨) سنة ١٩٧٧[٣١].

وعلى ضوء شعار النضال الديمقراطي اليهودي – العربي المشترك الذي يرفعه راكاح، فمن الطبيعي الافتراض أن هذا الاتجاه في توزيع شعبية الحزب، يقلق قيادته، لأن ذلك يضعف من قوة حجته أمام الرأي العام. وربما يفقده، في المستقبل، الحصانة «القانونية» التي يجهد في المحافظة عليها، على الاقل في الفترة الحالية، طالما أن موازين القوى لا تسمح بالانتقال إلى مرحلة أخرى.

وتفرض الموضوعية أن نميز بين أمرين في نشاط راكاح السياسي في إسرائيل.

الأول: نشاط الحزب على الصعيد الاسرائيلي؛ حيث يخوض الانتخابات البرلمانية في إسرائيل، ضمن إطار الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي تجمعه مع اليهود السود وبعض اليهود التقدميين، على قاعدة برنامج سياسي، يدين الصهيونية، والسياسة الاسرائيلية المرتبطة بالمخططات الامبريالية في المنطقة، واحتلال الأراضي العربية، وبقية الممارسات العنصرية والفاشية التي تتبعها الأحزاب والحكومات الاسرائيلية. ويدافع البرنامج عن الطبقات الشعبية المستغلة التي تذهب ضحية لمتطلبات السياسات الاسرائيلية العدوانية.

ويشكل نشاط راكاح هذا، على الصعيد الاسرائيلي، إختراقا للمؤسسة الاسرائيلية الحاكمة، ومعرفة دقيقة بجوهر تركيب الدولة الصهيونية وارتباطاتها وحقيقة هذا التركيب وتلك الارتباطات. وبالتالي يستطيع رسم التكتيكات السياسية التي تساهم في فضح السياسات الاسرائيلية المختلفة وتعريتها. كما أن اندماج الحزب في الحياة البرلمانية وفي اللعبة السياسية الداخلية، في إطار كونه حزبا للعرب واليهود، يحميه من قرار عنصري قد يصدر، ويستهدفه باعتباره حزبا غير شرعي فيحظر نشاطه، ويعود بالعرب إلى سياسة «فرق تسد» ضمن اللعب على التناقضات الطائفية والعائلية.

والأمر الثاني،هو نشاط الحزب على الصعيد العربي، فقد تبنى الحزب كل قضايا العرب في إسرائيل، كما أشرنا، وكان، في كل مرة، يطرح القضايا من خلال تطور الأوضاع والظروف في المنطقة. وكانت أهم القفزات النوعية التي حققها الحزب، عبر نشيطيه العرب، أن بدأ بتكوين أطر ومؤسسات عربية، تأخذ طابع العمل الجبهوي المنظم، مثل: لجان الدفاع عن الأراضي، لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، روابط الطلاب والأطباء، والمحامين، ولجنة المبادرة الدرزية، الخ... إضافة إلى المؤتمرات القطرية التي تعقد لبحث الأوضاع المتعلقة بمجمل حياة العرب في إسرائيل واهتماماتهم. وقد قادت هذه الأطر والتشكيلات نضال العرب خلال الفترة الاخيرة (تحديدا منذ منتصف السبعينات) إلى أن وصلت إلى أرقى أشكالها في يوم الارض ١٩٧٦/٣/٣٠، ومن ثم في إعلان وثيقة حزيران (يونيو) واجتماع شفا عمرو التمهيدي، والدعوة لمؤتمر الناصرة.

وهكذا استطاع نشيطو راكاح العرب أن يعلنوا عبر هذه المؤسسات التنظيمية التي

تمثل أوسع القطاعات الشعبية الوطنية، أنهم «جزء حي وواع ونشيط من الشعب الفلسطيني»، وأن يتماثلوا إلى حد كبير، مع معظم شعارات النضال الوطني الفلسطيني، في الفترة الحالية، وأهدافه، والمتمثلة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة بقيادة م.ت.ف.، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وكانت الدعوة إلى عقد مؤتمر الناصرة وما رافقها من استعدادات وتحضيرات، إنجازا سياسيا وتنظيميا هاما، لا بد من أن يترك آثاره الايجابية على مستقبل العرب في إسرائيل. فقد استطاع نشيطو الحزب حشد أكبر تأييد شعبي ممكن، على قاعدة برنامج عريض، يسمح بقبوله من جميع الفئات والهيئات العربية التي لا تشارك الحزب في ايديولوجيته الشيوعية وتقف بعيدة عنه تنظيميا، وتخلص النشيطون كذلك من «إحراج» كونهم ينتمون إلى حزب إسرائيلي، المفروض أن يلتزم بحدود التنافس السياسي القائم بين الأحزاب الاسرائيلية في إطار النظام البرلماني فقط. هذا، إضافة إلى أن القرار الذي ألغى المؤتمر كشف، مرة أخرى، حقيقة «الديمقراطية» التي تسود «المجتمع الاسرائيلي»، وأكد أن العرب هم خارج إطار الحقوق التي يتمتع بها «المواطن» الاسرائيلي.

ب - حركة «أبناء البلد»: بدأت الخطوات الأولى لتشكيل حركة «أبناء البلد»، سنة ١٩٦٩، في بلدة أم الفحم العربية الواقعة في المثلث. وكان التفكير بإنشاء الحركة يقتصر على مجموعة من الشبان؛ وذلك انطلاقا من الوضع السيء الذي كان يعيش فيه أبناء البلدة العرب. وقد حددت تلك المجموعة هدفها بأنها ستقوم «بتحديد موقفها بكل وضوح من كل قضية يكون لقريتنا مصلحة فيها، مهما كان نوع هذه القضية»[٢٢]. ويتطرق برنامج الحركة إلى قضايا التعليم، والعمل والأراضي، والمجال التنظيمي للبلدة، دارسا الوضع وموضحا أساليب العمل. وشهدت أم الفحم سنة ١٩٧٢، نشاطا سياسيا تداول أفكارا لم تطرح من قبل؛ وكان ذلك سببا في اعتقال السلطات لعدد من أفراد تلك المجموعة بتهمة قيامها بنشاط معاد. وسنة ١٩٧٥، وفي فترة صعود العامل الفلسطيني، امتد نشاط الحركة إلى الجامعات الاسرائيلية؛ حيث استجاب الشباب إلى أفكار الحركة، وبدأت تصل كذلك إلى بقية القرى العربية مثل: كابول، سخنين، كفركنا، نحف، الطيبة، عارة وجت. وحملت الحركة إسما مختلفا في كل قرية. ففي سخنين، سميت بـ «حركة سخنين التقدمية الوطنية»، وفي الطيبة حملت اسم «النهضة» وفي عارة اسم «الفجر»، وفي الجامعات اسم «الحركة الوطنية التقدمية».

وقد نُظِّمت الحركة بحيث يشكل المؤتمر العام فيها أعلى سلطة في الحركة، وهو يجتمع سنويا لتحديد الخط العام وإقراره. وتلي المؤتمر العام اللجنة التنفيذية المؤلفة من خمسة أعضاء يجري انتخابهم مباشرة من قبل المؤتمر العام، وهذه اللجنة هي التي تتولى مسؤولية تعيين اللجان الفرعية المؤلفة من: لجنة مراقبة للإشراف على مؤسسات الحركة وأعضائها ولجنة مالية لجمع الاشتراكات والقيام بحملات التبرع في القرى[٢٣].

وعلى الصعيد السياسي، يستخلص من مشروع البرنامج السياسي المقدم إلى لجنة التنسيق التي عقدت أولى اجتماعاتها في بداية العام ١٩٧٩، أن الحركة تؤكد على وحدة الشعب العربي الفلسطيني، وأن عرب الأرض المحتلة هم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، يجب أن يشملهم أي حل للقضية الفلسطينية، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني[٣٤]. أما الصهيونية، فهي حركة استيطانية كولونيالية عنصرية، ترمي إلى بناء وجودها على أنقاض الشعب الفلسطيني، وهي مرتبطة مصيريا بالاستعمار العالمي. ويقترح برنامج الحركة، كحل للمشكلة اليهودية، أن يمارس اليهود والفلسطينيون في البلاد، حقهما، في تقرير المصير، في إطار مجتمع علماني ديمقراطي اشتراكي في نطاق وحدوي تقدمي مع العالم العربي. إضافة لذلك، يتطرق البرنامج إلى مظاهر التمييز العنصري والقهر القومي الممارس ضد العرب، والمتمثل في مصادرة الأراضي العربية، والتعليم، وعدم وجود برامج تطوير للقرى العربية، وعرقلة دخول الطلاب العرب إلى الجامعات، الخ. وبالنسبة لإسلوب النضال الذي تتبعه الحركة فقد حدّده البرنامج بأنه «نضال سياسي، واجتماعي وتربوي وحضاري يهدف إلى تنظيم وتعبئة الجماهير من أجل تحقيق أهداف حركتنا»[٣٥].

ورغم أن حركة «أبناء البلد» تدعو إلى مقاطعة الانتخابات النيابية في إسرائيل، إلا انها تشارك في انتخابات المجالس المحلية العربية، وقد نجح بعض نشيطيها في الوصول إلى عضوية المجالس المحلية في بعض القرى العربية، كما يوجد للحركة بعض الممثلين في لجان الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية. وقد شاركت، في السنوات القليلة الماضية، بالنشاطات السياسية والجماهيرية التي شهدتها فلسطين المحتلة وبخاصة أحداث يوم الأرض في ١٩٧٦/٣/٣٠. وقد وقفت الحركة موقفا سلبيا من اجتماع شفا عمرو التمهيدي، وذلك بسبب عدم موافقتها على البرنامج السياسي المقدم له والمستند أساسا على وثيقة السادس من حزيران (يونيو) ١٩٨٠.

ولا يوجد خارج حزب راكاح وحركة أبناء البلد، أي قوى أو تيارات سياسية يمكن ذكرها. إلا أنه ظهرت، وإثر الثورة الايرانية، بعض المجموعات الدينية التي لم تعلن عن نفسها عبر برامج محددة أو بيانات، أو أية نشاطات أخرى، كما برزت، مؤخرا، في أوساط بعض المثقفين، من رابطة الجامعيين في الناصرة، طروحات تدعو إلى تشكيل حزب عربي في اسرائيل لا يحمل ايديولوجية معينة، بدعوى أن ذلك يساعد على طرح قضايا العرب بشكل أفضل وبدون حساسية أمام الرأي العام الاسرائيلي. وبدعوى أخرى تقول: إن فئات من الوطنيين غير الشيوعيين، تريد التعامل مع الحزب الشيوعي في الجبهات الديمقراطية من موقع المساواة لا من موقع الالحاق والاحتواء. ويرد الشيوعيون بالرفض على هذه الأفكار؛ وذلك لأن الممارسة الصهيونية العنصرية لا تعادي العرب بسبب قيادة الحزب الشيوعي لهم، بل بسبب السياسة «العادلة والصحيحة والعقلانية التي ينتهجها الشيوعيون، ووحدة الصف الشعبية التي يتبعونها. وإدراك السلطة أنه لا يمكن شراء

الشيوعيين ولا إرهابهم»[٣٦]. وحقيقة الأمر، أن الذين يطرحون هذه الآراء، يشاركون راكاح في النضال الوطني، في إطار الجبهات الديمقراطية وفي مجالات الكفاح الأخرى. لذلك، فإن هذه الطروحات هي من ضمن الموضوعات التي تناقش داخل الصف الوطني الموحد، من أجل تحسين المواقع داخل الائتلاف الجبهوي، وبخاصة، إثر التطورات الأخيرة، ونجاح راكاح في الحصول على تأييد متزايد في أوساط العرب، مما يضعف مواقع الأطراف المستقلة، أو غير الشيوعية.

المواقف السياسية - تقييم عام

إذن، نستطيع حصر التيارات السياسية داخل أوساط العرب في إسرائيل باتجاهين رئيسيين. الأول، يمثله نشيطو راكاح العرب. والثاني يتجسّد بالاتجاه القومي الذي تمثله حركة «أبناء البلد». وسنحاول، هنا، أن نجري تقييما عاما لوجهات النظر السياسية لكلا التيارين، حول بعض المسائل المطروحة بالنسبة لفلسطينيي الأرض المحتلة (١٩٤٨)، مع الاشارة إلى أننا نستند هنا في طرح مواقف راكاح إلى البيانات والقرارات والمواقف الصادرة عن الأطر الشعبية العربية (خاصة، وثيقة السادس من حزيران [يونيو] وقرارات اجتماع شفاعمرو) والتي يشكل أعضاء راكاح العرب الاداة المحركة، لنشاطاتها، ولمواقفها السياسية.

١ - **تحديد الهوية القومية للعرب في إسرائيل:** يعلن راكاح، على الصعيد الرسمي، أن فلسطينيي الأرض المحتلة هم «سكان البلاد العرب». لكن نشيطي الحزب في القطاع العربي، أكدوا من خلال التحركات السياسية الأخيرة (وثيقة حزيران، واجتماع شفاعمرو) أنهم «جزء حي وواع ونشيط، وموحد الصف من الشعب العربي الفلسطيني، يرتبط مصيرنا بتسوية عادلة للقضية الفلسطينية»[٣٧].

وفي السياق ذاته، تؤكد حركة أبناء البلد، في برنامجها، على انتماء عرب ١٩٤٨ إلى الشعب العربي الفلسطيني. ولا نكاد نجد أي هامش للتباين في تحديد هوية العرب في إسرائيل وانتمائهم إلى شعبهم الفلسطيني.

٢ - **حق تقرير المصير، والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية:** يؤكد الطرفان، على حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير. وعلى أن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وهنا، لا بدّ من إبداء ملاحظتين تتمثل الأولى منهما بأن أبناء البلد يدعون إلى حل شامل عبر إقامة دولة ديمقراطية علمانية. بينما يدعو نشيطو راكاح العرب، إلى حل من مرحلتين هما: إقامة دولة فلسطينية مستقلة بقيادة م.ت.ف.، وبعد ذلك يأتي حل مشكلة عرب الأرض المحتلة عبر إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. أما الملاحظة الثانية، فإنها تتعلق بالاعتراف بتمثيل م.ت.ف. لعرب الأرض المحتلة. فبينما يعلن أبناء البلد «مباشرة» أن م.ت.ف. هي ممثلهم الشرعي فإن هذا الاعلان يأتي من أعضاء راكاح العرب بشكل «غير مباشر». فإنهم يصرحون بأمرين،

ويبتلعون الحلقة الواصلة بينهما. فمن جهة يقولون ان العرب في إسرائيل هم جزء من الشعب العربي الفلسطيني، وان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. لكنهم، من جهة أخرى، لا يشيرون مباشرة إلى أن م.ت.ف. تمثلهم. وهذا يعود، بطبيعة الحال، إلى ظروف النضال، وإلى الخطوط الحمراء التي لا يسمح للعرب بتجاوزها تحت أي ظرف كان.

٣ - **الموقف من اليهود، ومن دولة إسرائيل:** يرفض أبناء البلد وجود دولة إسرائيل شكلاً ومضموناً لانها «ظاهرة كولونيالية استيطانية، وممارسة عملية للعنصرية والقمع القومي»[٣٨]. وبالنسبة لمصير اليهود، تدعو الحركة إلى ممارسة «اليهود والفلسطينيين في البلاد حقهما في تقرير المصير، في إطار مجتمع علماني ديمقراطي إشتراكي في نطاق وحدوي تقدمي مع العالم العربي»[٣٩].

ويعتبر راكاح، أن «الشعب اليهودي الاسرائيلي» مارس حقه في تقرير مصيره وأقام دولته على أساس قرار الامم المتحدة الصادر في ٢٩تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ (قرار التقسيم). ولكن هذا الموقف لا يشمل الموافقة على سياسة الحكومات الاسرائيلية المتتالية ولا على الفكرة الصهيونية، لأن هناك تناقضا جوهريا بين «سياسة حكام إسرائيل، ومصالح الشعب اليهودي الاسرائيلي»[٤٠]. ويدين راكاح الممارسات الاسرائيلية في كل ما يتعلق بسياساتها المرتبطة بالمخططات الامبريالية، وبعدوانها على الشعوب العربية. ومن أجل ذلك، فإنه يدعو الجماهير العربية للمساهمة مع القوى «المحبة للسلام والديمقراطية اليهودية... من أجل الدفاع عن وجودها ومستقبلها في هذا الوطن، والدفاع عن الديمقراطية والتقدم الاجتماعي»[٤١]. وحقيقة الأمر، ان هذا الموقف «الراكاخي» متناقض استراتيجيا مع الكيان الصهيوني. وان إسرائيل، غير الصهيونية، وغير المرتبطة مع المخططات المعادية في المنطقة، وغير العنصرية، ربما تكون أي شيء آخر غير إسرائيل.

٤ - **أساليب النضال وتكتيكاته:** لا يكاد يوجد تعارض بين الاتجاهين حول أسلوب النضال ووسائله. ويعلن الطرفان أن الوسائل السلبية، من مظاهرات وإضرابات، ومختلف الأساليب السلمية الاخرى هي أساليبهم في الكفاح.

ويلتقي الطرفان حول ضرورة التحالف مع القوى التقدمية اليهودية من أجل النضال الديمقراطي. وهذا ما يؤكده راكاح دائما في برامجه وبياناته. ونقرأ في بيان صادر عن حركة أبناء البلد دعوتها «الجماهير اليهودية، وقواها التقدمية والثورية المعادية للصهيونية للوقوف جنبا إلى جنب مع الجماهير الفلسطينية ضد العدو المشترك»[٤٢].

وبالمقابل، تبرز نقطة خلاف تتعلق بالتحالفات على صعيد العرب في إسرائيل، فبينما يدعو راكاح إلى توحيد أوسع وحدة صف شعبية، تضم كل من يتناقض مع السلطة من موقع وطني، لتعزيز فكرة النضال الجبهوي العريض، يعارض أبناء البلد هذا الأسلوب.

حيث يعارضون راكاح في تعامله مع بعض «الرجعيين» من رؤساء المجالس المحلية وغيرهم، الذين «يدفعون لراكاح ضريبة كلامية مقابل مساعدتهم للبقاء في مناصبهم»[٤٣].

إستنتاجات عامة

يشكل فلسطينيو الأرض المحتلة قوة سياسية هامة في مجرى الصراع العربي – الاسرائيلي. فقد استطاعوا، خلال فترة قصيرة نسبيا، أن يتغلبوا على آثار النكبة وآلامها. وتصدوا بشجاعة كبيرة إلى كل المعوقات والمكائد التي استخدمت لإخضاعهم وتدجينهم داخل «المجتمع الإسرائيلي» باعتبارهم «مواطنين مخلصين للدولة».

وتميز نضالهم السياسي بديناميكية عالية، حيث واكبوا النضال العربي، في الخارج، مع كل مرحلة من مراحله. لقد كانوا أول من استجاب لشعارات القومية العربية، في الخمسينات، فرفعوا لواءها وصفقوا لها وتألموا لانتكاساتها. ولم تردعهم «اليد الحديدية» الصهيونية، عن إعلان تأييدهم وتضامنهم مع نضال شعبهم الفلسطيني عندما ظهرت حركة المقاومة الفلسطينية وعادت القضية الفلسطينية تأخذ مسارها التاريخي الصحيح.

وخلال فترة تاريخية قصيرة نسبيا، إذا ما قورنت بحجم النكبة وآثارها، استطاع العرب في إسرائيل، النهوض من جديد، في محاولة للحفاظ على الذات أولاً، وللتأكيد على هويتهم القومية بعد ذلك، ومن أجل التقدم نحو استعادة حقوقهم المشروعة، في إطار نضال شعبهم الفلسطيني، أخيراً. ولم تكن سياسة «فن الممكن» التي اتبعوها، تعيقهم عن التصدي للممارسات الاسرائيلية العنصرية والقمعية، بل إنهم كانوا ينتقلون، في كل مرة، إلى مراحل نضالية متقدمة، مجسدين إنجازاتهم بوقائع مادية ملموسة. وهكذا لمسنا كيف تبدلت أهداف النضال من المطالبة بالأمور الحياتية العينية، ورفع الأحكام العسكرية، إلى تأكيد الهوية القومية، ومن ثم إلى تأييد نضال شعبهم الفلسطيني وتماثلهم معه. وفي السياق نفسه كذلك، كان يتم تشكيل الأطر التنظيمية، التي تجمع حولها أوسع وحدة صف شعبية، من أجل ضمان استمرارية الكفاح، وبلورته في اتجاهات وآفاق جديدة. واستطاعوا، بذلك، أن يثبتوا بعمق، أنهم جوهر القضية الفلسطينية وأساسها، وأن مأساتهم تحت الاحتلال الصهيوني العنصري، تشكل جزءاً لا يتجزأ منها.

ومما لا شك فيه، أن التعارضات داخل الصف الوطني للفلسطينيين في إسرائيل، قد تقلصت إلى حد كبير. ونقاط الخلاف التي ما زالت قائمة، لا تتعدى بعض الجوانب المرتبطة بحدود المناورة السياسية التي تحافظ، من جهة، على بقاء أوضاع العرب السياسية والتنظيمية وتطويرها، والتي تراعي من جهة أخرى عدم إثارة الأوساط الاسرائيلية الحاكمة، لاتخاذ إجراءات، لا تتردد عن التذكير بها في كل مناسبة «بتجاوز» فيها العرب «الخطوط الحمراء» التي لا يسمح بتجاوزها في كل الظروف. وكان مثال منع عقد مؤتمر الناصرة، شاهداً حياً على ذلك. وأن التأكيد على تعزيز وحدة الصف الكفاحية

المستندة إلى برنامج ديمقراطي، هي مسألة هامة، خاصة في ظروف العرب في إسرائيل وأوضاعهم.

ويقيناً، إن أي حل لما يسمى بنزاع الشرق الأوسط، ومن ضمنه قضية الشعب الفلسطيني، لا يأخذ بالاعتبار وجود أكثر من نصف مليون فلسطيني تحت الاحتلال منذ العام ١٩٤٨، يبقى حلاً ناقصاً ومجتزءاً، طالما أن سبباً رئيسياً من أسباب الأزمة لا يزال قائماً. هذا في إطار الأهداف المرحلية للنضال العربي. أما على الصعيد الاستراتيجي الشامل، في إطار عملية تحرير فلسطين، ومن خلال نظرة جدلية مستقبلية لتطور الأمور حيث تتغير موازين القوى، وتمتلك قوى حركة التحرر العربية، ومن ضمنها الثورة الفلسطينية عوامل التفوق على العدو، فلا بد وأن يكون للعرب في إسرائيل، دور هام في مختلف ميادين الكفاح من أجل تجسيد الأهداف الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير.

---

(١) كتاب الحكومة [الاسرائيلية] السنوي، ٥٧٣٧ (١٩٧٦/٧٧)، القدس: مركز الاعلام، ١٩٧٧، ص٤٤٨ (بالعبرية).

(٢) نقلاً عن ناطق باسم المكتب المركزي للإحصاء الاسرائيلي، كما أوردتها صحيفة دافار، ١٩٨٠/١/١.

(٣) النسب مستخرجة من *Statistical Abstract of Israel, 1978*, p.22

(٤) كتاب الحكومة [الاسرائيلية] السنوي، ٥٧٣٣/٤(١٩٧٣/٧٤) القدس: مركز الاعلام، ص٤٦٤ (بالعبرية).

(٥) انظر المصدر رقم (١) أعلاه، ص٤٤٩.

(٦) يديعوت أحرونوت، ١٩٧٩/٤/١٠.

(٧) هارتس، ١٩٧٩/١٢/٢٧.

(٨) معاريف، ١٩٧٩/٨/١٧.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) الاتحاد، ١٩٨٠/٥/٢٣.

(١١) انظر المصدر رقم (٥) أعلاه.

(١٢) د. سامي جرايسي، محاضر في جامعة حيفا، الاتحاد، ١٩٨٠/٤/٤.

(١٣) صبري جريس، «العرب في اسرائيل، ١٩٧٣ – ١٩٧٩»، شؤون فلسطينية، العدد٨٩، نيسان (ابريل) ١٩٧٩، ص١١٠.

(١٤) الجديد، العدد السابع، تموز (يوليو) ١٩٧٨، ص٢٩.

(١٥) دانيد شاحم، يديعوت أحرونوت، ١٩٧٩/١/٢٥.

(١٦) عل همشمار، ١٩٧٦/٩/٧. وقد نشرت ترجمة عربية لهذه الوثيقة في شؤون فلسطينية، العدد٦٠، تشرين الأول (اكتوبر) – تشرين الثاني (نوفمبر)، ١٩٧٦، ص١٦٧ – ١٨٤.

(١٧) سالم جبران، سكرتير الحزب الشيوعي في الناصرة، الاتحاد، ١٩٨٠/٤/٤.

(١٨) عل همشمار، ١٩٧٨/١١/١.

(١٩) العقيد احتياط موشي عوز، أستاذ في الجامعة العبرية في القدس، والمستشار الخاص للشؤون العربية في الجهاز الأمني، في مقابلة مع سكيزاء خود فيت، السنة٢٧، رقم٥، أيار (مايو) ١٩٨٠، ص٢.

(٢٠) هارتس، ١٩٧٨/٢/٢٢.

(٢١) دافار، ١٩٧٩/١/٢١.

(٢٢) يديعوت أحرونوت، ١٩٧٩/١/١٨.

(٢٣) معاريف، ١٩٨٠/٢/١٧.

(٢٤) الاتحاد، ١٩٨٠/٤/٢٥.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) الإتحاد، ١٩٨٠/٦/٦.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) الاتحاد ١٩٨٠/٩/٩.

(٣٠) انظر، للتفاصيل، جريس، مصدر سبق

ذكره، ص٩٣.
(٣١) **المصدر نفسه.**
(٣٢) محمود محارب، **الدستور** (بيروت)، ١٩٧٩/١٠/٢٩.
(٣٣) محمد كيوان، أحد قياديي حركة «أبناء البلد»، في مقابلة أجراها معه الصحفي الاسرائيلي يعقوب حبكوك، في ملحق **هارتس**، ١٩٨٠/٤/٤.
(٣٤) محمود محارب، **الدستور**، ١٩٧٩/١١/٢٦.
(٣٥) **المصدر نفسه.**
(٣٦) **الاتحاد**، ١٩٨٠/١١/٧.
(٣٧) د. اميل توما، مركز **اللجنة التحضيرية** لاجتماع شفا عمرو التمهيدي، في التقرير الذي قرأه أمام الاجتماع يوم ١٩٨٠/٩/٦ ونقلته **الاتحاد**، ١٩٨٠/٩/١٢.
(٣٨) انظر **المصدر** رقم (٣٥) أعلاه.
(٣٩) **المصدر نفسه.**
(٤٠) من تقرير **اللجنة** المركزية لاجتماع شفا عمرو التمهيدي، **الاتحاد**، ١٩٨٠/٩/٩.
(٤١) **الاتحاد**، ١٩٨٠/٩/٩.
(٤٢) **الثورة مستمرة**، ١٩٨٠/٦/٢٨.
(٤٣) انظر **المصدر** رقم (٣٣) أعلاه.

سميح شبيب

جريدة «الحياة» - القدس ١٩٣١
عمر قصير وتأثير كبير

في مطلع القرن العشرين، أخذت الافكار القومية العربية بالتبلور واتّخذت طابعا تنظيمياً برز بشكل رئيسي في تأسيس جمعيتي العربية الفتاة والعهد.

وقد أخذت الجمعية الاولى شكلاً، سياسياً وفكرياً، أكثر وضوحاً من نظائرها، إلاّ أنها تلاقت، جميعا، في البنية الاجتماعية والأهداف. فجمعية العربية الفتاة التي تأسست في باريس سنة ١٩١١، كانت شبه مقتصرة على الشبان العرب الذين كانوا يواصلون دراساتهم في أوروبا، ويمكن تلخيص مطالبها التي كانت تطرحها، آنذاك، بالنقاط التالية: تنشيط اللغة العربية، وحرية التعبير عن الرأي والمساواة بين العرب والترك، واعتبار التعصب الطائفي «وصمة عار» والدعوة إلى حلقة سياسية واسعة تضم النصارى إلى جانب المسلمين... لأن الوطنية فوق اختلاف الأديان، على حد تعبير الكواكبي[١].

وفي تلك الفترة، علّق القوميون العرب امالاً كبيرة على تركيا الفتاة: وذلك بعد أن أعيد العمل بالدستور، في تموز (يوليو) ١٩٠٨، وبعد أن صدرت بعض التشريعات التي تضمن الحريات العامة، وبعد أن تم الاعفاء عن المسجونين السياسيين[٢]. إلا أن هذا التفاؤل المرتكز على الأوهام سرعان ما تبدد، لدى رجال القومية العربية؛ وذلك عندما ظهرت شوفينية جمعية «تركيا الفتاة»، وعداؤها لغير التركية من القوميات.

وبزوال المحاولات الداعية إلى الاخاء بين القوميتين العربية والتركية، حل العداء القومي العربي للتسلّط الشوفيني التركي، وأصبح مطلب الاستقلال العربي عن الاستبداد التركي مطلبا وطنيا بارزا.

إلا أن الحركة القومية العربية الضعيفة، عدداً وعتاداً، لم تجد لها من حليف، آنذاك، غير بريطانيا وفرنسا، وقد وجدت الحركة العربية، في هذا الحليف «المستنير» امكانية المساعدة شريطة الحياد. وقد عبر نجيب عازوري عن هذه الفكرة بوضوح عندما

قال: «نحن لا نطلب من الدول الكبرى أن تقوم بأي تضحية، ولا ان تُقدم على أية خطوة مسلحة من أجلنا، إننا نرجو الدول المستنيرة والانسانية، في أوروبا وأميركا الشمالية أن تساند حركتنا، بفضل حيادها فقط، وتشجعنا بعطفها، فاننا لعارفون كيف نبلغ بقضيتنا المقدسة والمجيدة إلى حسن الختام»[٣]. وقد جاء ذلك في وقت كانت فيه بريطانيا وفرنسا على إدراك تام بأن الحركة العربية القومية لن تخرج من تحت نير الاستعمار التركي إلا منهكة القوى، غير قادرة على الاستقلال القومي. لذا، فقد تحالفت بريطانيا، بشكل رئيسي ومباشر، مع الشريف حسين في الجزيرة العربية، لما تشغله العائلة الهاشمية من مكانة دينية لم تستنفد فرصها السياسية عربياً، وبالتالي فإن الحركة القومية العربية التي عاشت قيادتها بمعظمها، في أوروبا، وترعرعت في مناخ الافكار التحررية، وجدت نفسها ملزمة بالتحالف مع العائلة الهاشمية، عبر «فيصل»، وذلك لتحقيق الأماني القومية؛ هذه الأماني التي سرعان ما أخذت شكلاً عسكرياً تجسد في الثورة العربية الكبرى سنة ١٩١٦، وتحت شعار سياسي بارز هو الاستقلال العربي.

وتمكنت الثورة العربية الكبرى، بمساندة انكلترا ومساعدتها وإشرافها، من المساهمة في تحرير أقطار المشرق العربي، وأن تخلق، من ثمّ، فراغاً أمنياً وعسكرياً سرعان ما قامت انكلترا وفرنسا بملئه، رغم المحاولات الطيبة والشجاعة التي قام بها القوميون العرب إبان فترة العهد الفيصلي بدمشق، عبر جمعية العربية الفتاة، وواجهتها السياسية «حزب الاستقلال العربي»، والتي انتهت بإعلان بيان الاستقلال، بعد اجتماع المؤتمر السوري في ٦ آذار (مارس) ١٩٢٠ وإذاعة بيانه في ٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ بدمشق. وقد تضمن الاعلان التأكيد على استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، والمناداة بفيصل ملكاً دستورياً عليها[٤]، إلا أن هذه النوايا القومية الطيبة قوبلت بالتدخل العسكري الفرنسي، واحتلال مدينة دمشق بعد معركة ميسلون في الرابع والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٢٠، واستشهاد يوسف العظمة وزير الدفاع في الدولة المستقلة، التي لم تعش أكثر من أربعة أشهر ونصف الشهر (٨ آذار – مارس، ٢٤ تموز – يوليو).

كان لسقوط العهد الفيصلي في دمشق، وهو التجسيد المادي لفكرة القومية والاستقلال العربيين، من وجهة نظر القوميين العرب، خيبة أمل كبرى «فقد انتشر عقد رجالات الحركة المنظوم، فتفرقوا وحرموا من المجال الحر وجُعلت القضية العربية الواحدة في الأهداف والقضايا مطبوعة بشيء من الطابع الاقليمي والمحلي»[٥].

وفي الواقع، أخذ هذا الطابع الاقليمي والمحلي طابع مواجهة المهام الوطنية والقيام بأعبائها فقد وجد القوميون العرب، كل في بلده، مهمات وطنية مستجدة، في مقدمتها الاستقلال مجدداً عن استعمار حديث فرنسي أو بريطاني، جاء بديلاً لسلفه التركي.

ويمكن القول إن ما واجهه القوميون العرب الفلسطينيون، من مهمات وطنية، كان أكثر المهمات الوطنية العربية تعقيداً وتشابكاً، وذلك بعد أن أخذ الكيان السياسي الفلسطيني شكله، بعد التقسيم السياسي الذي طرأ على أقطار المشرق العربي، وفقاً لاتفاقية سايكس – بيكو، وتكريس هذا التقسيم، بعد أن أقرت عصبة الأمم صك الانتداب

على فلسطين، وضمّنته وعد بلفور في المادة الثانية، تجاوزا لشرعة عصبة الامم[٦]، مما أعطى الحركة الصهيونية المناخ الملائم لمزيد من النشاط في فلسطين، في كنف الانتداب البريطاني. وكان من شأن ذلك كله أن يخلق عوامل جديدة، ووقائع بارزة، أمام المهمات الوطنية والقومية في فلسطين.

كانت وجهة النظر العربية، في فلسطين، متفقة على أن إدخال الصهيونية يشكل خطرا كبيرا على مستقبل البلاد، إلا أنها كانت مختلفة، وظلّت كذلك، حتى فترة متأخرة امتدت حتى سنة ١٩٣٢، حول مدى خطورة الانتداب ذاته وضرورة فضح دوره ومكافحته بكافة الوسائل.

إن أغلب من وعى هذا الخطر، ودعا لمقاومته، هم من المثقفين القوميين العرب الذين كانوا قد شغلوا دورا بارزا في مقاومة الأتراك، وفي النضال القومي الذي شهده العهد الفيصلي في دمشق.

لقد أدرك هؤلاء المثقفون مدى خطورة الحركة الصهيونية وشاركوا القوى السياسية الأخرى في فضح دورها، وفي مساندة ودعم الصحف التي فضحت التحركات الصهيونية في فلسطين، ودعت إلى مقاومة نشاطها[٧]. إلى جانب ذلك، فقد تمكنوا من التقاط مسألة سياسية فائقة الأهمية، شكلت الحلقة المركزية للنضال الفلسطيني؛ وهي مقاومة الانتداب البريطاني، لكونه أساس الداء، واعتبار الحركة الصهيونية قوة تابعة له، لا يمكنها العيش والنمو دون رعايته. وقد بدأ هذا التيار الفكري ينمو ويتلاقى ويتبلور في مجال الصحافة الفلسطينية، في ظل مناخ وطني خلقته هبّة ١٩٢٩، التي شكلت، بحق، بداية مرحلة جديدة في حياة الحركة الوطنية الفلسطينية. فقد تأكد، خلال هذه الهبّة، أن حكومة الانتداب لم تكن أبدا حكما بين عرب فلسطين والحركة الصهيونية، بل كانت تقف إلى جانب هذه الحركة على حساب الشعب العربي الفلسطيني[٨].

جريدة الحياة والاستقلال

وتبرز بين الصحف الفلسطينية جريدة **الحياة** كجريدة سياسية وطنية يوميّة، كانت تصدر يوميا في القدس. وقد تأسست سنة ١٩٢٠ وكان يحررها عادل جبر ثم خير الدين الزركلي ثم أكرم زعيتر. وقد حملت، في أعدادها كافة، لواء المعاداة للانتداب البريطاني والحركة الصهيونية في آن معا. وخصصت مقالات افتتاحية واضحة حول مفهوم الاستقلال الوطني الفلسطيني، إلا أن دورها لم يقتصر على فلسطين فحسب، بل تعدى ذلك، ليشمل الوطن العربي بأسره. وقد أسهم، في تحريرها، بشكل رئيسي، أكرم زعيتر وخير الدين الزركلي، وهما من قادة الحركة القومية العربية في مطلع هذا القرن. إضافة إلى دورها هذا، تعرضت للحياة الفلسطينية محاولة تحديث الأفكار والمفاهيم الاجتماعية. وقد رفعت الجريدة شعارات كانت تبرزها في صفحاتها وهي: «من لا أرض له لا وطن له» و«احرص على أرضك» و«اذكروا شهداءكم» و«شجعوا المصنوعات الوطنية». وحاولت الجريدة نشر المفاهيم الاستقلالية، وتوضيح معانيها وبلورة أفكارها؛ فكتبت في هذا السياق تقول: «في الاسبوعين الأخيرين نشطت الفكرة الاستقلالية في البلاد نشاطا

مرضياً، يدعو إلى بعض التفاؤل. فقد كتبت الصحف الوطنية المقالات الطوال حولها، وتناولها الكتاب بالبحث المستفيض، ورددت اللجنة التنفيذية في بيانها الاخير هدف الأمة السامي، وهو الاستقلال والوحدة، وكذلك كان شأن لجنة السيدات في بيانها الاخير...». وأكدت أن هذا النشاط جيد، ولكن الأجود منه أن تتغلغل الفكرة الاستقلالية، فتصبح عقيدة تُبذل من أجلها التضحيات. وقد أوضحت **الحياة** مفهومها للاستقلال الوطني، فنشرت مقالاً مطولاً تحت عنوان مبادىء[٩] جاء فيه: «هل يكفي أن يقول الواحد منا أنا استقلالي، أدعو إلى الوحدة العربية، حتى يكون من أصحاب المبادىء القومية؟ كلا، لو صح أنه يكفي، لما جاز لأحد منا أن يتهم أي فرد في الأمة في مبدئه... لأني لا أظن واحداً فيها يجرؤ على الدعوة إلى غير الاستقلال، والرغبة في غير الوحدة، وبصريح العبارة وصادق القول، فإن التظاهر باعتناق الفكرة الاستقلالية شيء والعمل بما تتطلبه هذه الفكرة شيء اخر...»[١٠]. ولتحديد المعنى الفعلي للاستقلالي قالت: «الاستقلالي هو الذي يقارع الكون في سبيل استقلاله، ولو كان واحداً منفرداً، لأن المبادىء لا تخدم بكثرة من ينتحلها، وإنما تخدم بإخلاص من يعتنقها، وبتضحيته في سبيلها» و«نريد أن تبدو استقلاليتنا جلية واضحة، في كل مظهر، في احتجاجاتنا، في أعمالنا، في حفلاتنا، في أخلاقنا، في ألبستنا، في صحفنا، حتى في علاقاتنا الشخصية المحضة».

إن هذا التحديد الدقيق من شأنه أن يثير التساؤلات. فكيف يمكن للمرء أن يكون استقلالياً حتى في علاقاته الشخصية. وهذا ما استوضحه مواطن في رسالة أرسلها إلى مكتب الجريدة. وقد أجابه الكاتب عما يقصده قائلاً: «تبدو استقلاليتنا في احتجاجاتنا إذا كانت هذه الاحتجاجات خالية من الاستجداء والتسول، مستندة إلى حق صريح لا لبس فيه أو إبهام». وتابع قائلاً: «جاء في احتجاج إحدى الهيئات على إبعاد أحد المخلصين قولها: فرحمة بعائلته، ورأفة بأطفاله، نسترحم إصدار عفوكم السامي عنه، والرحمة فوق العدل. فهيئة تكتب مثل هذا الالتماس، وتعترف بأن العفو عن المحكوم هو رحمة، لأن هذه الرحمة فوق العدل، الذي تمثل بالحكم عليه، هل يقال إنها تستوحي المبادىء الاستقلالية في تصرفاتها». و«الخلاصة ان كل مظهر ينافي العزة القومية لا يمكن أن يكون استقلالياً»[١١].

وتابعت **الحياة** عرض مفهومها للاستقلال الوطني، موضحة أن الاستقلال يتطلب الاباء القومي وعزة النفس والكرامة: «يجب أن تبدو استقلاليتنا في ألبستنا، فمن اشترى لباساً أجنبياً، وفي بلده ما هو مثله من المصنوعات العربية، كان عدواً للمبدأ الاستقلالي، ويجب أن تبدو استقلاليتنا في علاقتنا الشخصية، فلا نحترم من كان على غير مبدئنا الاستقلالي، ولا نؤيد شخصاً تتباهر منه رائحة الانتداب، ولا نقبّل يداً صفعتنا»[١٢].

واستنكرت **الحياة** الانسياق وراء الأفراد دون المبادىء، وقد أفردت لذلك مقالاً افتتاحياً بعنوان: «الوطن فوق الأشخاص»[١٣] قالت فيه: «الوطن فوق الأشخاص، هذه حقيقة ما أحوجنا، في هذه الأمة، إلى معرفتها وقبولها والعمل بها. لأننا كثيراً ما سرنا، في قضيتنا، سيراً شخصياً متصلاً بالأفراد دون المبادىء، وبالأشخاص دون البرامج، فما

يبديه أحد الناس من رأي، وما يوجهه من انتقاد، وزناه في ميزان الشخصيات، غير ملتفتين إلى ما فيه من نفع أو ضرر لهذا الوطن. فإذا انتخبنا عضوا لمؤتمر، أو مندوبا في لجنة، انتخبناه لشخصيته، ولم نسأل عن مبدئه وبرنامجه، فلنفتش عن المبادىء والبرامج، فهي الخالدة، والأشخاص هم الفانون».

القضية القومية

وانسياقا مع الخط القومي الذي انتهجته الحياة، فقد أكدت البعد القومي للقضية الفلسطينية في أكثر من افتتاحية، فكتبت تحت عنوان: «أول شروط الصراع تكافؤ القوى»[١٤] تقول: «في فلسطين أمة تنتمي إلى أمم، وشعب يتصل بشعوب. وفي فلسطين دخلاء يتصلون بمجموعة كبيرة من أشباههم انتشرت في العالم، حتى لا يكاد يخلو منها كوكب. الصراع القائم بين الاصلاء والدخلاء صراع لا بد لكل من الفريقين أن يزن فيه نفسه، ليتقدم وهو مؤمن بالظفر، وليزل وهو آمن بمعنى النزال».

وعن اليهود قال المقال انهم «يزاحمون العرب على فلسطين. هذه قضية معروفة، والعرب يدافعون عن كيانهم وهذا حق غير مجهول. أما غير المعروف فهو: هل بين الفريقين تكافؤ في القوى؟ وهل فكر العربي في اختبار قوة خصمه ليعرف من يقاتل؟ وهل حدّث العربي نفسه أن يزيد قوته ليقارن بينها وبين قوة اليهودي فيحكم لنفسه بالظفر أو عليها. اليهودي لا وطن له، والعربي له أوطان، واليهودي واحد من خمسة عشر مليون لا تجمعهم لغة، والعربي واحد من سبعين مليونا تجمعهم لغة».

وأكدت الحياة على ضرورة إقامة الوحدة العربية، واعتبرتها ضمانا للاستقلال الوطني الفلسطيني. وكثيرا ما شكت من حالة التشتت السياسي العربي التي سادت بعد سقوط العهد الفيصلي. وقد أعلنت الحياة أنه «لا تقوم للعرب قائمة إلا بالوحدة»، وذلك عبر مقال كتبه عوني عبدالهادي* وجاء فيه: «اتبع العراق وسوريا وفلسطين في الثلاث عشرة سنة الماضية ثلاث سياسات مختلفة، وعملت كل من هذه البلاد منفردة، طيلة هذه المدة، في سبيل الوصول إلى الغاية التي تنشدها وهي الاستقلال، ولقد حاولت عبثا هذه البلاد العربية أن تتخلص من حكم المستعمرين الذين قطعوا لها عهودا فأخلفوها، ومنوها بوعود فما صدقوها، لا يقولن أحد أن هنالك حالات مختلفة من الاستعمار، ودرجات متفاوتة من الحرية. فللعراق مثلاً حكومة وطنية تستمد قوتها من الشعب، بخلاف حكومة سوريا التي ليس لها أية علاقة مع الشعب السوري. كما أنه ليس هنالك أية نسبة بين هاتين الحكومتين وبين حكومة فلسطين التي تتألف من موظفين يستمدون قوتهم من بريطانيا مباشرة، أما الوحدة العربية، فلقد أصبح العرب يخشون ذكرها، ظنا منهم أن

---

* عوني عبد الهادي (١٨٨٢ – ١٩٧٠) كان أحد المؤسسين لجمعية العربية الفتاة في باريس ١٩١١، شغل منصب أمين الشؤون الخارجية في الحكومة العربية بدمشق إبان العهد الفيصلي، وكان عضوا في اللجنة التنفيذية بفلسطين.

ذلك مما يرعب الأوروبيين، ويدفعهم إلى توحيد قواهم ضد العرب. ولكن دول أوروبا متحدة قديما في هذا السبيل. أعتقد أن الموقف خطر، وأنه قد آن الأوان لأن يفكر كل عربي في الموقف الحاضر، وأن يعمل من أجل الوحدة العربية التي لا تقوم للعرب قائمة بدونها»(١٥)

وغالبا ما نشرت الحياة، في صدر صفحاتها الأولى، القصائد الشعرية الملتزمة بالفكر القومي الاستقلالي، فنشرت قصيدة: «حطين»(١٦) لابراهيم طوقان والتي جاء فيها:

ذهب الذين عهدتهم ... لا يصبرون على الهوان
في كل قطر أشعب ... وهنا تبارى أشعبان
وهنا التخاذل في الشدائد ... والتشاؤم والتواني
والنفس يقتل عزمها ... طول التعلل بالأماني

أما قصيدة جرجي حداد(١٧): «قومي»، فقد دعا فيها العرب لاعادة مجدهم وفخارهم القديم قائلاً:

ردوا على الشرق القديم شبابه ... فالأمر بات لعزمكم موكولا
شخصت لواحظه اليكم تبتغي ... نيل الرجاء فحققوا المأمولا
وانضوا العزائم للرقي وحسبكم ... يوم الطِلاب تواكلا وخمولا

حول التشكيلات السياسية الفلسطينية

وقد ترافقت حملة الحياة لنشر المفاهيم الاستقلالية وبلورتها مع تشديد انتقاداتها للتشكيلات السياسية الفلسطينية القائمة وفي مقدمتها اللجنة التنفيذية. وقد لجأت الحياة، في ذلك، إلى أسلوب المباشرة والتقرير، فوجهت كتابا مفتوحا تحت عنوان: «إلى التشكيلات»(١٨) أوضحت فيه صراحة أن الهيئات السياسية في فلسطين قائمة على أسس واهية، وقد يكون ضرر بعضها أكثر من نفعها، وتناولت فيه اللجنة التنفيذية، وقالت عنها: «اللجنة التنفيذية مثلاً... روعي في انتخاب أعضائها رضى مختلف النزعات، ولم تراع المبادىء قط، وفعلت المضابط في تأليفها أكثر من المبادىء، فكل مدينة لوحظ أن فيها فريقين يتنافسان النفوذ، ولا نقول: حزبية، لأن الأحزاب غير موجودة بمعناها الصحيح، وقد أنابت عنها عضوين ينوب عن كل فريق عضو. ففقدت اللجنة، في تأسيسها على هذا الشكل، أهم عناصر الجد والنجاح، من تفاهم في المبادىء، إلى تجانس في النزعات الوطنية، وقس على اللجنة التنفيذية جميع الهيئات الاخرى». وقد جعلت الحياة، من انتقادها للتشكيلات السياسية، مقالاً مسلسل الحلقات تابعت نشره، في أعدادها التالية، ودعت صراحة إلى تأسيس حزب سياسي يأتي بديلاً عن التشكيلات القائمة، موحيةً بفساد تركيبها، وانهيار قدرتها. وقالت: «عشرة أشخاص، إن لم نقل خمسة، في فلسطين متفاهمون متجانسون، يعتنقون مبدأ واحداً ويجاهدون في سبيل غاية واحدة، لا تستخفهم رشوات الحياة، لا يطلبون وظائف حكومية، ولا يطمحون إلى كراس انتخابية، تحررت نفوسهم من كل قيد، صلبون يحاربون الكون من أجل عقائدهم الوطنية، لا يتلقون الوحي

إلا من مبادئهم، هؤلاء العشرة إذا ألفوا هيئة واحدة، ونشطوا في العمل فسيكون أثرهم في البلاد عظيما، وسيكونون رجال الجبهة، حماة البلاد. فإلى التشكيلات المتينة المنظمة القوية أيها المخلصون»[١٩]. ويمكن ربط هذه الدعوة، اساسا، بما كان يدور من مباحثات ومشاورات بين القوميين الفلسطينيين والعرب لاعادة تاسيس حزب الاستقلال العربي من جهة، وعجز اللجنة التنفيذية عن مواجهة المتطلبات الوطنية الفلسطينية، من جهة أخرى. هذه اللجنة التي لم تتورع الحياة عن نعتها بانها لجنة دون وجهة معينة أو برنامج محدد واضح

كتب خير الزركلي الناتاحية في الحياة واختار عنوانا استفهاميا «ماذا نريد وهل لحركتنا الوطنية وجهة معينة» أشار فيه إلى أن الحركة الوطنية الفلسطينية، واللجنة التنفيذية على رأسها، هي حركة متناقضة، متباينة الاجتهادات والتوجهات، مضطربة التحركات، وقال: «إذا استطعنا أن نؤلف بين جماعاتنا السياسية تاليفا متينا محكم الوضع، استطعنا حينئذ أن نقول ان لحركتنا الوطنية وجهة معينة، وانها تعرف ماذا تريده، لأن تعيين الوجهة ومعرفة الارادة لا يكفيان ما لم تعضدهما وحدة الجبهة، ويؤيدهما تراص الأقدام، واتفاق الكلمة»[٢٠].

لقد تبارى القوميون في الكتابة عن اللجنة التنفيذية، تمهيدا لتاسيس كيان سياسي قومي، تجسد في حزب الاستقلال العربي، فيما بعد، فلم يتوان عزة دروزة* عن نعت التشكيلات السياسية الفلسطينية انذاك، بالموالاة والوصولية والترقيع القبيح، ودعا لايقاف ذلك، وضرورة مناصبة العداء للانتداب بقدر أكبر من العداء للصهيونية، «فإذا كنا إلى الآن جريئا على مبدأ احتقار وازدراء كل من يتصل باليهود بأي أسلوب من أساليب الاتصال، واتهامه بالخيانة، وجعله موضع الغمز واللمز، وإبعاده عن الحركة الوطنية وصفوفها، فينبغي أن يكون مثل هذا على الأقل، إن لم يكن أشد، مع كل من يكون على صلة بالسلطات الاستعمارية وموالاتها»[٢١].

جاءت هذه الدعوة في وقت لم تكن فيه اللجنة التنفيذية قادرة على إعلان معاداتها للانتداب البريطاني، بالقدر الذي كانت تعلنه ضد الحركة الصهيونية.

وقد بلغت الدعوة إلى معاداة الانتداب وتوجيه النقد اللاذع للتشكيلات السياسية أوجهما بعد إضراب مدينة نابلس في الثاني والعشرين من آب (أغسطس) ١٩٣١، إضرابا شاملاً، وحين جرت مظاهرة فيها، انطلقت من نادي الجمعية العربية بنابلس، وقد هتفت هذه المظاهرة بشعارات معادية للانتداب البريطاني، ومرت أمام سراي الحكومة. وهناك تقدمت كتيبة من البريطانيين بهدف تفريق المظاهرة بالقوة، فحدث اصطدام بالايدي والحجارة، جرح فيه خمسة مواطنين، ثلاثة منهم كانت جراحهم خطيرة، وقد استمر الاضراب ثلاثة أيام، وتكاثر عدد المعتقلين من الوطنيين الفلسطينيين في نابلس من

---

* ولد في نابلس سنة ١٨٨٨، عضو جمعية العربية الفتاة ١٩١٦، سكرتير المؤتمر السوري العام إبان العهد الفيصلي وأحد مؤسسي حزب الاستقلال العربي بدمشق ١٩١٩.

جراء ذلك، ولم تستطع القيادات السياسية والوجهاء مسايرة ما ذهب إليه المتظاهرون، وما رفعوه من شعارات سياسية، فحاول بعضهم التوسط لدى سلطات الانتداب للافراج عن المعتقلين، فثارت ثائرة الحياة وكتبت تحت عنوان: «اسكتوا يا أعوان السلطة»[٢٢] تقول: «إن الشباب الذين استقبلوا أحكام القوة... يرفضون أن يستجدوا العفو استجداء، ويعتبرون أنفسهم أحق بأن تطلب القوة العاسفة منهم العفو والصفح. إن هذا الأسلوب القديم البالي: أسلوب نلتمس الافراج وندجو العفو، قد دالت دولته، وانقضى زمنه، ولا يلجأ إليه إلا كل خوار العزيمة، مزعزع العقيدة». وفي العدد ذاته، توجهت الجريدة إلى اللجنة التنفيذية بالتساؤل واللوم، إزاء صمتها عما جرى في نابلس من قمع وإرهاب واعتقال، وقالت: «نريد أن نخاطب مكتب اللجنة التنفيذية قائلين ان الأمة التي اختارت أعضاءه ليدافعوا عنها، وليسهروا على قضيتها، ترى في إهمالهم شأن صفوة شبابها الأحرار المضطهدين هروبا من القيام بأقدس الواجبات، وتقاعسا عن الاضطلاع بأشرف المهام... أيجوز أن يقاسي السجين المريض أمض الآلام، وأن يظل أعضاء اللجنة التنفيذية وليس فيهم سجين مريض أو غير مريض سادرين في بيداء الاهمال؟ أهذه هي الأمانة يا أعضاء اللجنة؟ إن الأمة تنتظر كلمتكم. فلم الصمت؟ هل في الأمر سر؟».

وقد جاء المقال الافتتاحي للحياة في عددها ٣٣٣ تحت عنوان: «قادة»[٢٣] الحكم النهائي على طبيعة القيادة السياسية الفلسطينية، آنذاك، واصفة إياها بمجموعة من الشيوخ القادة، دلالة على تاريخية هذه القيادة التي أضحت ضعيفة، غير قادرة على القيادة الصحيحة، «إن هؤلاء الشيوخ لا يعملون في حقل الوطنية بدافع وجداني طبيعي، وإنما هي الظروف... ومحاولتهم المحافظة على نفوذهم الزائف تحفزهم للتبجح بالوطنية، والظهور بمظهر الوطنيين والحريصين على مصلحة هذه الأمة، ودليلنا على ذلك الضعف الذي يبدو في سكناتهم وحركاتهم، والرعب الذي يقضُّ مضاجعهم... إنهم قادة، ولكنهم يقودون الشعب إلى الشقاء... شروط الزعامة في الأمم الحية: تضحية وإخلاص وكفاءة، وشروط الوجاهة في بلادنا: حكومية ومال ولباقة».

الموقف من النضال الاجتماعي والدفاع عن الأرض

إلا أن هذه الدعوة الصريحة والشجاعة، ضد الانتداب البريطاني والقيادات التاريخية، في فلسطين، لم تُنسِ كُتّاب الصحيفة القوميين، جذورهم وتحالفاتهم مع الأسرة الهاشمية، فعندما توفي «الملك حسين» سارعت الحياة إلى إبراز خبر وفاته قائلة: «مات الملك حسين بن علي الهاشمي القرشي، مطلق أول رصاصة في سبيل استقلال العرب، ورافع أول راية تمثل تاريخ العرب، ومنشىء أول دولة مستقلة من دول العرب في نهضتهم الحديثة»[٢٤]. وتابعت الحياة رثاءه، مفردة لذلك مقالاتها الافتتاحية وأبرز أخبارها.

فكتب زعيتر عن «الحسين» يقول: «وهو الذي أوجد القضية العربية بمعناها الصحيح، وهو الذي جاهر بأن الاستقلال التام للأمة العربية المتحدة هو غاية الكفاح وهدف الجهاد، فإذا مات اليوم أبو القضية، فالقضية لن تموت، وإذا مات قائد الاستقلال، فالكفاح للاستقلال باقٍ مستمر»[٢٥].

وقد تناقضت رؤيتها القومية مع الأفكار التي كان يطرحها «الحزب الشيوعي الفلسطيني»، إذ انها رأت في الشيوعية أمرا مرادفا للصهيونية، ودعت لمقاومة الحزب على هذا الأساس. وقد أثارها النشاط الشيوعي الفلسطيني وكتبت عنه تقول: «تكاد أعمدة الصحف الفلسطينية والعبرية والانكليزية، لا تخلو يوما واحدا من ذكر حادث جديد تديره الأيدي الشيوعية في البلاد، فمنشورات توزع في الشوارع وتلصق على الجدران، موقعة باسم الحزب الشيوعي الفلسطيني، وأصوات ترتفع في الجماعات والمجتمعات بالثورة على الأنظمة، والدعوة إلى نكس الحكومة المحتلة، وأشخاص تتولى المحاكم مناقشتهم الحساب، فيفاخرون بشيوعيتهم وينادون بمبادئها، والدعوة في استمرار وتقو وانتعاش على الرغم من مقاومة الحكومة لها». وقالت مخاطبة الحكومة الانتدابية، داعيةً إياها «أن تؤمن إيماننا بأن المهاجرين الذين تتبارى بواخر العالم في نقلهم جماعات وأفرادا إلى 'أرض الميعاد' هم الشيوعية الخطرة، وهم الداء كل الداء»[٢٦]. لذا فقد فصلت «الحياة» بين نشاطها والنشاط الشيوعي، بالرغم من تلاقي النشاطين حول نقطة جوهرية، وهي معاداة الانتداب البريطاني، والدعوة لمقاومته، وكذلك في النقاط المتعلقة بكفاح الطبقة العاملة.

فعندما أعلن سائقو السيارات وأصحابها في فلسطين، موعدا للاضراب، إذا لم تحقق مطالبهم[٢٧]، خصصت «الحياة» العنوان الرئيسي لمساندة لجنة الاضراب، ونشرت بيانها كاملاً، كما أيد الحزب الشيوعي الفلسطيني الاضراب هذا[٢٨]. وقد كانت الأسباب الكامنة وراء هذا الاضراب ارتفاع أسعار البنزين، وعدم مبالاة السلطة الانتدابية بشكاوى لجنة سائقي السيارات وأصحابها، حيث كانت الحكومة تتقاضى ٢٠٥ملات عن كل صفيحة بنزين جمركا، في وقت كانت فيه السلطات الانتدابية في سوريا ولبنان تتقاضى على صفيحة البنزين جمركا يساوي نصف ما تتقاضاه السلطات في فلسطين. في سوريا والعراق ومصر كانت صفيحة البنزين تساوي ٢٤٠ملاً، أما في فلسطين فكانت كل صفيحة تباع بـ ٤٦٠ملاً، إضافة لارتفاع رسوم رخص السواقة إلى خمسين جنيها على السيارة الواحدة سنويا، في حين أنها كانت مجانية في مصر وسوريا والعراق.

كذلك ارتفعت أسعار الكاوتشوك بنسبة ٦٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٢٨. لذا فقد قررت اللجنة تنفيذ الاضراب السلمي اعتبارا من ١تموز (يوليو) ١٩٣١، ولأجل غير معلوم، وكذلك القيام بالمظاهرات السلمية في القدس ويافا وتل – أبيب وحيفا. وقد طالب بيان لجنة سائقي السيارات وأصحابها بـ:

«أ – تنزيل ضريبة جمرك البنزين إلى ٥٠بالماية.

«ب – تنزيل ضريبة الكاوتشوك إلى ٥٠بالماية.

«جـ – تعديل قانون السير الجديد بما يتعلق بمعاينة السواقين، وشروط السير ونحو ذلك، تعديلاً يتفق مع روح العدالة والانصاف»[٢٩].

وقد أيدت الطوائف في فلسطين كافة، من مسلمين ومسيحيين ويهود هذا الاضراب، كما ان اللجنة التنفيذية أيدت سائقي السيارات في مطالبهم. ونشرت **الحياة** النص الكامل لبيانها التأييدي[٣٠].

وعندما قام حاكم القدس الانكليزي، بالرد على مذكرة سائقي السيارات المقدمة إليه في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٠، بعد أن وجد نية الاضراب قائمة، وفي طريقها للتنفيذ، جاء كتابه مؤرخا على النحو التالي، حزيران (يونيو) ١٩٣١ (دون ذكر اليوم). ولم ترد فيه تعابير دقيقة وواضحة، وإنما كانت هذه التعابير تحتمل أكثر من تفسير، ومن الواضح أن هدفها كان تمييع الاضراب، فكتبت الحياة تعليقا على ذلك جعلت عنوانه: «حاكم القدس يرد على كتاب نقابة السيارات. كتاب النقابة في ٩كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٠ وجواب الحاكم في حزيران (يونيو) ١٩٣١... لغة جاحظية»[٣١]. كما أيدت الحياة مطالب الفلاحين والبدو في المحافظة على أراضيهم، وقامت بفضح التشريعات البريطانية التي تقوم على تسهيل انتقال الأراضي من الملكية العربية إلى الملكية اليهودية. ونشرت الحياة مقالاً قانونياً، كتبه عوني عبد الهادي تحت عنوان: «الصهيونيون يستولون على الأراضي، وقوانين المزارعين لا تحمي الفلاح العربي»[٣٢]، شرح كاتب المقال مشروع الحكومة البريطانية الذي سبنته منذ سبعة أشهر، وقام بإيراد الحجج القانونية على عدم جدية هذا المشروع، وعدم قدرته على حماية الفلاح العربي وأرضه وقال: «إني أعتقد بأن هذه الأخطار لن تزول إلا بوضع قانون يحظر انتقال أية أرض عربية إلى غير عربي، وليس من المستطاع المحافظة على كيان العرب القومي، وإبقاء المزارع في أرضه إلا بوضع قانون كهذا».

وكانت الحياة تنشر الأخبار التي تردها من المناطق الفلسطينية حول مصير الأراضي، فنشرت خبرا تحت عنوان: «أرض تباع»[٣٣] بعث به مواطن من صفد، وقامت هي بعرضه: «جاءتنا رسالته مطولة، خلاصتها أن جماعة من اليهود قد اغتنموا فرصة ضيق مالي وقع به وجيه مغربي في صفد يملك أراضي خصبة على ضفة الحولة، وفي مرج الخيط، فاسرعوا لمحاولة إقناعه ببيعها. ويقول كاتب الرسالة ان في جوار تلك الأرض جامعا إسلاميا لا شك بأن اليهود يهدمونه إن اشتروها، فنلفت نظر اللجنة التنفيذية إلى هذا الطارىء».

وعندما تفاقمت أزمة الأراضي «المنحلة»، وإثر انحياز المحاكم البريطانية إلى جانب الصهيونيين وتسهيل مهامهم في الاستيلاء عليها، وطرد البدو منها. ناصرت الحياة حقوق البدو، ودافعت عنهم، وقامت بنشر تطورات دعاويهم في المحاكم البريطانية.

وكانت أبرز دعوى في هذا المجال تلك التي قدمها «عرب الرمل» ضد الاستيلاء على أراضيهم، وقد نظرت محكمة حيفا في الثالث والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٣١ في هذه القضية[٣٤] التي كان مفادها أن اليهود يدعون أنها داخلة في حدود الأراضي التي اشتروها من آل سرسق اللبنانيين في سنة ١٩٢٥. وقد حضر عوني عبد الهادي هذه الجلسة، واطلع على تفاصيلها، تمهيدا للدفاع عن «عرب الغوارنة» الذين تشبه قضيتهم قضية «عرب الرمل».

وتابعت الحياة عرض وقائع النظر في الدعوى التي تمت في الخامس والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٣١[٣٥] وبعد تأجيل الدعوى إلى الثالث من تموز (يوليو) من السنة

ذاتها، أرسل مراسل الحياة في حيفا، رسالة مطولة عن وقائع الجلسة. ثم عرض بعد ذلك حكم محكمة الأراضي التي كانت مؤلفة من القاضيين المستر وب والمستر ديفرتش، وأوضحت طبيعة الحكم القاضي بإخراج سكان «عرب الرمل» من الأرض، وتمليكها للصهيونيين، علما بأن مساحتها كانت تساوي ٣٧,٠٠٠ دونم... وقالت الحياة «إن عرب الرمل الذين فقدوا سبعة وثلاثين ألف دونم بموجب الحكم الذي أصدرته محكمة الأراضي، سيصبحون عن قريب، إذا لم ينصفهم الاستئناف، بلا مأوى يلجأون إليه، ولا مورد رزق يعيشون منه، فماذا ستفعل الحكومة بهؤلاء الناس الذين، إن تركوا وشأنهم، أصبحوا عالة على المجتمع»[٣٦].

وحاولت «الحياة»، إضافة لدفاعها عن حقوق العمال والفلاحين، تحديث الحياة الاجتماعية الفلسطينية، وذلك بجرأة مميزة، عن الصحف الأخرى، فنشرت القصص المترجمة عن الآداب الأجنبية وبخاصة الفرنسية منها، وكان معظمها اجتماعيا وبعضها أخلاقيا وسياسيا وفتحت صفحاتها لمناقشة موضوع تحرر المرأة، داعية إلى ضرورة معالجة مشكلة المرأة، فقد كتب «سليم»، وتلاحظ أن عدم تصريحه باسمه كاملاً يعود إلى الحساسية الشديدة التي كانت تلازم موضوع تحرر المرأة آنذاك، مقالاً استعرض فيه مشكلة المرأة، ومضار حجزها في منزل أبويها، ثم البيت الزوجي، فالمرأة «تجد كل حديث جديداً لم يطرق سمعها من قبل إلاّ عرضاً، تسمع القصص البيتية وهي تجهلها، وتصغي إلى حديث المتقدمات في السن المخلوقات لزمن غير زمانها فلا تفهم ما يفعلن وما يحكين، فترجع إلى نفسها متسائلة: أين كنت أنا؟ وماذا هنا؟ علم يضيع، وتفكير يضعف، وذاكرة تتحجر، وتربية تتحول، فيا لخيبة الأمل ويا لضياع الأيام. ليس للمرأة المسلمة ناد نسائي تتجاذب فيه الحديث مع أمثالها، وليس للمرأة المسلمة سبيل للافادة من درسها، فلتقل كلمتها هي إن شاءت، وما أطال الحياة إلا مستعدة لحديثها ورأيها»[٣٧]. طالب سليم بكل ذلك لكنه تناسى مسألة الحجاب، ومن الطريف حقا أن آنسة قامت بالرد على ما ورد في مقال سليم، واكتفت بذكر حرف (خ...) بدلاً من اسمها، وقالت: «كم تمنيت أن أرى، في جرائدنا، بابا يبحث في شؤون المرأة ويساعد على ترقيتها. والآن، وقد حققت الحياة أمنيتي هذه، لا يسعني إلا أن أقدم لأصحابها الأفاضل جزيل شكري وامتناني. غير أن ما كتب في هذا الباب لم يكن للاهتمام بشؤون المرأة وترقيتها، بل كان عبارة عن مقالات لبعض الذين لا هم لهم إلا التضييق على المرأة، وجعلها تحت حكمهم وسيطرتهم». وتساءلت السيدة (خ...): «ماذا يضرنا لو حذفنا، أو غيّرنا، بعض تقاليدنا التي لا نفع منها، وأبدلناها بسواها من النافع المفيد»، وطالبت: «نريد سفوراً مقرونا بالحشمة والكمال، نريد سفوراً لا يسيء إلى كرامة المرأة أو يمس شرفها، نريد بالسفور أن تتمكن الواحدة منا من إتمام تعليمها العالي، نريد بالسفور أن نحضر محاضرات الرجال المتعلمين، نستمع لكلامهم». وفي ختام مقالها، ناشدت رجال العلم والأدب في البلاد مطالبة إياهم «أن يحاضدونا فيمهدوا لنا سبل التقدم والرقي، سواء كان بالكتابة أو بالمحاضرات، لحاجتنا القصوى لموازرتهم والاستفادة من غزير علمهم والسلام»[٣٨].

وكان للرأي الجريء الذي كتبته السيدة (خ...) صدى على صفحات الحياة، وكان

أول رد من كاتب المقال الأول حول مسألة تحرر المرأة السيد «سليم» فكتب تحت عنوان: «لا سفور ولا حجاب» موافقا على بعض ما ورد في مقال السيدة ومناقضا لبعضه الآخر، قائلاً: «أوافقك على.. أن يكون الحجاب غير هذا الذي أنتن فيه، وأريد الحجاب الشرعي، وهو لا يمنع المرأة أن تحضر مجالس العلم، ولا يمنعها أن تدرس، ولا أن تقوم بما عليها للمجتمع من واجبات، كالاشتراك في الحركات الوطنية التي هي من نوع الحروب في عهد الاسلام الأول»[٣٩].

وأيد إحسان النمر ما قاله كاتب «لا سفور ولا حجاب»، وهو الوحيد الذي ذكر اسمه صريحا في هذه المناقشات، وقال: «أنا أرى أن البحث يجب أن يكون في الحرية والحجاب لأن السفور يفهم منه بحسب الشائع ترك البرقع عن وجوه النساء، لا أقل ولا أكثر، وهذا أمر محّصه العقلاء، وقتلوه بحثاً، فوجدوا أنه ينتج عن ترك البرقع فتن شتى»، وأيد إحسان حقوق المرأة في التعليم... والثقافة «فلتحط المرأة حرية معقولة، حرية الاستفادة من الأدب، وحفظ الحق، وحضور مجالس الفضيلة، أما التبرج والتسكع في الشوارع، وكثرة الزيارات والغدوات والروحات، فليست من الحضارة، في شيء»[٤٠]. وكان كلام النمر آخر المداخلات في هذا الموضوع.

وحملت «الحياة» لواء الحريات الديمقراطية، والدفاع عن المسجونين السياسيين في معتقلات الانتداب البريطاني، وطالبت برفع التعذيب عنهم قائلة: «نطلب، ولنا كل الحق في ما نطلب، أن تزول من سجوننا القسوة والشدة، والارهاق والتعذيب، وفكرة الانتقام، وان لا يعامل أبناؤنا وأخواتنا معاملة خالية من الرأفة والرحمة والانسانية...، نطلب تحقيقا نزيها، وإنصافا حقيقيا، وبيانا مستندا إلى هذا التحقيق والانصاف، فهل لنا أن نأمل في إجابة طلبنا هذا»[٤١].

واعتبرت «الحياة» أن التحقيق في حوادث السجون، وما يقاسيه المعتقلون السياسيون من تعذيب وإرهاب مسؤولية عربية وقالت: «إن الواجب على هيئاتنا الوطنية أن تلح في مطالبتها بإنصاف الساجين، وأن تثابر في إلحاحها، وأن لا تطمئن إلى تحقيق لا تكون القائمة به»[٤٢].

كل ذلك من نشاطات الحياة وجرأتها ضد الانتداب والحركة الصهيونية وتأثيرها في الأوضاع السياسية في فلسطين، عبر أساليبها الصحافية، حمل الانتداب البريطاني على إنذارها، ومطالبتها بالكف عن مهاجمته، وإلا فسيكون الاغلاق من نصيبها. وقد جاء ذلك عندما استدعى «السيد سبايسر»، مدير الأمن العام البريطاني رئيسي تحرير «الحياة» و«الجامعة-العربية» بحضور مدير قسم التحريات الجنائية السيد باركر، وأبلغهما أمر المندوب السامي الذي نصه: «إذا نشرتما في جريدتكما شيئا يشبه ما نشر فيهما في المدة الواقعة بين الثالث والعشرين والسابع من شهر [آب] أغسطس الماضي فإنني مأمور، أي مدير الأمن العام البريطاني، بتطبيق المادة التاسعة من قانون جرائم الفساد». وقد نشرت الحياة نص الانذار، ووعدت قراءها بأنها ستقول كلمتها في العدد القادم[٤٣].

وقد قالت «الحياة» كلمتها، في مقال افتتاحي، كان هو الاخير، وجاء تحت عنوان: «إذا أغلقت الصحف فالارهاق صحيفة منشورة، تحدث عن نفسها» قالت فيه:

«الصحافة في البلاد الراقية محترمة الجانب، لها المقام الأرفع، والمكانة العالية، والحكومات في جميع الاقطار المستقلة الحرة ترى نفسها منوطة بواجب خدمة الصحافة... وتسهيل مهمتها... أما في فلسطين فالسلطة الاستعمارية لا تترك فرصة تُسيء فيها إلى الصحافةالعربية دون أن تبتهلها، فقديما وضعت على الجرائد رسوم باهظة، وأصمّت السلطة أذنها عن سماع شكوى أرباب الصحف من غلاء أجور البريد، ثم حرمت السلطات الاستعمارية في هذه الديار أصحاب الصحف من كل الامتيازات التي تُعطى للصحفيين في أنحاء العالم. وكل هذا هين إذا قيس بمحاولة السلطة إخماد أنفاس الصحفيين وكم أفواههم... وبعد، فلسنا نحتج على إرهاقنا فما كانت الاحتجاجات لتنفع كثيرا، ولسنا نستنكر تصرف السلطة، فما أبهت القوة باستنكارنا، وإنما هما كلمتان: أولاهما نقولها للسلطة وهي: ان الجريدة للأمة، وليست للأشخاص، فما يصيب الأشخاص من إرهاق وما يلحقهم من أذى، لن يمنع الأمة من الجهر بإرادتها، وإذا أغلقت الصحف فالارهاق صحيفة منشورة تحدث الملأ عن نفسها. وثانيتهما نقولها للأمة: إننا ثابتون على عهدنا الذي قطعناه على أنفسنا، أن نجاهد جهادا مستمرا لخلاص وطننا، وأن نكافح كفاحا لا ينتهي، أو نظفر بأمانينا، لا ينهنه عزمنا اضطهاد، ولا يلين قناتنا وعيد، إننا ماضون في سبيلنا، وللقوة بعد ذلك أن تفعل بنا ما تشاء»[٤٤].

وكتب صبحي الخضرا مقالاً تحت عنوان: «يا أخت دمشق» دعا فيه إلى ضرورة العداء للسياسة الانكليزية، وقال عن التعاون معهم: «يا لها من حماية ما أشد وقعها، وسياسة ما أقل نفعها، لقد دنا موعد تطليقها ثلاثا، طلاقا لا رجعة فيه. يا نابلس وانهجي نهجا جديدا لا لبس فيه ولا إبهام ولا تلخر ولا إحجام»[٤٥].

إغلاق الجريدة

إثر نشر هذا المقال، قامت السلطة الانتدابية بتبليغ أكرم زعيتر، في الثالث من أيلول (سبتمبر) ١٩٣١ كتابا موقعا من سوللن، نائب الحاكم الاداري في القدس، يتضمن دعوته إلى المثول أمام المحكمة، في الساعة العاشرة من صباح السابع من أيلول (سبتمبر) ١٩٣١، للتحقيق معه بشأن أربع مقالات كانت قد نشرتها **الحياة**، وهي موقعة باسمه الصريح في التواريخ التالية:

- ٢٣آب، العدد ٣٨٢، عنوان المقال: اليوم الدامي لماذا نُضرب؟
- ٢٥آب، العدد ٣٨٣، عنوان المقال: الكرامة الغاضبة.
- ٢٦آب، العدد ٣٨٤، عنوان المقال: سياسة البطش لا تجدي؛ حكومة عنيفة، ولكن ضعيفة.
- ٢٧آب، العدد ٣٨٥، عنوان المقال: أشرف الامثلة – شاي ودم.

ويتضمن الاشعار الحكومي اتهاما صريحا لأكرم زعيتر بأن مقالاته تلك، يمكن أن تساهم في تهييج الرأي العام، ويطالبه بأن يقدّم كفالة مالية بمبلغ مئة جنيه لمدة سنة

كاملة مع تقديم كفيلين بمبلغ خمسين جنيها لكل واحد. وأصبحت الحياة في مازق حقيقي. يصفه زعيتر في يومياته فيقول: «هذه الجريدة أحد أصحابها الاستاذ خير الدين الزركلي في مصر، وقد وعد بالعودة مع أحرف طباعية منذ مدة وتركني وحدي. الاستاذ عادل جبر ليس له في الجريدة إلا اسمه وقد انثهت علاقاته بها. السيد الدزدار كذلك شأنه. العمال يطالبونني بالاجور فادفع لهم مما استقرضه ولا سيما من أخي عادل. إذن لا بد من توقيف الجريدة مؤقتا...»[٤٦].

ثم قام زعيتر بتوزيع بيان على الصحف الفلسطينية أعلن فيه توقف الحياة عن الصدور بسبب محاكمته، وقد كتبت الجرائد: الجامعة العربية، وصوت الشعب، وفتى العرب، متضامنة مع هذه القضية.

وفي السابع من أيلول (سبتمبر)، نظرت المحكمة بقضية زعيتر، وتولى الدفاع عنه المحامون عوني عبد الهادي وعادل زعيتر، مغنّم مغنّم ، وأصدرت المحكمة حكمها وقد تلاه «سولمان» وجاء فيه ما يلي: «أبرز لي من قبل البوليس بعض أعداد من جريدة الحياة لانظر فيما نشر فيها إن كان يثير الرأي العام، وطلب الدفاع منّي أن يقدم بعض شهود الاستماع رأيهم في هذه المسألة، فأنا المسؤول عن إعطاء هذا الرأي، ولا أقبل أن يقدم هؤلاء الشهود لاستمع إلى رأيهم، وطلب الدفاع أن أعطيه فرصة لمقابلة الترجمة في المقالات الاربع. إنني مقتنع أن مترجم الحكومة هو كاف ماهر في هذه الأشياء، وقد قرأت هذه المقالات واقتنعت بأنها مما يثير الرأي العام، وعلى ذلك أطلب من أكرم أفندي زعيتر أن يقدم كفالة على حسن السلوك بمئة جنيه لمدة سنة، مع عمل كفالة ثامين من شخصين، كل واحد بخمسين جنيهاً». وقد أثارت هذه المحاكمة الصورية الجائرة، الصحف الفلسطينية والعربية، وكتبت مستنكرة فنشرت جريدة «الجامعة العربية» مقالاً افتتاحيا حول المحاكمة، وجعلت عنوانه: «سابقة خطرة، نفي الصحفيين وواجب المؤتمر الصحفي» ومما قالته: «والحق يقال اننا عجبنا كثيرا لاقدام السلطة على محاكمة زميلنا محرر الحياة لاسباب كثيرة:

«أولاً: إن السلطة ترتكب سابقة خطرة جدا لا نظير لها في الدنيا بإقدامها على محاكمة الصحفيين بموجب قانون منع الجرائم، لأن المعنى المفهوم من هذه المحاكمة بصورة لا تقبل الريب هو أن السلطة إنما تقدم على نفي الصحفي الذي سيصدر عليه الحكم من البلد الذي يقيم به إلى بلد آخر تختاره السلطة، وهذا لا شك تقييد للحرية لا مبرر له، وقضاء فظيع عليها.

«ثانياً: إن السلطة تقدم على محاكمة محرر الحياة من أجل أربع مقالات سبق لها أن أنذرت المدير المسؤول لهذه الجريدة على نشرها وهذا في منتهى الغرابة.

«ثالثاً: لم يكد الأستاذ أكرم زعيتر ينهي مدة محكوميته السابقة، وهي الاقامة الجبرية بنابلس سنة كاملة وتقديم كفالة مالية حتى يفجأ الآن بمحاكمة ثانية مثلها أو أشد منها، بيد أن المسألة مسألة عمومية وليست فردية». ومضت تقول: «فإلى هذه السابقة الخطيرة نكرر لفت نظر هيئاتنا السياسية ومؤتمرنا الصحفي لدفع الأذى الذي

تريده السلطة بالصحافة، وإلا فاقرأ الفاتحة على روح الصحافة العربية الشهيدة في فلسطين».

أما جريدة «فلسطين»، وهي صحيفة سياسية إخبارية أدبية مصوّرة تصدر مرتين في الأسبوع وقد تأسست في ١٩١١/١/١٤ وكان يحررها يوسف ابراهيم حنا، فقد كتبت مقالاً بعنوان: «القضاء الغربي» ندّدت فيه بقانون منع الجرائم الذي وضعه النائب العام بنتويتش، وقالت حول المحاكمة: «إن عملاً كهذا لو حدث في البلاد الانكليزية لقامت الدنيا وقعدت، ولاهتزت أعواد منابر مجلس العموم ولاضطربت مقاعد مجلس اللوردات ولقام الشعب الانكليزي كله يتساءل ماذا جرى؟ ولكنه في فلسطين...».

أما جريدة «الجهاد» المصرية، لصاحبها توفيق دياب، فقد نشرت تفاصيل المحاكمة، وقالت: إن السلطة البريطانية أرادت أن تحطم هذا الوطني وتقطع لسانه! أما جريدة «ألف باء» الدمشقية لصاحبها يوسف العيسى فقد قالت: «ولقد سدت السلطة في وجه الأستاذ أكرم زعيتر أبواب الرزق والعمل لا لشيء إلا لأنه مخلص يخدم وطنه بأمانة وإخلاص لا يقبل هوادة في حقوق أمته».

وكتبت جريدة «النفير»، وهي جريدة أسبوعية جامعة يحررها إيليا زكا وقد تأسست في القدس سنة ١٩٠٨ ثم انتقلت إلى حيفا، تحت عنوان: «الاستاذ أكرم زعيتر» تقول: «أما أكرم الذي غضب للكرامة الممتهنة، والحق السليب، فهو رمز الشباب الناهض، وما هذا الحكم الذي مني به أخيراً إلاّ جوهرة تلمع في تاج إخلاصه ووفائه»، كما كتب نجيب نصار في جريدة «الكرمل» في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٣١ مقالاً بعنوان: «أكرم زعيتر وطنية بلورية»، معتبراً مواقف الحياة مواقف وطنية شجاعة، وهي مواقف الصحافة الفلسطينية.

وتداعى رؤساء تحرير الصحف الفلسطينية إلى مؤتمر عقدوه في يافا يوم ١٩٣١/٩/١٨ لدراسة ما حلّ بالحياة ومحررها أكرم زعيتر، وأصدروا بيانا جاء فيه: «يقرر المؤتمر بصورة خاصة إستنكاره توسل السلطات أخيراً بقانون منع الجرائم لكمّ أفواه الصحافة وتقييد حريتها وشروعها بتطبيقه على الصحفيين العرب كما جرى أخيراً بمحاكمة الاستاذ أكرم أفندي زعيتر محرر جريدة الحياة. ويرى المؤتمر أن هذا العمل سابقة خطيرة في تاريخ الصحافة، ليس في فلسطين فحسب بل في العالم أجمع. ويعتبر أن الالتجاء في الانتقام من الصحافة إلى قانون شاذ كهذا، إنما هو اعتراف من الحكومة بإفلاس سياستها وتوسلها بوسائل شاذة إستثنائية لخنق حرية الفكر المقدسة»(٤٧).

واحتجبت «الحياة» ولم تعد للظهور، ولكن بعد أن تركت، بالرغم من قصر عمرها، أثرا كبيرا في الحياة السياسية والاجتماعية في فلسطين. وكان لمحاكمة رئيس تحريرها أكرم زعيتر والحكم عليه دور هام في وضع الصحافة الفلسطينية أمام مهمات جديدة. كان في مقدمتها عدم مهادنة السلطة الانتدابية التي تنطاول على الصحافة والحريات الديمقراطية، وضرورة جمع كلمة الصحافة في وجه العسف والارهاب.

(١) مسعود ضاهر، «جذور التركيبة البنيوية للمجتمعات الاصلاحية في مطلع القرن العشرين»، مجلة **الطريق** (بيروت)، العدد ٢، ١٩٨٠، صفحة ١٦٦.

(٢) عبدالقادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨**، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧٥، ص١٩.

(٣) نجيب عازوري، **يقظة الامة العربية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، تعريب أحمد يو ملحم، ص٣٨.

(٤) عزة دروزة، **الحركة العربية الحديثة**، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٩، الجزء الأول ص١٠٤.

(٥) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص١٥٠.

(٦) ندوة القانونيين العرب، الجزائر ٢٢ – ٢٧ تموز ١٩٦٧، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٦٨، ص٦١.

(٧) «نجيب نصار في جريدة الكرمل، رسالة عزة دروزة إلى نجيب نصار»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢ ص١١٠.

(٨) عبدالقادر ياسين، «الصحافة العربية في فلسطين والحركة الوطنية»، مجلة **الفكر** (تونس)، ص١٤١.

(٩) جريدة **الحياة**، العدد٣٣٥، ١٩/٦/١٩٣١، ص١.

(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) **المصدر نفسه**، العدد٣٣٨، ٢٣/٦/١٩٣١، ص١.

(١٢) **المصدر نفسه**، العدد٣٣٩، ٢٤/٦/١٩٣١، ص١.

(١٣) **المصدر نفسه**، العدد٣٤١، ٢٦/٦/١٩٣١، ص١.

(١٤) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٢، ٢٩/٦/١٩٣١، ص١.

(١٥) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٣، ٢٩/٦/١٩٣١، ص١.

(١٦) **المصدر نفسه**.

(١٧) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٩، ٧/٧/١٩٣١، ص١.

(١٨) **المصدر نفسه**، العدد٣٥٢، ١٠/٧/١٩٣١، ص١.

(١٩) **المصدر نفسه**، العدد٣٥٢، ١٢/٧/١٩٣١، ص١.

(٢٠) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٨، ٦/٧/١٩٣١، ص١.

(٢١) **المصدر نفسه**، العدد ٣٨٨، ٢١/٨/١٩٣١، ص١.

(٢٢) **المصدر نفسه**، العدد٣٨٩، ١/٩/١٩٣١، ص١.

(٢٣) **المصدر نفسه**، العدد٣٣٣، ١٦/٦/١٩٣١، ص١.

(٢٤) **المصدر نفسه**، العدد٣٣٧، ٤/٦/١٩٣١، ص٢.

(٢٥) **المصدر نفسه**، العدد٣٣٨، ٥/٦/١٩٣١، ص١.

(٢٦) **المصدر نفسه**، العدد٣٣٩، ٢٤/٦/١٩٣١، ص١.

(٢٧) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٢، ٢٩/٦/١٩٣١، ص٢.

(٢٨) عبدالقادر ياسين، **تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨-١٩٤٨**، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ص١٧١.

(٢٩) **الحياة**، العدد٣٤٢، **مصدر سبق ذكره**، ص٣.

(٣٠) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٤، ٣٠/٦/١٩٣١، ص٣.

(٣١) **المصدر نفسه**.

(٣٢) **المصدر نفسه**، العدد٣٣٧، ص١.

(٣٣) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٤، ص٢.

(٣٤) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٠، ٢٥/٦/١٩٣١، ص٣.

(٣٥) **المصدر نفسه**، العدد٣٤١، ص٣.

(٣٦) **المصدر نفسه**، العدد٣٥٢، ص١.

(٣٧) **المصدر نفسه**، العدد٣٣٧، ص٣.

(٣٨) **المصدر نفسه**، العدد٣٣٧، ٢٢/٦/١٩٣١، ص٣.

(٣٩) **المصدر نفسه**، العدد٣٣٩، ص٣.

(٤٠) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٤، ص٣.

(٤١) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٠، ص١.

(٤٢) **المصدر نفسه**، العدد٣٥١، ٩/٧/١٩٣١، ص١.

(٤٣) المصدر نفسه العدد ٣٩٠، ١٩٣١/٩/٢، ص١.

(٤٤) المصدر نفسه، العدد٣٩٢، ١٩٣١/٩/٤، ص١.

(٤٥) المصدر نفسه، العدد٣٩١، ١٩٣١/٩/٣، ص١.

(٤٦) أكرم زعيتر، يوميات (أوراق غير منشورة)، (الدفتر الرابع)، ص٣٣.

(٤٧) جريدة الجامعة العربية (القدس)، ١٩٣١/١/١٩، ص٢.

د. تيسير الناشف

أفكار العسكريين الاسرائيليين في الصراع العسكري في الشرق الأوسط

تمهيد

يستعرض هذا المقال أفكار العسكريين الاسرائيليين في بعض المسائل العسكرية والسياسية في سياق النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني – العربي، كما تُعرَض في مختلف المصادر العبرية، أو كما يعرضها مؤلاء العسكريون أنفسهم في كتاباتهم وبياناتهم واجاباتهم على الأسئلة التي توجّه اليهم. ويخدم هؤلاء إمّا في القوات النظامية أو الاحتياطية للجيش الاسرائيلي، وهم من حملة الرتب العسكرية الرفيعة، مثل العقيد والعميد واللواء والفريق، ويضطلع البعض منهم بالوظائف السياسية الرفيعة.

ويعبّر هؤلاء العسكريون عن أفكارهم العسكرية في سياق الحرب التي تستعمل فيها الأسلحة التقليدية، مهملين بذلك تأثير عامل الاسلحة النووية في ميدان الشرق الأوسط، ولأسباب مختلفة، منها الاعتبارات العسكرية الاسرائيلية ووضع الحرب بين اسرائيل ودول ومنظمات عربية، فإن هؤلاء العسكريين لا يكشفون عن أفكارهم ومواقفهم الحقيقية في قسم من المسائل المتعلقة بهذا النزاع، أو لا يكشفون عنها بصورة كاملة. ولذلك فان من اللازم أخذ ذلك في الحسبان عند قراءة كتابات هؤلاء العسكريين أو المواد المكتوبة عن فكرهم ومواقفهم.

لقد نشرت هذه المقالات التي اعتمدنا عليها في كتابة هذا المقال في ١٩٧٧ و١٩٧٨ و١٩٧٩. وغني عن البيان أن الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط في تلك السنوات تختلف اختلافا كبيرا عن الأوضاع السياسية الحالية، وبالتالي ان بعض افكار مؤلاء العسكريين في تلك السنوات قد تكون تعرضت لبعض التغيرات.

المقاييس لتولي رئاسة هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي

وفقا لزئيف شيف، المراسل العسكري لصحيفة هارتس الاسرائيلية، توجد مقاييس

خمسة مهمة تجب مراعاتها حين تعيين رئيس لهيئة الأركان العامة للجيش الاسرائيلي. وهذه المقاييس كما يلي:

- أن يتوفر لديه مفهوم استراتيجي سياسي.
- القدرة على استخدام القوات العسكرية وقت الحرب، مع القدرة على الرؤية الشاملة للمعركة وللحرب (من المفهوم أن تحقيق هذا الاستخدام لا يتم على ساحة الحرب نفسها ولا عن طريق القيادة المباشرة على خط النار).

- القدرة على التخطيط وبناء الجيش وفقا لمفهوم معين واضح، مع الأخذ في الاعتبار الموارد القليلة الموجودة تحت تصرف اسرائيل. ولا يمكن أن تكون هذه المزية متوفرة بكاملها دون توفر الرؤية الاستراتيجية الشاملة ودون الفهم التكنولوجي لميدان القتال العتيد.

- القدرة على خلق الاتصال على المستوى السياسي - أي حكومة اسرائيل - والمحافظة على هذا الاتصال، والقدرة على تطبيق توجيهات الحكومة، والقدرة على نقل مواقف وآراء هيئة الأركان العامة إلى الحكومة.

- القدرة على مخاطبة الاسرائيليين وقت الحاجة باسم الجيش الاسرائيلي وبصفته القائد الكبير الذي يرسل الجنود الى ميادين القتال(١).

وبالاضافة الى هذه المقاييس توجد صفة أخرى وهي أن يصغي رئيس هيئة الأركان العامة الى وزير الدفاع وأن يكمّل وزير الدفاع بآرائه ومزاجه. وكتب شيف انه اذا كانت نية اسرائيل اعداد الجيش الاسرائيلي لسنوات الثمانين فان على رفائيل ايتان، رئيس هيئة الاركان العامة للجيش، الاشتغال باعادة تنظيم الأركان العامة والقوات البرية. وذكر شيف انه حتى الآن لم تتوفر في أي رئيس سابق لهيئة الأركان العامة جميع المقاييس المذكورة(٢).

ومن الملاحظ قلة عدد الاشخاص المناسبين لتولي منصب رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الاسرائيلي، لأن حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ والصدامات العسكرية التي تلتها أدت الى قتل نسبة كبيرة من القادة الذين كانوا يشغلون الرتب الوسطى والعليا في السلم القيادي. ولذلك واجه الجيش الاسرائيلي بعد هذه الحرب مشكلة النقص في قادة الفرق. وكانت طبقة القادة بعد هذه الحرب صغيرة وعمرهم صغيراً وتجربتهم على مستوى قيادة الفرق قليلة. ولذلك فان هيئة الأركان العامة للجيش تحاول تنمية هذه الطبقة واثراء تجربتها، بالرغم من أن هذه التجربة ليست كلها تجربة قتالية حقيقية. ان لهذا الأمر أهمية كبيرة لأن على قادة الفرق المعول في ادارة أية حرب تخوضها اسرائيل.

ونتيجة للنقص في كبار القادة، اختير ضباط لرتب عسكرية رفيعة بالرغم من أن كفاءتهم وتجربتهم ورتبهم العسكرية السابقة لا تسمح لهم بذلك. فمثلاً، أصبح قادة الفرقة الواحدة قادة لعدة فرق. ومن القادة الذين كانوا يقودون فرقة واحدة مَن أصبح يتولى قيادة الجبهة كلها التي تشتمل على عدد من الفرق. ولولا هذا النقص في كبار القادة

لما عُين ايتان رئيساً لهيئة الاركان العامة للجيش. وقد امتنع رئيسان سابقان لهيئة الاركان العامة عن التصويت في صالح تعيينه[٣].

الحرب والمكاسب السياسية

من الناحية العسكرية، يقسم العسكريون الاسرائيليون الدول العربية الى دول مجابهة (متاخمة) لاسرائيل ودول غير مجابهة (غير متاخمة). ويرى هؤلاء انه لا يجوز الافتراض بأن الاسلحة الموجودة في دولة عربية غير متاخمة لن تصل الى دول المواجهة العربية.

وبالرغم من أن اسرائيل الآن أقوى بكثير عسكرياً مما كانت عليه في ١٩٧٣، فان هؤلاء العسكريين يعتقدون بانه ليس من شأن هذه القوة العسكرية أن تردع، بالضرورة، العرب عن شن الحرب على اسرائيل، وذلك ان العرب اذا لم يشعروا بانهم سيحققون أهدافهم وامانيهم السياسية بالوسائل السياسية فمن المحتمل أن يختاروا الخيار العسكري[٤].

ويقول العسكريون الاسرائيليون ان القول بأن الحرب لن تنشب في السنوات القريبة، بسبب القوة العسكرية الكبيرة لاسرائيل هو افتراض عسكري محض. وان من الخطأ الافتراض بأن الحرب هي نتيجة للنسب بين قوات الطرفين المتحاربين أو معتمدة عليها، فالحروب العربية الحديثة هي نتيجة للاهداف السياسية وثمرة للقرارات السياسية[٥].

وبعبارة أخرى، اذا شنت دولة عربية حربا على اسرائيل فلا يعني ذلك، بالضرورة، أن تلك الدولة العربية تعتقد أنها أقوى من اسرائيل عسكرياً، ولكنها قد تعتقد أن مثل هذه الحرب قد تؤدي الى مكاسب سياسية، وأن احتمال تحقيق المكاسب السياسية يبرر المجازفة باستخدام القوة العسكرية. ويواصل هؤلاء العسكريون بسط رأيهم قائلين ان من الممكن أن يتخذ الرئيسيون العرب قراراً بشن حرب حتى اذا عرفوا سلفا أن الهزيمة العسكرية ستكون حليفتهم، لانهم يعلمون أنه ليس في استطاعة اسرائيل تحقيق المكاسب السياسية الحاسمة عن طريق تحقيق المكاسب العسكرية[٦].

إن أحد أهداف الجيش الاسرائيلي منع العرب من تحقيق المكاسب العسكرية الكبيرة أو الصغيرة، لان تحقيق هذه المكاسب يعني تحقيق المكاسب السياسية. الا أن بعض العسكريين الاسرائيليين يعتقدون بأن هذه المهمة صعبة التحقيق لان الجيش الاسرائيلي يعتمد على القوات الاحتياطية الى حد كبير، ولذلك فان وضع هذا الجيش في الساعات أو الايام الاولى من الحرب سيكون صعبا حتى تتم تعبئة القوات الاحتياطية[٧].

نسب القوات على الصعيدين الكمي والكيفي

إن احدى المسائل التي يوليها العسكريون الاسرائيليون أهمية خاصة وكبيرة هي

نسب القوات العربية – الاسرائيلية كما وكيفا، أو ميزان القوى بين اسرائيل والدول العربية مجتمعة. ان هؤلاء العسكريين ينظرون الى القوات العسكرية للدول العربية كمجموع واحد، ويعقدون المقارنة بين قوة اسرائيل العسكرية وبين هذه القوات العربية كوحدة واحدة. انهم وهم ينظرون من هذا المنظور يعتبرون العرب متفوقين على اسرائيل من الناحية الكمية سواء في ميدان الأسلحة والأجهزة أو في القوى البشرية[٨].

وبسبب الأهمية التي توليها اسرائيل لميزان القوى العسكري بينها وبين الدول العربية فانها تعزز نفسها عسكريا على الصعيدين الكمي والكيفي. لقد تناقلت وسائل الاعلام في ١٩٧٨ ان لاسرائيل خططا لشراء الأسلحة تدعى «الخبأ أ» و«الخبأ ب» و«الخبأ ج»، وترمي هذه الخطط الى تلبية الحاجات العسكرية الاسرائيلية في سنوات الثمانين[٩]. ومن الواضح أن المسؤولين عن الجهاز العسكري الاسرائيلي هم الذين يحددون هذه الحاجات.

ويرى هؤلاء العسكريون أن أسلحة وأجهزة الجيش الاسرائيلي يجب أن تكون حديثة ومتطورة جدا دائما. وفي هذا الصدد يتبعون القاعدة: «الجديد يحل محل القديم»[١٠]. ويرى هؤلاء العسكريون أيضا أنه كلما كان المخزون من الأسلحة والذخائر والأجهزة القتالية التي في حوزة قواتهم أكبر وأكثر حداثة وأكبر ثقة بدقتها وفاعليتها، كان من الأيسر على اسرائيل تحقيق خططها ومفاهيمها العسكرية.

الا أن هؤلاء العسكريين يدركون ما لصفقات الأسلحة الكبيرة التي أبرمتها دول عربية مع دول من الكتلة الشرقية ومن الكتلة الغربية، والتي تشمل بعض جوانب التكنولوجيا العسكرية الحديثة، من أثر كبير في زيادة القوة العسكرية العربية في الثمانينات من القرن الحالي. ويرى هؤلاء ان هذه الصفقات ستمكن العرب من ان يوسعوا الفجوة الكمية بينهم وبين اسرائيل لصالحهم[١١]. ولذلك فان إحدى الوسائل التي تعوض اسرائيل بها عما تسميه التفوق الكمي العربي هي تمتعها بالتفوق العسكري الكيفي أو النوعي. وهي تحاول ضمان استمرار هذا التفوق، بل توسيع الفجوة النوعية بينها وبين العرب.

الا أن العسكريين الاسرائيليين يشاهدون التحسينات النوعية التي تحدث في القوات العسكرية العربية وفي الشعوب العربية نفسها، ويشاهدون أن الجيوش العربية لم تعد ترضى بالحصول على وسائل القتال التقليدية، بل تحصل على الأسلحة الحديثة والمتطورة[١٢].

ويستدل هؤلاء العسكريون على اهتمام العرب المتزايد بالكيف وعلى التحسينات النوعية للقوات العسكرية بتغيير هذه القوات للأساليب القتالية وببذل الجهود الخاصة للتزود بالأسلحة والأجهزة الحديثة التي يمكنها أن تحسن أداءها العملياتي، مثل أجهزة الرؤية الليلية والأسلحة المتطورة المضادة للدبابات والطائرات والطائرات العمودية المضادة للدبابات والصواريخ. ويستدلون على اهتمام العرب بالتحسينات النوعية أيضا، بتدرب القوات العربية على هذه الأجهزة والأسلحة، وباهتمام العرب بتجديد أسلحتهم ومعداتهم،

وبالالتفات إلى أهمية الانضباط العسكري، وتجنيد القوى البشرية ذات الكفاءات العالية، وبالتأكيد العربي المتزايد على القوات الجوية (من المعروف أن التفوق العسكري الاسرائيلي - اذا كان وجد مثل هذا التفوق - مرده الى القوات الجوية). فالقوات الجوية لقسم من الجيوش العربية تزداد أحجامها بسرعة كبيرة ويتم تحسين قدرة هذه القوات على الأداء العسكري[١٣]. ان هذه التطورات كلها تشكل في نظر هؤلاء العسكريين تحديا جديا لاسرائيل[١٤].

ويعتقد هؤلاء العسكريون أن المشكلة الرئيسية التي تواجه اسرائيل هي: كيف تستطيع أن تضمن التفوق العسكري في السنوات القادمة؟ وحيث أنه لم يعد من الممكن ضمان التفوق العسكري الاسرائيلي الكمي على العرب، فان هؤلاء العسكريين يريدون ضمان دوام التفوق العسكري عليهم على الصعيد النوعي (الكيفي)[١٥].

وحيث أن العرب بدأوا - كما ذكرنا انفا - الالتفات الى الجانب النوعي للقوة العسكرية، وحققوا انجازات معينة في هذا المجال، فان المعادلة الاسرائيلية - معادلة الكيف الاسرائيلي ازاء الكم العربي - تتعرض للانهيار، وستنهار اذا تمتعت اسرائيل بالكيف فقط مقابل تمتع العرب بالكم والكيف معا.

ويرى بعض العسكريين الاسرائيليين أن من الممكن، ومن المحتمل، أن تضيق الفجوة النوعية بين الطرفين في الصالح العربي[١٦]. بل يوجد من بين هؤلاء العسكريين من يقول بأن هذه الفجوة تضيق فعلاً لصالح العرب؛ هذا بالاضافة الى الفجوة الكمية بين الطرفين التي هي الآن في الصالح العربي[١٧].

وأشار زئيف شيف، المراسل العسكري لصحيفة هارتس، في مقال له بعنوان «النقاش بشأن قائمة المشتريات العسكرية الاسرائيلية»، الى تقييم للوضع العسكري للشرق الأوسط، رفعته حكومة اسرائيل الى حكومة الولايات المتحدة، ورد فيه انه حيث ان اسرائيل لا يمكنها أن تنافس العرب في مضمار كميات الأسلحة فانها تطلب من حكومة واشنطن أن تساعدها في المحافظة على الفجوة الكيفية بينها وبين العرب[١٨].

ويفهم من بيانات بعض العسكريين الاسرائيليين انه اذا تيقنت اسرائيل من ان استمرار هذا التحسين العسكري العربي، النوعي والكمي، سيؤدي الى انتصار العرب على اسرائيل، فان هذه ستقوم بتوجيه ضربة مفاجئة - يسميها هؤلاء العسكريون وقائية - الى العرب قبل أن يصبح هؤلاء قادرين على هزيمة اسرائيل[١٩].

ويوجد قسم من العسكريين الغربيين الذين يرفضون قسما مما جاء في كتابات العسكريين الاسرائيليين، فيما يتعلق بقوة اسرائيل العسكرية وبسياستها العسكرية. كتب انطوني كوردسمان، الذي كان أحد الرسميين الأميركيين الذين اشتركوا في المفاوضات مع ممثلي حكومة اسرائيل بشأن خطتها لشراء الأسلحة، والمسماة خطة «المخباب»، مقالا رفض فيه التقييم الحكومي الاسرائيلي بشأن القوة العسكرية العربية، ورفض الحجة القائلة بأن الفجوة النوعية بين العرب واسرائيل تتقلص في صالح العرب. وورد فيه أن

اسرائيل لم تعد دولة صغيرة تحيطها من جميع الجوانب الدول التي تمتلك قوات كبيرة[٢٠].

وورد في مقال كورد سمان أن اسرائيل دولة عسكرية وأن قوتها العسكرية تتجاوز حاجاتها الدفاعية وأنها تميل الى اتخاذ المواقف المتصلبة في المفاوضات عندما تكون قوية أكثر من اللازم عسكريا، وانها تستغل قوتها العسكرية الكبيرة بصورة سيئة وغير بناءة وأن الولايات المتحدة قد تجد نفسها في وضع تساعد فيه اسرائيل، في وقت تستعمل فيه هذه قوتها العسكرية الكبيرة على نحو يتعارض مع السياسة والمصالح الحيوية للولايات المتحدة. ولذلك فان كورد سمان دعا الى اضعاف اسرائيل عسكريا والى جعلها معتمدة عسكريا على الولايات المتحدة[٢١].

الأرض كعامل أمني

يتناول العسكريون الاسرائيليون في كتاباتهم وبياناتهم الأرض كأحد العوامل المهمة في ميزان القوى، الا أنهم يختلفون في مدى الاهمية التي يعطونها للأرض. ويرى البعض منهم أن من الممكن التعويض عن هذا العامل – الى حد معين – بعوامل أخرى. ويقول هؤلاء العسكريون أنه طالما كان الشرق الأوسط على حافة الحرب، تبقى الأرض عاملا مهما جدا في التفكير الأمني الاسرائيلي[٢٢].

ومن وجهة النظر العسكرية الاسرائيلية، فإن وظيفة الأرض هي حرمان العرب، المزودين اليوم بكميات كبيرة من الأسلحة الحديثة كما شاهدنا، من امكانية هزم اسرائيل أو من امكانية تحقيقهم للأهداف الاستراتيجية في المرحلة الأولى من الحرب. ويقول هؤلاء العسكريون ان وظيفة الأرض هذه لا تتغير حتى في حالة امتلاك طرف واحد أو طرفين في الصراع للصواريخ البعيدة المدى، اذ انه ليس في استطاعة الصواريخ المنطلقة من الأرض الى الأرض والحاملة للرؤوس المتفجرة العادية أن تحسم المعركة، حتى اذا سقطت المئات منها على مدن اسرائيل. كما أن قذف الطائرات المقاتلة والقاذفة الاسرائيلية للمئات من الأطنان من المتفجرات على المدن العربية لن يحسم المعركة[٢٣].

ويعتقد هؤلاء العسكريون أن القوات المدرعة في الحرب، بالأسلحة التقليدية، هي التي تحسم المعركة. ولذلك فان للأرض أهمية كبيرة؛ اذ يمكن صد التحركات المدرعة للطرف الثاني عن طريق الأرض التي تفصل بين الطرفين المتحاربين. ويقول هؤلاء العسكريون ان ما يعرض اسرائيل للخطر هو اجتياز قوات المدرعات العربية للأراضي الاسرائيلية التي تقوم عليها المراكز السكانية والاستراتيجية[٢٤].

ويمضي هؤلاء في بسط حجتهم قائلين انه اذا اجتازت وحدات المدرعات العربية (بما في ذلك الدبابات) المسافات، متقدمة صوب الأراضي الاسرائيلية الضيقة في بعض المناطق – وقت توجيه العرب لصواريخهم الى الأهداف الاسرائيلية مسببة الدمار والفوضى والبلبلة في اسرائيل – فان من المهم جدا لاسرائيل أن تكون لها أرض تحمي قلبها وتمكن سكانها من استيعاب الضربات العربية الأولى[٢٥].

ويقول هؤلاء العسكريون ان من الصحيح ان الأراضي العربية التي كانت تسيطر عليها اسرائيل خلال حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣ (سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية وقسم من هضبات الجولان)، لم تردع العرب عن شن الحرب على اسرائيل. وان من الصحيح أن هذه الاراضي أيضا قد زودت العرب بالحافز على شن هذه الحرب. ويواصل هؤلاء قولهم ان احدى عبر حرب تشرين الاول (أكتوبر) من وجهة النظر الاسرائيلية هي انه لولا هذه الأراضي، أو لو كانت اسرائيل في اكتوبر ١٩٧٣ ضمن حدود حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لكانت القوات العربية المدرعة قد وصلت بسرعة الى اعماق سهل الحولة في الشمال والى النقب في الجنوب. ويشير هؤلاء العسكريون الى الأثر المدمر لمثل هذا الدخول العربي على معنويات سكان الكيان الصهيوني وعلى مركزه الاستراتيجي، ويقولون انه لو كان هذا حدث، ولو كان الجيش الاسرائيلي قد انتصر، لكانت خسائر اسرائيل في الأرواح والعتاد اضعاف خسائرها في اكتوبر ١٩٧٣[٢٦].

وبعبارة أخرى، ان القيمة الاستراتيجية والعسكرية للأرض، في نظر هؤلاء العسكريين، تتمثل في انها تمكن اسرائيل من كسب الوقت اللازم لتستطيع تعبئة قواتها الاحتياطية والانتشار العسكري، للقيام بعملياتها العسكرية وليستطيع حلفاؤها تقديم الدعم لها[٢٧].

ويدرك العسكريون الاسرائيليون انهم في عزلة تكاد تكون كاملة على الصعيد الدولي. وفي مثل هذه الحالة يرى بعض العسكريين أن الاهتمام الرئيسي لاسرائيل يجب أن يكون ضمان مواصلة دعم الولايات المتحدة الفعال لها بالسلاح والمال والتأييد السياسي والدبلوماسي في حالة نشوب حرب في الشرق الاوسط[٢٨].

تنسيق نشاطات الأذرع العسكرية

يولي العسكريون الاسرائيليون أهمية كبيرة لمذهب القتال الذي يعتمد على دمج وتنسيق نشاطات الأذرع العسكرية المختلفة. فمثلاً، في الهجوم الاسرائيلي في آذار (مارس) ١٩٧٨ على جنوب لبنان (ذلك الهجوم الذي يسميه الصهيونيون حملة الليطاني) كانت القوات البرية والجوية والبحرية الاسرائيلية تتعاون تعاونا كبيرا. وخلال ذلك الهجوم تم دمج معين لقوات المشاة المدرعة والمدفعية المتحركة والمنقولة والوحدات الهندسية القتالية والدبابات[٢٩].

ويرى هؤلاء العسكريون انه لا يمكن استنفاد الفائدة القصوى من الأجهزة والأسلحة المتطورة الموجودة في حوزة الجيش الاسرائيلي بدون التعاون والتنسيق بين الأذرع العسكرية المختلفة.

الجبهة العربية الشرقية

يعتقد هؤلاء العسكريون أن دول الجبهة العربية الشرقية (الأردن وسوريا والعراق والسعودية، أو الدول الثلاث الأولى فقط) تمتلك خيارات عسكرية ازاء اسرائيل بدون المشاركة العسكرية المصرية. ان هذه الدول تستطيع أن تتخذ قرارا مستقلا بالعمل

العسكري ضد اسرائيل يكون مبنيا على حساب نسب القوات بينها وبين اسرائيل؛ اذ ان لدول الجبهة الشرقية قوة عسكرية هي ضعف قوة مصر العسكرية[٣٠].

ان هؤلاء العسكريين يدركون انهم ماثلون امام جبهة شرقية شمالية تعزز نفسها عسكريا. ومما يلفت نظر هؤلاء أن هذه الدول أقرب الى المراكز السكانية الاسرائيلية من مصر. كما ويدرك هؤلاء أن اسرائيل ينقصها على الجبهة الشرقية الشمالية العمق الاستراتيجي. ان ذلك أحد الاسباب الرئيسية التي تجعل الاسرائيليين يتمسكون بالمبدأ، أو المفهوم العسكري القائل بوجوب ابعاد الحرب عن الأراضي الاسرائيلية، وذلك بنقلها الى الأراضي العربية وبأسرع وقت ممكن، حتى لا تحتل القوات العسكرية العربية الأراضي الاسرائيلية، وحتى لا تجري المعارك على هذه الاراضي، أي حتى تكون بعيدة عن المراكز السكانية الاسرائيلية، خاصة وأن أحد الأمور التي ترعب وتضعف معنويات الاسرائيليين اضعافا كبيرا هو تكبيدهم الخسائر بالأرواح[٣١].

ولتحقيق هدف نقل المعارك الى اراضي الدول العربية المجاورة لاسرائيل بأسرع وقت ممكن، يحرص الاسرائيليون على الحصول على أكبر مخزون من الاسلحة وأكثرها تطورا وفاعلية. ويرى هؤلاء العسكريون أن مواصلة زيادة قوة الجيش الاسرائيلي غايتها استمرار التفوق العسكري على العرب حتى لا يقوم هؤلاء بمحاربة اسرائيل لاسترداد أراضيهم المحتلة. وقد وضع الجيش الاسرائيلي خططا عسكرية للتصدي للعمل العسكري الذي من المحتمل أن تقوم به دول الجبهة الشرقية ضد اسرائيل[٣٢].

وقال بعض العسكريين الاسرائيليين قبل تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ وبعده ان نقطة الثقل لاسرائيل من الناحية العسكرية قد تحولت من الجبهة الجنوبية الى الجبهة الشمالية. ومن بين الذين قالوا ذلك مردخاي تسيبوري النائب الحالي لوزير الدفاع[٣٣].

ويرى هؤلاء العسكريون ان من المهم ليس فقط اخراج مصر من دائرة الحرب ضد اسرائيل، ولكن ايضا اخراج دول عربية أخرى مثل الأردن. ويعتقد هؤلاء انه بدون الأردن يكون من الصعب على سوريا والعراق اقامة الجبهة الشرقية التي تشكل خطرا استراتيجيا على اسرائيل أكبر من خطر الجبهة الجنوبية[٣٤].

ويرى هؤلاء أن من الأسهل على العرب مهاجمة اسرائيل ليس من هضبات الجولان في الشمال، ولكن من ما يسمى «خاصر اسرائيل الناعم»، اي المنطقة الواقعة بين طولكرم وقلقيلية في الضفة الغربية وتلتانيا على البحر الأبيض المتوسط، اذ ان من الأسهل على القوات العربية تجزئة اسرائيل الى قسمين في تلك المنطقة الشديدة الضيق[٣٥].

---

(١) زئيف شيف، «تعيين ايتان رئيسا لهيئة الأركان العامة للجيش الاسرائيلي»، هآرتس (تل - ابيب)، ١٠/٢/١٩٧٨.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) «ميزان القوى في صالح اسرائيل»، دافار (تل - ابيب)، ٢/٩/١٩٧٧.
(٥) رفائيل باشان، «غور ينهي عمله كرئيس

لهيئة الأركان العامة للجيش الاسرائيلي»، ملحق **يديعوت أحرونوت** (تل – أبيب)، ١٥/ ١٩٧٨/٤.

(٦) ألوف هارؤفيني، «هل نريد العيش في النبي صالح أم في الشرق الأوسط»، **معاريف** (تل – ابيب)، ١٩٧٨/٦/٢٣.

(٧) زئيف شيف، «النقاش بشأن قائمة المشتريات العسكرية الاسرائيلية»، **هارتس**، ١٩٧٨/٣/١.

(٨) «ميزان القوى...»، **مصدر سبق ذكره**، رفائيل باشان، «القائد الجديد للقوات الجوية الاسرائيلية»، ملحق **يديعوت احرونوت**، ١٩٧٧/١٠/٢٨.

(٩) زئيف شيف، «الخطط الاسرائيلية لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة»، ملحق هارتس، ١٩٧٨/٣/٣.

(١٠) دوف غولد شتاين، «مقابلة مع تسيبوري نائب وزير الدفاع»، ملحق **معاريف**، ١٩٧٩/٣/٣٠.

(١١) زئيف شيف، «الخطط الاسرائيلية...»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٢) رفائيل باشان، «القائد الجديد للقوات الجوية الاسرائيلية»، ملحق **يديعوت احرونوت**، ١٩٧٧/١٠/٢٨.

(١٣) **المصدر نفسه**؛ زئيف شيف، «الخطط الأسرائيلية ...»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٤) رفائيل باشان، «القائد الجديد...»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٥) زئيف شيف، «الخطط الاسرائيلية ...»، **مصدر سبق ذكره**؛ رفائيل باشان، «غورينمي...»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٦) رفائيل باشان، «القائد الجديد...»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٧) ع. ديسنتشيك، «القرار بشأن تزويد الطائرات سيتخذ بعد عيد الفصح»، **معاريف**، ١٩٧٨/٢/٢٤.

(١٨) زئيف شيف، «النقاش بشأن ...»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٩) ع. ديسنتشيك، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٠) Anthony Cordsman, *Armed Forces Journal*, October 1977.

(٢١) **المصدر نفسه**.

(٢٢) زئيف شيف، «الأرض والأمن (أو المساحة معناها الوقت)»، **هارتس**، ١٩٧٨/٣/١٠.

(٢٣) **المصدر نفسه**.

(٢٤) **المصدر نفسه**.

(٢٥) **المصدر نفسه**.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) **المصدر نفسه**.

(٢٨) أمنون روبنشتاين، «الخطر الذي يلوح في الأفق: نشوب حرب بين العرب واسرائيل وهي معزولة»، **هارتس**، ١٩٧٧/٩/٢.

(٢٩) رفائيل باشان، «غور ينهي...»، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٠) دوف غولد شتاين، «مقابلة مع تسيبوري...»، **مصدر سبق ذكره**.

(٣١) رفائيل باشان، «غور ينهي...»، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٢) **المصدر نفسه**.

(٣٣) دوف غولد شتاين، «مقابلة مع تسيبوري...»، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٤) هارؤفيني، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٥) يهو شواع بن – تسور، «الجنرال كيغان: إن لواءين عربيين مدرعين يستطيعان أن يقطعا اسرائيل الى قسمين»، **معاريف**، ١٩٧٩/٣/٨.

أحمد المصري

التحرك الأميركي لغزو منابع النفط
مراحل تكوين قوات التدخل السريع

نحو برنامج لاحتواء النفط العربي

ارتبطت التهديدات الاميركية والخطوات العملية المتخذة على طريق غزو منابع النفط العربي، والتي تطورت تطورا فعليا ملحوظا، في الآونة الاخيرة، بسعي الولايات المتحدة للحركة في اتجاهين متوازيين هما:

– الاتجاه الأول هو الضغط على الدول المستهلكة للنفط، في اوروبا الغربية واليابان، من أجل التجمع فيما يسمّى «وكالة الطاقة الدولية» بهدف الامتناع عن عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول المنتجة للنفط، والالتقاء تحت المظلة الاميركية في مساومة جماعية تقودها وتهيمن عليها أميركا، وهو الهدف الذي طرحته الولايات المتحدة منذ مؤتمر الدول المستهلكة للنفط، الذي انعقد في واشنطن في شباط (فبراير) ١٩٧٤.

– والاتجاه الثاني يتمثل بالتحركات المضادة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والتي تستهدف الحد، قدر الامكان، من فعاليتها وتفكيكها، أو شل قدرتها على التأثير، وكذلك الضغط عليها من أجل خفض أسعار النفط، وعدم التصرف في فائض العائدات النفطية الهائل المجمد في البنوك الاميركية والغربية. وفي هذا الشأن، استغلت الولايات المتحدة بعض الأنظمة العربية المرتبطة كليا باستراتيجيتها في المنطقة، وخاصة العربية السعودية.

وقد لعب كيسنجر، في ذلك الحين، دورا بارزا في تقديم ما يمكن أن يطلق عليه

هذه المادة هي فصل من كتاب قيد الاعداد.

إستراتيجية نفطية غربية تستهدف احتواء النفط العربي وإعادة امتصاص البترودولارات المدفوعة من أجل استيراده.

وتمثلت هذه الاستراتيجية، التي عرضها وزير الخارجية الاميركي الأسبق على ممثلي الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية (باريس ١٩٧٥/٢/٥)، في مجموعة من النقاط البرنامجية المترابطة والتي كان أهمها الضغط من أجل خفض أسعار النفط الخام، مع فرض حد أدنى لأسعار بيع النفط في الدول المستهلكة، يكفي لتوفير فائض يمكّن الدول المستهلكة من إنتاج موارد بديلة للطاقة، ويقوم على أساس مساهمة الدول المنتجة بثلث عائداتها لتمويل أبحاث موارد الطاقة البديلة (دون أن يمس أرباح الشركات الاحتكارية النفطية بالطبع). واحتوى البرنامج أيضا مقترحات بشأن إعادة استثمار ما أسماه «فوائض الأموال الضخمة المتوفرة للدول المصدرة للنفط» وهو ما يفرض شكلاً واضحاً من أشكال الوصاية على هذه «الفوائض». كما ركز البرنامج على السعي من أجل «حماية القطاعات الاقتصادية الحيوية في البلدان الصناعية من رأس المال العربي» ! ، الأمر الذي يعني حصار رؤوس الأموال العربية، وتجميدها، أو تجنيدها لخدمة الاقتصاد الغربي فحسب.

لكن هذا البرنامج لقي اعتراضا واضحا من فرنسا واليابان، اللتين أصرتا على الاحتفاظ بحرية الحركة في عقد الاتفاقات الاستيرادية الثنائية مع دول النفط، دون الخضوع لبرنامج كيسنجر للهيمنة النفطية. كما ساهم في الحد من تأثيرات هذا البرنامج، فشل السعودية في تكريس قضية خفض أسعار النفط أو تجميدها، وفرض هذا الامر على دول الاوبك، والتململ الواضح من الدول صاحبة الأرصدة المالية النفطية، من محاولات تقييد حرية حركتها.

وفي ظل هذا الوضع المتوتر، بدأت عملية الاعلان عن النوايا الاميركية لاحتلال منابع النفط في الخليج.

وفي واقع الأمر، فأن الاعداد لإعلان هذه النوايا ووضعها موضع التنفيذ يرجع لسنوات بعيدة، قبل منتصف السبعينات بكثير؛ ويمكننا أن نلحظ ملامح هذا التوجه في سياسة إدارة ايزنهاور: «سياسة الرد الشديد بالمثل»، أو سياسة الثأر؛ وفي سياسة «الحرب المحدودة» التي مارستها الامبريالية الاميركية منذ عام ١٩٤٥.

ويمكن، بشكل ما ، القول أن هنري كيسنجر هو الأب الروحي لفكرة التدخل السريع، والمنظّر الاساسي لها؛ وهي الفكرة التي يجرى نشاط محموم لتنفيذها هذه الآونة، فهو الذي كتب، منذ أوائل الستينات، ينادي بـ «تطوير وحدات عسكرية يكون بمقدورها أن تتدخل بسرعة، وأن تجعل قوتها محسوسة من خلال دقة التمييز وتعدد الجوانب والاستعمالات».

لقد طرح هنري كيسنجر هذه القضية في إطار نظريته عن «الحرب المحدودة» التي

شرحها في كتابه «ضرورة الاختيار – آفاق السياسة الخارجية الاميركية» الذي صدر عام ١٩٦٠[١].

قوات التدخل السريع، إجراءات تنفيذية: وفي عهد إدارة الرئيس جون كنيدي، حظيت فكرة «وحدات التدخل السريع» بحماسة بالغة، وبخاصة من روبرت مكنمارا، وزير الدفاع الاميركي حينذاك الذي، ذكر أمام مجلس الشيوخ أن اميركا مطالبة من أجل حماية نفسها ضد «تهديدات حركات التحرر الوطنية المتزايدة، بأن تختار بين أمرين: إما أن تتمكن من تركيز أعداد ضخمة من الرجال، وكميات من المعدات والامدادات فيما وراء البحار، بالقرب من مناطق المشاكل الكامنة والمحتملة، أو أن تحتفظ بقوة أصغر كثيرا تظل في مركز احتياطي في الولايات المتحدة، وان تستطيع نقلها وتحريكها بسرعة إلى حيث تدعو الحاجة لها».

أي أن فكرة مكنمارا التي جاءت كتطبيق عملي لما طرحه هنري كيسنجر، كانت تقتضي تجهيز قوة عسكرية، فعالة ونشطة، وجاهزة دوما في المركز الاميركي من أجل الانتشار السريع، والانتقال إلى أي منطقة مهددة في العالم. ولقد اعتمدت أرصدة ضخمة من أجل وضع هذه الفكرة في حيز التنفيذ، وبخاصة لصنع طائرات النقل النفاثة العملاقة س – ٥ أ (C-5A) الضرورية لهذا الغرض.

مبدأ نيكسون .. واستراتيجية الشرطي البديل: لكن الحرب الفيتنامية التي غرقت الولايات المتحدة الاميركية فيها، أثرت تاثيرا سلبيا على تنفيذ هذه الفكرة، وذلك بما تركته من آثار يمكن أن يطلق عليها تعبير «العقدة الفيتنامية»؛ وهي العقدة التي ترتبت من جرّاء الفشل الاميزكي الذريع أمام بطولة الشعب الفيتنامي، وعكست نفسها على التقليص النسبي لفكرة التدخل المباشر والفوري في شؤون شعوب العالم، ولجأت الولايات المتحدة إلى أساليب بديلة لتنفيذ مآربها، حتى أعيد طرحها مجددا، بتبني ريتشارد نيكسون لما أسمي «بمبدأ نيكسون» الذي أعلن في تموز (يوليو) ١٩٦٩ وهو المبدأ القاضي، كما صرح ايزنهاور من قبل: أنه «إذا كان لا بد من قيام حرب في آسيا، فلتكن حربا يشترك فيها اسيويون ضد آسيويين»[٣]. وبمعنى آخر، فانه «ينبغي تقوية النظم الموالية للولايات المتحدة، لتأخذ على عاتقها دورا رئيسيا في قمع المتمردين عليها في المستقبل»؛ وذلك في إطار استعداد الولايات المتحدة «لتزويد الدولة المحالفة لنا أو الدولة التي نعتبر بقاءها ضروريا لأمننا، بدرع واق، حين تهدد حريتها دولة نووية»، كما أنه «في الحالات التي تنطوي على أنماط اخرى للعدوان، سوف نقدم مساعدات عسكرية واقتصادية حين يطلب منا وفقا للالتزامات معاهداتنا»[٤].

سياسة «العصا الغليظة»

في نيسان (ابريل) ١٩٧٣، ورد ما يشبه التهديد الرسمي الأول، باحتلال منابع النفط، على لسان جيمس أيكنز، مدير مكتب الوقود والطاقة في وزارة الخارجية الاميركية حينذاك، وسفير اميركا في السعودية فيما بعد؛ حيث لوح في محاضرة له «باستخدام القوة لحماية حقول النفط»[٥]. وذكر بعض أعضاء مجلس الشيوخ الاميركي، في جلستي لجنة

العلاقات الخارجية (٣٠و٣١/٥/١٩٧٣) معلومات تفيد بأن هناك حديثا في أوساط بعض المسؤولين الاميركيين عن «خطط وسيناريوهات للتدخل السريع في منابع النفط»[٥] وطالب بعض الاعضاء بإضافة دراسة أعدها د. بيتر بتزجر، ونشرت في صحيفة دونيفر بوست (٢٩/٥/١٩٧٣)، حول خطط التدخل العسكري في منابع النفط، وحول الظروف السياسية والاقتصادية التي يمكن أن يتم فيها هذا التدخل، إلى مضبطة الجلسة.

وفي هذه الدراسة شرح د. بيتر بتزجر طبيعة أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ، مذكرا بأن المجتمع الاميركي موشك على مواجهة «أخطر نقص مادي في العصر الحديث، أي أزمة في الحصول على الطاقة الرخيصة». وذكر بتزجر أن الولايات المتحدة لن يكون بوسعها الوقوف مكتوفة الأيدي، إذا ما تعرضت «لضغط» كاف، ولجوع الطاقة، ولرؤية دولارها يتدهور، «وليس من المحتمل أن تتقبل مصيرها في سلبية، وتصبح الحرب مرة اخرى أمرا وارد التفكير به»[٦].

ومضى د. بتزجر يشرح الخطط التي أعدها البنتاغون لمواجهة مثل هذا الأمر: الاحتمالات والبدائل.

وذكر أن هناك، على سبيل المثال «ألافا من الفنيين الأميركيين، يعيشون مع عائلاتهم في مدن اميركية في المناطق الغنية بالنفط في الشرق الأوسط، وإحدى هذه الخطط تصطنع هجوما من قبل سكان محليين قساة على هؤلاء المدنيين الاميركيين، يبرر ردا اميركيا عسكريا» مثلما حدث في عملية الاحتلال الالماني للسوديت عام ١٩٣٨[٧].

النزهة الفيتنامية: ومن ضمن ما أورده كاتب المقال، تصريح لأيلمربينيت، مساعد مدير مكتب الولايات المتحدة للنفط والغاز بوزارة الداخلية الأميركي (نيسان – ابريل ١٩٧٣)، قال فيه: «إذا تعاظم اعتمادنا على النفط الخارجي، أو تدهورت سيطرتنا في السياسة الخارجية والنفوذ الدولي، فإن البديل قد يكون إرسال حملة عسكرية للشرق الأوسط تجعل فيتنام تبدو بالمقارنة كنزهة»[٨].

وثمة شيء يلفت النظر في هذا المقال؛ وهو أن كاتبه أشار فيه إلى أن تصريح أيلمربينيت الذي سبق وأشير إليه، قصد به أن يكون أحد «بالونات الاختبار لحرب الشرق الأوسط التي بدأ إطلاقها» إذ لم تمض عدة أشهر حتى اندلعت حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، وطرحت مجددا قضية النفط العربي ودوره في المعركة ضد الامبريالية والصهيونية.

مساعدات بلا حساب: ومعروفة، طبعا، تفاصيل المساعدات العسكرية الأميركية التي قدمت بلا حساب لإسرائيل، إذ انفتحت ترسانة الحرب الأميركية لخدمة الكيان الصهيوني وترجيح كفته، وحينما عقدت منظمة أوبك، تحت ضغوط الرأي العام والظرف الوطني المتنامي، إلى إقرار تخفيض طفيف في إنتاجها من النفط (٥٪ شهريا حتى تنسحب اسرائيل من الاراضي المحتلة!) ضاعفت اميركا امدادات اسرائيل بالسلاح، وطلب الرئيس الأميركي نيكسون من الكونغرس إمدادها مجددا بما قيمته ٢،٢ مليار

دولار، كمساعدة عسكرية عاجلة، وذكر ريتشارد نيكسون، فيما بعد، أنه منذ أن بدأ ذلك الحظر (الشكلي) لجانب من النفط العربي «عملنا بلا انقطاع لكي ننهيه»[٩].

تعزيز المواقع: وعلى أثر ذلك، اتخذت الولايات المتحدة الاميركية خطوات فعلية لتقوية مواقعها في البحر الأبيض المتوسط. وعزز الاسطول الأميركي السادس العامل، في هذا المجال، بتعزيزات قوامها حاملة طائرات وحاملة طوافات، وقوة برمائية قوامها ١٨٠٠ جندي من سلاح مشاة البحرية، لكي تضاف إلى القوة الموجودة أصلاً، والمكونة أساسا من ٤٥ سفينة (بما في ذلك طائرات، وحاملة طوافات، وكتيبة هجومية من سلاح مشاة البحرية قوامها ١٨٠٠ رجل).

وصعدت الولايات المتحدة على الفور نغمة تهديداتها، التي اتخذت طابعا صريحا هذه المرة: إذ أعلن جيمس شليسنجر، وزير الطاقة حينذاك عن عزم بلاده على الاحتفاظ بوجود بحري مهم في المحيط الهندي «بهدف الدفاع عن المصالح الأميركية في الخليج»[١٠].

طرح الفكرة: وبدا أن سنة ١٩٧٤، سنة ما بعد الحرب، هي سنة السعي الدؤوب في أوساط العسكرية الاميركية للدفع قدما باتجاه تنفيذ فكرة قوات التدخل السريع، وإخراجها من جمودها، إذ دعمت هذه الحرب الجديدة على تخوم منابع النفط الغنية، الاتجاهات المؤيدة لهذه الفكرة، ومنحت أصحابها مبررا جديدا يستوجب الاسراع في تنفيذها. وبدأت موجة من الثبارير في الاستخفاف بالرأي العام العربي بإطلاق عشرات التصريحات التي تتكلم صراحة عن هذا الغرض، مثلما كان الحال في مؤتمر الطاقة الذي عقد بديترويت في وقت لاحق.

هذا العالم الثالث المضطرب!: وكتب الجنرال ماكسويل تايلور، الرئيس الاسبق لهيئة الأركان، متحدثا عن هذه القضية، قائلاً: إن احتمال نشوب حرب بين الشرق والغرب يبدو الآن ضعيفا، لما يتسبب فيه من خسائر هائلة للطرفين، لكن الخطر الحقيقي الذي يتهدد المصالح الاميركية يتأتى من «الظروف والأوضاع المضطربة والفاقدة للنظام في العالم الثالث»[١١]. وأكد، أنه لذا «فاننا قد نضطر [!] للقتال من أجل قيمنا الوطنية ضد الحسوبين الذين لا يملكون»[١٢]. وأعاد ماكسويل تايلور طرح الفكرة التي كانت قد اكتسبت قوة دفع كبيرة ذلك الحين: «في هذا العالم المضطرب الذي افترضته .. سوف نكون بحاجة إلى قوات جاهزة متحركة، للقيام بمنع، أو في بعض الحالات، قمع مثل هذه النزاعات، قبل أن تتسع وتتحول إلى شيء آخر»[١٣].

كيسنجر يشرح: لقد كان الجنرال ماكسويل، بهذه التصريحات، يعكس وجهة نظر إدارة فورد – كيسنجر؛ وحينما أدلى الاخير بتصريحات مفادها أن الولايات المتحدة لن تتردد عن استخدام القوة ضد البلدان المنتجة للنفط، لم يجد المتحدث الرسمي باسم البيت الابيض أي حرج في أن يعلن «أن تصريحات هنري كسينجر تعبر عن أفكار الرئيس الأميركي»، وهي التصريحات التي عاد جيرالد فورد نفسه وأكدها في حديثه لمجلة

تايم الاميركية (١٠/١٢/١٩٧٤) وكررها مجددا في مؤتمر صحافي موسع (٢٠/١٢/١٩٧٩) فيما بعد، ثم انضم إليهما شليسنجر، وزير الدفاع، فأدلى بتصريحات واضحة تكرس موقف الولايات المتحدة العدواني تجاه ما أسماه «احتمال التعرض للاختناق اقتصاديا» والردود العسكرية على ذلك. أي أن المسؤولين الثلاثة الكبار، الرئيس، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، قد تناوبوا، هذه المرة، على تأكيد التبني الاميركي الرسمي لهذه السياسة القديمة – الجديدة.

والجدير بالذكر أن وزارة الدفاع الأميركي سمحت، في تلك الآونة، للتلفزيون الفرنسي بتصوير فيلم عن تدريبات مشاة الاسطول السادس الاميركي على الانزال البحري المدعوم بسلاح الطيران، في المناطق الواقعة بمحاذاة شواطىء سردينيا. وقد عرض هذا الفيلم يوم ١٠/١٢/١٩٧٤، أي في اليوم نفسه الذي عقد فيه الرئيس الأميركي مؤتمره الصحفي مكررا التهديد باحتلال منابع النفط. وكانت هذه المرة هي الثالثة التي يقوم بها الاسطول السادس بمثل هذه المناورات منذ حرب تشرين. ولدى عرض هذه المناورات على التلفزيون الفرنسي، أدلى الاميرال فريدريك تورز قائد الاسطول السادس الاميركي آنذاك، بتصريح قاطع أكد فيه «أن الاسطول السادس مستعد للاشتراك في أي وقت في عملية اجتياح دول منتجة للنفط». وفي الفيلم أيضا، تحدث أحد كبار ضباط الاسطول السادس مكررا: «أن قوات المارينز، مستعدة لخوض معركة من أجل السيطرة على منابع النفط»(١٤).

وقد توازى هذا التصعيد الخطر للتهديدات الأميركية بالتدخل لاحتلال منابع النفط: نفط الخليج، مع حملات إعلامية واسعة النطاق تهدد بقرب حلول أزمة طاقة عالمية، وترجع أسبابها إلى «البرابرة الجدد من لابسي الدشداشة والعقال» على حد تعبير إحدى المجلات الاميركية، ومارست الادارة كل أشكال التلاعبات الممكنة، ضاغطة على منظمة أوبك، من أجل خفض الأسعار وزيادة إنتاج كميات النفط المستخرجة.

ويلفت النظر في الكم الضخم من المعلومات التي توافرت في هذه الفترة، قضيتان أساسيتان:

أولا: حديث رئيس مجلس الوزراء الاسرائيلي آنذاك إسحاق رابين(١٥) الذي عبر فيه عن التصور الاسرائيلي لما أسماه بـ «السنين السبع العجاف» التالية، وهو التصور القائم على ضرورة أن يعمل الكيان الصهيوني، بالعناد والمؤامرات والمناورة على امرار هذه السنوات العجاف السبع، لماذا؟ لأن بعدها، كما كان يتوقع رابين، سيكون العالم الغربي قد تدبر أموره، وتوصل إلى مصادر بديلة لنفط العرب، مما يفقد الآخرين قدرتهم على الضغط، و «يضرره» الكيان الصهيوني من مستوجبات التنازل عن الأرض العربية المحتلة، أو مبررات التراجع عن أي من أطماعه.

ثانيا: دور العزيز هنري: وتوازت هذه الفترة، وما سبقها وما تلاها، مع ما أطلق عليه ديبلوماسية الرحلات المكوكية التي قام بها هنري كيسنجر، والتي تكللت

بتوقيع اتفاقيتي الفصل بين القوات المصرية – الاسرائيلية في سيناء، ثم في الجولان فيما بعد، وهما الاتفاقيتان اللتان أدتا إلى تطور خطير للغاية في مسار الصراع بالمنطقة، وهو التطور الناجم عن حصول الولايات المتحدة الأميركية على موقع قدم في أرض المنطقة، وفي مركز القلب منها، وعلى مرمى البصر من منابع النفط العربية، بإقرار حقها في تشييد محطات للانذار المبكر في سيناء، وكذلك حققت الولايات المتحدة خطوة متقدمة باتجاه أطماعها في نفط الخليج بتوثيق علاقاتها بالنظام الساداتي، وببدايات التغلغل داخل القوات المسلحة المصرية، وهو الأمر الذي مهد لحلف كامب ديفيد بعد ذلك.

سيناريو للتدخل

كما يلفت النظر أيضا، ان هذه الفترة قد شهدت نشر «سيناريو» هام للتدخل في الخليج، احتل موقع الصدارة من صفحات أحد أعداد مجلة نيويورك[١٦]، وهو ما احتوته دراسة اندريو طوباياس حول هذه القضية المعنونة بـ «الحرب – فعل مواجهة الاحتكار الأقصى» والتي ناقش فيها بالتفصيل الاجابة على عدد من الاسئلة طرحها في المانشيت الرئيسي لدراسته: هل نستطيع أن ننجز غزو واحد من الأوطان المنضمة لـ «أوبيك»؟ وإذا كان... فهل يجب أن نفعل شيئا كهذا؟ وفي أية حالة يمكن ذلك، أو هل تحاول أي دولة اخرى أن تفعل ذلك؟

وفي واقع الحال، فإن الاجابة على سؤال هل نستطيع؟ كانت: نعم. أما تحديد الحالات التي يمكن فيها للولايات المتحدة أن تقوم بهذا الفعل، فقد كان محل نقاش واسع بين مفكري الاستراتيجية السياسية والعسكرية الاميركية، وكان رأيهم قد استقر، منذ فترة، على أن هناك ست حالات، كان يجب على الولايات المتحدة، إذا ما واجهت حالة منها أو أكثر من حالة معا، أن تتدخل. وهذه الحالات هي:

١ – محاولات سوفياتية للاستيلاء على حقول النفط، أو لسد الطريق أمام حاملات النفط.

٢ – حظر نفطي تفرضه منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك).

٣ – إرتفاع «غير مقبول» في الأسعار، أو انخفاض إنتاج «أوابك» ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)!

٤ – هجوم تشنه دولة أقليمية، مصنفة بأنها «راديكالية» على دول منتجة للنفط، مصنفة بأنها «صديقة».

٥ – إنقلابات ثورية قد تطيح بأنظمة صديقة في المنطقة، وتحمل في طياتها خطرا داهما على إنتاج النفط أو شحنه.

٦ – حدوث «إنتهاكات فادحة لحقوق الانسان» في إحدى دول المنطقة.

وأضيف إلى هذه الأسباب سبب سابع «غير رسمي حتى الآن»، وهو التدخل للحفاظ على ما يسمى بـ «السلام الامبراطوري» من نوع سلام كامب ديفيد مثلاً، في ظروف تعرضه للأخطار، سواء بفعل التغيرات الداخلية أو العوامل الخارجية[١٧].

وبالرغم من أن منتجي النفط الخليجيين، كانوا حريصين دوما على الا يسببوا أدنى

توتر اقتصادي حقيقي في البنيان الرأسمالي العالمي، وبالرغم من دعمهم لهذا البنيان المتداعي وإسنادهم له في أكثر من حالة، وبخاصة بعد دوران كم «البترودولارات» الهائل، المتراكم في الخزائن الاميركية والغربية، وبالرغم من القرار الرسمي للدول العربية النفطية برفع الحظر الشكلي عن النفط، فقد رفضت الادارة الاميركية بوضوح، أدنى عملية ربط بين النفط والقضية العربية. وبهذا الشأن، صرح كيسنجر، عشية سفره في تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٤ إلى الشرق الأوسط للقيام بجولة اخرى من المفاوضات، حول اتفاقية الفصل الثانية بين القوات في سيناء: «نحن نتفاوض في هذين الموضوعين كل على حدة .. ونحن نجري المفاوضات بشأنهما في أماكن ومناسبات مختلفة»[١٨].

وقد أنتهى عام ١٩٧٤ نهاية دراماتيكية ذات دلالة: فقد ظهرت في مياه الخليج حاملة الطائرات «كونستيلاشين» تحرسها مدمرتان مزودتان بالصواريخ الموجهة، ولأول مرة منذ سنة ١٩٤٨، مؤرخة بداية مرحلة جديدة من الصراع في المنطقة.

«سيناريوهات» التدخل ... وخطط التنفيذ

سيناريو أولى: افتتح الفرسان الثلاثة: فورد – كيسنجر – شليسنجر العام الجديد (١٩٧٥)، ومعهم، ومن خلفهم، آلة الاعلام الأميركي والغربي ومؤسسات التوجيه الفكري التابعة للاحتكارات العالمية كلها، بحملة التمهيد النفسي والسياسي لعملية الاستيلاء على آبار النفط العربية بالقوة.

وقد نشرت مجلة كومنتاري، صوت المؤسسة الأميركية اليهودية المثقفة، ذات التأثير والنفوذ الواسعين مقال البروفسور روبرت تكر الذي، بعد أن أكد على أن الأوضاع الاقتصادية لاميركا «شبيهة» في العديد من نواحيها، بكارثة الستينات»، رسم سيناريو أوليا للتدخل الأميركي الفعلي «لضمان استخدام السيطرة على هذه الرقعة، في كسر طوق الأسعار الحالية، وفي تحطيم قلب الاحتكار سياسيا واقتصاديا».

وحدد تكر منطقة الغزو فذكر: «انها تلك التي تمتد من الكويت على طول الساحل حتى قطر، وهي في الغالب، شريط ساحلي ضيق لا يتعدى ٤٠٠ ميل طولاً، ويوفر ٤٠٪ من إنتاج أوبك الحالي، وفيه أكبر كميات احتياطية في العالم على الاطلاق (أي نحو ٥٠ بالمئة من مجموع إحتياطي أوبك، و ٤٠ بالمئة من مجموع الاحتياط في العالم بأسره). وبما أن هذه المنطقة لا تشمل مراكز سكنية مهمة، وهي خالية من الأشجار، فإن السيطرة الفعلية عليها لا تشبه تجربة فيتنام لا من قريب ولا من بعيد. كما حدد البروفسور تكر المواقف المختلفة لدول العالم تجاه هذا العمل الخطير: في البداية، على الاقل، سوف تواجه العملية الاستنكار من معظم أنحاء العالم. وفيما بعد، ستوافق دول اوروبا الغربية واليابان، لانها ستحصل على نصيبها من النفط الذي سيوزع «بطريقة عادلة». وسيحسن هذا الاستيلاء المواقف الاسرائيلية تحسينا كبيرا. أما الرأي العام الأميركي فـ «قد يميل نحو تأييد التدخل، فيما لو أصاب هذا التدخل نجاحا، وكان الثمن زهيدا نسبيا»[١٩].

وكان رأي كبار ضباط الجيش والبحرية – على النحو الذي ورد في صحيفة نيويورك تايمز – يجمع على أن العملية «ممكنة من الناحية العسكرية، لكنها كارثة من

الناحية السياسية»[٢٠]. كما حذر كل من الأميرال توماس هـ. مور، رئيس هيئة الأركان المشتركة سابقاً، والأميرال الوزموالت، رئيس العمليات البحرية سابقاً، «من المخاطر التي ستواجهها الولايات المتحدة نتيجة وضع اسطولها في حالة قتال، وذلك إذا حدثت مجابهة ثنائية مع الاتحاد السوفياتي في شرقي البحر الأبيض المتوسط، لأن الدلائل تشير إلى أن هذا الاسطول سوف يمنى بهزيمة في أية حرب تقليدية»[٢١].

ونشر أدوارد لوتفاك، المستشار في البنتاغون – وزارة الحرب الاميركية والوثيق الصلة بكبار صانعي السياسة الاميركية، مقالاً بعنوان: «الاستيلاء على النفط العربي» ورد فيه سيناريو متصور لخطة الانتشار السريع والهجوم على منابع النفط الخليجية. ويشمل هذا السيناريو النقاط التالية:

– تنقل طائرات النقل النفاثة الضخمة من طراز س – ٥، وس – ١٤١ الفرقة المظلية ٨٢، معززة بكتيبتين من «فرسان الجو»، حيث تتزود بالوقود من قواعد اسرائيلية.

– يسقط المظليون فوق الحقول النفطية والمنشآت والمطارات الرئيسية في السعودية، وتوفر لها مقاتلات الفانتوم الحماية المطلوبة (وهي مقاتلات ستنطلق إما من مطارات اسرائيلية، وإما من حاملات الطائرات في بحر العرب).

– تمهد الفرقة المظلية الطريق لقوات كبيرة من مشاة البحرية تصل إلى المنطقة بعد ذلك باثنتين وسبعين ساعة.

وحاول كاتب المقال الرد على الملوحين «بالورطة الفيتنامية»، قائلاً: «إذا كانت فيتنام مملوءة بالأشجار وبالرجال الشجعان، وكانت المصلحة الوطنية غير واضحة، فانه لا توجد هنا أشجار، وعدد الرجال قليل جداً، والهدف واضح، وقد تنجم من هذه العملية أخطار حقيقية، لكن على الأقل لن نشعر بالخيبة وتحت أقدامنا ٢٠٠ مليون برميل من النفط»[٢٢].

وسيناريو لمجلس الأمن القومي: كما نشرت صحيفة الصنداي تايمز[٢٣] سيناريو مشابهاً وقد جاء فيه: «أنجز مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة دراسة تفصيلية لخطة سرية للغاية وضعتها وزارة الدفاع لغزو حقول النفط السعودية في حال نشوب حرب اخرى في الشرق الأوسط ينجم عنها حظر نفطي عربي جديد». وذكرت الصحيفة أن هذه الخطة واسمها بالشيفرة «الظهران – الخيار الرابع»، قد «وضعها البنتاغون لهجوم اميركي على حقل الغوار النفطي الذي يحوي ٤٠ بالمئة من احتياطي العالم المعروف من النفط، وتقود هذا الهجوم تسع كتائب مشاة محمولة جواً من قاعدتها في ولاية نورث كارولينا، وبحماية جوية، إلى الظهران في الخليج عن طريق القاعدة الجوية الاسرائيلية في «حتسريم». وتستولي كتائب المشاة على حقل النفط في الظهران، حيث تعمد إلى إجلاء الرعايا الاميركيين، ومن ثم تتابع سيرها إلى الداخل حتى حقل الغوار بعد أن تستولي على أرصفة الموانىء ومستودعات التخزين في رأس تنورة. وبعد ذلك بثلاثة أيام، تتبعها فرقة مشاة بحرية قوامها ١٤،٠٠٠ رجل يتم إرسالهم إلى الخليج بطريق البحر»[٢٤].

لقد كان هذا التطور المتنامي للنزعة العسكرية العدوانية، تجاه دول الشرق الأوسط والعربية منها بالذات، وتجاه أهم ثرواتها: النفط، مدعاة لاستفزاز كثير من الأشخاص «الاميركيين» الذين لم يستسيغوا المبررات الواهية التي قدمت لهم، لتبرير عملية الغزو. فعلى سبيل المثال، أعلن السناتور مكلور موقفه قائلاً: «انه لمن دواعي قلقي، أنا شخصياً، أن يصبح من الضروري لمواطن أميركي أن يعلن على الملأ أنه يعارض غزو دولة عربية وسرقة نفطها. فان انعدام خلقية مثل هذا الاقتراح أمر واضح لدرجة أنني كنت أظن أنه سيقابل بعاصفة من الاحتجاج من زعماء الحكومة، ومن أولئك الأشخاص العاديين الذين كانوا، فيما مضى، من أشد معارضي الحروب. وأنه لأمر خطير ومخيب للآمال، ان مثل هذه العاصفة من الاعتراضات لم تحدث»[٣٥].

والمخيب للآمال، لم يكن فقط، كما تحدث السناتور مكلور، عدم حدوث العاصفة المفترضة من الاعتراض «على غزو دولة عربية وسرقة نفطها»، وإنما الأخطر من ذلك أن فكرة التدخل بالقوة المسلحة لنهب البترول العربي قد استمرت في اكتساب الانصار والمؤيدين، ليس هذا فحسب، وإنما تحولت لكي تدخل في حيز التنفيذ فيما بعد.

حقول النفط كاهداف عسكرية: وكان أيضاً من أخطر ما نشر في تلك الفترة وأدقه الدراسة التي أعدها كل من: جون كولز، الخبير البارز في شؤون الدفاع القومي وخبير التخطيط للأمور الطارئة في البنتاغون؛ وكلايد مارك، محلل لشؤون الشرق الأوسط في لجنة العلاقات الدولية التابعة للكونغرس الاميركي، بعنوان: «حقول النفط كاهداف عسكرية: دراسة في الامكانات».

وقد احتوت هذه الدراسة الوثائقية عرضاً لمصالح الولايات المتحدة الحيوية، ومصالح حلفائها في النفط، كما احتوت التبرير القانوني والسياسي والاخلاقي لفكرة التدخل المسلح للاستيلاء على حقول النفط، وناقشت أوضاع التدخل وردود الفعل عليه، والتفاصيل المطلوبة لنجاحه، وكذلك تضمنت الخرائط التفصيلية الضرورية[٣٦].

«قوات التدخل» و «السلام الأميركي»

كان مجيء كارتر إلى كرسي الرئاسة في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ بشيراً بطور جديد من أطوار تطور فكرة التدخل الحربي في مناطق النفط العربية.

لقد تحركت الادارة الاميركية في عهد الرئيس المذكور من أجل فرض «السلام الاميركي» بين العرب واسرائيل في المنطقة؛ وهو «السلام» الذي يكرس عدوانية اسرائيل، واحتلالها للأراضي العربية ويصفي القضية الفلسطينية، وقد خطا خطوات واسعة في هذا المجال بتجاحه في عقد مؤتمر كامب ديفيد، وبربط مصر في ظل حكم السادات، بعجلة الرأسمالية العالمية، ثم خطا خطوة اخرى بتعزيز الوجود العسكري الأميركي المادي في المنطقة، سواء أكان هذا الوجود، على هيئة قواعد عسكرية (كما سنبحث فيما بعد)، أم على هيئة تعزيزات مستمرة للأساطيل وللقوات الأميركية في المياه المحيطة بمنطقة الخليج.

مبررات للتورط: وفي ذلك الوقت، صدر عن هيئة «راند» (RAND) تقرير تفصيلي أعده جابي بوكر بعنوان: «التورط العسكري المتعلق باحتمالات حدوث أزمة في النظام العالمي في الثمانينات»(٢٧).

وقد أكد بوكر، في هذا التقرير، «أن البشرية تدخل في فترة يزداد فيها عدم الاستقرار الاجتماعي، وأنها تجابه احتمالات حدوث انهيار يصيب النظام العالمي بنتيجة المواجهة المحتدمة بين العالم الثالث وبين الديمقراطيات الصناعية» وركز على أن مثل هذا الوضع «ينتظر من الولايات المتحدة أن تستخدم قوتها العسكرية، لكي تمنع حدوث انهيار شامل يصيب الوضع العالمي، أو على الأقل لحماية المصالح المحددة الخاصة بالمواطنين الأميركيين».

الثورة الايرانية: وفي هذه الاثناء، كان عامل جديد بالغ الاهمية يطرأ على مسار الاحداث؛ فالثورة الايرانية كانت تحرز انتصارات متوالية على نظام الشاة المرتبط بروابط وثيقة مع الأميركيين، والاستراتيجية العدوانية التي كانت تحتفظ له فيها بدور كبير كانت قد بدأت تهتز، وكان سقوط الشاه في شباط (فبراير) ١٩٧٩ هو نهاية المطاف بالنسبة لأي تردد حول قضية التدخل لحماية مصالح اميركا وإمدادات النفط وممراته، أو على نحو ما أوضح هارولد براون فإن الولايات المتحدة قد باتت مقتنعة بأنه «في سبيل حماية تلك المصالح الحيوية ... فاننا سوف نتخذ أي عمل نراه مناسبا بما في ذلك استخدام القوة العسكرية»(٢٨).

تصعيد التوتر الدولي

تميزت الفترة الرئاسية لجيمي كارتر (١٩٧٧ – ١٩٨١) بتصاعد الروح الامبريالية العدوانية، وتنامي نفوذ المجمع الصناعي الحربي وتأثيراته بنسبة ملحوظة، وهو تنام يضع البشرية بأكملها على حواف المجابهة النووية المدمرة. ففي دورة مجلس حلف الأطلسي المنعقدة في أواخر شهر أيار (مايو) ١٩٧٨ وتحت ضغوط هائلة من ممثلي الولايات المتحدة الاميركية، أقر البرنامج الدفاعي الطويل الأمد، الذي ألزم الحلفاء بزيادة نفقات التسلح ٣٪ سنويا خلال السنوات الخمس عشرة القادمة. كما اتخذ، في عهد الرئيس كارتر، قراراً «بتوسيع إنتاج الاجزاء الأساسية للسلاح النيتروني»، وبموجب المذكرة الرئاسية رقم ٥٩ التي اختصت بعرض السياسة النووية الجديدة للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، فإن الجنرال الاميركي كيلي، قائد قوات الانتشار السريع، قد حصل على تعليمات بخصوص صيغة إستراتيجية محدودة «تقضي بنقل ١٩ قنبلة نووية إلى هذه المنطقة. كذلك اقترح الرئيس كارتر، في بداية العام ١٩٨٠، على الكونغرس زيادة الميزانية العسكرية بنسبة ١٢٪ ووافق الكونغرس على رفعها بما قيمته ٦،٢ مليار دولار عن الميزانية المقترحة». وفي عهد الرئيس كارتر، حدثت عملية التدخل السريع التي رمت لغزو ايران وإسقاط النظام المعادي فيها، بحجة إنقاذ الرهائن الأميركيين، كما صعدت الادارة الأميركية من حملات التوتير الاقصى للعلاقات مع المعسكر

الاشتراكي والاتحاد السوفياتي تحت دعاوى الخطر السوفياتي المزعوم، وقضايا حقوق الانسان المصطنعة.

وبتوجيهات من إدارة كارتر، قامت القوات الأميركية، منذ،نحو العام، بمناورات «رد فلاغ» أو العلم الأحمر في مناطق صحراوية مماثلة لمناطق النفط العربية؛ ولم تخف مصادر وزارة الدفاع الأميركية الغرض من هذه المناورات الضخمة التي استمرت شهراً كاملاً، وشاركت فيها وحدات كثيفة من مختلف الفروع البرية والجوية والبحرية، فأعلنت أن غايتها «الاستفادة، على صعيد الخبرة القتالية والعملياتية، عند الاضطرار إلى مواجهة وضع يحتم التدخل بالقوات الأميركية في ايران ومنطقة الخليج العربي وأفغانستان»(٢٩).

كذلك، نفّذ، في أوائل هذا العام، مشروع المناورات الحربية التي استمرت لمدة أسبوعين، باشتراك نحو ٢٥ ألف جندي من قوات المشاة والبحرية والطيران، وفي بيئة صحراوية أيضا مشابهة لبيئة مناطق النفط في الشرق الأوسط، فيما سمي بعملية «النسر الشجاع ١٩٨٠»، وتحت إشراف «القيادة الأميركية للاستعداد الحربي» وهي وكالة تابعة للبنتاغون ومسؤولة عن تدريب القوات المتمركزة في قواعدها للقتال فيما وراء البحار وتحضيرها. وقد علق واحد من المشاركين فيها، وهو الرائد مايكل لانينج على طبيعة الأراضي التي تمت فيها التدريبات، باعتبارها مشابهة «بمساحاتها الصحراوية الواسعة وتضاريسها الصخرية وجبالها العالية لمناطق شمال افريقيا، أو شبه الجزيرة العربية، أو جنوب غرب آسيا»، والمنطقة كذلك «شديدة الشبه بصحراء سيناء» كما قال أحد الضباط، مما يفضح حقيقة الأهداف الفعلية لهذه المناورات(٣٠).

مبدأ كارتر في التطبيق: وفي واقع الحال، فإن عمليتي «الرد فلاغ» و «النسر الشجاع» جاءتا كتطبيق لمبدأ كارتر؛ وهو المبدأ الذي أعلنه في «رسالة الاتحاد» (٢٣/١/١٩٨٠)، وتعهد بموجبه، بأن يشكل «إطاراً للتعاون الأمني» في الشرق الأوسط، وبأن يقدم الدعم العسكري المباشر عند الحاجة، بقصد المساعدة في الدفاع عن حلفاء الولايات المتحدة ضد ما أسماه الاعتداء السوفياتي، وبتعزيز وجود الولايات المتحدة البحري في المحيط الهندي، وكذلك من أجل ضمان وصول الامدادات الضرورية إلى أي من القوات الأميركية المنتشرة في تلك المنطقة «نقوم الآن بإجراء الترتيبات اللازمة لإيجاد التسهيلات البحرية والجوية الرئيسية ووضعها في خدمة قواتنا المتواجدة في منطقة شمال – شرق افريقيا والخليج الفارسي»(٣١).

قوات التدخل السريع، دفعة للأمام: كذلك، فبموجب مبدأ كارتر، أعلن الرئيس الأميركي «اننا نواجه ساحة عريضة من التهديدات والفرص، ولدينا ساحة عريضة، يجب أن نحافظ عليها ونستخدمها من الطاقات والأهداف الدفاعية والدبلوماسية والاقتصادية» ومن ثم عمد إلى تطوير المناورات البحرية والبرية والجوية مع النظام السادات، وتطوير المسعى الأميركي لإنشاء حزام من القواعد العسكرية يحيط بمنابع النفط العربي.

كذلك، أعطى الرئيس الأميركي تعليماته بالاسراع في استكمال خطوات بناء «قوات

التدخل السريع»، الـ «آر – دي – اف» وهي القوات التي كان قد أصدر قراره بتكوينها في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٧٧، «وهذا التاريخ سابق على ثورة ايران والحدث الافغاني، أي أن نية التدخل الاميركي سابقة وليس الوجود البحري السوفياتي بباعث، لان هذا الوجود يعود إلى العام ١٩٦٨ وليس بجديد»[٣٢].

وكان قد عقد في البيت الأبيض «إجتماع سري للغاية»، يوم ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٧٩، حضره كل من هارولد براون، وزير الحرب الاميركي وبريجنسكي، مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي وشليسنجر، ووزير الطاقة والجنرال جونز، رئيس المجموعة الموحدة لقادة الأركان. وتحدد لهذا الاجتماع موضوع رئيسي هو بحث الوضع في الشرق الأوسط بعد الاطاحة بشاه ايران في شباط (فبراير) ١٩٧٩. وبناء على المقترحات الناجمة عن هذا الاجتماع، والتي رفعت إلى الرئيس جيمي كارتر، تلقى البنتاغون بعد عدة أسابيع تعليمات الرئيس الأميركي بشأن «تعزيز القوات البحرية والجوية الاميركية في منطقة الخليج والقطاع الغربي من المحيط الهندي»[٣٣].

كما تلقى هارولد براون أمراً «بإنشاء اسطول خامس متنقل» محيط عمله مياه الخليج، وقاعدة ارتكازه جزيرة «دياغو غارسيا» في المحيط الهندي، حيث توجد القاعدة الأميركية هناك.

طابع أعمال الـ «آر-دي-اف»

حددت الصحيفة الأميركية: انترناشيونال هيرالد تريبيون، طابع أعمال «قوات الردع السريع» على النحو التالي:

«انها عمليات عسكرية صريحة تستهدف الاستيلاء على منطقة كبيرة منتجة للنفط، والاحتفاظ بها، وفرض الرقابة على شحن النفط وأسعاره والتأثير في اتخاذ القرارات المرتبطة بالنفط نفسه»[٣٤].

وإنيط بهذه القوات، الحفاظ على الأهداف الأميركية الثابتة في هذه المنطقة الحساسة من العالم، الشرق الأوسط، هذه الأهداف التي يمكن رصدها على النحو التالي:

١ – ضمان تدفق النفط واستمراره باتجاه الولايات المتحدة وحلفائها.
٢ – السيطرة على الممرات المائية التي تمر عبرها ناقلات النفط.
٣ – الحفاظ على الحكومات «الصديقة» المصدرة للنفط، أو المتعاونة مع اميركا.
٤ – المحافظة على ثبات نفوذ الولايات المتحدة في مناطق النفط واستمراره.
٥ – التصدي للتواجد السوفياتي في المنطقة.
٦ – تكريس الوجود الصهيوني وحماية مطامعه التوسعية العنصرية.
٧ – ضمان الأسواق الواسعة، ومصادر المواد الخام الرخيصة.

أبعاد «قوات التدخل السريع»

يوضح هارولد براون وزير الحرب الأميركي، أبعاد حركة «قوات التدخل السريع»

فيقول: «لدينا قوات ليست تابعة لقيادة حلف شمال الأطلسي، نستطيع الاعتماد عليها، وإرسالها إلى أي مكان في العالم بقدر كبير من السرعة، وتتضمن هذه القوات عددا من الفرق الخفيفة السريعة الحركة والدائمة التأهب، كما أننا نعمل على زيادة قدراتنا على تحريك هذه القوات بسرعة، وعلى مسافات أبعد، دون الاضطرار إلى اللجوء إلى قواعد ثابتة غير مضمونة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فأنه يتعين علينا تطوير قدراتنا على النقل الجوي، وزيادة حجم الدعم البحري اللوجستي اللازم من أجل إيصال هذه القوات إلى الأماكن المطلوبة. وستضم هذه القوات وحدات برية وبحرية وجوية تجمعها قيادة مركزية واحدة»[٣٥].

وتقول المعلومات المتوافرة، أن تشكيل هذه القوات سيأتي بحيث تبلغ ١٠٠ – ١١٠ آلاف جندي، موزعين على فرقتين إحداهما منقولة جوا، والأخرى مدرعة، ولواء مستقل، بالاضافة إلى وحدات تموين وهندسة وصيانة، كما ستؤمن لها تغطية جوية وبحرية خاصة، غير أن الجنرال ب – كيلي القائد المعين لهذه القوات، نفى أن تكون قوات التدخل هذه محددة بحجم أو تشكيل، وأكد «أنه ليس هناك من حد أقصى لعدد القوات التي نستطيع استخدامها، فالوضع هو الذي يحدد عدد الأفراد والمعدات المخصصين لقوات التدخل السريع»[٣٦].

كما أعلن، فيما بعد، أن قوات التدخل السريع ستشكل أساسا من الفرقتين، رقم ٨٢ و ١٠١ المنقولتين جوا، والفرقة الميكانيكية الرابعة والعشرين، تؤازرها قوة من الضفادع البشرية، ويبلغ تعداد هذه القوة المشتركة زهاء ٥٠ ألف رجل، وستلحق بهذه المجموعة التي ستؤلف نواة القوة المقترحة، أسراب من الطائرات والوحدات البحرية التي من شأنها زيادة عددها الاجمالي إلى حوالي ٢٠٠ ألف رجل. كما طلب الرئيس كارتر، بغية زيادة تعزيز هذه القوة، منحه سلطات استثنائية لمضاعفة عدد أفراد القوات الاحتياطية التي يمكن استدعاؤها في حالات الطوارئ، وإذا تمت موافقة الكونغرس الأميركي على تعديل القانون، فسيكون للرئيس الأميركي الحق في استدعاء حوالي ١٠٠ ألف جندي احتياطي خلال فترة ثلاثة أشهر دون الالتزام بضرورة الحصول على موافقة الكونغرس[٣٧]. واستنادا إلى أقوال الجنرال كيلي، قائد قوات التدخل السريع المعين، فإن دعوة الاحتياط أمر ضروري لتلبية احتياجات القوات العاملة في حال انتشارها في منطقة الخليج في الحالات الطارئة. ولن تتألف قوة الانتشار السريع من قوات منفصلة، بل ستكون بمثابة هيئة مستقلة مؤلفة من وحدات يتم سحبها من الفروع المختلفة للوحدات العسكرية العاملة، كي تعمل تحت قيادة موحدة.

وبحسب وجهة نظر قائد قوات التدخل السريع الجنرال لي أكس كيلي، فـ «أنه لا توجد منطقة اخرى في العالم تشكل خطرا على الغرب مثل منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي»[٣٨].

وتجرى، هذه الآونة، مجموعة من التجارب والاختبارات، هدفها، كما يعلن الجنرال كيلي، «إختبار مدى فعالية قواته».

وتشكك بعض التقارير العسكرية، في قدرة هذه القوات على العمل، قبل مضي عدة سنوات، كما تشكك بعض وجهات النظر العسكرية في كفاءة أدائها، إعتمادا على أنها ستواجه حسب تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لا «إمكانية قتال القوات السوفياتية وحدها فحسب، وإنمـا أعـدادا متفوقة من القوات العربية أيضا». ففي البلدان العربية وايران هناك ٦٦ فرقة مدعومة بحوالي ١٦٠٠٠ دبابـة. وقوات حلف الأطلسي لا تتفوق على هذه القوات سوى بتسع فرق فقط، حيث تملك العدد نفسه من الدبابات. أما من ناحية القوات الجوية، فالكفة راجحة باتجاه العرب والايرانيين الذين يملكون ٣٠٦٦ طائرة، مقابل ٢٤٥٠ طائرة يملكها حلف الأطلسي(٣٩).

ويرجح الباحث العسكري محمود عزمي ألّا تستطيع الولايات المتحدة إيصال أكثر من فرقتين إلى الخليج خلال اسبوع، بينما سيكون بمقدور الاتحاد السوفياتي إحضار ٢٤ فرقة إلى الخليج – عبر ايران – خلال شهر واحد. «وقد جرت مناورة على الورق في وزارة الدفاع الأميركية، فوجد القادة العسكريون أن الفرقتين الاميركيتين معرضتـين للابادة، عند ذلك بحث القادة إمكانية استخدام الأسلحة النووية التكتيكية، فوجدوا أن نتائج حصر الصراع غير مضمونة، وبالتالي سيصبح الصراع أكثر شمولاً، وبذلك يتم الاقتراب من محظور الحرب النووية الشاملة التي دونها خطوط حمراء»(٤٠).

ومن أجل هذا توجه الإدارة الاميركية، إهتماما متعاظما للدور الذي يمكن أن تلعبه قواعدها العسكرية في المنطقة بشكل عام، وفي المواقع المتاخمة لمناطق النفط بشكل خاص: مصر والصومال وعمان .. الخ، وسيعتمد عليها في اختصار المسافات والدعم اللوجستيكي، وتعويض الخسائر، والتموين بالوقود وغيرها من العمليات الاساسية.

وينظر البنتاغون إلى «قوات التدخل السريع» باعتبارها أداته في خوض ما يسميه «النصف حرب»، وهي الحروب التي تقع خارج الولايات المتحدة ولا تحتاج لاستخدام الطاقة القصوى، التي حدد لها مهام «الحرب التامة»، في مجال حيوي يشمل القارة الاوروبية والولايات المتحدة أساسا.

النظام الساداتي: الركيزة الرئيسية

وفي هذا الاطار، إطار الاعداد لانصاف الحروب، ولتنشيط «مبدأ كارتر» في التطبيق، ولتطوير كفاءة «قوات التدخل السريع» وقدراتها، جرت في مصر المناورات المشتركة مع وحدة القوة الاميركية للتدخل السريع، التي وصلت إليها في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وقد أعلن عن هذه المناورات التي استمرت على امتداد اسبوعين في تصريح رسمي للبنتاغون، (٧/١١/١٩٨٠)، بالرغم من أن الحكومة المصرية قد منعت الصحافين من تغطية وصول القوات الأميركية إلى مطار غرب القاهرة.

واشتـرك في هذه المنـاورات، التي أطلق عليها اسم «بـرايت ستار» أو «النجم الساطع»، ١٤٠٠ جندي ينتمون إلى الفرقة ١٠١ المحمولة جوا والمرابطة في فورت كامبل في ولاية كنتاكي.

وساندت هذه القوات من المشاة ثماني طائرات للمعاونة التكتيكية الأرضية من طراز «اي – ٧» قادمة من القاعدة الجوية للحرس الوطني في كيرتلاند في ولاية نيومكسيكو. واحتاجت عملية نقل القوات وعتادها تنظيم خمسين رحلة عبر طائرات النقل (سي – ١٤١) و(سي – ٥)، التابعة لقيادة نقل القوات، وكان قد أعلن أن الجنرال كيلي، القائد العام لقوات التدخل السريع، سيحضر جزءا من المناورات التي تعد أول تواجد رسمي لقوات الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، منذ أن استدعاها كميل شمعون الرئيس اللبناني الأسبق عام ١٩٥٨، لحمايته من الثورة الشعبية الشاملة، غير أنه لم يحضر. وافتتحت المناورات يوم ١٩٨٠/١١/٢٠ بحضور كل من وزير الدفاع المصري الفريق أول أحمد بدوي، ورئيس الأركان الفريق محمد أبو غزالة ومساعد وزير الدفاع اللواء أحمد عبد الغفار حجازي، وقادة الجيوش المصرية وكبار رجال القوات المسلحة.

وقد وصفت وكالة أنباء الشرق الأوسط هذه المناورات بقولها: ان ٧٠ طائرة من الجانبين المصري والاميركي من طراز أم – ٨، وكوبرا، وبلاك هوك وسكوت وميراج وميغ – ١٧ قد شاركت في هذه المناورات، التي استمرت في عدة مواقع، في منطقة وادي اللطرون على بعد ٤٠ ميلاً شمال غرب القاهرة، وفي مواقع اخرى.

وتعد مناورات «البرايت ستار»، ثاني المناورات التي أجريت، خلال شهرين بين قوات مشتركة اميركية – مصرية، إذ كانت أسراب مقاتلة أميركية، قد اشتركت في مناورات مشتركة مع الطائرات المصرية في إطار الحركة الواسعة من الولايات المتحدة لتدعيم تواجدها في المنطقة.

وفي وقت مواز لوصول القوات الاميركية إلى مصر، أعلن الفريق أول أبو غزالة رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية «أن القاهرة تعتزم إرسال وحدات عسكرية مصرية إلى الولايات المتحدة للتدرب هناك، جنبا إلى جنب مع القوات الأميركية»[٤١]؛ الأمر الذي يدعم ما ذكرة وزير الدفاع الاسرائيلي، موردخاي تسيبوري، أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست الاسرائيلي (١٩٨٠/١١/٢٠)، إذ قال أنه يتوقع قيام محور استراتيجي، اسرائيلي – مصري – اميركي في المستقبل «للدفاع عن المنطقة»، وإن «هناك إمكانية لأن يضم هذا المحور الاستراتيجي في مرحلة لاحقة كلاً من الأردن والسعودية»[٤٢].

ويذكر أن هذا المحور، هو في واقع الحال الاخراج العسكري للحلف الذي تكوّن، بموجب اتفاقيتي كامب ديفيد، بين كل من الولايات المتحدة الاميركية، واسرائيل والنظام الساداتي، وهو ما يجسد بدقة نوعا من التطبيق «المناسب» لمبدأ كارتر في منطقة الشرق الأوسط، حيث يتعاون التواجد الأميركي المنقول «قوات التدخل السريع»، مع التواجد الأميركي الثابت «القواعد العسكرية»، مع «الحلفاء» (مصر – اسرائيل – السعودية..الخ) في الحفاظ على مصالح الامبريالية الأميركية وتوابعها، والابقاء على حالة «الاستقرار» التي تتيح الاستمرار في نهب ثروات المنطقة دون معوقات تذكر.

وكان قد أعلن في مطلع شهر تموز (يوليو) الماضي بالقاهرة أن وفدا عسكريا أميركيا سوف يزور مصر في «منتصف الشهر» «للاتفاق على تفاصيل صفقة الطائرات الأميركية من طراز اف ١٦ لمصر».

وأكد الخبر الذي نشرته جريدة «أخبار اليوم» القاهرية، منسوبا إلى مصادر عسكرية، ان تدريب الطيارين المصريين على هذه الطائرات سوف يبدأ في شهر تموز (يوليو) في قواعد جوية بأميركا. وفي وقت لاحق أعادت الدوائر الرسمية في القاهرة، تأكيد ما كانت قد أعلنته وزارة الدفاع الأميركية من قبل يوم ١٢/٦/١٩٨٠، من أن سرب طائرات أميركي، قد تلقى دعوة مصرية لإجراء مناورات مشتركة خلال الشهر نفسه (تموز – يوليو)، وقال البيان الرسمي الذي أورد هذا التأكيد أن الدعوة قد وجهت من الادارة المصرية إلى الولايات المتحدة لإرسال سرب من الطائرات المقاتلة من طراز «اف – ٤» إلى مطار غرب القاهرة للاشتراك في تدريبات مع القوات الجوية المصرية، في إطار «التعاون» بين البلدين في هذا المجال.

ومضى البيان متحدثا عن أن «هذا التدريب المشترك الذي سيستغرق حوالي ثلاثة أشهر، سوف يتيح للطيارين وأطقم الطائرات من البلدين خبرة إضافية فيما يتعلق بتشغيل المعدات المتقدمة في هذه المنطقة»[٤٣].

وقد فسر كمال حسن علي وزير خارجية السادات، ووزير الدفاع السابق، ما أكده من أن «الولايات المتحدة تولي المعونة العسكرية لمصر إهتماما كبيرا»، مرجعا سبب ذلك إلى أن «وضع مصر وموقفها بالنسبة لأحداث أفغانستان، يعطيها أهمية من جهة الموقع الاستراتيجي، ومن جهة أن لها التزامات حربية في المنطقة». وفي الوقت نفسه أكد كمال حسن علي ان مصر «قررت إعطاء تسهيلات للولايات المتحدة لنجدة أي دولة عربية تطلب منها ذلك»؟![٤٤].

ومن جهة اخرى، فقد أذاعت المصادر الاقتصادية المصرية أن مجموع المساعدات الأميركية للنظام الساداتي، خلال السنوات الخمس الأخيرة، قد بلغت «٤ مليارات و ١٥٠ مليون دولار»[٤٥]، وصفها جوزيف هويلد رئيس برنامج الشرق الادنى في وكالة التنمية الأميركية بأنها «فاقت المبالغ التي خصصتها واشنطن لمساعدة حلفائها بعد الحرب العالمية الثانية»[٤٦]؛ الأمر الذي يؤكد ما ذهب إليه الكاتب الأميركي بروث دانتي من أن مصر «الآن على الأقل، ستبقى البلد، في موقع المركز من استراتيجية أميركا تجاه الشرق الأوسط، الحافل بالاضطراب»[٤٧]، ويعكس التوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة في عهد كارتر، كما عبر عنها بإعلانه ان الادارة الاميركية في عهد كارتر ستواصل، «كما فعلنا في السنوات الثلاث الماضية، بناء قوة اميركا العسكرية وقوة حلفائها وأصدقائها»، هؤلاء الحلفاء والأصدقاء الذين «يعتمد عليهم» على حد تعبيره في المجال ذاته[٤٨].

وقد نشر «معهد بروكنغز» الأميركي مؤخرا، وهو أحدى المؤسسات المؤثرة في توجيه السياسات الأميركية والتعبير عن مؤشراتها، دراسة احتوت صورة «للموقف القومي» من

«المشاكل العالمية الأساسية» الخمس عشرة، احتلت فيها القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، وبمنطقتنا العربية (الاقتصاد العالمي - موارد الطاقة - الدفاع - الشرق الأوسط - التحديات السوفياتية - حلف شمال الأطلسي - العلاقات بين الشمال والجنوب) موقعاً كبيراً[٤٩]. واحتل دور النظام المصري محل المركز فيها، بناء على ما أكدته المصادر الأميركية من أن مصر «قد تلقت مساعدات اقتصادية عسكرية من أميركا لكي تكون قادرة على حماية الدول العربية إذا طلبت ذلك»[٥٠] كما حذر السادات أكثر من مرة، عندما تحدث عن حماية السعودية والقرن الافريقي والسودان والمغرب وسلطنة عمان وإمارات الخليج من «الخطر السوفياتي الماثل». وخلال هذه الفترة أيضاً، أعلنت المصادر الرسمية المصرية أن مصر قد تلقت مساعدات إقتصادية أميركية أخرى قدرها ألف مليون دولار، وتلقت قروضاً لشراء أسلحة وذخيرة قيمتها ألفان وخمسمئة مليون دولار، وأعلنت أيضاً أن مصر «قد أرسلت كميات من الذخيرة بالفعل إلى الصومال وسلطنة عمان والمغرب»[٥١]. وهو يؤكد ما سبق أن ذكره السادات من أنه يدعم «بالمال والرجال» عشر دول افريقية ضد ما أسماه الزحف السوفياتي الخطير على المنطقة. وأكدت المجلة في العدد نفسه أن هناك مما دار بين الرئيسين كارتر والسادات في اجتماعاتهما الثنائية ما لم «يظهر إلى النور». ومن المفهوم بالطبع أن هذا الذي لم يظهر إلى النور هو الجزء المتعلق بالدور الجديد المرسوم لنظام السادات في الاستراتيجية الأميركية الجديدة بعد الهزيمتين في إيران وأفغانستان.

قاعدة رأس بناس، موطىء قدم خطير لأميركا في مصر

يطرح التوتر الحاد الذي تشهده منطقة الخليج، الآن، من جراء الحرب العراقية - الايرانية مجدداً تساؤلات جدية حول المخاطر التي تتعرض لها المنطقة نتيجة للأطماع الامبريالية فيها. وإذا كانت عملية تحريك قطع الاسطول الأميركي السادس ونقل طائرات «أواكس» إلى السعودية مؤشرات خطيرة جداً للنيات العدوانية المبيتة من قبل الولايات المتحدة لاستغلال الظروف المؤاتية لفرض إرادتها، وللتدخل لو اقتضى الحال مما يهدد منابع النفط، وطرق نقله تهديداً أكيداً، فإن التصريحات الواضحة للنظام المصري، بكل رموزه، وبخاصة أنور السادات، عن الاستعداد المطلق لتقديم كل أشكال المساعدة للقوات العسكرية الأميركية، تلقي أضواء كاشفة على دور «الدركي المصري» في خدمة الاستراتيجية الأميركية، وفي الدفاع عن مصالح أعداء الشعوب.

ويطول الحديث عن الخدمات الجلية التي قدمها نظام السادات لأميركا وتوابعها، غير أننا سنركز الحديث على تطور من أكثر التطورات خطورة وأهمية، وقد وقع على الساحة المصرية منذ فترة وجيزة، وهو الاعلان الرسمي عن منح الولايات المتحدة، قاعدة عسكرية اخرى في رأس بناس كي تضاف إلى محطات الانذار المبكر بسيناء وصحراء النقب، وإلى قاعدة قنا العسكرية بصعيد مصر، والتي أعلن عنها أيضاً في أوائل العام الماضي وإلى القاعدة الجوية المعطاة لأميركا في «الماظة» بضواحي القاهرة، والتي انطلقت منها المناورات المشتركة الاخيرة بين الطيران المصري والاميركي.

ولعل أهمية قاعدة رأس بناس وخطورتها تبدوان واضحتين من الدراسة المتأنية لموقعها الاستراتيجي الهام، الذي يكمل بها، مع قواعد سيناء والنقب وقواعد دييغو – غارسيا، وبربرة الصومالية وقاعدة جزيرة مصيرة بعمان، – أنظر الخريطة – القوس الأميركي المحكم الذي تسعى به الولايات المتحدة لتطويق الخليج العربي وطرق نقل النفط والامدادات منه وإليه.

لقد أعلنت السلطة المصرية، على لسان مسؤول كبير «لم يذكر اسمه»: «أن الولايات المتحدة تساعد مصر على تطوير قاعدة بحرية في رأس بناس على البحر الأحمر، وإن التسهيلات ستقدم لمساعدة الولايات المتحدة على الانطلاق بعمليات لمساعدة أية دولة في الشرق الأوسط تطلب العون لصد عدوان خارجي»، وبالطبع لجأت إلى المبرر الجاهز الدائم الاستخدام لتفسير هذه الخطوة الخيانية الجديدة لنظام السادات بقولها «إن التسهيلات ستستخدم لأغراض معينة ومحددة، بينها مساعدة أية دولة خليجية تواجه تهديدا سوفياتيا عسكريا»[٥٢]، غير أن هذا التبرير المبتذل، لا يكاد يقنع حتى أهل النظام ذاته الذين بادروا «بالمصادرة على المطلوب، كما يقول أهل المنطق»، فنفوا ما يوقنون جميعا في سرائرهم بجدوته: «إن القاهرة ليست مهتمة بعقد تحالف عسكري أو القيام بعمليات مشتركة مع الولايات المتحدة، ونحن لا نريد أن نصبح شرطي الشرق الأوسط بأنفسنا»، غير أن الشريك الثالث في اللعبة، وهو اسرائيل، كان أكثر جرأة على البوح بمضمون الدور الجديد للثلاثي الأميركي – الاسرائيلي – الساداتي، وعلى لسان جريدة معاريف، حينما كتبت أن «مصر وإسرائيل ستتوليان بالتناوب، وأحيانا كلاهما معا، مهمة الشرطي الأميركي في المنطقة لضرب، وإنهاك وربما القضاء على القوى الثورية»[٥٣].

والمهمة الأساسية لقاعدة رأس بناس الجديدة أنها ستكون، كما حدد لها، مركز انطلاق ونقطة تجمع لقوات التدخل السريع الأميركية التي أنشئت مؤخرا والتي تبلغ ١٢٠ ألف جندي، يتركز دورهم الأساسي في الاستيلاء على منابع النفط والطرق البحرية الاستراتيجية في المنطقة. ولهذا فلقد خصصت الولايات المتحدة ٢,٦ مليار دولار، نفقات من أجل تهيئة القاعدة وإعدادها لاستقبال الطائرات الحربية الضخمة، وفرقة أميركية كاملة، نحو ١٨ ألف جندي، من فرق التدخل السريع. وأصبحت قاعدة رأس بناس بذلك، قادرة على استقبال القاذفات الضخمة من طراز «ب – ٥٢»: وهي طائرات يمكنها أن تحمل رؤوسا نووية، واستخدمت من قبل في حرب الدمار بفيتنام، كما يمكنها أيضا أن تستقبل طائرات التجسس والاستطلاع المتقدمة من طرازي «اس. آر ٧١ – الطائر الأسود»، و «أواكس» وطائرات الجنود والتموين «كيه – سي – ١٣٥» والتي تحتاج لممرات يبلغ طولها ٤ كيلومترات للانطلاق.

كما ستنشأ، في القاعدة، محطة إنذار مبكر، تكون قادرة على مسح منطقة الخليج كلها ورصد التحركات العسكرية فيها. وهي بالاضافة إلى محطات الانذار المبكر بسيناء والنقب، تحيط المنطقة بشبكة محكمة من وسائل التجسس البالغة الدقة والمتطورة للغاية.

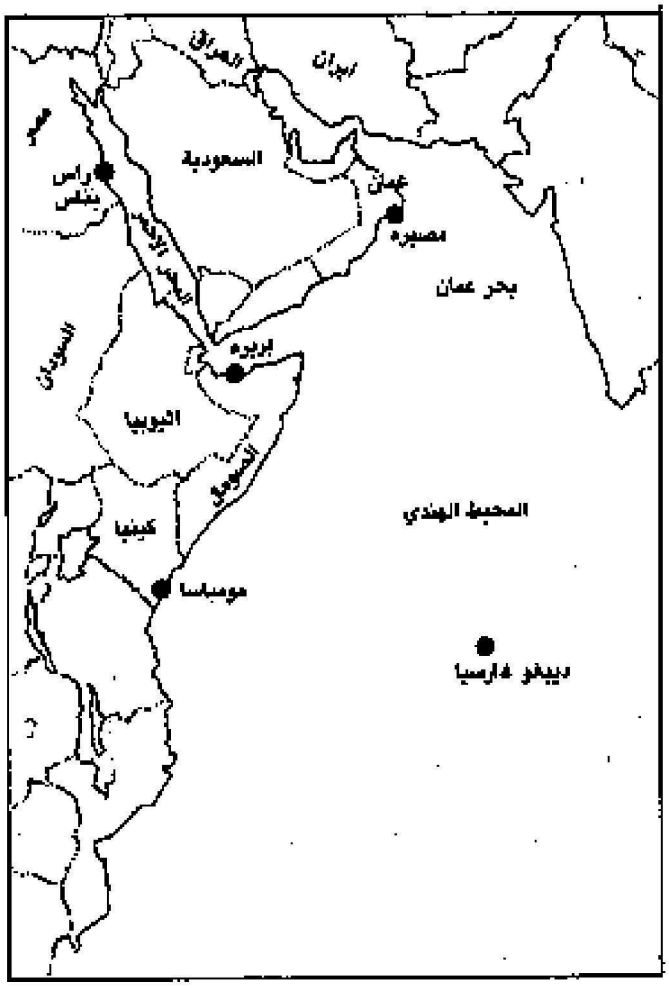

ديبغو غارسيا – مومباسا – بربرة – مصيره – راس بنّاس:
حزام القواعد البحرية الاميركية يطوق منابع النفط العربية.

وفي هذا الاطار أيضا تجيء خطوة الولايات المتحدة الاميركية بالاعلان عن موافقتها على دعم سلاح الجو المصري بأربعين طائرة حربية، من نوع «اف – ١٦» إضافة للـ ٣٥ طائرة من طراز «اف – ٤» ودبابات «ام – ٦٠» التي تسلمتها مصر مع شحنة من المعدات العسكرية والأسلحة المختلفة. وفي هذا الوقت أيضا، يجيء الاعلان عن المناورات البحرية المشتركة لسفن عسكرية اميركية ومصرية، بعد المناورات الجوية المشتركة، لكي تكتمل ملامح صورة أنور السادات ونظامه في منظور العدوانية الأميركية.

مصر السادات .. القناة الأساسية: ويذكر أن للولايات المتحدة في مصر، إضافة إلى القواعد العسكرية المشار إليها، حق التمتع بتسهيلات كبيرة في الموانىء المصرية وبخاصة في ميناء الاسكندرية الذي زارته مؤخرا حاملة الطائرات (ف.ج. كنيدي) وميناء بور سعيد. وتقول المعلومات المتوافرة أن عدد الجنود الأميركيين المرابطين في الأراضي

المصرية والمرشحين للمشاركة في «العمليات الخاطفة» ضد قوى التحرر الوطني في الشرقين الأدنى والأوسط، وفي افريقيا قد يصل إلى خمسين ألف جندي[٥٤].

كذلك تسربت معلومات توضح أن الولايات المتحدة تخطط لتحويل جزء من الاراضي المصرية إلى حقل تجارب للصواريخ القادرة على إصابة الأهداف في كل من ايران وافغانستان، وعدن وأثيوبيا، وليبيا، والجزائر[٥٥].

ولخصت الصحيفة الأميركية «واشنطن بوست» هذا الوضع على النحو التالي: تصبح مصر القناة الرئيسية لنشر النفوذ الأميركي في افريقيا وفي دول الخليج العربي المستخرجة للبترول» ! [٥٦].

---

(١) أنظر عرضا تفصيليا لنظرية الحرب المحدودة في:

– مارفين كالب وبرنارد كالب ، **كيسنجر**، بيروت: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥.

– د. سعد الدين ابراهيم، **كيسنجر وصراع الشرق الأوسط**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

– حسن الشريف (إعداد)، **مفهوم السياسة الخارجية الأميركية – هنري كيسنجر**، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٣.

– ج. وارن نائر، **مخطط كيسنجر**، بيروت: دار القضايا، ١٩٧٦.

– أمين هويدي، **كيسنجر وإدارة الصراع الدولي**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.

(٢) فرجينيا برودين ومارك سلدن، **السر المعروف، مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا** (نقله إلى العربية د. أحمد طربين، ود. نصير عاروري)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، آب (أغسطس) ١٩٧٤، ص٩٦.

(٣) **المصدر نفسه**، ص٩٠ – ٩١.

(٤) **تقرير خاص عن التهديدات الأميركية باحتلال منابع النفط**، بغداد: دار الثورة للطباعة والنشر–مركز الأبحاث، ١٩٧٥، ص٤.

(٥) **المصدر نفسه**، ص٤.

(٦) **المصدر نفسه**، ص٥.

(٧) **المصدر نفسه**.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) نيكسون (مذكرات)، مذكورة في مروان بحيري، **النفط العربي والتهديدات الأميركية بالتدخل، ١٩٧٣–١٩٧٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص١١.

(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) ميكائيل ت. كلير، «مبدأ براون – قوة الانتشار السريع وتحركاتها»، **مجلة اليسار العربي**، العدد ٢١ – ٢٢، تموز (يوليو) وآب (أغسطس) ١٩٨٠، ص٧.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص٦.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص٦.

(١٤) **تقرير خاص عن التهديدات الأميركية باحتلال منابع النفط**، **مصدر سبق ذكره**، ص٧.

(١٥) **هارپر**، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤.

(١٦) **مجلة نيويورك**، ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤.

(١٧) مروان بحيري، **مصدر سبق ذكره**، ص٦.

(١٨) تقرير خاص، **مصدر سبق ذكره**، ص١١.

(١٩) روبرت تكر، «حول التدخل الأميركي»، **مجلة كومنتاري**، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥ – ٥٩، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٦.

(٢٠) **نيويورك تايمز**، ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥.

(٢١) كولينز ومارك، «حقول النفط كأهداف عسكرية»، في مروان بحيري، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٥.

(٢٢) ميلز أغنيوطس، الاستيلاء على النفط العربي، شاربون، اذار (مارس) ١٩٧٥، ص٤٥.

(٢٣) **الصنداي تايمز**، ٦ شباط (فبراير) ١٩٧٥.

(٢٤) نشرة «أراب ريبورت أندريكورد» A.R.R.، ١ – ٤ شباط (فبراير) ١٩٧٥.

ص١١٦.
(٢٥) سجلات الكونغرس، ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥، ص – س ٧٩٠.
(٢٦) كولينز وماريك، مصدر سبق ذكره، ص٨.
(٢٧) ميكائيل كلير، مصدر سبق ذكره.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) مجلة الدستور (لندن (١٣٧)، العدد ٧٤٢، ٧ – ١٢ تموز (يوليو) ١٩٧٩، ص٩ – ١١.
(٣٠) مجلة اليسار العربي، مصدر سبق ذكره.
(٣١) القبس (الكويت)، ٢٤/١/١٩٨٠.
(٣٢) السفير (بيروت)، ١٤/٥/١٩٨٠.
(٣٣) ايغور بيليايف، السفير، ١٤/١١/١٩٨٠.
(٣٤) عن جريدة الشعب (القاهرة)، ٢٥/١١/١٩٨٠.
(٣٥) الدستور، مصدر سبق ذكره.
(٣٦) المصدر نفسه.
(٣٧) مجلة المجلة (السعودية)، الصادرة بلندن، العدد ٤، ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٨٠.
(٣٨) المصدر نفسه.
(٣٩) المصدر نفسه.
(٤٠) السفير، ١٥/١١/١٩٨٠.
(٤١) جريدة صدى لبنان، ١٢/١١/١٩٨٠.
(٤٢) السفير، ٢٠/١١/١٩٨٠.
(٤٣) أخبار اليوم (القاهرة)، ١٣/٦/١٩٨٠.
(٤٤) فلسطين الثورة (بيروت)، ٢٩/٢/١٩٨٠.
(٤٥) نشرة وكالة أنباء الشرق الاوسط (القاهرة)، ٣١/٥/١٩٨٠.
(٤٦) المصدر نفسه.
(٤٧) السفير، ٢٠/١٢/١٩٧٩، ٢٠/٥/١٩٨٠.
(٤٨) جريدة السياسي (القاهرة)، ١٨/٦/١٩٨٠.
(٤٩) المصدر نفسه.
(٥٠) السفير، ١٠/٧/١٩٨٠.
(٥١) مجلة أكتوبر، العدد ١٨١، ١٣/٤/١٩٨٠، ص٨.
(٥٢) الاوبزرفر (نقلاً عن فلسطين الثورة)، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠.
(٥٣) عن جريدة الوطن (الكويت)، ٦/٤/١٩٨٠.
(٥٤) جريدة الشعب، مصدر سبق ذكره.
(٥٥) صحيفة الهدف (الكويت)، ٢٥/٦/١٩٨٠.
(٥٦) الواشنطن بوست، ١٢/٩/١٩٨٠.

فيصل دراج

دراسة في رواية سحر خليفة: قول الرواية وأقوال الواقع

في تباين الشتات نقرأ تباين التجربة، ونتقرّى حال الفلسطيني في اختلاف الأزمنة والأمكنة، وندخل في تناثر شعبه وترامي التجربة. وإذا ابتعدنا عن دلالة المكان، والمكان سمة، وولجنا حقل الزمن، والزمن تاريخ، فإنا نقابل الشتات والتباين في وحدة المسار، والمسار غني بتجربة الفلسطيني في صقيع المنفى، وفي أسى الاحتلال الأول، وحزن الاحتلال الثاني. وعندما ننطق بالتجربة، فإننا نقرأ فيه التاريخ، ونرى الفلسطيني في تحوّلاته، التي تتوحّد الدلالة فيها رغم اختلاف الأمكنة والأزمنة. والتاريخ لا يموت، تصونه الكتابة، وتحفظه السطور التي ينتجها. تتداخل الكتابة في التاريخ ثم تتوارى في سطوره، حيث يصبح تاريخ الكتابة علاقة في التاريخ العام. والكتابة الفلسطينية لا تهجر التاريخ، ولا تقول غير قوله، إنها تستوري فيه وتستظهر، تبدأ منه وتعود إليه. وفي هذا التاريخ الذي تستوري فيه الكلمات التي أنتجها، نقرأ «غسان» وعثار المنفى، و«إميل» وحزن الوطن المصادر. وتجيء الآن «سحر»، لتكمل، مع أصوات غيرها، مسار الكتابة الفلسطينية التي خبرت التاريخ وأخبرت عنه.

و«سحر»، كما صاحب «المتشائل» وكاتب «رجال تحت الشمس»، تنطلق من واقع حقيقي معاش، ومن تجربة جماعية تؤثر في التاريخ وتعيد صياغتها من جديد؛ وفي رحابة الواقع وضيقه، تطلق صاحبة «الصبّار» حركة الشعب الفلسطيني، في ركودها الموهوم، وفي نبضها الملموس، فنبصر السطح والقاع، ونرصد التجربة ورماد التجربة، ونحتضن أشواقاً ننزع إليها، ونقترب منها ونتماثل، ثم نتوحد في السؤال وفي المسار.

تُسائل سحر زمانها الفلسطيني، تقبض على معناه، وتكتب عن جديد القول في جديد الحركة التاريخية وعسف الاحتلال، وتقول: إن هوية الفلسطيني في زمن اغتصاب الأرض والكيان هي هوية الصراع، هوية لا تتحدّد بـ«النسب التاريخي» وشبق الكلمات والأحلام الذاهلة، لأنها تندثر في الذهول، وتصون نفسها في صحو متجدد، يعرف أن الهوية الوطنية

تنخلق في الصراع، وتتجدّد فيه وبه، وفي التجدد تأخذ سمة جديدة، وأصولاً اجتماعية جديدة، وعندها تأخذ الهوية معناها في التاريخ، وتسمو إلى دلالته، أي تصبح كما يجب أن تكون. وفي هذه الدراسة، سنقرأ «سحر» في تحولاتها، وفي مسار كتابتها في رواياتها الثلاث.

لم نعد جواري لكم: الجوهري والهامشي

رواية أولى وبداية، حاولت سحر فيها أن تبني إشكالية محدودة تتضمن جملة مستويات بسيطة، والإشكالية هي: وضع المرأة الباحثة عن تحررها، والقيود الاجتماعية التي تكبح هذا التحرر، وتدفع بالمرأة إلى مأساتها «الخاصة».

منذ السطور الأولى، نكتشف ضيق الإشكالية، أو نتعرّف على الوعي المحدود الذي يطرحها: تبحث المرأة عن تحررها بمعزل عن مجتمع يرزح تحت الاحتلال من ناحية، ويحمل تراثاً تاريخياً يحكم وعي المرأة والرجل من ناحية ثانية. وعندما تنسى المرأة الباحثة عن تحررها هموم الوطن وتراث التاريخ، فإن بحثها لا يقود إلا إلى الوهم والطريق المسدود. لا تطرح سحر، في روايتها، أوهام المرأة الباحثة عن التحرر بمعزل عن هموم الوطن، بل تتبنى هذا الوهم وتقيم عليه روايتها، وفي هذا الوهم ترجم الرجل بدل أن تطرح الإشكالية الاجتماعية التي تكبح تحرر الرجل: «علي أن أختار بين عبودية الفن، وعبودية الرجل! والفن عبودية تقود إلى الحرية أما عبودية الرجل فمذلة وانكسار» (ص ٧) ، «لا، لن أرضى بهذا، يجب أن تثور المرأة على هذا الوضع، وأن ترفضه. إن مجرد الشكوى لا يجدي شيئاً» (ص٧)، «وهذه البلاد لا تحتوي إلا رجالاً يحلمون بإناث يحبلن ويلدن، ويحشين ورق العنب» (ص ٣٨).

تحدد السطور السابقة شكل الطرح الذي تتعامل معه سحر خليفة، والهمّ الاجتماعي الذي تنطلق منه، فالمرأة في زمن الاحتلال ليس أمامها إلا «الرجل أو الفن»، وعندما تختار عبودية الفن تبدأ نضالها ضد الرجل الذي يحرمها وجودها الانساني. عندما نقرأ رواية سحر في عمومها الهامشية أو الناقصة، ندرك أن كاتبتنا قد ألغت الوطن بمحاة المرأة، أو أنها احتفظت بالوطن، لكنها أعطت تحرر المرأة مكان الأولوية، أي أنها لم تبدأ بجوهر الزمن الفلسطيني، بل ذهبت أو تاهت في استطالات هامشية. وإذا كانت البداية الروائية هامشية، فإن تطور البداية لن يكون إلا هامشياً بدوره، لذلك فإن رواية سحر تطلق مجموعة من العلاقات الاجتماعية المحدودة: مثقفون وأشباه مثقفين يتحركون في عوالم ميسورة، ولا يلهجون بمسائل الوطن لأنهم يغرقون في مشاكلهم الذاتية، وإذا تطرقوا في حديثهم إليه فإن دلالته لن تجاوز أطراف الحديث. مع ذلك، فإن القارىء يظن، أن الرواية تقارب مستويات متعددة: مشاكل العيش والسفر والهجرة، لكن هذا الظن سرعان ما ينقشع، عندما يقرأ من جديد وضع الوطن في الرواية. فالأساسي هو العلاقات الهامشية، وما الوطن إلا غلاف خارجي محدود الدلالة، أو مكان محايد يجري فوقه الحدث الروائي، وقد تتراجع سمات الوطن حتى يقارب الوطن في غيابه دلالة المكان السياحي. ربما تقول الرواية إن الوطن حاضر في شخصية «عبد الرحمن» الرسام المناضل، لكن غموض «البطل»

ونضاله ينفي قول الرواية، فنحن نراه واضحا في عشقه وعواطفه، أما في «أشواقه الكبرى» فيضيع في ضباب الرواية. ويمكن أن نقول بشكل أدق: إن منطق إشكالية الرواية لا يسمح بإنتاج شخصية ترتبط بهموم الوطن بشكل عضوي وصحيح، لذلك كان من المنطقي أن تعامل الرواية قضية الوطن، كقضية اخلاقية ترتبط بالضمير والوازع الاخلاقي أكثر مما ترتبط بالفعل النضالي المباشر: «كان الهدف إرضاء العقل والضمير، وهذا ما فعلناه، وهذا ما نفذناه» (ص ٢٦٢).

عندما نحاكم رواية سحر فإننا نحاكمها من وجهة نظر علاقة الرواية بالتاريخ: إذ أن الرواية لا تكون جديرة باسمها، إلا عندما تحتضن في سطورها، ما هو جوهري في الحركة التاريخية، وترسم تناقض هذه الحركة ونزوعها الاساسي. أما عندما تضيع الكتابة الروائية في العارض، فإنها تزول كرواية وتنتهي إلى نافل الكتابة. أمر آخر، هو ما أدعوه بـ«النزعة النسوية» عند سحر، التي تحكم هذه الرواية، والتي ستطفو من جديد في روايتها الأخيرة: «عباد الشمس». فمما لا شك فيه، أن مسألة المرأة وتحريرها تحتل مكانا هاما في قضايانا الاجتماعية، لكن سؤال المرأة لا يجد معناه الحقيقي إلا إذا نظر إليه كعلاقة اجتماعية في جملة العلاقات الاجتماعية، وتحرر هذه العلاقة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تحررت كل العلاقات الاخرى. وأخيرا، فإن رواية: «لم نعد جواري لكم» لم تكن إلا بداية، سرعان ما تجاوزتها سحر خليفة باتجاه أعمال أكثر أهمية وأصالة.

الصبار: حدود الوعي وحركة الواقع

انتقلت سحر بعد الكتابة «الأولى» إلى كتابة جديدة، وفي الكتابة الجديدة تخلّت عن ما هو هامشي، وغاصت في المسألة الوطنية حتى وصلت إلى الجذور وقبضت على قلب المسألة، وفي جديدها قالت سحر أشياء كثيرة، وظهرت كأحد أهم الأصوات الروائية الفلسطينية، ومن أكثرها أصالة وصدقاً.

تقارب سحر، في روايتها الثانية «الصبار»، موضوعا معقداً، والتعقيد لا تبتكره الكاتبة لأنه قائم في الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال، أو لنقل إن تعقد الموضوع يعود إلى جرأة الكاتبة وتعاملها مع مسألة بالغة الصعوبة. وإذا كانت الرواية تتعامل «عادة» مع بطل إشكالي يعيش فوق أرضه ويواجه عالما لا يسمح بتحققه، فإن رواية «الصبار» تتعامل مع «بطل إشكالي» متميّز، أو مع بطل ثنائي الإشكالية، يواجه شعبه ويواجه معه شروط الاحتلال الإسرائيلي، يحاول أن يواجه هذا الشعب ويتصالح معه في الوقت ذاته، كي يساهم في تحقيق ذاته وتحرير أرضه. انطلاقا من هذا، تصبح إشكالية «الانسان الفلسطيني» في رواية «الصبار» معقدة ومتعددة الأبعاد:

(أ) المواجهة بين الإنسان وواقع الاحتلال.

(ب) العلاقة بين الإنسان من حيث هو فرد مع الكل الاجتماعي، أو علاقة المصير الفردي مع المصير الجماعي في واقع الاحتلال.

(جـ) تعقد العلاقة بين الفردي والجماعي في الشرط الفلسطيني الذي يلغي كل فردية ولا يمنحها معنى إلا من حيث هي علاقة فاعلة في الممارسة الوطنية.

(د) إذا كان «البطل الكلاسيكي» يواجه العالم كي يحقق ذاته وأناه، فإن تحقق الذات الفلسطينية لا يتم إلا بنفي هذه الذات وتحويلها إلى علاقة مساومة، توائم بين الفردي والجماعي في النضال الوطني العام.

أقامت سحر روايتها على الاشكالية المعقدة والمتعددة العناصر، لكن الإشكالية في شجريتها لم تعثر دائما على معادلها الروائي، بل بقيت تتدس بين الخاطىء والصحيح، أو لنقل إن تناقض الواقع جاوز وعي الكاتبة، ودفعه إلى جملة تناقضات. وإذا كان تناقض الرواية في علاقتها مع الواقع الذي تكتبه يشير إلى خصبها وأصالتها، فإن التناقض في كتابتها يشير إلى حدود الوعي الذي تعاملت به كاتبة «الصبار» مع الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال. ماذا يعني ذلك؟

رسمت «الصبار» وضع الانسان الفلسطيني في معادلته الصعبة الحل، والتي لا يستقيم أحد طرفيها إلا إذا ألغي الطرف الآخر، أي جعل المعادلة مستحيلة الحل: يقاتل الانسان الفلسطيني عدوا يتعامل معه اقتصادياً ويسلُ لقمة العيش من بين براثنه، أو يتعامل معه اقتصاديا كي يبقى قادرا على قتاله. وفي هذه العلاقة يعاني الإنسان من اضطهاد ثنائي البعد: الاضطهاد القومي والاضطهاد الاقتصادي، ويحاول إعادة صياغة هذه العلاقة، وفي هذه الصياغة تستبين من جديد إشكالية الانسان الفلسطيني في كل تعقدها ونزوعاتها: البعض يضع النضال الوطني النقي في مكان الأولوية، والبعض الآخر يذهب في البحث عن الرغيف ولا يعيش المسألة الوطنية إلا على مستوى الوعي والمعاناة الصامتة، والبعض الثالث يكافح كي يصل إلى مصالحة باهظة بين النضال الوطني والبحث عن الرغيف، والمصالحة تفرض مساومة معينة، وتفترض وعيا واضحا أو شبه واضح يلمس الصراع ويتلمسه في كل مستوياته.

ينهض مشروع «الصبار»، إذن، على علاقة الوعي الفلسطيني بواقعه. أما مشروع نقد الرواية فينهض على رصد العلاقة بين وعي كاتبة الرواية والشرط الذي ترسمه روائيا، أي كيف يتعامل الوعي مع الواقع في شكله المكتوب، وكيف ينتقل نص الواقع إلى نص الرواية؟ للإجابة على هذا السؤال، ومن أجل الوصول إلى تقويم للرواية، نذكر بأطروحة أساسية ونعتمدها:

يقترب النص الروائي، في علاقاته المكتوبة، من حركة الواقع عندما يلغي الكاتب ذاته في عملية الكتابة، ويضع بينها وبين النص مسافة معينة تجعل النص في علاقاته معادلاً موضوعيا للواقع أو معادلاً قريبا منه، وعندها يبتعد النص الروائي عن ذاتية الكاتب وينتج قيمة فنية ومعرفة أدبية لأنه يتقدم كنص موضوعي يمسك بما هو جوهري وموضوعي في حركة الواقع، علما بأن الكاتب ينسحب من نصه عندما يتملك الواقع ويدرك تناقض علاقاته، إذ أن حدود الوعي تنعكس بالتأكيد في بناء العمل الروائي ورسم علاقاته، وتدفع كاتب النص إلى التدخل في عمله،وإلى الحديث باسم شخصياته، ورسم مسارها ليس انطلاقا

من شروطها المادية وإمكاناتها الفعلية، بل انطلاقا من شروط الكاتب ورغباته الذاتية أي من عدم قدرته على رسم العلاقات الروائية في واقعها المادي. لهذا فإن النص الأدبي يضيع، أو ينكسر، ويفقد معرفته الأدبية والفنية أو جزءا منهما، عندما يأخذ الكاتب بالتدخل في نصه، ويصبح جزءا من نصه، أو شخصية من الشخصيات التي يكتبها. ضمن هذه المؤشرات، وانطلاقا من الأطروحة الأساسية السابقة، سوف نحاول الإجابة على أسئلة رواية «الصبار». للبحث عن الإجابة، وكل إجابة نسبية، ننطلق من العلاقة النظرية الأولى: حركة الواقع وحركة الشخصيات التي تدور فيه في الكتابة الروائية.

يتحدد الواقع الفلسطيني بأثر الاحتلال الاسرائيلي فيه وبنضاله ضد هذا الأثر، والأثر الاسرائيلي واسع ومعقد مسّ البنيان الاجتماعي كله وأحدث جملة تغييرات اجتماعية ابرزها تراجع الزراعة وذهاب أكثر من سبعين ألف عامل إلى المصانع الاسرائيلية:

– « كانت بياراتها تمتد حتى الجبل. **وأحرقوها** » (ص ٢٩).

– «الناس لا تبدو عليهم شقاوة العيش. يلبسون على الموضة. يمشون بخطوات أسرع. **ويشترون بدون مساومة. كثرت النقود**. كثرت الاعمال. وارتفعت الأجور وشبع الناس لحما وخضارا وفواكه. ورغم ارتفاع الأسعار **ما زالوا ياكلون بنهم المحروم. ويطعمون أولادهم حتى التورم**. ومن كان بدون كنزة أصبح يختال بجاكيت جلدي. ومن كان بدون لفاعة بات يخبىء اذنيه بياقات فرائية. واستطالت السوالف. وقصرت التنانير. وامتلأت أرداف الخادمات اللواتي أصبحن عاملات وموظفات. شيء ما قد تغير» (ص ٣١).

– «الخادمات ما عدن خادمات. السلم الطبقي مال. وشبع الناس كل الناس» (ص٣٢).

– «احتلال هذا أم انحلال» (ص ٣٣).

– «العمال يملأون مصانع إسرائيل. وأصبح أجر العامل يضاهي أجر السيد» (ص٣٨).

– «وظاهرة الخدم انقرضت» (ص ٤١).

– «المزارع كانت مهجورة، والأشتال ما عادت تغطي سوى رقع متفرقة من الأرض المهملة، وأصوات الدواب التي كانت تملأ الفضاء بثغائها ورغائها ما عادت تعوسق الأجواء» (ص ٤٦).

– «ونحن الآن نعيش كما تعيشون أنتم يا أولاد الوجاهات» (ص ٥٣).

– «الليرة الإسرائيلية خير من الجوع» (ص ٦٠).

– «قبل الاحتلال كنت مستخدم بدل الواحد ثلاثة. وكانوا ماشيين مثل الساعة. بعد الاحتلال فسدوا وصاروا يحاسبونا عالملك» (ص ٨٠).

هذه هي الصورة التي تعطيها «الصبار» للواقع الفلسطيني في واقع الاحتلال،

والصورة ثقيلة ومثقلة، تقول أشياء كثيرة، وتشير إلى «شيء ما قد تغير». والشيء أشياء. لقد ترك الاحتلال بصماته واضحة على جملة المستويات الاجتماعية. ففي المستوى الاقتصادي حدث تغير في بنيان العلاقات التي كانت مسيطرة قبل الاحتلال. تراجعت الزراعة. وتراجعت معها قيم الحياة الفلاحية، وتزايدت الأيدي العاملة في المعامل الإسرائيلية. ويمكن القول إن الاحتلال قد أدى إلى اندثار جزء أو أجزاء من الطبقات القديمة وظهور طبقات جديدة، ولدت وتطورت في علاقات الاحتلال، الذي غير مكان العمل ونوع العمل، وعلاقة العامل بعمله، وأدى هذا التغير إلى اختلاف نظرة «الطبقات» لبعضها البعض بسبب تغير شكل الطبقات: علاقة الزراعة بالصناعة: «ميل الميزان الطبقي». وقد أدت التحولات الاجتماعية بالضرورة إلى تحولات «مماثلة» في السلوك والأحكام والقيم: «احتلال أم انحلال». وبكلمة واحدة: قام الاحتلال الإسرائيلي بإعادة تشكيل الشرط الفلسطيني.

تكتب «الصبار» تغيرات الواقع الفلسطيني في حاضره و«نزوعه القادم»، حتى نكاد نظن أحياناً، أنها تقول لنا ان المجتمع الفلسطيني يسير «نحو حياة أفضل في المأكل والمشرب والملبس»، لكن «الظن» ليس سهلاً، لأن سحر تطمح في روايتها إلى رسم المجتمع في كل مستوياته: تغيرّ الواقع وحركته المتناقضة، أي سيرورة الوعي في سيرورة العلاقات الاجتماعية. والسؤال هنا: كيف تتشخصن هذه العلاقات وتجد معادلها الروائي؟ كيف تتحول إلى شخصيات تعبر – تحكي – في وعيها وممارستها عن الواقع الجديد من حيث هي علاقة منه وفيه، أثر له وأثر فاعل فيه؟

تستبين العلاقات في عدة شخصيات تنتمي إلى أصول اجتماعية مختلفة، وتحمل أشكال وعي مختلفة، تتحدد بتلك الأصول، وتفارقها، لأن الاحتلال «ألغى» تلك الأصول وأنتجها من جديد، وفي هذا الوعي يعيش البعض إشكاليته بشكل مجرد منقل بالمعايير الأخلاقية والمثالية: «أسامة». وهناك بعض آخر يعيش مسألة الوطن دون أن يمتلك الوعي الايديولوجي الموائم لها، يعيش حب الوطن بلا نظرية أو تنظير، والبعض هذا هو «الفلسطيني اليومي»: «أبو صبري، زهدي، شحادة، أبو شحادة». البعض الثالث يمارس العمل الوطني في صموده، وفي سعيه المستمر لإيجاد صيغة النضال الممكنة: «عادل».

ندخل مع هذه الشخصيات، ونبدأ بالقديم منها، بتلك الشخصيات التي تنتمي إلى زمن آخر، إلى زمن مضى وانقضى، وانقطعت علاقته مع المستقبل لأنها مستحيلة. من هذه الشخصيات «أبو شحادة»، شيخ عجوز يتمايل بجسده الأعجف ككيس من نخالة، يدخن سجائره الرخيصة ويمضي في ذاكرة لا تعرف إلا الماضي ولا تتعرف على حاضر لا يعترف بها. يعيش في مزرعة مهجورة مع كلبه العجوز، كيان ضامر يتزايل بهدوء واستقامة، أو يتزايل مع ملامح قديمة تنمحي في واقع القهر الجديد. «أبو شحادة» عجوز وفقير لا يذكر من ماضيه إلا قهر السيد، واستغلال فلسطيني آخر يتزايل معه. وأمام حاضر القهر وماضيه يقف العجوز صامتاً، يقتصد في الكلمات، ويردد قوله الضروري: «أنا داري؟». يلخص العجوز في كلماته اللامبالية حاضره وماضيه: «طول عمري كنت أجير، لا لي أرض ولا ما يحزنون، وابني كان أجيرا ولم يزل» (ص ٥٠). أجير يمضي، ويمضي معه صاحب المزرعة (أبو عادل الكرمي)، وإذا كان العجوز الفقير يمضي صامتاً، فإن صاحب المزرعة يتشبث

بطبقته، ويتوكأ على «آلة صناعية»، ويعيش وهما زمن طبقته، التي تثرثر في القضية الوطنية وتتآمر عليها، أو الطبقة التي تعتقد أن القضية الوطنية مربوطة بها أبدا.

في حقل التغيرات الجديدة يزول «السيد» و«العبد»، أحدهما يمضي صاحيا وثانيهما واهما، وفي زوالهما يقترب «ابن السيد» من «ابن العبد»: «شحادة» و«عادل» يشتغلان في المعامل الاسرائيلية.

يحمل «شحادة» إرث أبيه، والإرث حقد وانتقام من الماضي: «لما متنا من الجوع ما حدش سأل عنا» (ص ٥٠). في غياب الملكية وحضور القهر تتساوى الازمنة والأمكنة بل يأخذ الزمان والمكان معناهما من حدود العيش: «كان شحادة يرتدي جاكيت جلدي له ياقة من الفرو. وكان شعره الأجعد يحيط رأسه بشكل هالة لا يقل طول نصف قطرها عن عشرة سنتيمترات. بينما تكوم إلى جانبي خديه سالفان غليظان كشجرتي تنش صغيرتين. وكان يمسك غليونه بيده المزوقة بخاتم ذهبي ثمين ويتكلم من جانب فمه كما يفعل كبار الممثلين الأجانب» (ص ٩٩).

ترسم سحر في هذه الكلمات صورة «الغني الجديد» وتوغل في هذا الرسم حتى تصل إلى حدود «الكاريكاتور»، مع ذلك فإن «اخضرار» واقع شحادة لا يشير إلى «جمال» الحاضر بل إلى بؤس الماضي، لانه في وصفه الجديد لا يستعيد إلا اضطهاد أبيه، ولا يحاول إلا تحقيق ذاته في وضع هجين، فلا يجيء التحقيق إلا هجينا.

إذا كان «شحادة» يمثل في سطور الرواية «نمط الغني الجديد» فإن «عادل الكرمي» يمثل نمط «الفقير الجديد»، وإذا كانت علاقة والد الاول لا تتحدد بعلاقة والد الثاني إلا كعلاقة طبقية، فإن الاحتلال الاسرائيلي قد كسر هذه العلاقة بين «الابنين» ووحدهما في السوق الإسرائيلية. لهذا فإن عادل يمثل إشكالية مزدوجة، فهو لا يحاول العثور على صيغة نضال مساومة فقط، بل عليه أن يتحمل وضعه الجديد، الذي أنزله من طبقة إلى أخرى، وجعله يقف في صف من كان أجيراً له: «وأنت عادل انزل، انزل، واشرب ارجيلة على حساب شحادة» (ص ١٠١)، «أيعجبك أن تهبط إلى مستوى زهدي وشحادة وأبو النوف؟ هؤلاء الجهلة لا يعرفون شيئاً» (ص ١٠٥). ينزل «عادل» ويذهب إلى العمل مع غيره، ووالده يعتقد وهماً، أن الابن في المزرعة، والابن لا يصارح هذا «الوالد الصنديد الذي يتربع وسط الديوان محاطا بالوجهاء» (ص ٦٥). تتكشف إشكالية «عادل» الثانية في علاقته مع القضية الوطنية، وشكل ارتباطه بها يختلف عن شكل ارتباط والده، لأن تغير وضعه الطبقي دفعه إلى موقع ايديولوجي جديد ومتقدم، أو إلى موقف موضوعي يجعله يتعامل مع ما هو ممكن لا مع ما هو واجب الوجود. يبرهن هذا الموقف عن ذاته في صيغ موجزة واضحة: «أنا لم أنس البلد بدليل أني لم أتركها» (ص ١٠٧)، «للصورة أكثر من بعد واحد» (ص ٧٨). أما معنى هذه الصورة فيتضح في صورة أخرى: «خذ عمري واقنعني بأن الحرية تعني جوع الفرد. وأن في الجوع سعادة» (ص ٧٢). يمثل «عادل» في حركة الواقع الموضوعية شكل الوعي الذي يعي حدود قدراته ويدرك تعقد المسيرة النضالية، أي يدرك حدود تأثيره الممكنة على الواقع المعاش. لذلك فإن دوره الإيجابي يظهر في ممارسته اليومية التي تعمل

على ترميم أوضاع من يشاركهم العمل والنضال، وهذه الممارسة تهدف أولاً إلى الحفاظ على الهوية الوطنية. ولهذا فإن سلبية «عادل» ومساومته تصبحان موضوعيا المعنى الحقيقي للصمود والمواجهة، بل يمكن القول إن عادل يعيش واقعه من الداخل ويعرف هذا الواقع، ومن هذه المعايشة وتلك المعرفة يصل إلى وعي موضوعي بعيد عن أوهام الرومانسية والبطولة الزائفة، وبعيد أيضاً عن المساومة التي تصل إلى التواطؤ.

في مقابل الوعي الموضوعي اللصيق بواقعه والمساوم، يقف وعي آخر أحادي البعد، يرى الوطن ولا يرى الأرض، يرى النضال ولا يرى مواده النضالية الحقيقية: الشعب والوعي الأحادي البعد يتمثل بشخصية «أسامة الكرمي»، الذي يرجع الاشكاليات إلى إشكالية واحدة، ويرى المركب بسيطا. شخصية رومانسية في وعيها السياسي، وقد تتطاول هذه الرومانسية وتمتد حتى تصبح جهلاً، وبطولة مجانية. بطولة تتأتى وتذهب، دون أن تدرك معنى الواقع، فتذهب التضحية في سطور الكتب دون أن تقول جديدا. تستحيل قضية الوطن عند «أسامة الكرمي» إلى إشكالية مجردة ومقولات نظرية باردة، بل قد تجاوز حدودها فتصبح حسًا أخلاقيا يمجد النضال دون أن يعرف الواقع.

«أسامة» فلسطيني جاء من «الخارج»، حاملاً وهم الوعي. وعندما يحاول استعمال «حمولته»، يكتشف غربته وتوحده، فيسير محبطا ناقما، ويعتبر «لقمة الخبز» ترفا، ولأن «الخبز» ليس ترفا فهو يقف في تعارض مع الآخرين، حتى يتوهم أحيانا أنه منقذ البلاد الوحيد. إن إشكالية أسامة الحقيقية تتمثل في الفراق القائم بين المثل والواقع، وبين النظرية والممارسة، وبين المفهوم الديمقراطي للجماهير والمفهوم النخبوي – الاستبدادي. ماذا يقول أسامة في سطور الرواية:

– «ماذا حدث للبلد؟ ماذا حدث للناس؟ ماذا حدث لكم؟ لقد تغيرتم. حتى الصبية يدخنون في الشوارع. والناس يلتهمون الكنافة ويبتسمون. وأنت أيضا تبتسم. ماذا حدث لكم؟ ماذا حدث للبلد؟ أبطروكم. استوعبوكم. ولا أرى في عيونكم ومضة خجل» (ص ٣٢)، ويقول أيضا: «يدخن الصبيان رغم وجود الآباء. فما نفع الآباء إذن؟ يسيؤون تربية الجيل الجديد ويشوهون أمجاد الصمود» (ص ٧٤).

وهكذا، يقف «أسامة» أمام مجتمعه محبطا، لا يفهم كيف يبتسم الآخرون، ولا كيف يعملون، فيذهب في إحباطه ولا يرى بوادر الشروق إلا في الجيل الجديد: «هذا هو الحبل الجديد، هذا هو الأمل. ومن هنا تنطلق الشرارة» (ص ٩). وفي انتظار «وصول» الجيل الجديد يذهب إلى مشروعه «واضحا»، والمشروع لا يقبل بالأقوال والمحاكمات لأنه يقول بحل واحد: «نسف باصات العمال». ويحقق «المناضل الثوري» حلمه، وينسف «الباصات» ويستشهد.

وهكذا تذهب الشهادة صادقة، توائم بين الفكر والعمل. ورغم صدقها الصافي فإنها تدخل في الرؤية الاخلاقية، دون أن تمتلك الوعي السياسي أو تقترب من الحدس التاريخي، أي أن صدق الشهادة يفقد جزءا منه أو أجزاء من إمكاناته في رومانسية الوعي و«نقاء

الإرادة». يريد «أسامة» تحرير الوطن بشكل من الوعي يقود إلى الموت المجاني، أو ما يشبهه، بوعي اصغر بكثير من الشرط التاريخي الذي يتعامل معه، وعندهاينكفىء الوعي ويظل «الشرط» «ينتظر» وعيه الموافق، أو ينتج في حركته وفي علاقته مع «الفلسطيني العادي» هذا الوعي في سيرورة «بطلها» الوحيد هو الشعب. ويمكن أن نتعرف على حدود «أسامة» إذا قرأنا المركبات الأيديولوجية التي يلهج بها نظرا، ويعتمدها عملاً.

– «الشعب: خدعة، اليد الواحدة لا تصفق، وأنا واحد. أنا واحد!» (ص ٢٢٨).

– «زهدي وشحادة وأبو النوف [عمال]؟ هؤلاء الجهلة لا يعرفون ما يفعلون» (ص ١٠٥).

– «لو أن عادل خرج من المنطقة والتقى الرفاق في الخارج لاختلف الوضع. فهذه المنطقة المحصورة ما بين النهر وسياج العدو باتت تشكل خطرا جسيما على الفكر الثوري في المنطقة. لقد استوعبوهم، أبطروهم، وغسلوا أدمغتهم بالأكاذيب والليرات» (ص ٩٦). و«تفسيري الوحيد هو أنكم تخلفتم عن الركب الثوري. الناس في الخارج يلاحظون هذا ويكتبون عنه» (ص ١٠٧).

– «الاقتصاد لا يصنع التاريخ. والمادة ليست المحرك والدافع والهدف. ماذا عن المبادىء والمثل؟ ماذا عن الأخلاق والقيم؟ ماذا عن الحق والعدالة؟» (ص ٩٥).

في هذه المقاطع، استطاعت سحر أن ترسم السمات الفكرية لهذا «البطل الرومانسي»، والسمات واضحة وضوح هزيمته «القادمة»، تطلق معاييرها بشكل عمودي لا زوغان فيه: الثورة عمل فردي يحققه فرد متوحد، يضحي بذاته من أجل شعب أقل مرتبة منه. الأخلاق والمثل والعدالة هي محرك التاريخ الوحيد الذي لا يعطي معناه إلا للنخبة العارفة. الثورة لا يحققها الشعب في نضاله اليومي المتميز بل «تصدرها» العقول العارفة «في الخارج». الحاضر لا معنى له لأن الشعب فيه غارق في جهله، «والخير كل الخير» في نقاء «الأيام القادمة» التي سترفع رايتها «أجيال جديدة» تعرف معنى القيم والأعراف الأصيلة. سمات فكرية بلا غبار لطبقة أو لفئات اجتماعية محددة خبرت التاريخ فلم تخبره إلا بسقوطها المتكرر، ودخلت الثورة فلم تر فيها إلا جسرا ووسيلة للتمايز الاجتماعي وركوب حركة الجماهير القاتلة وقيادتها من مكاتب الخارج: وكيف تصنع الثورة خارج شعبها وبمعزل عنه؟ وماذا يعرف من ينادون بفكر «أسامة» ويمارسون ممارسته عن «زهدي» و«أبو صابر» وهل يعرف هذا «الثوري الأنيق» و«البطر بأموال الثورة والخليج» معنى البطالة والبحث عن الرغيف، وعن المعاناة اليومية للحفاظ على الرغيف وعلى الهوية الوطنية؟

يقف في «هامش» الصورة ومنتصفها، أو في المركز الحقيقي الذي يعتبره البعض «هامشا»، الفلسطيني العادي الذي يصنع الثورة في صحته: «أبو صابر». إنسان فقير، غارق في همومه اليومية الكثيرة، في الأفواه التي يطعمها. مسرور لأنه عثر على عمل في «المصنع الإسرائيلي»، لكن «العمل» الذي يهبه «الفرج» يقطع أصابعه، ويقذفه إلى الخارج نازفا وكسيرا، لأن إدارة المعمل لا تستطيع إسعافه. فهو لا يملك «إذن عمل». أبو صابر هو

نموذج الإنسان الذي يحاول تغييب الواقع العام من أجل أن لا يرى إلا واقعه الذاتي، لكن حقيقة الأمور سرعان ما تلغي هروبه الزائف وتعيده إلى الواقع العام الذي لم يفارقه إلا في وهمه وحلمه المستحيل. أما «زهدي» فهو الفلسطيني الذي خبر شكل العمل والغربة في البلاد العربية، ثم عاد إلى الوطن مدفوعا بغريزة وطنية، وتعلق عفوي بمصير الوطن، ومن «العفوية» و«الغريزة» يصل إلى السجن، كي يموت فيما بعد إلى جانب «أسامة» في معركة موجهة ضده وضد أمثاله. وأخيرا، هناك «باسل الكرمي» أو «أبو العزيز»، شقيق «عادل»، إنه الطفل الفلسطيني الذي ينتجه واقع الاحتلال، ويجعل من السجن جزءا من طفولته، وفي السجن يتعلم دروسا جديدة، كي يسير فيما بعد في طريق «الاحتراف الثوري». إنه رمز المستقبل الذي يحتج على حاضر مثقل بالاسار العائلي ومحاصر بالوجود الإسرائيلي.

قلنا، فيما سبق، إن النص يستوي أدبيا عندما يغيب الكاتب منه، أما عندما يدخل فيه، أو يتدخل في علاقاته، فإن شيئا ما يذهب من النص، يتهاوى، ويكتنفه «الضباب»، يصبح من الصعب اقتفاء أثر متسق للشخصية التي تنوس، أو يجب أن تنوس، بين حركتها الموضوعية المحددة بشروطها المادية وبممارستها اليومية ووعيها الاجتماعي، وحركتها القلقة، الخارجة عنها، التي يجرها الكاتب إليها، بسبب قلقه ككاتب، أو بسبب انتقاله من دلالة إلى أخرى بلا سببية ظاهرة أو مستترة. وعندما تذهب القراءة في سطور «الصبار»، فإن القراءة تدخل في «ضباب» بعض سطور هذه الرواية الأصيلة والمجددة. مما لا شك فيه أن سحر، تنطلق من اشكالية واضحة: التغيرات الاجتماعية، وسيرورة الوعي الاجتماعي الفلسطيني في هذه التغيرات. مع ذلك فإن سحر تقاسم الواقع قوله، تنتج شخصياتها روائيا، وتمنحها السمات والحركة الموضوعية، لكنها تتدخل – أحيانا – في مسار هذه الشخصيات، وتنطق باسمها، وتحملها أقوالها ورغباتها الذاتية (رغبات الكاتبة). أي تنسى إمكانات الشخصية الموضوعية. وقد توغل الكاتبة في التماثل بشخصياتها والحديث باسمهم، حتى لا نكاد نفرق بين سمات «أسامة» وسمات «عادل»، علما بأن لقاءهما مستحيل، أو أنهما يمثلان قطبين متعارضين. وقد لا نقرأ وعي «باسل» في حدوده وبراءته، وإنما نقرؤه في أيديولوجيا الكاتبة. إن تدخل سحر خليفة في حركة شخصياتها الروائية يجعل هذه الشخصيات «ملتبسة»، ومتعارضة الدلالة، أحيانا، لأنها لا تتقدم كعلاقات روائية موضوعية بل كعلاقات ذاتية – موضوعية، تحمل أثر الواقع من ناحية، وايديولوجيا الكاتبة من ناحية ثانية؛ وإذا كانت القراءة الروائية قادرة على عزل الذاتي عن الموضوعي، والامكانية الفعلية عن الامكانية المجردة، فإن هذا العزل يشير إلى تلوث العلاقات الموضوعية بالتصورات الذاتية للكاتبة، والتصور الذاتي بهذا المعنى، هو «تشتت» الوعي، التناقض فيه، أو قصوره الذاتي. كيف يعلن تدخل الكاتبة في الرواية عن ذاته؟ الأمثلة كثيرة، سنعطي بعضا منها:

– «قال أبو صابر: هذه المرأة جوهرة. تحاول أن تشدّ أزري بالدعوات والبسملات. لا بأس. مورفين مستحب. لكنني بحاجة للمجدبات» (ص٦٦). إن أبي صابر البسيط، والغارق في بؤس بلا ضفاف، والحالم بسيرة «أبي زيد الهلالي»، كما تقول الرواية، لا يستطيع أن يتعامل مع الدين بهذا المفهوم، إن هذا التعامل صادر عن موقف الكاتبة من الدين لا عن أبي صابر الغارق في الوعي الديني.

– «يقول باسل: عندما تزيل الكريم وتلمس الوجه الضاحك تصاب برعشة جنسية لذيذة» هذا القول أيضا، لا يمكن أن يصدر عن «باسل» في حدود«الروائية»، وإنما يصدر عن الكاتبة، التي ترسم الشخصية، وتنسى إمكاناتها الفعلية. وتنسحب هذه الحاكمة أيضا على «باسل» حينما يقول: «هؤلاء لا يعرفون الثورة الحقيقية، الثوار الحقيقيون لا يحملون الكتب، بل المدافع، والخناجر. الخنجر له مفعول مضمون. تذكروا هذا القول جيدا» (ص ١٦٢). لا أعتقد أن هذا «الطفل الضاحك» يملك هذه الحكمة، وإذا اقترب منها، فانه بالتأكيد يعبر عنها بشكل اخر. إن تداخل قول الكاتبة وقول شخصياتها لا يقتصر على هذه الشخصية أو تلك، إنما ينسحب على كل الشخصيات تقريبا. لنستمع إلى «عادل»:

– «هل لقحنا النهر المقدس ولم نلد؟ غوصي يا بلدي في الأوحال. ولتطف على السطح آلاف الطحالب. ولتقل على الوطن السلام. ولتقل على الارض السلام» (ص ٧٥). هذا القول لا يعبر عن الشخصية في سماتها الروائية العامة، لذلك فإنه يقترب من قول «أسامة»: «وغوصي يا بلدي في الأوحال. وعان يا شعب مرارة العين البصيرة واليد القصيرة. واليد تنزف. والدار الكبيرة يعلوها الغبار. وأمجاد العائلة تنهار وتنفضح الكذبة.فنحن في الهم سواء» (ص ٧).

أعود هنا وأقول من جديد: إن قول الرواية الحقيقي هو قول علاقاتها الفنية، وعندما ينكسر هذا القول، ويختلط بقول آخر، خارجي، فإنه يكسر معه العلاقة الفنية. لهذا، كان من الطبيعي، أن يمتد تدخل سحر في نصها الروائي إلى حدود الفعل الروائي ذاته، حيث يتطور الفعل في مستوى لم يكن متضمنا فيه، أي يبتعد الفعل عن امكاناته الفعلية ويدخل في امكانية مجردة، أخلاقية الدلالة غالبا، فرضتها الكاتبة، التي تدفع بالفعل الروائي وفقا لرغباتها الذاتية، ومعاييرها الاخلاقية. يتضح هذا التدخل، ويبرهن على ذاته، في رسم شخصية «شحادة» وحركتها. لقد دفعت الكاتبة هذه الشخصية إلى ضفاف السخرية، وجعلت منها «كاريكاتورا»، كي تصبح وفقا لإرادتها شخصية – برهان تدلل على «بطر الأجراء» و«رخاء العيش» في زمن الاحتلال.

تتراجع موضوعية النص الروائي في صنّار سحر خليفة، حينما ينتقل النص من المستوى المشخص إلى المستوى المجرد، ومن مستوى الممكن إلى مستوى الواجب، ومن الموضوعي إلى الذاتي، أي عندما يحل ما هو مطلوب ايديولوجيا مكان ما هو روائي، والروائي يختلف عن الايديولوجي، ويتجلى ذلك في نقطتين:

(أ) تتمثل الأولى في اللقاء المستحيل روائيا (موضوعيا) بين «أسامة» و«زهدي» فوق أرض معركة واحدة، تخضع في زمانها لمنطق الصدفة، علما بأن هذه المعركة المعبرة عن موقفين متمايزين من قضية الوطن، لا تصبح معركة واحدة، حسب منطق الرواية ذاتها، إلا عندما تبقى «معركتين»، لأن معركة الوطن لا يحددها وعي واحد، بل تتعامل معها أشكال وعي مختلفة في أصولها ودلالاتها، وهذه الاشكال تجعل المعركة «معارك»، وفي هذه «المعارك» يتداخل الصراع الطبقي مع الصراع الوطني، ويتقابل الوعي الذاتي مع الوعي الموضوعي. يعيش «أسامة»، الرومانسي الغريب عن الواقع، معركته في حدود وعيه، ويعيش

«زهدي» ذات المعركة في ممارسته اليومية، وتجربته المتراكمة، في حدود حصاره الذي يحاول المصالحة بين عناصر اليومي والتاريخي. وإذا كانت كاتبة «الصبار» مدفوعة بـ «مركب إثم معين» أو بـ «أخلاق طهرانية»، قد أرادت أن تؤكد وحدة ووحدانية المعركة الفلسطينية، فإن هذه الوحدة لا تستقيم في معناها الموضوعي والصحيح إلا باختلاف أشكالها، فللمعركة أكثر من شكل، وأكثر من «مضمون»، واختلاف الأشكال يعود إلى تعقد واختلاف شروط حياة الإنسان الفلسطيني. أكثر من ذلك، إن المنطق الموضوعي لحياة عامل لصيق بتراب الوطن مثل «زهدي»، لا يمكن أن يلتقي في مدار شخصيته الروائية مع ثائر متوحد يعيش ضباب الشعارات. فالأول يعرف الوطن من الداخل والتجربة، والثاني يعرفه في الذاكرة وكلمات الكتب.

(ب) تستمر النقطة الثانية في قول النقطة الأولى، فالنص الروائي يقدم في علاقاته صورة الواقع، والصورة الروائية معرفة أو شكلٌ من المعرفة، وهذه المعرفة ليست برهاناً استدلالياً مباشراً لأن برهانها خفي في حركة العلاقات. مع ذلك فـ «سمر» لا تترك برهان النص في النص، ولا ترضى أن يكون البرهان خفياً، لذلك فإنها تقدم برهانها الذاتي في النص، ومن أجل ذلك تدفع بـ «الصغير باسل» إلى مسرح «الضمير» ليعيد إيضاح الأمور وقول الحقيقة، فيعلن أن أخاه قد غادر «مزرعة الوالد» منذ زمن والتحق بجموع العاملين في المصانع الاسرائيلية، ويعلن أن أخته «نوار» تحب «صالح» وأنها تزوره في السجن. ونسأل هنا: إذا كانت الرواية تخبر في علاقاتها عن تغيرات الوعي والواقع، فلماذا تدفع كاتبة الرواية باحدى شخصياتها إلى ساحة الإخبار والإعلان والتبسيط؟ أعتقد أن مثل هذا الموقف يمس بقول الرواية المضمر، وفنيّة الرواية هي قولها المضمر، إذ أن القول المضمر هو وضوح الرواية الحقيقي الذي لا يحتاج إلى إعلان أو برهان.

عندما لا يستطيع كاتب النص الروائي أن يحدّد المسافة بينه وبين الواقع الذي يكتبه، فمعنى ذلك أنه غير قادر موضوعيا على تحديد موقفه من هذا الواقع، أو لنقل إن هذا الموقف، في التباسه، يتحول إلى جملة مواقف لا تكمل بعضها بعضاً، بل تلغي بعضها بعضاً، لتشير في النهاية إلى أن الكاتب لم يزل يبحث عن موقف واضح من هذا الواقع، وبسبب هذا الموقف القلق المرهون بوعي يبحث عن ذاته، فإن الكاتب يمنح شخصياته سمة معينة، ثم يعود فيلغي هذه السمة ويستبدلها بأخرى، أي أن سلسلة المواقف التي تحكم علاقة الكاتب بالواقع، تعود فتعكس ذاتها على النص المكتوب، وتجعله جملة نصوص في نص واحد، وتجعل من الشخصية شخصيات في شخصية واحدة. لا تنطبق هذه الأطروحة، بالتأكيد، على جملة علاقات «الصبار»، إنما تمسّ، وبالتأكيد أيضاً، بعض علاقاتها، حينما لا «تدري» الكاتبة أن تحددّ علاقتها مع الشخصية التي ترسمها، لهذا يتداخل قول سحر المباشر مع قول «أسامة» حتى لا نستطيع أن نمايز بينهما:

– «هذه اليد. ملطخة بالدم. لكنها جسر الحرية في نهر الأحزان. وأنا حاليا أرفعها. أطلقها. جناح نسر يجرح حاجز الصوت بنصال حده». وصوتي هادر. لعلعة الكاتيوشا والتابالم. فلتهتز الأرض لوقع قدمي إذا مشيت. ولترقبني الأعين الغافلة إذا غفوت. فأنا

للصحوة أسري من بين دياجير السخط» (ص ١٧٦). تلتقي سحر في مثل هذه الكتابة الشعرية الواعية مع بطلها الذي ترفضه في المنطق العام لروايتها، بل يمكن أن نقول: إن هذا اللقاء الملتبس، هو الذي دفع الكاتبة إلى إنهاء حياة «بطلها» في معركة غير ضرورية، أي قادها إلى إلباسه فعلاً روائيا بلا دلالة، فـ «أسامة» يذهب شهيدا، واستشهاده لا يعود نظريا إلى المعركة التي خاضها، لأن موته مكتوب فعلاً في قصور وعيه، وسواء «استشهد هذا البطل أم لم يستشهد» فإن دلالته الروائية لا تكتسب جديدا، فحركته هي حركة إخفاقه ونجاحه المستحيل. إن التباس موقف الكاتبة من شخصيتها هو الذي أفضى بها إلى إلغائها، والالغاء هنا هو هروب من جواب أكثر منه إجابة على سؤال. أكثر من ذلك، إن إجابة الرواية على أسئلة شخصيتها تظل غائبة. والغياب، هنا، يعني عدم القدرة على الاجابة، وبسبب ذلك فإن منطق الرواية الداخلي يحكم بـ «الموت – الفشل» على أسامة، أما الكاتبة فتتماثل به حينا، ثم تتخلص منه فيما بعد، أي أنها تحاول أن تكون محايدة.

تنزع سحر الى هذا الحياد الواهي بـ «ضباب الوعي»، حينما تتعامل مع شخصية أخرى: «عادل»، فهذه الشخصية كما رسمتها الكتابة الروائية تمثل الوعي الموضوعي، أو الفلسطيني الذي يحاول موازنة عناصر المعادلة كي يصون ذاته ويظل عنصرا فاعلاً في النضال اليومي، مع ذلك فإن سحر تعطي بطلها ثم تهرب منه، أو لنقل إنها تهرب منه حينما لا تكمل كتابته، أو تمنع عنه بعض سماته القاتمة فيه، التي تلمحها القراءة، وإن حجبتها الكتابة. وفي حيادها الملتبس تذهب الكاتبة نحو «باسل»، «أمل المستقبل» الذي يظهر في نهاية الرواية كلحظة تبشيرية ايديولوجية، امتداد آخر لـ «أسامة»، أي أن «أمل المستقبل» متخلف عن «عادل» موضوعيا، ولن يصل إلى وعي يستطيع التعامل مع الواقع إلا بعد أن يَعْبُر التجربة الضرورية، وهذا ما ستقوله رواية سحر التالية: «عباد الشمس». إن اختيار الكاتبة لحظة المستقبل موئلاً، لا يعبر عن تفاؤل مفتوح بقدر ما يعبر عن قلق في الحاضر، وضياع في الخيارات، أي أن المستقبل مهرب ذاتي، ونقطة يتكىء عليها الوعي حتى يعثر على ذاته.

إذا قرأنا وعي كاتبة «الصبار» في قفزاته المستمرة، و «توازنه الحرج»، فإننا نجد أن هذا الوعي يعتمد، في مقاربته للواقع، على ثنائية مستمرة، تقبل بجزء من الواقع وترفض جزءا آخر، أو لنقل إنها ترى في ذات اللحظة (الشخصية) عنصرين متوازيين، أحدهما سيء والآخر جيد، وهذا يعني أنها لا ترى تناقض الواقع بل ترى الواقع بشكل متناقض. كيف يتم ذلك؟

بعد أن تصف الكاتبة «الوجه الايجابي» في الاحتلال – يُسرُ العاملين في المصانع الاسرائيلية – تعود لتصف، فيما بعد، وجهه السيء، تقول في وصف الوجه «الأول»:

– «نحن الآن نعيش كما تعيشون أنتم يا أولاد الوجاهات» (ص ٥٣).

– «مسحت دموعها بكفيها فتلألأت الأساور الذهبية في معصميها [أم صابر] وخشخشت» (ص ٦٢).

– «صاح زهدي: يا «أبو صابر». أطلت امرأة في الأربعين،.... تحمل في معصميها ما لا يقل عن ربع كيلو من الذهب» (ص ٩١).

– «العمال يشتغلون هناك [في المعامل الاسرائيلية] وحالهم ذهب» (ص ٨٠).

وكما نرى، فإن الكاتبة تؤكد على الأحوال «الذهبية» للعمال، لكنها بعد ذلك تعود إلى رسم الوجه السلبي للاحتلال:

– «أبو صابر لا يحمل إذن عمل وهو بالتالي غير مؤمن» (ص ٥٦). وعندما تقطع الآلة أصابعه فإن وضع العاملين لدى العدو يأخذ مظهراً مأساوياً: «كانوا يلتفون حول الرجل المطروح أرضاً. نوافير دموية تتدفق من أصابعه الأربعة. والسائل الأحمر يغوص في تربة رملية اقتلعت منها جذور البرتقال حديثاً» (ص ٥٦). نستبين في هذا الوصف الذي يحتضن الجرح والأرض والبرتقال كل مأساة الفلسطيني الذي غادر الأرض الأولى ودخل مضاعفاً اغترابه إلى المعمل الإسرائيلي تسللاً. نسأل بعد هذا، من أين يجيء الذهب، وإذا جاء فهل يدوم طويلاً؟: «الفلا. الفلا نار كاوية، البلد والناس اللي كانوا يشتروا كيلو صاروا يشتروا نص» (ص ٧٩).

لست أدري كيف يمكن التوحيد بين هذين الجانبين المتناقضين حتى الانفجار؟ والتوحيد، كما نرى، مستحيل، لذلك تعاملهما الكاتبة كما لو كانا متوازيين ابداً. لكن الواقع هو غير ذلك وهنا تكمن «هفوات» الرواية: لا يرى الوعي الموضوعي الواقع كجملة عناصر متوازية، بعضها سلبي وبعضها إيجابي، لكنه يرى هذا الواقع في وحدته المتناقضة، إذ أن السلبي المطلق في شرط معين لا وجود له، كما أن الإيجابي المطلق لا وجود له أيضاً، هناك وحدة يتناقض فيها السلبي والإيجابي بمعناهما النسبي، فإذا كان العمل في المصانع الإسرائيلية يساعد الفلسطيني على الحصول على لقمة العيش والبقاء فوق الأرض، فإن هذا العمل ذاته يدفع إلى التخلي عن الزراعة ويؤدي إلى دعم الاقتصاد الاسرائيلي وتقديم يد عاملة بسعر رخيص.

إن عدم اقتراب كاتبة «الصبار» من وحدة الواقع المتناقضة، هو الذي يوصلها أحياناً إلى المنطق الشكلي، أو إلى ما دعوناه بالثنائية القائمة على السلبي والإيجابي اللّذين لا يلتقيان، فبالإضافة إلى «العمل الإسرائيلي» في حديه «المستقيمين»، تلمس الرواية أيضاً «صراع الأجيال»، أو ما يقاتل في سبيل الوطن، وما يظل «صامتاً»: «السجن للفتيان والصبيان. والرجال ينطلقون في باصات «إيغد» ليكملوا بناء الدولة» (ص ٢١١)، «وأنا خايف ها الأولاد يعملوا عملة وندور احنا نترجّى رئيس البلدية والصليب الأحمر» (ص ٨٢).

نقول هنا، ربما يعود بعض ما هو «غائم» في الرواية إلى تعقّد جملة العلاقات في الواقع الفلسطيني، الذي يدفع بالكاتبة إلى «حياد» ظاهري، أو إلى «هروب» في الإجابات الناقصة. ويمكن أن نستعيد هنا وصف الكاتبة لشخصية «عادل»، ونطبق عليها الوصف نفسه: «في رأسي خليط لا أستطيع تحديد معالمه، وبالتالي لا أستطيع تحديد موقعي بوضوح» (ص١٩). وعندما نماثل كاتبة «الصبار» بـ«عادل» فإننا لا نطلق حكماً مطلق السراح

وبلا حدود، وإنما نقول: إن موقف سحر واضح كل الوضوح، ينبض في السطور، وتفصح عنه الكلمات، ويشير إليه هذا المشروع الروائي الطموح الذي حاولت تحقيقه، مع ذلك، فإن وضوح سحر كفرد أو كشخصية فلسطينية لا ينعكس بالضرورة وضوحا في نصها المكتوب، وهذا يعني أن وضوح الكاتبة لا يساوي وضوح نصها الروائي. مع ذلك فإن هذه المسافة بين الكاتب والنص لا تؤكد إلا حقيقة واحدة: إن رواية «الصبار» عمل متعدد المستويات، يحمل تجربة الكاتبة، وتجربة شعب تنتمي إليه الكاتبة، وبسبب ثقل الحمولة وتعقد الشرط التاريخي، فإن دلالة الرواية تتجاوز وعي كاتبتها، أو بمعنى آخر: يتجاوز وضوح الكتابة في رواية «الصبار» وضوح وعي الكاتبة التي أنتجتها. وهذا الفرق بين الكاتب والمكتوب لا تكتشفه إلا القراءة الروائية التي تقرأ النص وتصل إلى وضوحه على الرغم من بعض «الظلال». والتي تكتشف بين الوضوح والظلال مدى الجهد المبذول في العمل، ومدى خصوبته، والتي تسمح بحوار بين القارىء والعمل، حوار يجيب فيه القارىء على اسئلة الرواية، ويجيب أيضا على بعض الأسئلة التي لم تجب عليها.

عباد الشمس

في أسلوب أكثر اتساقا وارتباطا بموضوعه الروائي، تستعيد سحر إشكالية رواية «الصبار»، وتكملها ، أو تحاول إكمالها في روايتها الاخيرة: «عباد الشمس». تعود الرواية إلى موضوعها وتعيد طرحه في زمن شبه جديد، والجديد لا يكمن في واقع الاحتلال بقدر ما يكمن في الوعي الفلسطيني الذي يتعامل معه. والموضوع في حدوده الأولى والأخيرة لا يطرح إلا إشكالية واحدة: لا يستطيع الانسان الفلسطيني أن يحقق ذاته في زمن الاحتلال الذي يحاصر الارض والانسان والاشواق الصغيرة والكبيرة. ويمتد الحصار ويترامى حتى يتكثّف في اغتصاب الأرض وإلغاء البيوت وتغييب الانسان في السجن، وعندها يتماثل الحصار بالسجن، ويصبح السجن لغة عادية ووجودا يوميا أو شكلاً محايثاً لحياة الفلسطيني اليومية:

– «كيف السجن وكيف الشباب؟ ونقول السجن كأنه سجن واحد» (ص ٤٧).

– «ربما للسجن مفعوله المبين، لكن مجتمع السجن مختلف عن المجتمع الاكبر. هنا النساء والأرامل والكهول والأطفال وهبوط الليرة. وفي السجن شباب ورجال وقيود السجان ولا شيء أكثر» (ص ٤٨).

– «صار السجن مثل الحصبة. أسمعت بإنسان كبر دون حصبة؟ والسجن مثل الحصبة تماما» (ص ٢٧٦).

الحياة اليومية كالسجن، يختلف أحدهما عن الآخر، دون أن يصل الاختلاف إلى حدود التمايز، قد تختلف الدرجة لكن الدلالة تظل واحدة، لذلك يتماثل السجن و «المجتمع الاكبر»، والتماثل لا يقوم في المكان بل في الوجود الإسرائيلي الذي يجعل من كل مكان سجناً من كل فلسطيني سجيناً: «تبتعد. ومهما ابتعدت تلاحقك العيون. زرقاء خضراء صفراء سوداء. لها أجفان كاكية ورموش عوزية» (ص ٢١). يتحدّد الوضع الفلسطيني

بحصار دائري لا فكاك منه، ولأنه كذلك فإن كل ابتعاد لا يكون إلا واهماً. فالابتعاد والاقتراب يدوران في مساحة محكومة بوجود العدو، وفي هذه الساحة يساوي الاقتراب الابتعاد، أو يساوي السجن الانتظار، فالزمن الحايد لا وجود له في زمن الصراع، والفلسطيني «يولد في السجن أو المعركة والانتظار» (ص ٥٠).

في الزمن الفلسطيني الحاضر، يكتشف الإنسان حدود فرديته، ويدرك أن تحقق مشروعه الفردي مستحيل، وأن هذا المشروع، في حقيقته ووهمه، هو جزء من مشروع جماعي يتحرك في التاريخ، وعندها تتوحد المصائر، وتواكب المصائر الفردية المصير الجماعي، أي يصبح المصير الجماعي هو المرآة الحقيقية التي يرى فيها كل فلسطيني مساره الذاتي. وفي هذه العلاقة بين الفردي والجماعي يستجلي طموح الفلسطيني وإحباطه أيضاً: في الطموح والاشراق يرى الإنسان ذاته علاقة من كل أو يرى الكل في ذاته، وفي الإحباط والانكسار يدرك أن فرديته المستقلة لا تستطيع التحقق، أي أن التحقق الناقص في طموحه الفردي هو الشرط الأساسي للتحقق الجماعي في التاريخ: «وماذا تنتظر؟ تحقيق الحلم؟ وما كانت الأحلام قيد خطوة أو خطوات. سنوات قد تعقبها أجيال، الشعوب تراهن على التاريخ، أما تاريخ الفرد فأقصر» (ص ٤٤).

يبدأ الاحتلال بالأرض، وينتهي باغتصاب الوجود الإنساني اليومي، واحتلال الأرض هو احتلال وعي الإنسان وذاكرته وأحلامه. وإذا وحدنا بين الإنسان والأرض، ندرك أن اغتصابها هو احتلال للإنسان، ونقله من مستوى العفوية والحلم، إلى مستوى القصرية والأحلام المستحيلة:

– «تمر بي العيون السود وتثير رعشة. لكن وجيب الأرض والبندقية أقوى. ضاعت البراءة خلف القضبان واختبأت في ذكريات الطفولة. ولا شيء سوى الصفحات ونعيق السجان» (ص ٧١). هذا هو السجن الصغير الذي تندثر بين جدرانه الأحلام، أما السجن الكبير فيقول أشياءه الكثيرة:

– «سياج من قدامهم وسياج وراهم وسياج من الشرق وسياج من الغرب. وحواليهم أغراب وأجانب ولسانات تربطن بكل اللغات إلا بالعربي» (ص ٦٧). وهكذا تتكاثر دلالة السجن في التجربة الفلسطينية، يصبح السجن بلا جدران، لكن غياب الجدار يجعل الأسر أكثر مرارة وفداحة، لأنه يحيل الوطن إلى: «مقبرة كبيرة».

يقف الوعي أمام السجن القديم والجديد، يبحث عن إجابة لأسئلته المعقدة، لكنه لا يلبث أن يعرف بعد حين أن تعقد الإجابة هو تعقد الواقع، وأن ارتباك الأسئلة مزروع في واقع معقّد لا يعطي وضوحه إلا لممارسة مثابرة، أي أن أزمة الوعي هي أزمة الواقع المعاش الذي يفرض ضرورة وحدة صعبة ومتناقضة: وحدة الدفاع عن الأرض والعمل عند من يغتصبها، أو التوحيد بين طريق تصل إلى الرغيف اليومي دون أن تصل الطريق إلى الوطن. تستعيد سحر خليفة هنا أسئلة رواية «الصبار» وتدفعها إلى متاهتها الحقيقية المحكومة بأكثر من حصار وعدو وسمة:

– «ماذا ستعمل وكيف تعيش؟ والعيش هنا لا بد له من ليرة ورغيف خبز. والنضال أصعدة. والصعيد الأول يعني البقاء على الأرض رغم جميع الظروف الأخرى» (ص ١٢٨).

– «ان الأوان لنجد حلولاً محلية بدل اعتمادنا الدائم على الحلول المستوردة عبر الجسر. هذه أول سبل تنمية الاكتفاء الذاتي؟ صاح المدير: أي اكتفاء ذاتي؟ نعيش بدون العالم العربي؟ هذه روح انفعالية وانعزالية. نحن طلاب وحدة من رأسنا حتى أخمص قدمينا» (ص ٢٣٦).

– «أرض كان الزرع فيها أخضر، ثم حرثته الماكنات واختلطت خضرته بحمرة الأرض بحمرة الأرض دم الفلاحين» (ص ٣٢٦).

– «اليسار على علاته في إسرائيل، يظل النقطة المضيئة التي تبذر فينا الأمل للمستقبل. (ص ١٦٢).

تضيء الرواية في أسئلتها، تعقد الوضع الفلسطيني، بدءاً من مسألة الرغيف والقوت اليومي وصولاً إلى الأمل الكامن في ضمير الغيب. وما بين «الغيب» والرغيف تمتد سلسلة من التحديدات والأسوار، ويظهر الفلسطيني المساوم من وراء الجسر، وتتضح صورة العربي الذي لا يساعد القضية إلا لوأدها، ويتراكم الحصار العربي – الاسرائيلي كي يدفع بالفلسطيني المحاصر إلى مفازة مهلكة أو إلى طريق ضلال. وفي تضاعيف الحصار ومضاعفته، يتلمس الفلسطيني حدوده الأولى، ويجتر مرارته اليومية، ويتعرّف على مساحة حزنه الحقيقي، ويحن إلى شرط سوي غائب. تقول الرواية: «بسطاء يحنون للأمان، يعبدون النسل ويشتهون القمح والخبز الساخن. بشر قلوبهم تحن للدفء والاعراس وأفراح المواسم» (ص ١٢٧).

تدفع الرواية في هذه السطور إشكاليتها إلى حدودها القصوى، فتقابل بين اليومي والتاريخي، وبين الفردي والجماعي، وبين النزوع المقاتل والحنين إلى عيش بسيط دافئ، أي أن الرواية لا تتيه في تجريد قاصر وكتابة غمامية بل تبدأ باليومي البسيط، كي تدفعه في مساحة الكتابة إلى المستوى التاريخي الذي لا يعثر على تجريده الحقيقي إلا في التفاصيل اليومية. وفي هذا اللقاء والتعارض تنسج الرواية في كتابتها علاقات الوحدة والتناقض بين التاريخي واليومي في علاقة غير مستقرة، فتارة ينطلق الحماس العاصف للدفاع عن الوطن، وتارة ينطوي الحماس ويذهب الانسان حسيراً يناجي زمنه الضائع وحلمه المفقود: «حين ينحرف المدّ هل تلقي بنفسك في عرض التيار» (ص ٣٤٤).

لا تعرف الحركة التاريخية في نضال الشعوب سبيلاً ملكياً، فهي تتنوس ما بين مد وجزر، دون أن تهجر في نوسانها ما هو جوهري ومستديم. تستعيد «عباد الشمس» لحظة التناقض بين المد والجزر، وتبحث فيها عن اثار التجربة، وتقول إن «حياة البحر في قاعه»، في ذلك اللامرئي في حياة الشعوب، الذي يتفاعل ويختمر في صمت كي ينطلق بعد زمن ويصبح مرئياً. بل يمكن أن نقول، دون أن نفارق قول الرواية، إن حياة الشعوب الحقيقية تتكوّن في المسافة القائمة بين المرئي واللامرئي، في ذلك الصمت الزائف وفي ذلك الاندفاع الذي

يستوي أو ينكسر ثم يقرأ مساره من جديد، فالتجربة رغم كل أبعادها لا تزول حتى في لحظة الهزيمة لأن «رمادها» يظل شاهداً ودرساً ومسافة بين بداية لا تعرف النهاية: «النضج لن يسبق التجربة. كأيّ مثال، كأي استواء» (ص ١٢٩).

يستعيد الوعي حدوده في التجربة، وفي التجربة يتكوّن، وفي رمادها يقرأ أوهامه الأولى ويدفنها، وينبعث فيه وعي جديد لم يكن ممكناً دون عثار التجربة. عن تجربة الفلسطيني وعثارها، وعن طموح الفلسطيني وانكساره، كتبت سحر خليفة، وطرحت إشكالية روائية أصيلة. والسؤال هنا: هل وافق المعنى المبنى في رواية سحر، وهل وجدت الاشكالية معادلها الروائي؟

قلنا – منذ البداية – إن سحر خليفة قد وصلت إلى أسلوب روائي أكثر تكاملاً واتساقاً في «عباد الشمس»، وأقامت هذا الأسلوب على لغة جميلة بل متألقة في بعض السطور. مع ذلك، نستدرك ونقول: إن الرواية هي جملة علاقات ينسجها الاسلوب في لغته، دون أن يعني ذلك أن العلاقة الروائية هي الأسلوب، إذ أن العلاقة لا تساوي الأسلوب الذي كتبها بل تأخذ في علاقتها معه مكان الأولوية. لهذا نقول: إن الاشكالية الروائية في عمل سحر لم تصل إلى حدودها الممكنة، بل أضاعت أجزاء منها في شكل بناء الرواية. لماذا هذا الحكم؟ قبل الإجابة، ومن أجلها، نذكر بما يلي: العمل الروائي جملة علاقات متداخلة تعطي في النهاية معنى موحداً، أو: جملة علاقات تتداخل بشكل معين يؤدي في النهاية إلى توحيد المعنى، وهذا يعني أن العلاقة الروائية لا تفهم إلا في علاقتها مع العلاقات الروائية الأخرى، أي من خلال وظيفتها في إنتاج معنى معين يكمّل معنى العلاقات الأخرى ويكتمل بها، وعندما تحيد العلاقة الروائية في المعنى الذي تنتجه عن المعنى العام للرواية فإنها تصبح نافلة، وتفقد وظيفتها. لذلك فإن كل علاقة روائية لا نقرأ على ضوئها الخاص بها، بل نقرأ في ضوء جملة العلاقات التي تشكّل الوحدة الروائية.

إذا سحبنا رواية سحر إلى دائرة الحكم السابق نجد، أن كاتبة «الصبار» قد أرجعت الاشكالية الروائية إلى اشكاليتين لا تتفقان بالضرورة، وخلطت في هذا الارجاع بين الجوهري والعارض، وبين المركزي والهامشي، أي ان الكاتبة لم تحقق وحدة المعنى في الرواية. وعندها نسأل: ما هي الاشكالية الحقيقية في الرواية، ولماذا تصبح حاضرة – غائبة؟

قلنا إن إشكالية الرواية هي: استحالة التحقق الإنساني في وطن محتل. لكن سحر تضيف إليها اشكالية جديدة – نافلة: وضع المرأة في المجتمع ومسار تحررها. الاعتراض هنا ليس على سؤال المرأة، بل على تحويل هذا السؤال إلى إشكالية جديدة ومستقلة في الرواية توازي الاشكالية الأولى ولا تلتقي بها إلا أحياناً: «شخصية سعدية»، وقد تتطاول الموازاة حتى يظن القارىء أن سحر «تدمج» روايتين في رواية أو تقسم روايتها «الأولى» إلى روايتين منفصلتين.

نقرأ في «عباد الشمس» رواية سحر الأولى: «لم نعد جواري لكم». وإذا كانت الكاتبة تستعيد «موضوعها» في وعي جديد، فإن هذا الوعي وتطوره الأكيد لم يلغ «النزعة النسوية»

الماثلة بين السطور. وقبل أن نبرهن على هذه «النزعة» نلقي حكما جديدا: إن ضباب الوعي في علاقته مع الواقع وحركته ينعكس كضباب جديد في البناء الروائي لهذا الواقع، إذ ان اتساق العلاقات الروائية لا يتحقق إلا في حقل الاتساق العام لمفهوم العالم لدى الكاتب. وقد نقول لنا سحر: إن ضباب الوعي لا وجود له، فالمرأة تعاني من اضطهاد الاحتلال ومن اضطهاد الرجل أيضاً. هذا القول صحيح، لكن صحته تستدعي بناء رواية أخرى، أو تستدعي بناء رواية اشكالية واحدة، أو على طرح جملة اشكاليات ناقصة تتوحّد وتكتمل في إشكالية واحدة. كيف تتجلى «النزعة النسوية» في عمل سحر خليفة؟

– «قضية المرأة جزء أساسي من قضية الوطن، يحلون عقدهم على حسابي فاتعقد وأعقدهم معي، والحلقة اللانهائية تدور تدور، وندور معها» (ص ١٧).

– «الرجل العربي ما زال مريضاً، منفصما منقسما يرغب في شيء ويطيق آخر... مشدود إلى الماضي ويتغنى بالمستقبل. هو ضحية كالمرأة تماما. لكن مرضه أخطر لأنه الأقوى والمتجبر» (ص ١٩).

– «أنا لن أعمل على تنمية مجلة يقطف ثمارها الرجل» (ص ٢٥٧).

– «منذ بداية عصركم وأنا أعيش لغيري ولا أعيش لنفسي. طبخت فأكلتم، زرعت فقطفتم، حملت بذوركم في بطني وسقيتها غذاء عيني وأسناني واشتداد عضلي. وحين تتلقف أيديكم المولود يحمل اسمكم بدل اسمي...» (ص ٢٦١).

نقرأ في هذه السطور «موقفا» من الرجل، تتداخل فيه أحكام الكاتبة مع أحكام شخصياتها الروائية، حتى لا نستطيع التمييز بينهما، أضف إلى ذلك أن هذا الموقف ذاته غير واضح، يقترب من الموضوعية حينا ويفرق في الذاتية حينا آخر، وكما قلنا فإن نوسان الموقف بين الغموض والوضوح يعيد ذاته في بناء الرواية فنيا. لا أودّ أن أناقش هنا مسألة تحرر الرجل والمرأة، على أية حال : من يحرر من؟ فالرجل لا يحرّر المرأة لأنه يتحرر معها، أي أن التحرر لا يبدأ بالرجل وينتهي بالمرأة بل يتحقق في تحرّر المجتمع ككل، أو يتحقق في سيرورة النضال الوطني الديمقراطي التي يساهم فيها الرجل والمرأة. مع ذلك فالكاتبة لا تبدأ من المجتمع بل من تعارض «الذكورة» و «الأنوثة»، وتقابل «سيطرة الرجل» مع «النزعة النسوية». ذكورة ونسوية، انغلاق مقابل انغلاق، أو «عنصرية تطرد أخرى». في حدود هذا الوعي، يتحول تحرر المرأة في «عباد الشمس» إلى خطاب ايديولوجي مفتوح (ضباب الوعي في انكسار الرواية)، إلى قول لاروائي لأنه في صراحته قائم خارج الرواية، بمعنى آخر: إن عدم تملك المفهوم الصحيح لسيرورة التحرر الاجتماعية كسر الرواية فنيا ودفع بحركتها الروائية إلى مستوى أيديولوجي مباشر. كيف تم ذلك؟

إن إشكالية المرأة التي أقحمتها الكاتبة في الرواية، تحولت إلى اشكالية جديدة – ايديولوجية، ولأنها ايديولوجية فقد خرجت عن حركة الرواية ووصلت إلى المستوى الذي يجب عليها الوصول إليه وهو : مستوى الميلودراما. فالاشكالية قائمة روائيا في وضع «نوار» و «سعدية» اللتين تشكلان علاقتين صحيحتين في إشكالية الرواية الاساسية، أما

الاشكالية النسوية الصريحة فقائمة في شخصيتي: «خضرة» و «رفيف» اللتين لا تمثلان شخصيتين ضرورتين روائيا، بل فرضتهما الكاتبة لحمل القول الايديولوجي المباشر الذي يتوافق مع الميلودراما التي تفارق في دلالتها ومعناها البناء الفني لاية رواية.

تستجلي شخصية «خضرة» في القراءة الروائية كشخصية زائدة، والزائد في الرواية يعيد نفسه من جديد «صفحات زائدة». وعندما يتطور في الرواية ما هو زائد فيها، فإن هذا التطور يضعف الرواية ويوصلها إلى حدود «الاهتزاز»، أو يتطور في مستوى خارج عنها أي يدفعها في أجزاء منها إلى ما يشبه «التفكك». لهذا فإن تطور شخصيّة «خضرة» الزائد روائيا يتم في شكل خارج عن المستوى الروائي هو : «الميلودراما»، التي تقوم عادة على ايديولوجية أخلاقية صرفة. إن هذه الشخصية في علاقتها بالمعنى العام للرواية هي شخصية خارجية – ذهنية لا تغني الفعل الروائي بل تحرفه عن مساره الفعلي. أو لنقل إنها الشخصية التي تُسقط عليها سحر خليفة شعاراتها الايديولوجية ونزوعاتها «النسوية». وتجد هذه الشخصية نظيراً آخر لها في شخصية «رفيف»، التي يتطور فيها من جديد «زائد الرواية» أي ضعفها، والتي تقود الرواية إلى صفحات طويلة تكسر في أكثر من مكان وحدة الرواية، ويتراءى لنا هذا الكسر في الصفحات الناقلة عن علاقة «رفيف» بالمجلة، وبـ «عادل» وبـ «دورها الصحفي الثوري» في الحياة الاجتماعية.

والآن، أين وصلت اجابات الرواية على أسئلتها، أو على سؤال الواقع الفلسطيني الذي تشجّر في جملة أسئلة؟ وسؤال الرواية هو علاقة الفلسطيني بشرطه التاريخي المعاصر. وقد عثر السؤال على جوابه في شخصيات «نوار»، و«أسامة»، و «سعدية»، و «عادل». عن السؤال والواقع كتبت سحر وأجادت أحيانا، وأعطت صفحات مشرقة. وإذا كان الجواب الروائي قد وجد تحققه في سمات «سعدية» وحركتها، فإنه جاء ناقصا أو شبه ناقص في الشخصيات الاخرى. لقد استطاعت الكاتبة أن ترسم بإتقان وصدق كبيرين قدر «سعدية». هذه المرأة التي فقدت زوجها، وناضلت من أجل حماية ذاتها وإعالة أطفالها في وسط اجتماعي لا يقول باستقلال المرأة بل يجعل من هذا الاستقلال تهمة ووشاية. وفي سطور سحر تصبح «سعدية» اشارة لتناقضات الحياة والوعي، وتستمر كعلاقة اجتماعية تحتضن في مسارها مسار الكل والفرد والواقع، فهي تتحرك امرأة وإنسانا عاملاً وفلسطينية مقاتلة، تعمل وتتحدى وتحلم وتبحث عن «قصر فوق الأرض» يحيله الاحتلال إلى قصر في الهواء. تبدأ «سعدية» كيانا ساذجا وكسيرا، تعيش عالمها الأسير والضيق، وترتجف أمام تعقّد الحياة، وفي علاقتها القسرية بالحياة والخارج، تتحول إلى علاقة جديدة، وإلى انسان جديد، يعمل ويبني نفسه ويحلم، إلى أن ترتطم بما يصطدم به الكل يوميا، وإلى أن تصل إلى إدراك أن الأحلام لا تتحقق في أزمنة الاحتلال، وعندها تفقد الحلم وتعيد صياغته، وتمضي علاقة فاعلة واعية في مسار شعب يحلم ويقاوم ويجمع باستمرار نثار أحلامه. رسمت سحر هذه الشخصية بكرم ودفء وإتقان، ووصلت بها إلى حدود ما يسميه لوكاش بـ «النمط» الذي يجمع في حركته ما هو فردي وما هو جماعي، وإلى حدود ما يسميه البعض بـ «البطل الإيجابي». و «سعدية» هنا ليست علاقة ايديولوجية أو شخصية مبشرة، إنها إنسان عادي تعيد

مراجعة أبو عيطة. وسنلاحظ على ضوء هذا، أن كتاب د.زيادين يأخذ على السلفيتي نوعين من المآخذ: واحد يتعلق بمعاملة السلفيتي الشخصية للمناضل زيادين عندما كان السلفيتي على رأس قيادة العمل الحزبي في البلاد لأن الأمين العام المرحوم فؤاد نصار كان قد اضطر إلى مغادرتها. وآخر يتصل بمواقف السلفيتي العامة.

وكأمثلة على النوع الأول من المآخذ يروي د.زيادين أن السلفيتي طلب منه، بعد خروجه من السجن محتاجا للراحة والعلاج في الخارج، أن يدفع من جيبه الخاص ثمن تذكرة الطائرة التي ستحمله إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية. ويستنكر د.زيادين هذا الموقف من السلفيتي، ثم يروي، بعد ذلك، أن قائده قدم للحزب تقارير سلبية تتحدث عن عدم انضباطيته في برلين.

وفي ظني ان حكاية التذكرة، ومثلها حكاية التقارير هذه، ليستا مما يستحق التسجيل في وقائع خلاف شق الحزب. أما وقد ارتأى د.زيادين أن يسجل أمثلة كهذه في كتاب يصدر بعد عشر سنوات من الانشقاق، فلنزلها ما أراده لها من الاهتمام، فلعل الوقائع التي من هذا النوع وملابساتها وتأثيراتها الكامنة في نفسه إلى اليوم، تقدم أنموذجا عن الأسباب الثانوية التي تحفز الخلافات الكبيرة في مجتمع كمجتمعنا، لا يبتعد فيه حتى قادة شيوعيون كبار مثل د.زيادين عن منشئهم البدوي بسهولة.

تكشف واقعة التذكرة، كما رواها د.زيادين من موقع الخصومة، عن جانب هام في شخصية فهمي السلفيتي، هو الجانب الذي وفر له طيلة حياته احترام الذين تستهويهم الجدية والمثابرة والاخلاص، ولا تفتنهم المجاملات السطحية، وهذا جانب أشعر أن من حق السلفيتي علينا، وقد فارقنا، أن أشير إليه.

فعندما جرت هذه الواقعة كان السلفيتي الذي قاد التنظيم الحزبي سنوات طويلة من تحت الارض، يواجه حالة حزب حاصرته الملاجئ والاعتقالات وتخاذلات المتخاذلين وانحسار المد الوطني التقدمي وتشتت الحركة الوطنية، بكل ما تفرزه هذه الحالة من مشاكل تشريد مناضلي الحزب وأصدقائه وأسرهم، وحاجاتهم اليومية العديدة، بعد أن اعتقلوا أو طردوا من أعمالهم أو أرغموا على مغادرة البلاد.

وإذا كان السلفيتي، وسط ركام المشاكل الكثيرة، قد تنبه لحاجة د.زيادين للراحة والاستجمام، أو إذا كان، وهذا هو الاصوب، قد صمم على إبعاده كي لا يتعرض للاعتقال ثانية؛ فتلك، في الحالتين، مزية تحسب له. والذين يعرفونه شخصيا يعرفون فيه هذا الحرص على أحوال رفاقه واحدا واحدا، ويعرفون هذه الرعاية الودودة التي يحيطهم بها.

أما إذا كان السلفيتي قد حمل د.زيادين على دفع ثمن تذكرة الطائرة فما من أحد يقول، بمن فيهم زيادين، أنه فعل ذلك كي يحتفظ بالثمن لنفسه. ومن الواضح أن السلفيتي كان يرى في زيادين رجلاً قادرا على شراء تذكرة، وهو الطبيب الجراح وابن الأسرة الميسورة، وأنه اجتهد كي لا يرهق مالية الحزب، إن كانت للحزب في تلك الظروف مالية تذكر.

وأما إن السلفيتي أعطى عن مسلك د.زيادين، في ألمانيا الديمقراطية، انطباعات سلبية؛ فإنها ميزة أخرى للسلفيتي تؤكد أمانته للحقيقة، كما تؤكد حرصه على حسن العلاقات مع الاحزاب الشيوعية الأخرى وبضمنها الحزب الاشتراكي الالماني الموحد. والأمر ليس بحاجة لبراهين؛ إذ يكفي أن يستعيد قارىء البدايات ما كتبه د.زيادين بنفسه والمرارة التي تحدث بها عن فترة وجوده في ألمانيا الديمقراطية ليتبين أي نوع من العلاقة قام بينه وبين الرفاق الالمان.

فهل كانت مشاعر د.زيادين تجاه السلفيتي ستتبدل لو أن قائده «أمّن» له تذكرة وضغط على الرفاق الالمان كي يقبلوا مسلكه على علاته؛ في وقت يعترف فيه د.زيادين نفسه أن امرأته ورفيقة عمره ذاتها كانت تضيق بسلوكه!

أما المآخذ التي من النوع الآخر، والمتصلة بمواقف السلفيتي العامة فإن د.زيادين يردد ما تردد

طيلة سنوات الخصومة من وقائع تهدف إلى تشويه سمعة فهمي السلفيتي أمام الذين لا يعرفونه من أعضاء الحزب أو أمام الجدد منهم، وإلى خلق الشكوك بأنه كان يقوم بعمل تخريبي في الحزب، وصولاً إلى التشكيك بأنه كان أو صار على صلة بمخابرات الدولة.

ولأن الكتاب، وكذلك مراجعة أبو عيطة له، لا يقدمان، في هذا الصدد، واقعةً واحدةً يمكن مناقشة براهينها، فسنتجاوز الخوض في التفاصيل لنظل فيما هو جوهري.

لقد ظل فهمي السلفيتي، عمليا، على رأس قيادة الحزب، إلى ما بعد عدوان ١٩٦٧، حيث انفتحت آفاق جديدة أمام نشاط العمل الوطني في الأردن وتطوره. وظل مشاركا بنشاط في عمل قيادة الحزب بعد عودة المرحوم فؤاد نصار إلى الأردن، ولم أر عمان مرة في تلك الفترة إلا التقيتهما معاً، أو التقيت كلاً منهما، منخرطين في العمل السياسي والتنظيمي وفي كل أوجه النشاط الأخرى. وإذا كانت المآخذ السياسية ضد السلفيتي قد انصبت بداية على المقال الذي نشره بتوقيعه في مجلة قضايا السلم والاشتراكية، فإني أشهد أني تجادلت، حول هذا المقال بالذات، مع المرحومين نصار والسلفيتي ومع ثلاثة آخرين من أعضاء المكتب السياسي الحالي، وانهم جميعا في ذلك الحين، قد شرحوا المقال بنفس واحد غير تاركين لدي أي انطباع بأنه يمثل، في ذلك الوقت، وجهة نظر أحد منهم دون الآخرين، بل أشهد أن أحد أعضاء المكتب السياسي، آنذاك والآن، حين شعر بأني لم أتلق وجهة نظره كاملة بما يعتقد أنها تستحقه، حملني بنفسه وبسيارته إلى فهمي السلفيتي كي يتولى إقناعي، وأن يرمي ذاك قد انتهى على مائدة ضمت الجميع واتصل فيها النقاش.

وتولي هذا لا يعني أن الخلافات لم تكن موجودة، كما لا يعني أنها لم تحتدم، فيما بعد، تحت وطأة التطورات القاسية التي شهدتها البلاد أو أن هذا الشخص أو ذاك لم يبدلا آراءهما بشأن النقاط المثارة. بل يعني أن فهمي السلفيتي، حين كتب مقاله ذاك، عكس آخر ما كان قد رسم من سياسة الحزب. والذين يعرفون آلية علاقات الأحزاب الشيوعية بمجلة قضايا السلم والاشتراكية يعرفون أن مقال السلفيتي ما كان لينشر لو لم يأت كذلك.

أما إذا كانت شبهات الاتصال بالمخابرات قد أثيرت ضد السلفيتي بعد انفصاله عن الحزب، مستندة إلى أن لقاء كان قد عقد بينه وبين مسؤول المخابرات محمد رسول الكيلاني بعد الافراج عن الشيوعيين المعتقلين سنة ١٩٦٧، فإني أشهد، أيضاء بما سمعته من المرحوم فؤاد نصار بشأن هذا الاتهام. كان الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني فؤاد نصار يستمع كعادته بصدر مفتوح لوجهة نظري بشأن الخلاف الذي احتدم بينه وبين رفيق عمره النضالي فهمي السلفيتي. وجئت خلال الحديث على استذكار قيام بعض الصغار بترديد هذه الاشاعة المتصلة بالمخابرات. وقد أوضح المرحوم نصار أن كلاما كهذا لم يصدر عنه وهو لا يقبله. ومن فؤاد نصار بالذات عرفت أن اللقاء قد تم مع محمد رسول الكيلاني، مع فارق بين الاشاعة والحقيقة، فالحقيقة هي أن السلفيتي قام بمقابلة الكيلاني بتكليف من الحزب حتى يضغط على السلطة من أجل حل المسائل العالقة بالنسبة للشيوعيين المعتقلين أو المطرودين من أعمالهم أو المبعدين عن البلاد...الخ.

وأشهد أيضاء أن مأخذ فؤاد نصار الاساسي الوحيد على السلفيتي انصب ضد إقدام السلفيتي على عملية الانشقاق. وهو مأخذ يتفق كل من يعنيهم الأمر على صوابه.

يبقى بعد ذلك أن نتفهم دلالة إصرار أكثر من طرف شيوعي على ضرورة رأب الصدع الذي تعرض له الحزب الشيوعي الأردني، وأن نتفهم أيضا دلالة رفض معظم الأحزاب الشيوعية لأية اتهامات استهدفت تشويه سمعة السلفيتي، حتى مع إدانة هذه الأحزاب لعملية الانشقاق. ألا يكفي هذان الأمران للتدليل على أن سمعة السلفيتي هي فوق الشبهات التافهة التي تثار ضده وضد جماعته ويراد لها أن تصير عقبة ضد إعادة رأب الصدع، بعد أن زال العديد من العقبات.

فيصل حوراني

تقارير

مشاكل المرأة الفلسطينية
في ندوة «صامد»
بيروت: ١٧/ ٢/ ١٩٨١

في السابع عشر من شباط (فبراير) ١٩٨١، نظمت مجلة «صامد الاقتصادي» ندوة حول «واقع المرأة الفلسطينية ودورها في الثورة والمجتمع». وقد أديرت الندوة باشراف مؤسسة صامد، وتضمن برنامجها ست نقاط اشتملت على: دور المرأة في الثورة الفلسطينية، المؤسسات، القوات، الاتحادات، العمل السياسي الخ...، المرأة العاملة في مؤسسات الثورة وخارجها، المكان القيادي الذي وصلت إليه المرأة في اطار الثورة، وهل هو بمستوى الطموحات؟، نضال المرأة في الارض المحتلة، المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة الفلسطينية، وتمثيل المرأة في مؤسسات الثورة.

افتتح الندوة الاخ محمد قريع «أبو علاء» مسؤول مؤسسة صامد، مشيرا الى أن هذه الندوة هي الرابعة في سلسلة ندوات تعقدها مجلة «صامد الاقتصادي»، تتناول فيها المشاكل والقضايا الاجتماعية الملحة. وقد أكد الاخ قريع على ان ندوة المرأة هي من أهم هذه الندوات، حيث انها تطرح لأول مرة المشكلات اليومية للمرأة الفلسطينية في اطار الثورة والتجمعات الفلسطينية. ثم قام الاخ مسؤول مؤسسة صامد بتقديم الأخوات اللواتي سيقمن بتقديم مداخلات حول موضوعات الندوة، وهن ثلاث عضوات من الامانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وكن: السيدة عصام عبد الهادي، رئيسة الاتحاد، والتي قدمت مداخلة حول المرأة في الأرض المحتلة، والسيدة جيهان الحلو مسؤولة لجنة العلاقات الخارجية في الاتحاد، وكانت مداخلتها حول دور المرأة في المجتمع من خلال العمل الذي يؤمن لها الاستقلال الاقتصادي عن الاسرة، والسيدة خديجة أبو علي التي تحدثت عن المشاكل الاجتماعية للمرأة الفلسطينية. وكانت المتحدثة الرابعه الأخت حسناء عراقي من عاملات صامد وقد قدمت مداخلة، أو شهادة ان صح التعبير، عن وضع المرأة العاملة في «صامد»... معاناتها، مشاكلها، وطموحاتها.

وقد استهلت المداخلات الأخت عصام عبد الهادي فاشتمل حديثها على نقاط هامة ربطت، خلالها، نجاح الثورة في معركة التحرير بنجاحها على جبهة التنمية الاجتماعية. وأشارت، بهذا الصدد، الى أهمية دور المرأة على هذين الصعيدين معاً. وغلّبت الأخت عصام الدافع الوطني لدى المرأة الفلسطينية باعتباره «الحافز الاكبر» لانطلاقة المرأة للعمل خارج المنزل. ثم قامت باستعراض التاريخ النضالي العريق للمرأة الفلسطينية منذ أوائل هذا القرن وحتى اليوم، في فترات المد والانحسار على السواء، اذ ناضلت النساء الفلسطينيات على الجبهتين الاجتماعية والوطنية في آن معاً. وأشارت الى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

ومشاركة عدد من النساء في اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني الأول المنعقد سنة ١٩٦٤. وقد تمثلت المرأة فيه بواحد وعشرين عضوا من بين ٤٦٥ عضواً. كما استعرضت الأخت رئيسة الاتحاد وقائع تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الذي تمّ إثر انعقاد مؤتمر نسائي فلسطيني في القدس، في الفترة الواقعة ما بين الخامس عشر والحادي والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٦٥، بحضور ١٦٩ مندوبة عن جماهير النساء الفلسطينيات في مختلف أماكن تواجدهن. وقد أعطت الأخت عصام دوراً مميزاً للمرأة الفلسطينية، تحديداً، بعد حرب عام ١٩٦٧، مشيرة الى انخراط المرأة في مجال النضال العسكري الى جانب الرجل، دون أن تكون على مستوى واحد معه في هذا المجال. وركزت على أن هذا الدور بدا واضحاً في نشاط المرأة على ساحة لبنان، حيث شاركت في مختلف مجالات النضال العسكري، والسياسي، والاجتماعي، والاعلامي، فضلاً عن مشاركتها له في مواقع الانتاج الاجتماعي، في مؤسسة صامد، حيث تحتل المرأة موقعا أساسياً.

وفي معرض مداخلتها، توجهت الأخت عصام بالنقد إلى مختلف التنظيمات الفلسطينية لتقصيرها في تمثيل المرأة الفلسطينية، في مختلف الأطر القيادية، بما يتلاءم وعطاءها في اطار الثورة، مشيرةً الى أن تمثيل المرأة في هذه الأطر لا يزال أقل بكثير من حجم عطائها وتضحياتها. وأعطت مثلاً على ذلك المجلس المركزي الفلسطيني الذي حصلت على عضويته امرأة واحدة من بين خمسة وخمسين عضوا. كما تطرقت الى مشكلات المرأة العاملة في الوطن المحتل، وبخاصة الى مشكلات النساء الفلسطينيات العاملات في مصانع اسرائيل، ودعت منظمة التحرير الى تشجيع المشاريع والمنشآت، في الضفة والقطاع، فهي التي تستطيع استيعاب الأيدي العاملة من أبناء وبنات الارض المحتلة لدعم صمودهم في وجه الضغوطات الصهيونية المتراوحة ما بين التهجير القسري، بمختلف الطرق، والضغط وتقديم الاغراءات لدفعهم للعمل داخل مؤسسات العدو الصهيوني، حيث يُسهم عملهم، في هذه المؤسسات، برفد اقتصاد العدو بالأيدي العاملة الفلسطينية. واستعرضت الأخت عصام مجمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من مسؤوليات وهموم الأم والزوجة الفلسطينية التي تضطر، في كثير من الأحيان، لإعالة أسرتها في حال غياب الاب بداعي العمل في الخارج، أو بسبب انخراطه في صفوف النضال الوطني، أو في حال الاعتقال والاستشهاد.

إثر انتهاء الأخت عصام، قدمت الأخت جيهان الحلو، مسؤولة لجنة العلاقات الخارجية في الاتحاد، مداخلتها، مؤكدةً أن شرط تحرر المرأة الاقتصادي كان أساسيا في التمهيد لمشاركتها في الثورة. وقالت: «ان على الثورة الفلسطينية وضع برنامج مركزي لتطوير فعالية المرأة في مشاركتها في الانتاج الاجتماعي». وأشارت الى أن نسبة العاملات، من النساء الفلسطينيات المتزوجات، قليلة جداً بالمقارنة مع العاملات غير المتزوجات؛ ورأت ان هذا عائد الى الافتقار لمؤسسات رعاية الاطفال في الثورة. وأضافت بأن مزيدا من المشاركة للمرأة، في مجالات العمل المختلفة، يفسح للرجل فرصة أكبر للانخراط في النضال الوطني. وتحدثت، في مداخلتها أيضاً، عن ضعف تمثيل المرأة في الوفود، ومكاتب المنظمة في الخارج، وقالت: «إنّ ظاهرة صامد التي تستخدمُ نسبة ٦٧٪ من النساء من مجمل العاملين فيها، هي، بحد ذاتها، ظاهرة ايجابية، ولكن كيف يتم تعميم هذه الظاهرة. والسؤال الجوهري الآن هو كيف نتوجه، كثورة فلسطينية، لحل مشاكل المرأة العاملة». وتابعت، مشيرة الى ان معظم النساء في المخيّمات غير عاملات، مما يضطر الكثيرين من الرجال للسفر للعمل في الخليج، مثلاً، لتأمين عيش الاسرة، وهذا ينعكس سلباً على مشاركة الرجل في النضال الثوري.

أما مداخلة الأخت خديجة أبو علي، فقد استعرضت المشاكل الاجتماعية للمرأة تاريخياً، وعرّجت على أثر العقلية والمفاهيم المتخلّفة في تكريس دور هامشي للمرأة في المجتمع، مشيرة الى ان التعليم كان محظوراً عليها تقريباً، وان الفتاة، في المجتمع الفلسطيني، كانت تؤهل منذ طفولتها، من قبل الاسرة، للحياة الزوجية التقليدية. وتلاقت بوجهة نظرها، مع الأختين عصام وجيهان على ان القضية الوطنية فرضت على المرأة مشاركة فعالة في النشاط الاجتماعي.

واستعرضت الاخت خديجة المشكلات اليومية الملموسة التي تواجهها المرأة الفلسطينية، في الوقت الحاضر، من خلال حصار البيئة الاجتماعية، كأن يتزوج الرجل امرأة أخرى، أو يتم طلاقها بشكل تعسفي، وتحرم، بسبب ذلك، من رؤية أطفالها حتى وهم في سن تسمح الشريعة للأم فيها بالاشراف الكامل على رعاية أطفالها. فضلا عن حوادث قتل الفتيات اللواتي يخرجن على ارادة الأهل فيما يتعلق بمستقبلهن العاطفي أو الزوجي، وأوضحت أنه من المؤسف ألا تقف الثورة من هذه الظواهر الاجتماعية الموقف الحازم والضروري، للحد من تفاقمها في المخيمات الفلسطينية. وتابعت الاخت خديجة تقول: «إنه لأمر سار أن تشكل نسبة العاملات في «صامد» ٦٧٪ من مجمل العاملين، ولكن حبذا لو تتعرف على مشاكلهن الاجتماعية». وفي ختام مداخلتها، ركزت الاخت خديجة على ضرورة وضع الحلول للمشاكل القائمة بتعميم الحضانات للمؤسسات الكبرى التي تستخدم النساء، ومراعاة تحديد ساعات العمل للمرأة الأم، «فنحن نعرف مشاكل المرأة والآن ينبغي مواجهتها بوضع الحلول».

أما الاخت حسناء عراقي، احدى العاملات في «صامد»، فتحدثت عن وضع المرأة العاملة في هذه المؤسسة قائلة: «ان المجال مفتوح لمشاركة المرأة في التأهيل المهني والثقافي، وفرص العمل متاحة. وقالت انه توجد مسؤولات لمجموعات عمل في المشاغل. لكن، حتى الآن، لا توجد مسؤولة واحدة تدير مشغلاً بكامله، رغم توفر الكفاءات النسائية لتسلم هذا الموقع. وأشارت الى أن رواتب الفتيات والشباب متساوية. لكن عدم توفر حضانات هو كبرى المشاكل للعاملة الأم. وطالبت، في مداخلتها، الادارة بضرورة إعطاء المرأة فرصة الغياب في حال مرض ابنها دون أن يتم حسم ساعات الغياب هذه من راتبها الشهري. وكذلك اعطاء المرأة اجازة أمومة أطول عند الولادة.

وقد عقّب الاخ قريع، مسؤول «صامد»، على كلامها بقوله: «إن هناك مآخذ كثيرة نطرحها بجرأة، ولكن لدينا النية الصادقة والإكيدة للتغيير والتطوير». وتبعته في التعقيب الأخت عصام عبد الهادي مشيرة الى واحدة من أهم مشكلات المرأة، وهي تفشي الأمية. وأشارت الى ضرورة شن الحملات لمحو الأمية من صفوف النساء الفلسطينيات، وبخاصة في أوساط العاملات.

ثم افتُتح باب النقاش، حيث طلبت الكلام العديد من الحاضرات والحضور، وقاموا بالاضافة أو التعقيب أو التعليق على القضايا التي طُرحت في المداخلات الاربع. وقد استهلت النقاش الأخت نجلاء نصير بإشارتها الى ان الحركة النسائية الفلسطينية اقتصرت طبقياً على مجموعة من المثقفات، ولا يزال هذا الوضع قائما الى حد ما حتى الآن، رغم اتساع دائرة نشاط المرأة. وتوجهت الى اتحاد المرأة بقولها: إن مهمة الاتحاد لا تكون بالتوجه لنساء التنظيمات، ولكن لعموم النساء الفلسطينيات. كما ركزت على ضرورة تأهيل المرأة مهنياً ورفع مستوى تحصيلها العلمي.

وتحدثت، بعدها، الدكتورة غانية ملحيس، مسؤولة شؤون الموظفين في «صامد»، مشيرة، في مجمل حديثها، الى قصور الطلائع النسائية عن تنفيذ مهامها والى أن مشكلة المرأة لا تُحل بارتفاع نسبة تمثيلها في المؤسسات القيادية.

أما الاخت سلوى أبو خضرا عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، فقد تحدثت عن سلبيات المشاركة العسكرية الاولى للمرأة في الثورة، حيث لم تؤخذ مثل المشاركة بالجدية اللازمة. وأنحت باللائمة على المسؤولين الذين لا يعطون لمشاركة المرأة الوقت الكافي لدعم نضالها ونشاطها، سواء في العمل أم في المنزل. وطالبت بضرورة أن تخرج هذه الندوة بخلاصة بطرحها اتحاد المرأة الفلسطينية على المجلس الوطني المقبل.

وفيما يتعلق بالقضايا المطروحة في الندوة، دعت الاخت سامية بامية، الى ضرورة ان يأتي التمثيل النسائي، في المواقع القيادية للمرأة، من خلال نضالها، وليس منحه من أحد. وأكدت على أهمية النضال لتنفيذ البرامج المطروحة من أجل تطوير الأوضاع العامة للمرأة. وفيما انتقدت الاخت ماجدة أبو شرار محررة في اذاعة صوت الثورة الفلسطينية، بُعد الكادرات النسائية عن النشاط في اتحاد المرأة، ركزت

الطبيعية وعودة المهجرين إلى مناطقهم وقراهم. وأكد القرار استعداد الدول الاسلامية لدعم الحكومة اللبنانية في جميع المجالات الدولية وذلك لممارسة أقصى الضغوط على العدو الاسرائيلي من أجل وقف عدوانه على جنوب لبنان ومن أجل تحقيق الانسحاب الاسرائيلي منه. وناشدت القمة الدول الاعضاء، لا سيما المعنية منها، لوضع استراتيجية شاملة متكاملة يحدد فيها لكل دولة دورها في الصراع ضد اسرائيل ويلتزم بها الجميع. وأكد المؤتمر ما سجلته قمة تونس حول قرار منظمة التحرير الفلسطينية بالامتناع عن القيام بعمليات عسكرية عبر الحدود اللبنانية والامتناع عن الاعلان من لبنان عن الأعمال التي تقوم بها المقاومة داخل الاراضي المحتلة. كما اكد المؤتمر على ضرورة تنفيذ مقررات مؤتمري القمة في الرياض والقاهرة.

اما الخلافات العربية فقد جرت مناقشتها على هامش قمة الطائف حيث عقدت عدة اجتماعات ثنائية في محاولة لتخفيف حدة التوتر بين دول عربية عدة وعلى رأسها سوريا والأردن وسوريا والعراق، وقد بذلت مساع وأجريت اتصالات احيطت بالتكتم لتحقيق مصالحات عربية - عربية.

خطاب عرفات

وفي الخطاب الذي ألقاه الاخ عرفات في المؤتمر الاسلامي الثالث والذي اعتبره بعض الملوك والرؤساء العرب بانه أهم خطاب ألقي في هذا المؤتمر ووصفوه بالخطاب الحضاري، شرح عرفات الجهاد البطولي الذي يخوضه شعبنا وثورته ضد العدو الصهيوني الذي ضاعف من اجراءاته الارهابية واعتداءاته الوحشية، بحيث لا يكاد يمضي يوم واحد دون ان يتعرض أهلنا في المخيمات والقرى داخل فلسطين المحتلة وخارجها، وبالذات في جنوب لبنان، إلى غارات جوية وبرية وبحرية يقوم بها العدو ويستخدم فيها أحدث ما سلحته به الولايات المتحدة من أسلحة للابادة، حتى المحرمة منها دوليا، وينتهك بها كافة الاعراف والمواثيق محتميا بمواقف الحكومة الاميركية.

وأكد عرفات على ضرورة حشد القدرات لمنع أية قوة من المساس بمصير بلادنا أو التدخل فيها، وقال لم يكن من الممكن ان يعلن العدو الصهيوني ضمه لمدينة القدس بعد احد عشر عاما من اجتماعنا الأول، لولا اننا لم نزل بعيدين عن الموقف الفعلي.

وناشد عرفات في خطابه الملوك والرؤساء الوقوف في وجه المحاولات الهادفة إلى النيل من منظمة التحرير الفلسطينية وانكار الحق الفلسطيني. (النص الكامل للخطاب في وفا، ٢٧/١/١٩٨١).

سليمان ابراهيم

القاهرة : معرض الكتاب
ورد الفعل على مشاركة إسرائيل

أثار معرض الكتاب الدولي الثالث عشر في القاهرة ردود أفعال لم تكن متوقعة على الاطلاق، مع ان ما حدث لم يكن مرتباً أو منظماً بشكل دقيق. وإذا كان رد الفعل الذي أثاره توزيع كل من الكاتبين المصريين: صلاح عيسى وحلمي شعراوي، للمنشور الذي يدعو لمقاطعة جناح اسرائيل في المعرض عفوياً،

في تلقائيته غير المنظمة، فإن رد فعل كل من الجماهير والنظام، واسرائيل كان أكبر من الفعل... كان رداً نابعاً من المخزون، من الغضب (عند الجماهير) ومن الخوف (عند النظام) ومن الدهشة الحائقة (عند اسرائيل). لذلك فاذا أردنا أن نتابع ما حدث، والذي كانت بدايته مجرد توزيع منشور صغير، يتوجب علينا أن نرجع إلى شهر أو أكثر قليلاً، قبل افتتاح المعرض.

ففي منتصف شهر كانون الأول (ديسمبر) تقريباً، عرفت دور النشر اللبنانية، ان ثمة معرضاً للكتاب، فاجتمع مسؤولو عدد من دور النشر التقدمية، وهي دور: الفارابي وابن خلدون والكلمة وابن رشد والدراسات العربية والفتى العربي والوحدة، وتدارسوا الموضوع، وقرروا ارسال «تيلكس» إلى صلاح عبدالصبور بوصفه المشرف على المعرض، يطلبون منه معرفة امكانية الاشتراك في المعرض. كان المشرفون على هذه الدور يرغبون، حقيقة، في حضور المعرض، وفي التواصل مع الجمهور المصري، وفي فتح اسواق لهم في مصر لا تمر فيها كتبهم من خلال وسطاء السوق السوداء للكتاب؛ حيث يبلغ ثمن الكتاب المطبوع في بيروت أربعة أضعاف ثمنه هناك في القاهرة.

إذن، قررت دور النشر «جس نبض» الهيئة المشرفة على المعرض. وكانت الاجابة بأسرع مما يتوقع أحد. فقد أرسل صلاح عبدالصبور «تيلكس» يعلن فيه الموافقة الكاملة للهيئة المشرفة على اشتراك هذه الدور في المعرض، وزودها بـ «كتالوج» يتضمن شروط المعرض والوقت المحدد للاشتراك.

كان ثمة شرط يبدو غير واضح في «الكتالوج». فقد كانت فيه فقرة تقول: «ان كل الكتب التي تعرض في المعرض لن تتعرض لها الرقابة بأي شكل من الأشكال الا في حدود القانون والاخلاق». وقررت هذه الدور ارسال مندوب لها إلى القاهرة ليستوضح من صلاح عبدالصبور شخصياً، المقصود «بالقانون والأخلاق» وان يحضر معه الرد مكتوباً.

خلال ذلك كانت دور النشر تستعد وتجهز قوائم كتبها تمهيداً لشحنها للقاهرة، حيث قررت أن تشحن كتبها سوية، وأن تعرضها في جناح واحد متكامل.

وفي هذه الأثناء تفجرت أول أزمة من أزمات المعرض التي تتالت فيما بعد. فقد ماطلت الهيئة المشرفة في الاستجابة لطلب اسرائيل الاشتراك في المعرض، ثم رفضت طلبها، متعللة بأن الرد الاسرائيلي قد وصل بعد فوات الوقت المحدد.

لكن اسرائيل لم ترضخ. وتم اتصال مع الرئيس أنور السادات الذي أمر شخصياً بالسماح لاسرائيل بالاشتراك في المعرض مستجيباً لطلبها، حيث أنها احتجت بأن حظر اشتراكها يناقي نصوص اتفاقية كامب ديفيد وروحها بشأن تطبيع العلاقات.

وبدأت الاحداث تتسارع. فقد قررت دور النشر التي ذكرنا عدم الاشتراك في المعرض، بوجود اسرائيل. ويبدو أن القرار أتخذ على عجلة، وخوفاً من التورط في إشكال سياسي اذا عرضت هذه الدور كتبها في المكان والزمان نفسيهما اللذين تعرض فيهما اسرائيل.

لكن «دار العربي» في القاهرة، وهي امتداد تجاري لدار الفتى العربي، قررت الاشتراك في المعرض. هذا اضافة إلى أن لدار الفتى العربي فرعاً صغيراً في القاهرة.. ومعظم الكتب التي تتعامل بها دار العربي هي في الأساس من مطبوعات دار الفتى العربي، بالاضافة إلى بعض انتاجاتها الخاصة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد بادرت لجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية من حزب التجمع، بتحرير منشور يدعو إلى مقاطعة المعرض، وهذه اللجنة يرأسها الكاتب والصحافي المصري صلاح عيسى، ويشترك في عضويتها حلمي شعراوي الباحث في الشؤون الافريقية.. وآخرون.

وفي يوم الافتتاح، ذهب صلاح عيسى وحلمي شعراوي إلى المعرض وبدأ بتوزيع المنشور، وتجاهل رجال الامن المكلفون بحفظ النظام حادثة توزيع المنشور واكتفوا بالمراقبة من بعيد.

وتهافت الجمهور على المنشور، واحس صلاح عيسى، بحسه التحريضي، بروح الجمهور، فسارع إلى قراءة المنشور بصوت عال وأضاف إليه بعض الشعارات التي تدعو إلى المقاطعة وتدين سياسة «التطبيع» وكامب ديفيد.

هنا بدأ رجال الأمن المركزي بالتدخل.. وتكهرب الجو وساد الهرج والمرج، وانطلقت بعض الهتافات من الجمهور، هتافات معادية للسادات.

وفي هذا الوقت بالذات، كانت جيهان السادات تتجول في المعرض بعد ان افتتحته وفي معيتها صلاح عبدالصبور، وكان من المفروض أن تزور الاجنحة المهمة في المعرض ومنها بالطبع، جناح اسرائيل، التي تسترت تحت إسم شركة «ادكو - انترناشيونال» التي يقال انها أحد الاوجه الخفية لمؤسسة «هاشيت» الفرنسية للنشر والتوزيع.

وفي الوقت ذاته، أيضاً، كان السفير الاسرائيلي الياهو بن - اليسار ينتظر في الجناح الاسرائيلي المجاور للجناح العربي، متوقعاً فيما يبدو زيارة جيهان السادات للجناح.

وعند القاء القبض على صلاح عيسى، وزميله حلمي شعراوي ازدادت حماسة الجمهور، وانطلق السباب والبصاق على جيهان السادات ومرافقيها، حيث كانت قد اقتربت بالفعل من الجناح الاسرائيلي، وطال السباب السفير الاسرائيلي أيضاً، وتدخل حراسه ونقلوه بسرعة، خارج الجناح، وخارج المعرض. واغلق المعرض لمدة يوم واحد.

وحينما أعيد افتتاحه، أرسل حزب التجمع مجموعة من تنظيم «الاشبال» أي فتيات الحزب، ومعهم نسخة جديدة من المنشور ذاته، وكان هدف الحزب، من ارسال الاشبال، الا يلقى القبض عليهم، لأن أعمارهم تحت السن القانونية. لكن الشرطة ورجال الامن ارسعوهم ضرباً بنوع جديد من العصي المستوردة من المانيا الغربية، والتي فيها شحنات كهربائية، بحيث يمكن أن تصيب الما شديداً، بل يمكن ايضاً أن تسبب الشلل المؤقت لبضعة دقائق.

وفي اليوم التالي، وقع نقيب الصحافيين المصريين، ورئيس اتحاد الصحافيين العرب كامل زهيري، مع آخرين، بياناً يدين فيه تغلغل الفكر الصهيوني في مصر، فألقي القبض عليه وعلى زملائه، ثم أفرج عنه بعد ساعات بكفالة مالية كبيرة.

كذلك أصدرت جماعات أدبية وثقافية من القاهرة، والاسكندرية، والمنصورة بيانات ونداءات موقعة بأسماء تطالب بمقاطعة الجناح الاسرائيلي من معرض الكتاب وتدين سياسة التطبيع و«الصلح الثقافي» مع إسرائيل.

ويقول شهود العيان أن هناك مقاطعة حقيقية للجناح الاسرائيلي الذي تم نقله بعيداً عن دار العربي، إلى المكان المخصص للدول بعد ان كان في المكان المخصص لدور النشر، لأنه دخل متسللاً عن طريق أدكو - انترناشيونال، وهي دار نشر..

وقد احتجت اسرائيل على النقل، لكن ادارة المعرض (أو لعلها السلطة المصرية) قررت ابقاء جناح اسرائيل في المكان المخصص للدول، وذلك كما هو واضح تجنباً لاثارة حساسية الجمهور الساخط.

هذا، بالاضافة الى تهافت الجمهور على دار العربي، التي وزعت الاعلام الفلسطينية على الزائرين، بحيث أصبح العلم الفلسطيني من المناظر المألوفة على صدور المواطنين في المعرض والشوارع المحيطة به.

أما صلاح عيسى وحلمي شعراوي واثني عشر شخصاً آخرين فقد اعتقلوا بتهمة إهانة دولة صديقة.

رؤوف مسعد

سباق التسلح على هامش حرب الخليج

مع اقتراب دخول حرب الخليج شهرها السادس، اتخذ سباق التسلح في المنطقة ابعادا جديدة بعد اعلان فرنسا والعراق رسمياً عن بدء توريد طائرات «ميراج - ١» إلى الأخير، التي كان الاتفاق على شرائها قد ابرم سنة ١٩٧٧، ثم استكمل بعقد ثان في اوائل ١٩٧٩.

وفيما كانت الأوساط الدبلوماسية منشغلة بآثار تنفيذ هذه الصفقة على الميزان العسكري للطرفين المتحاربين (العراق وإيران)، اثيرت قضية جديدة تتعلق بطلب السعودية شراء دبابات «ليوبارد» الالمانية الغربية، واعتزام الولايات المتحدة زيادة تسليحها للصومال وعمان؛ وبدا كما لو ان هناك نية واضحة لوضع المنطقة كلها على برميل بارود.

والواقع ان وصول الطائرات الست من طراز ميراج «ف - ١» إلى العراق لن يغير، بحد ذاته، ميزان القوى بين الطرفين المتحاربين، وبخاصة إذا تذكرنا ان العراق دخل الحرب وفي حوزة سلاحه الجوي حوالى ٣٨٠ طائرة حربية؛ فيما تمتلك ايران قوة جوية قوامها يتجاوز الـ ٥٠٠ طائرة. بيد ان تسارع تسليم صفقة الطائرات الفرنسية يمكن له، بالفعل، ان يؤدي إلى تعديل الميزان العسكري؛ الأمر الذي توضّح مع اعلان دوائر فرنسية مسؤولة «عزم فرنسا على احترام تعهداتها في مجال المبيعات من الاسلحة»، وان «فرنسا ستسلم الدفعة الثانية من هذه الطائرات للعراق خلال الاسابيع المقبلة» (رويتر، ١٩٨١/٢/٢). ذلك ان جدول تسليم الطائرات ينص على اكمال ايصال السرب المتعاقد عليه في الاتفاق الاول (١٩٧٧) خلال سنة ١٩٨١ نفسها، أي ان يضاف إلى القوة الجوية العراقية ٣٦ طائرة، هذا عدا العدد المتفق على تسليمه بموجب اتفاق ١٩٧٩ والذي يبلغ ٢٤ طائرة.

وطبيعي، فقد كان رد الفعل الايراني على نبأ وصول الدفعة الأولى من الطائرات عنيفاً، وبخاصة انه تزامن مع اطلاق سراح الرهائن الاميركيين، ورفع الحظر عن الصفقات التي تم تجميدها مع ايران من جانب الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية. لكن رد الفعل العنيف هذا، الذي اعتبر تسليم الطائرات عملاً عدائياً، لم يصل حد قطع العلاقات مع فرنسا، في الوقت الذي تنتظر فيه ايران تسليمها ثلاثة زوارق حربية من فرنسا، كان قد تم التعاقد على تزويد البحرية الايرانية بها منذ عهد الشاه.

ومما له مغزى في هذا السياق، الاشارة إلى ان الولايات المتحدة الاميركية التي اعلنت التزامها الحياد تجاه النزاع، وطلبت من حلفائها عدم التدخل فيه، صرحت على لسان المتحدث باسم البيت الابيض أن صفقة السلاح الفرنسية - العراقية، وتسليم الطائرات لبلد في حالة حرب «امر يعني الحكومة الفرنسية وحدها»، فيما اعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية ان بلاده «لا تتخذ أي موقف تجاه المسألة وان الحكومة الفرنسية لم تفعل اكثر من الوفاء بالتزاماتها» (وكالات الانباء ١٩٨١/٢/٢). وفي الوقت نفسه، اعلن الكسندر هيغ، وزير الخارجية الاميركية، ان رفع الحظر عن العقود التجارية مع ايران لن يؤدي إلى رفع الحظر عن عقود السلاح معها: «لن تكون هناك معدات عسكرية إلى الحكومة الايرانية سواء بموجب التزامات سابقة أو اتفاقات اخرى» (واشنطن بوست، ١٩٨١/٢/٦).

ومع وصول السلاح الفرنسي إلى العراق، اخذت التعليقات الرسمية العراقية منحى مزايد الصراحة في التلميح إلى امتناع الاتحاد السوفياتي عن تزويد العراق بالسلاح واعتبار ذلك عملاً سلبياً. فقد اعتبر الناطق بلسان وزارة الخارجية العراقية «ان قيام الجهات الفرنسية المعنية بتسليم الطائرات للعراق إنما يدلل على استقلالية القرار الفرنسي... وإن العراق لا بد وان ينظر إلى فرنسا نظرة مختلفة عن تلك النظرة المتشككة تجاه الدول الكبرى وتصرفاتها؛ حيث تستغل الفرص في بعض الاحيان للتنصل من تعهداتها... كما ان العراق لا ينسى أيضا المواقف السيئة للآخرين الذين لا يفون بتعهداتهم» (الثورة، بغداد، ١٩٨١/٢/٤). وكان السيد طه ياسين، نائب رئيس الوزراء العراقي، قد اوضح بشكل اكثر صراحة

المقصود بالدول التي لا تفي بتعهداتها، حيث اعلن، في اليوم نفسه، «ان الاتحاد السوفياتي اوقف تنفيذ عقود اسلحة كان قد وقعها مع العراق في فترة ما قبل الحرب» (وكالات الانباء، ٢/٢/١٩٨١).

أما الاتحاد السوفياتي، فكان أخر توضيح لموقفه من هذه العقود هو ما اصدره عبر وكالة «تاس» للانباء (٥/٢/١٩٨١) رداً على انباء ذكرت ان مئة دبابة سوفياتية الصنع وصلت إلى العراق عبر الاراضي السعودية (الفايننشال تايمز، ٣/٢/١٩٨١)، حيث اتهم الاتحاد السوفياتي مروجي نبأ كهذا بانهم يهدفون إلى «تشويه السياسة السوفياتية في النزاع الايراني - العراقي بينما تعمل موسكو دائبة لحل هذا النزاع عن طريق المفاوضات».

والواقع ان فرنسا لم تخف دوافعها الحقيقية وراء التزامها بتعهداتها. فقد سبق لفرنسا ان زودت العراق بدبابات (من طراز أي. ام. اكس ٣٠) وعربات مدرعة (طراز بانهارد) وطائرات مروحية، قبل الحرب. كما انها زودته بطائرات هليكوبتر حربية لكي تحل محل الطائرات التي خسرها اثناء القتال (الفايننشال تايمز، ٢/٢/١٩٨١). كما ان الحكومة الفرنسية تسعى، منذ فترة، للحصول على عقد ضخم لا تقل قيمته عن ١٥ بليون جنيه استرليني لاعادة بناء اسطول البحر العراقي، على غرار العقد الذي تم الاتفاق عليه مع العربية السعودية سنة ١٩٨٠ (اربع بوارج مزودة بصواريخ «مانزا» وسفينتي شحن وطائرات هليكوبتر حاملة صواريخ). ومن المؤمل ان تفوز فرنسا بهذا العقد مع العراق، بالاضافة إلى استعدادها منذ الان لاقناع بلدان الخليج الاخرى والعراق لشراء طائرات الميراج المتقدمة من طراز ٢٠٠٠ و٤٠٠٠، المقاتلة وقاذفة القنابل، والتي لا بد من ادخالها قبل ذلك في خدمة القوة الجوية الفرنسية خلال هذا العام.

ومنذ اواسط السبعينات، بدأت فرنسا تظهر ضمن قائمة الدول الاساسية المصدرة للسلاح، واحتلت منذ اواخر السبعينات المركز الثالث بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي؛ حيث بلغت مبيعات الاسلحة الفرنسية حوالي ٦ مليارات دولار سنة ١٩٨٠. كما انها اعترفت بان هذا هو الطريق الوحيد للحصول على فائض في الميزان التجاري في تعاملها مع البلدان المصدرة للنفط.

وليس مصادفة، إذن، ان العربية السعودية والعراق اللذين يزودان فرنسا بما يقارب ٦٠٪ من احتياجاتها النفطية هما أيضا الزبونان الاولان للسلاح الفرنسي. وقد ادت هذه المقايضة (سلاح مقابل نفط) إلى نجاح فرنسا في تجاوز ازمتها النفطية، حتى عند اندلاع حرب الخليج وتوقف انتاج النفط العراقي عملياً. فبعد الاعلان عن صفقة السلاح الفرنسية - السعودية، اوائل تشرين الثاني الماضي (قيمتها ٣,٦ بليون دولار)، حثت فرنسا العربية السعودية على زيادة انتاجها من النفط الخام بما يعوض عن النقص الحاصل من جراء انقطاع التصدير العراقي، في مقابل الوعد بتزويد العربية السعودية بمزيد من الاسلحة التي تطلبها (نشرة فورن زيبورت، لندن، ١٢/٢/١٩٨١).

ونتيجة لذلك، اتفق العراق والسعودية على ان تقوم الاخيرة بزيادة انتاجها وتصديرها من النفط، لتلبية حاجة زبائن العراق النفطيين، وفي مقدمتهم البرازيل وفرنسا، على ان تقرض السعودية الاموال الاضافية الناجمة عن التصدير إلى العراق، ويتعهد الاخير برد هذه القروض بشكل نفط أو نقد حين يعود إلى تصدير النفط وفق مستويات ما قبل الحرب.

لكن العربية السعودية، بالرغم من تزايد اعتمادها، في التسلّح، على فرنسا، إلى جانب مصدر تسلحها التقليدي الولايات المتحدة، عازمة كما يبدو على التوجه إلى بلدان أوروبا الغربية الاخرى كذلك.

فبعد الضجة التي قامت في المانيا الغربية واسرائيل حول ما ذكر عن توجه العربية السعودية إلى الحصول على دبابات المانية غربية من طراز «ليوبارد»، تم تأكيد الخبر عن وجود مفاوضات بهذا الشأن من جانب رئيس مجلس ادارة شركة «كروس ماني» المنتجة لهذه الدبابات (وكالة الصحافة الفرنسية، ١١/٢/١٩٨١). ويبدو ان الحكومة الالمانية التي تجنبت، حتى الان، تزويد بلدان محيطة باسرائيل بالاسلحة، لن تعيق ابرام هذه الصفقة، خوفاً على مصالحها في المنطقة. فقد تجنب الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم

(بالتحالف مع الحزب الليبرالي) اعطاء رأي حول الموضوع في اجتماعه الاخير في ١٩٨١/٢/١٢، فيما اعلن رئيس مجلس ادارة الشركة المنتجة لذلك النوع من الدبابات، ان الموضوع يدور الآن حول طراز الدبابة التي ستزوّد بها السعودية (ليوبارد ١ أو ٢). ومع ان اسحاق شامير وزير خارجية اسرائيل ألمح إلى تأثير هذه الصفقة على مستقبل العلاقات الالمانية - الاسرائيلية، إلا ان مستشار المانيا الغربية هيلموت شميت اوضح رأيه بصورة غير مباشرة حين أشار باعتدال السياسة الخارجية للمملكة.

وعلى هامش هذا التسارع في تسليح دول المنطقة، يبدو ان المضاعفات التي رافقت حرب الخليج، خلقت جواً ملائماً لكل الاطراف المشجعة والمستفيدة من هذا السباق. فقد غدا واضحاً ان برنامج ادارة ريغان يسعى إلى جعل الوجود العسكري في منطقة الخليج قاعدة غير مرهونة بهذا الحدث الطارىء أو ذاك، وفيما تشعر دول الخليج بالقلق من جراء هذا الوجود، فهي غير قادرة على تأييد مبدأ الرئيس السوفياتي بريجنيف، لاسباب سياسية معروفة. لذا، فهل ما تستطيع القيام به هو المزيد من التسلح لكي تبين انها قادرة على الدفاع عن نفسها بنفسها، ذلك انه من المفارقة الحديث عن كون مصدر التهديد اميركياً وغربياً، في الوقت الذي تقوم فيه الاساطيل الاميركية والغربية بحماية المنطقة من التهديد.

ومع ان تعديلات جدية لم تظهر بعد على برنامج ريغان الخليجي، بالقياس إلى برنامج سلفه، إلا ان منطقة الخليج والبحر الاحمر ستكون واحدة من ابرز ما سيركز عليه ريغان. (المغاربيان، ١٩٨٠/١٢/٢٧؛ لوموند، ١٩٨٠/١٢/٢٨). وتتركز استراتيجية ريغان على دفع الدول الاعضاء في حلف الاطلسي إلى المساهمة بشكل اكثر مباشرة بقوة التدخل السريع في منطقة الخليج العربي والتلويح بان امتناع هذه الدول عن حماية مصادر نفطها سيقود الولايات المتحدة إلى التخفيف من التزاماتها العسكرية في أوروبا. وهو ما اشار له الكسندر هيغ في حديثه لصحيفة الفيغارو الفرنسية (١٩٨١/١/٣١)، الداعي إلى زيادة القوة العسكرية في المنطقة.

وفي هذا السياق يأتي الاعلان، لاول مرة، عن قيام القوات الاميركية بمناورات عسكرية في عمان في منتصف شهر شباط (فبراير)، في الوقت الذي وافقت فيه شركة بريطانية على تقديم معدات بحرية تعزز اسطول عمان بما قيمته ٤٥ مليون جنيه استرليني.

وعلى هامش هذا كله، يمكن ان نجد الصلة بين هذا التوجه المتسارع في منطقة الخليج، وبين الاعلان، في الوقت نفسه، عن تزويد الصومال باسلحة اميركية، ووصول الدفعة الاولى من المساعدات العسكرية الاميركية لمصر، التي تبلغ قيمتها الاجمالية ٣٠,٥ مليار دولار. (اسوشييتد برس، ١٩٨١/٢/٧).

علي خالد

مراجعات

ذكرنا بروعة «المتشائل» ثم ابحر مبتعداً إلى مطارح الغربة!

اميل حبيبي، لكع بن لكع، م.ت.ف.، دائرة الاعلام والثقافة، ١٩٨٠، ١٥٨ صفحة

حين قرأت «سعيد ابو النحس المتشائل» لاميل حبيبي قبل سنوات كتبت: «احس وكأنني احتفل بعيد ميلاد حقيقي، ميلاد كاتب كبير...»

من هذه الكلمات، التي ما زلت أحتفظ بصورة عنها في الذاكرة، أحاول اليوم، أن أنطرق إلى «لكع بن لكع» ولي كل الحق، كما أظن، أن أسترسل في الحديث، وأن «أغرّب وأشرّق» على هواي، طالما أنني اعترفت، وقبل سنوات، بميلاد كاتب كبير داخل جدران الوطن المحتل.

لحين تكرس كاتباً على انه كبير، وعلى صفحات مكتوبة ومنشورة، فانت أول الناس، أحقهم، بمناقشة كل جديد يصدر له، ومن هذا المنطلق بالذات.

والواقع، ان اميل حبيبي، حين فاجأنا بـ«سداسية الأيام الستة»، وفاجأنا ثانية، حدَّ الاذهال بـ«الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل» كان مدهشا، وكان صارخا، وتساءلنا: أيجوز أن يكون بيننا كاتب على هذا القدر من الابداع ونحن نجهل حتى اسمه؟!

ووصل الينا اميل حبيبي، قرأناه، وعيناه، ناقشناه، وذهب أوانُ الصدمة الاولى، وها نحن مطالبون اليوم، بالتعامل معه، بأناة ودقة، ولكن بموضوعية أيضا، لاننا نحرص على ذاك الطابع في الارض المحتلة، لا يتزحزح، ويصر على العطاء، برغم كل شيء، ولاننا، وهو معنا في هذا الأمر، ولا ريب، ضد الطوطمية، وازجاء وقود الكلم دون طائل، ودون روية أو تدقيق، نسمح لانفسنا أن ندقق، وكثيرا، في كل ما يصدر له.

حين ظهرت السداسية، اختلف حولها النقاد، فاصر بعضهم على انها مجموعة قصص قصيرة، وأصر البعض الآخر على انها رواية، بينما قال نفر ثالث انها مجرد لوحات لفنية، شدها الكاتب بخيط واحد محكم.

ولم يكن نصيب المتشائل، باقل من نصيب السداسية، اختلافا في الرأي، وتعددا في التخريجات.

وكذلك هم اليوم، معشر النقدة، وما أقل النقاد فيما بينهم، تعلو صرختهم حول «لكع لكع»، فهذا يعتبره مسرحية، وذاك رواية وآخر مجموعة قصص، ويذهب بعضهم، حد استحضار معلوماته حول المسرح: مواصفاته وتقنيته وكيف يجب ان يكون، ليصر جازما، في النهاية، على ان العمل ليس مسرحيا. مع ان الرجل، اميل حبيبي، كفاهم «شر القتال» بقوله: إنها حكايات مسرحية... وكأنه قصد فعلاً، أن يحرجهم ليخرجهم، فيودي بهم إلى متاهات الارباك والاختلافات شتى... لكأنه مولع بقول المتنبي:

انـام ملء جفـوني عن شـواردهـا ويسـهـر الخلق جـرّاهـا ويختصـم

والكاتب منذ اعماله الاولى، وحتى «لكع» موضوعنا اليوم، اعتمد دائما، اللغة الشعرية الذكي، حدَّ

الامتاع العميق في الغالب، حتى لكأنه شاعر قبل أي شيء آخر. أراد أن يشعر، فكتب قصصاً، طالت أم قصرت أم جاء بما يشبه المسرح.

أيضاً، هو يصر، عن قصد وعمد، على اعادة بعض ما غاب من لغتنا الجميلة، على صورة كلمات، تبدو صعبة للوهلة الأولى، يوشح بها لغته، بمهارة حقيقية. فاذا، حتى المختصين، يعودون إلى معاجمهم، ليتأكدوا من مداليلها، وهو بذلك، انما يعيد إلينا، بعض المفردات الضائعة، لتدخل من جديد، إلى نسجة الحياة الواسعة، إلى اللغة المستعملة من جديد، وهو أمر نقرّه ونغبطه عليه، شرط عدم المبالغة. وهو من هذا الجانب، كاتب متميز باسلوبه.

الشخصيات لديه أيضاً، تحس وكأنه يجهد طويلاً في صنعها، مع التركيز الشديد على ألا يبدو أثر الجهد والنّصب فيها. وما زلنا نذكر قصته الرائعة: «ام الروبابيكا»، تلك التي لا هم لها، سوى الاحتفاظ ببقايا ماض اصبح بعيداً، تخبئها في سواد العين والقلب، أو «الدواشك» المجهدة، حتى اذا رجع العائدون، وجدوا ما يذكرهم بذياك الماضي، الذي أمسى بعيداً. انها قصة مفعمة بالعمق والحنو والشعر وما لست تستطيع تحديداً لأسرار روعته!

اما في المتشائل، فهو يخاطب عقلك، بما يشبه سحر الساحر، دون ان يصل بك إلى لغة الوعظ والمباشرة. ويبدو انه، ما يزال، حتى الآن على الاقل، أبرز أعماله، والذي أراد أن يبلغ فيه شواطىء الاعجاز، فما خيبته سفنه...

إن كلمات المتشائل، صوره وألوانه، تستطيع أن تدخل، حتى ما وراء القضبان التي تضيق على السجناء، في سجون الوطن المحتل، لتلامس قلوبهم وعقولهم، وتحول من رطوبة الزنازين، إلى ليل واعد مفعم بانفاس الربيع...

ثمة جانب مهم جداً، في كل ما كتب حبيبي، وهو جانب السخر اللاذع والذكي. إنه الطُّرف مجسداً، والمرارات في قلب الكاتب تتحول إلى لسات، شبه ماجنة أحياناً، تحملك، تحمل اولئك الراسفين في المنفى إلى الابتسام... وإلى التفكر العميق أيضاً. وهذا هو السخر، كما عرفناه عند اعلامه القدامى، كالجاحظ خاصة.

في «لكع بن لكع»، ويبدو انه أخذ الاسم من حديث شريف استهل به الكتاب «لا تقوم الساعة، حتى يلي أمور الناس، لكع بن لكع». وهو حديث لا ندري مدى مصداقية نسبته. فالاحاديث، كما نعلم جميعاً، حرف الكثير منها، أو اضيف، لغايات سياسية في الغالب، ولانها ليست قرآناً. فقد أمكن التحريف والتأليف فيها، وهي لهذا تحتاج إلى درس وتمحيص، من جهابذة مختصين، لسنا منهم على اية حال.

ولكع وألكع ولكعا، تحمل اكثر من معنى، لغة. تعني العيّ والاكول والزري الوسخ... فهل هذا ما قصده، أم ثمة معان أخر وراء التسمية؟ هو ولا ريب، لا يعني حرفية اللغة. فلماذا يذكر بمجيء الساعة؟! أهي حالة يأس، أم ترف، أم سخرية مرة. أم أنها شيء من كل هذا!...

صندوق الفرجة، أو «عجايب غرايب» كما نسميه في قرى الشمال من بلاد الشام. هو مسرح الحكاية - المسرحية. وهو صندوق عجيب غريب فعلاً، لدى اميل حبيبي، لا علاقة له بذاك الصندوق، الذي طالما شاهدناه أطفالاً، فاذهلنا وابهجنا، باخبار الزير ليل والزناتي خليفة وذياب و...

ان اللقطة، غاية في الروعة، وعلى كل الاصعدة، مسرحاً أو قصة أو حتى في مجال السينما. ولكن المؤلف بالغ في استعماله أحياناً، فنجح مرات، وطاشت رميته في مرات أخر.

حين بدأت «بمصاحبتنا لكع» لا أنكر انني بدأت بالتهليل له. وأوشكت أشتم - على كرهي للشتيمة - كل من كتبوا عنه. ولكنني، حين ارغلت في مناحيه، بدأت التقط انفاسي، واحصي مطارح الروعة ومواضع الارتباك أيضاً.

فيها مسرحية كانت أم رواية أم أي شيء آخر، لا يهم، ولكننا لا نستطيع أن نغفل أمراً مهماً، وهو

إن الكاتب بذل مجهودات جبارة، في سبيل أن يقترب من المسرح، نوفق في احيان كثيرة، كما اسلفنا، وطاشت رميته في أحايين كثيرة... فجاء ذلك العناء والنصب، على حساب العمل ككل. وكانت كلمته «حكايات مسرحية» بالنسبة لاناس آخرين، غير من ذكرناهم في البداية، مجرد ضربة شاطر، اصابت مرة ولم تصب مرات. كانت مما يشبه حسن التخلص الذكي، منذ البداية، ولكنه تخلص قد لا ينطلي على كل «عتيق» في «الصنعة»...

جاءت الحوارات طويلة، وطويلة جدا أحيانا، برغم اللمعات الشعرية الرائعة، وبرغم ما أشرنا إليه من لغة «مخصوصة ومميزة للكاتب. كذلك، جاءت الشخصيات، أحيانا، تطيف في غبش، لست تدري أهو غسق أم غلس... هذا إذا وضعنا جانبا، صعوبة تحويل العمل ككل إلى المسرح، ان لم نقل استحالة تحويله، قبل أن «ينتج ويمسرح» ويتوزعه اصحاب الاختصاصات كل موزع، فلا يبقون منه إلاّ على أثر ضئيل، قد يبدو نوعا من اعادة الصياغة الجديدة، التي ستشيء إلى «صاحبنا لكع» إساءة وأيما إساءة.

فلماذا الاصرار على المسرح بالذات؟!

ومن يقارن بين فصل «فلافل»، فلافل»، مثلاً الذي لم يبالغ فيه الكاتب، أو لم يول قضية المسرحة كبير اهتمام، فانهـا غايـة في العذوبة، وككلمة «على الرحب والسعة» الجميلة والمكتملة في بداية العمل، من يقارن هذا الفصل بـ«بدر... كلهم وبدي بدر...» ليما بعد، حيث الاطالة حدّ التعب، ولا نريد أن نقول الإملال، والاصرار على «المسرحة» الذي بدا غير مبرر. لا بد وأن يصاب بما يشبه الخيبة والحزن الكثير.

لماذا يصر كتّابنا، حين ينجحون، وتسلم لهم عبرات الشهرة نواصيها، على ترك المجال الذي حصلوا فيه على عصا السبق، إلى مجالات أخر، في نوع من الاصرار العائد والغريب. أم اننا، كعرب، قدر علينا، ألاّ نفرح طويلاً بكاتب كبير، وعلى المستوى الحضاري المطلوب. حتى اننا لنجد، ان أهم كتاب الرواية عندنا، توقفوا في البدايات. قدموا اعمالاً رائعة، أو بلغت حدود الروعة، وفجأة، تملكهم ما يشبه الغرور، «فقزبوا وشرّقوا» في ميادين ليست ميادينهم، أو انهم تعبوا قبل الاوان.

فالطيب صالح كان أفضل أعماله: «موسم الهجرة إلى الشمال»؛ وعبدالرحمن منيف، كان أفضل اعماله: «الاشجار واغتيال الزورق»، اما نجيب محفوظ، فبعد توهجه الهائل في البدايات، أسلم نفسه إلى كل ريح، وانتهى به الامر، واحدا على غرار احسان عبدالقدوس أو يوسف السباعي، مع الاحتفاظ بالفوارق القليلة الباقية بينه وبينهم.

تقديرنا ان اميل حبيبي لا يزال، برغم اكتهال الايام، يحمل إلينا أكثر من وعد طيب. ان تميزه وطبيعة معاناته، وغنى اطلاعه، كل هذه الاشياء، لا بد وأن تجنبه العثرات...

و«لكع بن لكع» يظل عملاً طيبا، برغم الهنات الهينات التي اشرنا إليها. يظل له نكهة اميل حبيبي المخصوصة. ولو كان لي «دعز اصول به» لاعدت كتابته من جديد، كقصة طويلة، وألقيت بالمسرح ومن يمسرحون إلى سقر...

عاصم الجندي

إطلالة المولود الجديد

الكرمل، العدد الأول، شتاء ١٩٨١،
إصدار الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ٢٥٢ صفحة

أصدر الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين مجلته الفصلية الجديدة: الكرمل، حاملة اسم الجبل الفلسطيني. وفي تقديمها للعدد الأول، تقول هيئة التحرير ان هذا «الاسم لا يدل الا على رغبتنا في أن نساهم في تأسيس فلسطين الرؤيا، هذه الرؤيا المدهشة التي تتشكل من مزيج الدم والتوقعات والخيبة، من هذا الأمر الفذ الذي يولد من جديد».

في العدد الأول هذا – عدد شتاء ١٩٨١ – أربع قصائد لسعدي يوسف وعز الدين المناصرة وأمل دنقل ومحمود درويش، وثلاث قصص ليحيى يخلف وغالب هلسا والياس خوري. وفيه دراسات كتبها ادوار سعيد وفيصل دارج وحليم بركات ورضوى عاشور وفوزي الأسمر، وحوار مع اميل حبيبي حول انتاجه الادبي وحياته ونضاله.

ويضم العدد مختارات من الشعر اليوناني ترجمتها رنا قباني، ومقطعاً من مذكرات الشاعر الاسباني رافائيل البرتو ترجمها محمود صبيح. ثم رثاء محمود درويش لشاعر فلسطين الراحل أبي سلمى وقصيدة أبي سلمى الشهيرة: لهب القصيد.

وفي مجال النقد والقراءات، يضم العدد ما كتبه أنور خالد عن ملتقى الشقيف الشعري، وجاك الأسود عن عروض المقيقة، وفاروق عبد القادر عن مجموعة يوسف ادريس: «انا سلطان الوجود»، وليانه بدر عن الحركة المسرحية في المناطق المحتلة، ومؤنس الرزاز عن «مجموعة شهادات ووثائق لخدمة زمانفاه» لصلاح عبسي، وجاك الأسود عن كتاب «الشعر الفرنسي الحديث ١٩٠٠ – ١٩٨٠» لبول شاوول.

وبصدور هذا العدد، يتحقق الوعد الذي التزمت به الأمانة العامة للاتحاد، حين أخذت على عاتقها مهمة تطوير مجلة الكاتب الفلسطيني التي صدر منها ثلاثة عشر عدداً ثم توقفت عن الصدور عشية انعقاد المؤتمر الثالث للاتحاد في نيسان (ابريل) ١٩٨٠، لتظهر من جديد في هذه الحلة الجديدة: الكرمل، مشكّلة منبراً لمبدعي الثقافة من الكتاب الفلسطينيين والعرب الآخرين وسواهم. وبه يضع الاتحاد سلاحاً جديداً لدعم جبهة الكفاح الوطني التقدمي في ميدان الثقافة ويضيف إلى الحديقة الفلسطينية زهرة أخرى.

وبهذا السلاح يعزز الاتحاد دوره الوطني: الثقافي والنقابي؛ وإذا قدر له أن يوفر لمجلته المتخصصة هذه الامكانيات والظروف التي تسمح باستمرارها بالمستوى ذاته الذي يتجلى في عددها الأول، فانه يقدم خدمة كبيرة للثقافة الوطنية، ويملأ فراغاً تعاني منه الساحة الثقافية، ويؤكد تقليداً صحيحاً حين يتولى رعاية الحركة الثقافية وتعميم انجازاتها.

وسيكون الانجاز أكبر وأعمق أثراً إذا استطاع الاتحاد أن يبقي مجلته بمنأى عن تأثير الشلل الخاصة والاختيارات الفردية، حتى تبقى المجلة التي تستقطب الجميع ويتطلعها الجميع.

إن مولوداً جديداً أطل، أنجبته الأسرة الثقافية، فلنستبشر خيراً مؤملين ان تدوم فرحتنا به ولا تشوبها شائبة.

ف.ح.

شهريات

المقاومة الفلسطينية-عسكرياً

نشاط رجال المقاومة في داخل الارض المحتلة والتحركات العسكرية الاسرائيلة - الانعزالية في الجنوب اللبناني

تابعت القوات الاسرائيلية - الانعزالية نشاطاتها العسكرية خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، على أرض الجنوب اللبناني، وواصل الطيران الاسرائيلي طيلة هذه الفترة تحليقه فوق مختلف المناطق، وأغار عدة مرات على عدد من الاهداف، في حين استمر القصف المدفعي المتبادل بين القوات المشتركة من جهة والقوات الاسرائيلية والميليشيات من الجهة الأخرى على طول امتداد خطوط المواجهة مع العدو.

ومع اطلالة الشهر المذكور، وقعت معركة جوية بين المقاتلات السورية والاسرائيلية فوق سماء الجنوب اللبناني، وكانت الاولى من نوعها منذ تاريخ ٢٤ آب (أغسطس) الماضي. وقد حدثت المعركة الجوية المذكورة فيما كانت الطائرات الاسرائيلية تقصف بعض مناطق الجنوب، حين اعترضتها الطائرات السورية لمنعها من مواصلة هجماتها.

وعلى صعيد النشاط الفدائي داخل الوطن المحتل، فقد ظل على حاله حيث واصل الفدائيون نشاطهم التقليدي المعتاد.

١ - نشاط رجال المقاومة داخل الارض المحتلة

ذكرت مصادر الشرطة الاسرائيلية في تل - أبيب ان احد خبراء المتفجرات قام يوم ١٩٨١/١/٥، بتفجير رزمة تحتوي أربع قنابل يدوية كانت مزروعة عند موقف لسيارات الركاب الكبيرة في بلدة رعنانا الى الشمال من تل - أبيب، وان أحدا لم يصب في هذا الحادث (السفير، ١٩٨١/١/٦). وعن حادث اخر، قالت السلطات الاسرائيلية، ان شخصاً عربياً قتل وجرح آخر في مخيم اللاجئين في قطاع غزة يوم ١٩٨١/١/٥، ونسبت هذه المصادر عملية القتل الى أسباب سياسية تتعلق بتصفية المتعاملين مع اسرائيل (المصدر نفسه).

وفي القدس المحتلة، قالت الشرطة الاسرائيلية، ان الجنود الاسرائيليين قاموا يوم ١٩٨١/١/٩، بإبطال مفعول قنبلة موقوته قبل الموعد المحدد لانفجارها قرب السوق المركزي في مدينة القدس، وان القنبلة كانت مخبأة في كيس (السفير، ١٩٨١/١/١٠). وبتاريخ ١٩٨١/١/١٠، ذكر ناطق عسكري اسرائيلي في تل - أبيب أن زوجين اسرائيليين وطفلهما اصيبوا في غزة بسبب انفجار

قنبلة يدوية القيت على سيارتهم، واضاف الناطق ان قوات الأمن فتحت تحقيقاً وقامت بعدد من الاعتقالات

وعلى صعيد اخر أعلنت الاذاعة الاسرائيلية، انه تم اكتشاف خلية تابعة لحركة «فتح» في الخليل والدورة، وقد عثر على كميات ضخمة من المتفجرات في منازل الاشخاص المعتقلين. (السفير، ١١/١/١٩٨١).

ومن جهة اخرى واصلت الجماهير في الاراضي المحتلة تصعيدها لنشاطها ضد الاحتلال الاسرائيلي، وافادت المعلومات ان الحاكم العسكري لمنطقة غزة، الجنرال اسحاق سيجلف اجتمع بعد ظهر يوم ١١/١/١٩٨١، مع قائد الجبهة الجنوبية الجنرال دان شومرون، لاتخاذ القرارات اللازمة لوقف التدهور الامني في قطاع غزة، أثر مقتل سائق سيارة اجرة اسرائيلي صباح يوم ١١/١/١٩٨١، بالقرب من معسكر جباليا، بطلقات نارية. وقد وقع الحادث المذكور بعد حادث اخر في نفس المنطقة واصيب فيه ثلاثة من الاسرائيليين بجروح من جراء القاء قنبلة يدوية عليهم. وتفيد الدوائر الحكومية الاسرائيلية، ان هذه الحوادث تأخذ شكلاً متزايد الخطورة، خاصة وان نحو ٢٠ شخصاً من ابناء القطاع العرب المشكوك في تعاونهم مع السلطات الاسرائيلية، قتلوا في الآونة الأخيرة. وقد أمرت الحكومة باجراء التحقيقات اللازمة (المصدر نفسه).

وفي دمشق، أعلنت المقاومة الفلسطينية مسؤوليتها عن قتل السائق الاسرائيلي، واعلن الناطق العسكري الفلسطيني في بلاغه العسكري الذي نشرته وكالة «وفا» أن ثوارنا العاملين داخل الوطن المحتل تمكنوا من قتل احد رجال المخابرات الصهيونية في قطاع غزة واستولوا على سلاحه وأوراقه الثبوتية. واضاف الناطق، انه على اثر ذلك، قامت قوات من الجيش الاسرائيلي بمحاصرة المخيم وشنت حملة تفتيش استفزازية اسفر عنها اعتقال العديد من المواطنين بحجة الاشتباه بهم.

وفي بلاغ اخر، ذكر الناطق العسكري الفلسطيني ان أحد ثوارنا من مجموعة الشهيد ماهر البرنو القى قنبلة على عربة اسرائيلية اسفرت عن اصابة ثلاثة من ركابها (المصدر نفسه).

وفي تصريح أدلى به للاذاعة الاسرائيلية بتاريخ ١٣/١/١٩٨١، اعترف مزدخاي تسيبوري نائب وزير الدفاع الاسرائيلي ورئيس الاركان، بعجز أجهزة الأمن الاسرائيلية، وقال: ان الاجهزة الامنية كلها تبذل كافة الجهود الممكنة الكشف عن الفدائيين الذين نفذوا العمليات الاخيرة في قطاع غزة، واضاف ان جهود الاجهزة الامنية باءت بالفشل ولم تصل الى شيء، سواء في العملية التي استهدفت السيارة العسكرية التي كانت تقل المستوطنين الثلاثة أو العملية التي استهدفت احد افراد الامن في القطاع. وأوضح تسيبوري ، ان الفدائيين بذلوا في الآونة الاخيرة جهوداً للتحرك في المنطقة وتنفيذ عملياتهم ضد الاهداف الحيوية داخل اسرائيل، وانهم قد حققوا بعض النجاح خلال تنفيذهم لعملياتهم الاخيرة، مما دفع بالأجهزة الامنية الى استنفار كافة طاقاتها للعمل على ضمان سلامة المواطنين الاسرائيليين. وفي رده على سؤال وجه اليه قال: انني لا اعلم المهام المحددة للفدائيين، سواء في الضفة أو في القطاع (وفا، ١٤/١/١٩٨١).

وبتاريخ ١٨/١/١٩٨١، ذكر الناطق العسكري الفلسطيني في بلاغه العسكري الصادر في دمشق والذي يحمل الرقم ٣/٨١، ان الثوار الفلسطينيين من مجموعة الشهيد الملازم أول رفيق السالمي (نهرو) العاملة داخل الوطن المحتل، قاموا مساء يوم السادس عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، بمهاجمة مركز الشرطة الصهيوني الواقع في بلدة عبسان بقطاع غزة، وقد استخدم الثوار في هجومهم الاسلحة الرشاشة واستطاعوا بعد معركة قصيرة مع حراسات المركز من السيطرة عليه، وانزال العلم الاسرائيلي عنه ورفع العلم الفلسطيني بدلاً منه! كما تمكن الثوار قبل انسحابهم من الاستيلاء على الاسلحة الموجودة داخل المركز، ثم تابعوا بعدها الانسحاب الى خارج منطقة العملية. وعلى الفور، طوقت قوات كبيرة من جيش العدو البلدة وفرضت عليها حظر التجول، وبدأت التفتيش واعتقال العديد من المواطنين العرب الفلسطينيين بحجة علاقتهم

بالعملية. وقد بقيت البلدة محاصرة حتى تاريخ اصدار هذا البلاغ، الساعة الثامنة مساء يوم السابع عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ (وفا، ١٨/١/١٩٨١).

وبتاريخ ٢٠/١/١٩٨١ نشرت وكالة فرانس برس تصريحاً لناطق باسم الجيش الاسرائيلي في مدينة القدس المحتلة ذكر فيه ان الرصاص اطلق صباح يوم ١٩/١/١٩٨١، على سيارة اسرائيلية مدنية كانت في طريقها من خان يونس الى دير البلح جنوبي قطاع غزة، واضاف الناطق ان سائق السيارة لم يصب بأذى، غير ان زجاج السيارة الأمامي تحطم، وقد تم تطويق مكان الحادث وجرت اعتقالات بين السكان للتحقيق معهم (السفير، ٢٠/١/١٩٨١).

ومن جهة ثانية أفادت مصادر عسكرية اسرائيلية ان مخيم اللاجئين الفلسطينيين في الجلزون قرب مدينة رام الله في الضفة الغربية أخضع لنظام منع التجول ليل ١٨/١/١٩٨١، بعد اكتشاف مخبأ كبير للأسلحة على مقربة منه. وقد رفع حظر التجول بعد انتهاء التفتيش فيه (النهار، ٢٠/١/١٩٨١).

وفي القدس المحتلة، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان قوات الأمن اعتقلت ٢٠ من كبار رجال الدين المسلمين في الضفة الغربية المحتلة، بتهمة الاشتباه بهم لامكانية وجود علاقة لهم مع احدى المنظمات «الارهابية»، بقصد ارتكاب عمليات «تخريب» ضد اسرائيل، واوضحت الاذاعة أن من بين المعتقلين عدداً كبيراً من الشخصيات الدينية البارزة العاملة مع المجلس الاسلامي الأعلى في القدس الشرقية، وقد اشتبه بوجود اتصالات للمعتقلين مع الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية. وأضافت الاذاعة، انه عثر ايضا في أحد المساجد في السامرة على مخبأ للأسلحة (السفير، ٢٣/١/١٩٨١).

وبتاريخ ٢٤/١/١٩٨١، اعلنت الشرطة الاسرائيلية في القدس المحتلة ان الفدائيين العرب القوا قنبلة حارقة على اسرائيليين كانا يمران قرب بوابة نابلس في البلدة القديمة، مما أدى الى اصابة شخصين بجروح طفيفة؛ واضافت الشرطة، ان الشخصين عولجا من جراء اصابتهما بتلك الجروح، وان الشرطة قامت باجراء التحقيق لمعرفة الفاعلين (النهار، ٢٥/١/١٩٨١).

ان القاء نظرة على تسلسل نشاط رجال المقاومة الابطال في داخل الأرض المحتلة يظهر مدى عمق التصميم على مواصلة النضال وتصعيده ضد الاحتلال، وبالتالي، فشل اجراءات القمع والملاحقة التي تنظمها وتنفذها قوات العدو وأجهزة أمنه في وقف هذا النشاط. ان التصريح الذي أدلى به نائب وزير الدفاع الاسرائيلي بتاريخ ١٢/١/١٩٨١، والذي اعترف فيه بعجز أجهزة أمنه عن وقف النشاط الفدائي في الداخل لهو دليل قاطع على زيادة هذا النشاط واعتراف من أعلى سلطة عسكرية في اسرائيل بصعوبة وضع حد له.

٢ - التحركات العسكرية الاسرائيلية - الانعزالية

بتاريخ ١/١/١٩٨١ ومع اطلالة العام الجديد، شهدت سماء الجنوب في لبنان معركة جوية بين المقاتلات السورية والاسرائيلية، وكانت الاولى منذ تاريخ ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٨٠. ففي حوالي الساعة الثالثة من بعد الظهر، قام تشكيل من الطائرات الاسرائيلية مكون من ٤ طائرات فانتوم بالاغارة على محيط منطقة النبطية، تبعته بعد ذلك عدة تشكيلات قدرت بحوالي ٢٠ طائرة. وقد استهدف القصف الجوي الهضبة الواقعة غربي بلدة كفرتبنيت، فتصدت المقاومات الارضية التابعة للقوات المشتركة للطائرات المغيرة من طرف المدينة الجنوبي الشرقي وأجبرتها على الابتعاد. وقد نتج عن القصف الجوي المذكور اصابة ٥ من عناصر قوات الصاعقة بجروح طفيفة. وفي أثناء قيام الطائرات الاسرائيلية بالاغارة على منطقة النبطية، تدخل تشكيل من الطائرات السورية ودارت معركة جوية أسفرت عن سقوط طائرتين سوريتين وطائرتين اسرائيليتين. وفي دمشق، ذكر ناطق عسكري سوري، ان طائرتين اسرائيليتين أسقطتا خلال الاشتباك الجوي مع طائراتنا المقاتلة احداها شوهدت تهوي باتجاه البحر غربي صور، والاخرى سقطت في الأرض المحتلة، وان طائرتين من طائراتنا المقاتلة أصيبتا. وفي تعليقها على

المعركة الجوية هذه، نسبت وكالة فرانس برس الى مصدر وثيق الصلة بالقوات الدولية في جنوب لبنان، ان ثمة طائرة سقطت في قطاع الطلة على الحدود، وانها أسقطت بفعل صاروخ ارض – جو. وتحدثت أنباء اخرى نقلتها «رويتر» عن وقوع عشرة اصابات بين قتيل وجريح، وأن شهود عيان في جنوب لبنان شاهدوا طيارين اثنين يقفزان بواسطة المظلة من طائرتيهما قبل ان تندلع فيهما النيران فوق منطقة الصرفند، وان جثة احد الطيارين السوريين عثر عليها أهالي بلدة انصار القريبة من النبطية، حيث تم نقلها لاحقاً الى بيروت. أما في تل – ابيب، فقد اعلن ناطق باسم الجيش الاسرائيلي، ان اشتباكاً جوياً وقع بين الطائرات السورية والاسرائيلية فوق سماء جنوب لبنان، أسفر عن سقوط طائرتي «ميغ ٢١»؛ واضاف ان جميع الطائرات الاسرائيلية عادت الى قواعدها سالمة (السفير، ١/١/١٩٨١).

وعلى صعيد آخر، أفادت المعلومات، ان عناصر تابعة للمليشيات الحدودية تسللت ليل ٣٠/١٢/١٩٨٠ الى داخل منطقة القوات الفائية، وتصدت لها الأخيرة، وحصل اشتباك بالرشاشات الثقيلة دام نحو ساعة، وقد أعقب ذلك قصف مدفعي استهدف منطقة برغز وقليا في البقاع الغربي، وكان مصدره مدفعية «حرج بركات»، واستمر زهاء النصف ساعة وأدى الى وقوع اضرار مادية، كما أصاب القصف تجمعاً للقوات الفائية.

ومن ناحية ثانية، شهدت اجواء المنطقة من العرقوب وحتى البقاع، تحليقاً كثيفاً للطائرات الاسرائيلية، كما حلقت طائرات اسرائيلية قبل الظهر في سماء مدينة صيدا والمخيمات المحيطة بها على علو مرتفع، وخرقت الطائرات الاسرائيلية أثناء تحليقها جدار الصوت فوق القطاع الغربي قبل ظهر يوم ٢١/١٢/١٩٨٠ (المصدر نفسه).

وبعد ظهر يوم ١/١/١٩٨١ شهدت منطقة الشريط الحدودي تحركات اسرائيلية كثيفة واجريت مناورات ضخمة استمرت نحو ٤ ساعات، شاركت فيها مختلف انواع الأسلحة، وشوهدت أعمدة الدخان الكثيف واللهب من مسافات بعيدة. كذلك قامت المليشيات باطلاق عشرات القنابل المضيئة فوق مواقع القوات المشتركة في مناطق برغز والبقاع الغربي، واستمر اطلاق القنابل طيلة الليل، ابتداء من السابعة مساء، كما حاولت الزوارق الاسرائيلية خلال ليل ١/١/١٩٨١، الاقتراب من شاطىء الشواكير عند الساعة الواحدة فجراً، فتصدت لها مدفعية القوات المشتركة، وبقيت الزوارق الاسرائيلية تجوب المياه الاقليمية حتى الرابعة صباحاً، (السفير، ٣/١/١٩٨١).

وفي بيروت، أصدر الناطق العسكري باسم القوات المشتركة بلاغا عسكريا ذكر فيه ان العدو الاسرائيلي والانعزالي قام عند الساعة الواحدة والثلث من فجر يوم ٣/١/١٩٨١، بقصف مدفعي لمنطقة الشواكير، وان القصف استمر أكثر من ساعة (وفاء، ٣/١/١٩٨١). وعند الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم ٣/١/١٩٨١، تعرضت ضواحي مدينة صور لقصف مدفعي ثقيل من عيار ١٥٥ ملم، وسقطت ٦ قذائف في منطقة الآثار، اضافة الى بعض القذائف التي سقطت في البحر قرب الميناء دون احداث خسائر. وقد امتد القصف بعد ذلك ليشمل مخيم الرشيدية حيث سقطت ٤ قذائف دون معرفة الخسائر التي ألحقتها. وكانت طائرات اسرائيلية قد حلقت عند الصباح فوق القطاعين الغربي والأوسط، وقامت بطلعات استكشاف فوق مخيمات مدينة صور، وتصدت لها المدافع الارضية واضطرتها للارتفاع والتحليق عاليا. كما حاولت زوارق اسرائيلية الاقتراب من شواطىء العاقبية والبرغلية في الساعات الأولى من الصباح، غير ان مدفعية القوات المشتركة منعتها من ذلك (السفير، ٤/١/١٩٨١).

من جهة ثانية دخلت ليل ٢ – ٣/١/١٩٨١، دورية للمليشيات وادي السلوقي بالقرب من بلدة شقرا في القطاع الأوسط، واقامت نقاطاً عسكرية ثابتة وسيرت الدوريات قبالة بلدة قبريخا، وقد رافق ذلك تحليق لطائرات عمودية فوق محور شمسع – المنصوري، والقت قنابل مضيئة فوق ساحل العلية – بيوت السيد وبساتين العزية، كما حلقت طائرات عمودية اخرى فوق قرى تبنين على علو منخفض جداً (المصدر نفسه).

وبتاريخ ٢/١/١٩٨١ أعلن ناطق باسم قوات

الامم المتحدة في جنوبي لبنان، ان جنوداً من القوة الهولندية العاملة ضمن قوات الطوارىء الدولية كشفوا النقاب عن جريمة بشعة ارتكبها جنود اسرائيليون بحق جثث لفدائيين فلسطينيين، وقد جاء في البيان المذكور انه صباح ١٩٨٠/١٢/٢٥ وقع الحادث في وادي العين بجوار قرية شمع بالقرب من مركزين هولنديين، حيث اشتبكت دورية من الجيش الاسرائيلي وخمسة من العناصر المسلحة وأدى الاشتباك الى قتل الاخيرين، وقد قام الجنود الاسرائيليون بتفتيش الجثث ثم جمعوها الواحدة فوق الاخرى، وبعد رشها بسائل لم يمكن تحديد نوعيته وضعت عبوة ناسفة فوق هذه المجموعة البشرية وما لبثت ان انفجرت، وتلتها عبوة اخرى انفجرت بعد عشر دقائق، ثم غادرت الدورية الاسرائيلية مكان الحادث. وقد شهد الجنود الهولنديون العملية منذ لحظة سماع اطلاق النار في الوادي الساعة ٩,٤٠ ، وحتى مغادرة الدورية الاسرائيلية المكان الساعة ١٢,١٥؛ ويقدر ان حوالي ٣٠ جندياً اسرائيلياً اشتركوا في العملية. وبتاريخ ٢٩ كانون الاول (ديسمبر) حاول فريق من القوة الدولية اجراء تفتيش طبي على الجثث ودفنها، غير ان دورية اسرائيلية مكونة من نحو ٢٥ جندياً منعت هذا الفريق من تنفيذ مهمته (السفير، ١٩٨١/١/٣). وفي بيروت، اعلن مصدر رسمي في منظمة التحرير الفلسطينية، ان السلطات الصهيونية اقدمت مؤخرا على احراق جثث خمسة من الفدائيين استشهدوا في عملية مواجهة مع قوات الاحتلال شمال النبطية المحتلة، ونقلت هذه السلطات الارهابية جثث الشهداء الى جنوب لبنان في مناطق القوات الدولية واحرقتهم علناً ثم مثلت بالجثث بتدميرها اشلاءً بواسطة العبوات الناسفة، وأن هذه الجريمة الفظيعة تؤكد مدى ما يحمله القادة العنصريون الصهاينة من حقد أسود ووحشية واجرام فاقت حدود التصور (النهار، ١٩٨١/١/٣).

وفي صباح يوم ١٩٨١/١/٥، حوالي الساعة الثانية والنصف، قصفت مدفعية الميليشيات من مواقعها في تل دبين بلدة حاصبيا، واسفر هذا القصف عن وقوع بعض الاضرار المادية في الممتلكات؛ حدث القصف بعد مضي نصف ساعة على تهديد موجه للاهالي في البلدة، بثته اذاعة الميليشيات في الشريط الحدودي، وذلك رداً على زيارة وزير السياحة لحاصبيا منذ يومين.

ومن ناحية اخرى، تعرضت مواقع القوات النرويجية ليل ١٩٨١/١/٤ للقصف بالرشاشات الثقيلة، واستمر حوالي نصف ساعة، فردت القوات النرويجية على النار بالمثل. كما اطلقت عناصر الميليشيات القنابل المضيئة فوق المواقع النرويجية في منطقة راشيا الفخار (السفير، ١٩٨١/١/٦).

وخلال ليل ١٩٨١/١/٥، عاودت مدفعية الميليشيات قصفها المدفعي لمنطقة القطاع الشرقي، حيث قصفت من مواقعها في حرج بركات وادي برغز وجوار بلدة سحمر والدلافي، واستمر القصف حوالي نصف ساعة ونتجت عنه أضرار مادية. كما فتحت عناصر الميليشيات نيران رشاشاتها الثقيلة من تل دبين باتجاه المنطقة الخاضعة لسيطرة القوات الفانية في بلاط، كذلك شاركت المدفعية الاسرائيلية المرابطة في تلة الرويسات بقصف ضواحي برغز وقرية السريرة شمالي نهر الليطاني، ورافق ذلك تحركات عسكرية اسرائيلية واطلاق قنابل مضيئة. وعلى صعيد اخر، حلقت ظهر ١٩٨١/١/٦، طائرات اسرائيلية في سماء مدينة صيدا والمخيمات المحيطة بها وقرى قضاءي الزهراني والشوف على علو منخفض، وجوبهت بنيران مدفعية القوات المشتركة المضادة للطائرات (السفير، ١٩٨١/١/٧).

وعند الساعة العاشرة والربع من صباح ١٩٨١/١/٧، تعرضت بلدة برعشيت في القطاع الاوسط، للقصف مدفعي ثقيل من عيار ١٢٠ ملم،واستمر حتى الساعة الثانية عشرة ظهراً. ونجم عنه وقوع اضرار مادية في الممتلكات، وقد رافق القصف تحليق طائرة هليكوبتر فوق البلدة. وفي القطاع الشرقي، فتحت الميليشيات نيران رشاشاتها الثقيلة، خلال الساعات الاولى من الصباح باتجاه منطقة الخربة، واستمر اطلاق النار حوالي نصف ساعة. كما قامت القوات الاسرائيلية من مواقعها في السدانة عند الساعة الخامسة والنصف صباحاً باطلاق نيران رشاشاتها باتجاه بساتين شبعا ومحيط البركة.

وخلال ليل ١٩٨١/١/٦، تقدمت عناصر اسرائيلية من جهة كفرشوبا، وأقامت كميناً داخل منطقة عمل القوات الدولية شمالي شرقي بلدة كفر حمام ومكثت مدة ساعتين. كذلك جرت تحركات عسكرية كثيفة داخل منطقة الشريط الحدودي، وتحديداً في بلدة الخيام وتلال دبين والشريفة، وسُجِّل دخول آليات جديدة، كما تقوم آليات اسرائيلية باعمال الدورية في المنطقة الممتدة بين المجيدية والماري (السفير، ١٩٨١/١/٨).

وبتاريخ ١٩٨١/١/٨، افادت المعلومات الواردة من القطاع الاوسط، ان عناصر مسلحة تسللت عند الساعة ٢,٤٥ صباحاً الى بلدة الطيري، ونسفت منزل المختار مما ادى الى تدميره كاملاً، ونتيجة للحادث، توترت الأجواء في البلدة التي يتواجد بداخلها عناصر من الكتيبة الايرلندية التابعة للقوات الدولية. وفي القدس المحتلة، اعلن ناطق باسم الميليشيات الحدودية ان تفجير المنزل كان من تدبير الفدائيين الفلسطينيين الذين تسللوا الى البلدة عبر المنطقة التي تشرف عليها الكتيبة الايرلندية. واضاف الناطق ان حالة من التوتر الشديد تسيطر على المنطقة حيث يتوقع حصول ردود فعل (النهار، ١٩٨١/١/٩).

وعند الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ١٩٨١/١/٩، تعرضت بلدة جويا في القطاع الغربي للقصف مدفعي ثقيل من عيار ١٧٥ ملم، استمر نحو نصف ساعة بمعدل قذيفة كل خمس دقائق، وأسفر القصف عن وقوع أضرار مادية.

وفي بلدة باطر في القطاع الاوسط، تسللت صباح يوم ١٩٨١/١/٩، وحوالي الساعة الثامنة، دورية اسرائيلية ونسفت منزلاً فيها يخص احد المواطنين.

وعلى صعيد آخر، اشتبكت القوات الدولية عند الساعة الحادية عشرة من قبل منتصف ليل ١٩٨١/١/٨، مع مجموعة مسلحة اخترقت خطوط القوات الدولية، واستمر الاشتباك حوالي الساعة دون الابلاغ عن وقوع اصابات. وبخصوص ذلك، ذكر احد مسؤولي القوات الدولية، أنه في الوقت الذي جرى فيه الاشتباك المذكور، حاولت قوة من الميليشيات الحدودية التسلل الى داخل مناطق سيطرة القوات الدولية عند محور بلدة الماري، الا ان القوات الفرويجية منعتها من ذلك. وان محاولتا التسلل المذكورتين دفعتا بالقوات الدولية الى اعلان حالة الاستنفار القصوى في صفوفها. ومن جهة اخرى، عقد في بلدة كوكبا، يوم ١٩٨١/١/٩، اجتماع دولي – فلسطيني، اعلن مصدر دولي بشأنه، ان الاتفاق بين الطرفين تم على جميع النقاط، وان الاجتماع كان مفيداً للغاية (السفير، ١٩٨١/١/١٠). وفي ليل ١٩٨١/١/٩، صدت القوات الفرويجية عملية تسلل قامت بها عناصر من الميليشيات الحدودية، قدمت من جهة الخيام باتجاه نبع ابل السقي ومحيط البلدة من الجهة الغربية، وقد اطلقت القوات الفرويجية النار باتجاه المتسللين. فردت مواقع الميليشيات باطلاق نيران رشاشاتها الثقيلة من مراكزها في تلة الشريفة والخيام باتجاه مواقع القوات الدولية في الحمرية ومنطقة ابل السقي. وعلى صعيد آخر، قامت القوات الاسرائيلية بتعزيز مواقعها في داخل بلدة كفرشوبا وسيرت دوريات مشتركة مع عناصر من الميليشيات في حين فرضت الميليشيات الحدودية في القطاع الغربي، قيوداً على تحركات أهالي قرى شمع، شيعين، طير حرفا، والجبين، ومنعتهم من مغادرة قراهم بسبب رفض الاهالي التطوع والانضمام الى الميليشيات. وكان سعد حداد قائد الميليشيات الحدودية قد أنذرهم بوجوب التطوع في صفوف قواته، تحت طائلة اتخاذ التدابير الصارمة بحقهم، ومنها فرض غرامة مالية تقدر بـ ٥ الاف ليرة عن كل شخص (السفير، ١٩٨١/١/١١).

وبتاريخ ١٩٨١/١/١٠، اطلقت عناصر الميليشيات الحدودية نيران رشاشاتها باتجاه أربعة مراكز تابعة للقوات الدولية في القطاع الغربي.

أما في القطاع الأوسط فتصدت مفرزة من القوات الدانية لدورية من الميليشيات حاولت دخول بلدة مجدل سلم وأجبرتها على التراجع. ومن جهة ثانية افادت المعلومات ان القوات الاسرائيلية سلمت الميليشيات الحدودية مدفعية ثقيلة من عيار ١٧٥ ملم، تم تركيزها في المناطق المجاورة لتلة رامية في القطاع الغربي بالقرب من محور الزلوطية – أم التوت، بالاضافة الى ذخائرها وأسلحة طواقمها الفردية (السفير، ١٩٨١/١/١٢).

وفي قضاء صور، تعرضت بلدة قانا، بتاريخ ١٩٨١/١/١١، لقصف مدفعي مركز مصدره المدفعية الاسرائيلية والانعزالية، اسفر عن اضرار مادية جسيمة لحقت بالممتلكات (النهار، ١٩٨١/١/١٢).

وفي صباح يوم ١٩٨١/١/١٣ وعند الساعة السابعة، تسللت عناصر اسرائيلية من كفرشوبا باتجاه كفر حمام، وفور اكتشافها منعتها القوات الفرويجية من دخول البلدة، وقد افاد الفرويجيون، ان الاسرائيليين كانوا يحملون اسلحة رشاشة خفيفة واخرى ثقيلة وكذلك قنابل يدوية وقذائف صاروخية. وجدير بالذكر ان البلدة المذكورة كانت قد تعرضت خلال الشهرين الماضيين لنحو عشر عمليات تسلل اسفرت احداها عن مقتل مواطن ونسف منزل (السفير، ١٩٨١/١/١٤).

وفي ليل ١٦ - ١٩٨١/١/١٧، تعرضت مدينة النبطية والقرى المجاورة لها لقصف مدفعي اسرائيلي مركز استهدف المدينة وارنون وحبوش، وامتد بعدها الى مناطق غرب صاليم والوادي الاخضر، واسفر عن اصابة عدد من المواطنين المدنيين بجروح، اضافة الى الحاقه خسائر مادية بالممتلكات.

وفي حاصبيا، تعرضت بلدة برغز والمنطقة المحيطة ببلدة قليا في البقاع الغربي، وحوض نهر الليطاني والعيشية والريحان والعمودية ليلة ١٦ - ١٩٨١/١/١٧ لقصف مدفعي مركز وعنيف استمر حتى الساعات الاولى من صباح السبت في حين تعرضت كل من مرجعيون والقليعة والقرى المجاورة بالمقابل، لقصف مدفعي من القوات المشتركة، كما جرى تبادل نيران بالرشاشات شمل المناطق الواقعة بين مرجعيون وقلعة الشقيف، رافقه اطلاق عدد كبير من القذائف المضيئة (النهار، ١٩٨١/١/١٨). وفي بيروت، صدر بلاغ عسكري عن القيادة المشتركة جاء فيه أن مدفعية القوات المشتركة، قامت عند الساعة الثالثة من بعد ظهر ١٩٨١/١/١٦، بقصف حشودات التحالف الاسرائيلي - الانعزالي في البريصة وعرب مرجعيون، أسفر عن وقوع خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات.

وقد استمر القصف المدفعي حتى الساعة الرابعة وخمس وخمسين دقيقة من بعد الظهر (السفير، ١٩٨١/١/١٨).

وفي صباح يوم ١٩٨١/١/١٩، تسللت دورية اسرائيلية راجلة مسافة ٨ كم في منطقة العرقوب، وحاولت الدخول الى بلدة كفر حمام التي تسيطر عليها الكتيبة الفرويجية، وعند اكتشافها منعتها القوات الدولية من تنفيذ ذلك، فارتدت جنوباً باتجاه بلدة الشقيري (النهار، ١٩٨١/١/٢٠).

وخلال ليل ١٨/١/١٩٨١، اطلقت الميليشيات الحدودية نيران رشاشاتها الثقيلة من منطقة الشعيرة باتجاه محيط راشيا الفخار واحراجها، واستمر اطلاق النيران لفترة ١٠ دقائق. ومن جهة ثانية، حلقت الطائرات الاسرائيلية ظهر ١٩٨١/١/١٩، فوق مناطق العرقوب، حاصبيا، والبقاع الغربي، وخرقت جدار الصوت فوق حاصبيا. كما حلقت صباح اليوم نفسه عند الساعة العاشرة والنصف في سماء صيدا وعلى علو منخفض، وخرقت ايضا جدار الصوت مرات عدة فوق صور. وفي بيروت اطلقت المقاومات الارضية نيران مدافعها المضادة باتجاه الطائرات الاسرائيلية التي حلقت في سماء المدينة قبل ظهر اليوم المذكور (السفير، ١٩٨١/١/٢٠).

وبتاريخ ١٩٨١/١/١٩، قصفت المدفعية الاسرائيلية ومدفعية الميليشيات، أهدافاً عدة في مناطق صور - النبطية - العيشية - والقطاعين الشرقي والغربي. ففي هذا الخصوص، تعرضت منطقة الشواكير جنوبي مدينة صور عند الساعة السادسة والنصف مساءً، لقصف مدفعي، اسقطت القذائف في البساتين والحقول مما أدى الى الحاق اضرار مادية بالمزروعات. وعند فجر يوم ١٩٨١/١/٢٠، تعرضت المنطقة المذكورة مجدداً لقصف مدفعي ثقيل، امتد فيما بعد ليشمل المناطق المحيطة بمخيمي الرشيدية ورأس العين، رافقه ظهور زوارق اسرائيلية مسلحة في المياه الاقليمية قبالة شاطىء الرشيدية. وقد أطلقت مدفعية القوات المشتركة نيرانها باتجاه الزوارق (السفير، ١٩٨١/١/٢١).

وفي مساء يوم ١٩٨١/١/١٩ تعرضت منطقتا النبطية والعيشية الى قصف مدفعي متقطع من الميليشيات الحدودية استمر مدة ساعتين اسفر عن الحاق اضرار مادية بـ ٧ منازل وسيارة مدنية

(المصدر نفسه). وفي النبطية، ادلى ناطق باسم القوات المشتركة ببلاغ ذكر فيه ان العدو الصهيوني – الانعزالي اقام مواقع جديدة في سفوح بلدة مرجعيون في مزرعة صندود، حيث تمركزت دبابتان في الساعة ٤,٣٠ من بعد ظهر يوم ١٩/١/١٩٨١ وبدأت برمياتها المباشرة باتجاه مواقع القوات المشتركة في كفرتبنيت ومزرعة علي الطاهر، وقد ردت قواتنا على مصادر النيران، وتمكنت مدفعيتنا من تسجيل اصابات مباشرة في صفوف العدو، مما دفعه الى توسيع نطاق القصف ليشمل قرى عدة في منطقة النبطية. وفي القطاع الشرقي، وخلال ليل ١٩/١/١٩٨١ ايضا قصفت مدفعية الميليشيات منطقة برغز والبقاع الغربي، وامتد القصف ليشمل مناطق واسعة في وادي الليطاني، وأسفر ذلك عن حدوث أضرار مادية فقط؛ كما فتحت الميليشيات نيران رشاشاتها الثقيلة باتجاه بلدة راشيا الفخار والمنطقة المحيطة بها، واستمر اطلاق النار مدة نصف ساعة (المصدر نفسه).

وتعزيزاً لخطواته التقسيمية، ذكر التلفزيون الاسرائيلي مساء يوم ٢١/١/١٩٨١، ان سعد حداد قائد الميليشيات الحدودية، يعتزم بناء مطار في أقرب وقت بالقرب من بلدة مرجعيون. واضاف ان بناء المطار سيتيح لسعد حداد اقامة اتصال جوي بصفة خاصة مع قبرص والخارج كما سيتيح له ذلك إمكانية الاتصال بالمناطق اللبنانية التي تسيطر عليها الجبهة اللبنانية (السفير، ٢٢/١/١٩٨١).

وبتاريخ ٢٢/١/١٩٨١، حلقت الطائرات الاسرائيلية في أجواء مدينة النبطية وقامت بغارات وهمية على مواقع القوات المشتركة، التي تصدت لها برمايات مقاوماتها الارضية (النهار، ٢٢/١/١٩٨١) وفي الغالب لا تقوم الطائرات المعادية بالتحليق فوق أهداف معادية الا لغرض تصويرها والحصول على معلومات دقيقة عنها وقد تقوم بذلك مرات عدة كمقدمة لهجماتها.

وخلال ليل ٢١ – ٢٢/١/١٩٨١ تبادلت القوات المشتركة من جهة، والقوات الاسرائيلية والميليشيات من جهة اخرى، في منطقة الريحان، اطلاق النار، مما أسفر عن وقوع خسائر جسيمة في المزروعات. وخلال نفس الليلة، وفي حاصبيا، تصدت القوات المشتركة لطائرات هليكوبتر اسرائيلية كانت تحلق على علو منخفض فوق كوكبا والريحان وقلعة الشقيف. وافادت مصادر هذه القوات ان الطائرات المعادية كانت بصدد القيام بعملية انزال في المنطقة، غير ان كثافة النيران حالت دون ذلك (المصدر نفسه). وعند الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم ٢٢/١/١٩٨١، سقطت ٤ قذائف شرقي مدينة صيدا في محلة البستان الكبير والقياعة وعبرا والهلالية، اسفرت عن الحاق اضرار مادية ببعض الممتلكات.

وفي النبطية ومحيطها حصل خلال ساعات بعد ظهر يوم ٢٣/١/١٩٨١، تراشق مدفعي وصاروخي بين القوات المشتركة من جهة والقوات الاسرائيلية والميليشيات من الجهة الأخرى، فبدأ القصف عند الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد الظهر، فتعرضت النبطية وقرى حبوش والدوير وارنون لقصف مدفعي عشوائي عنيف نجم عنه اصابة طفلة ورجل بجروح، اضافة الى أضرار مادية لحقت بالمباني. وفي الثانية تجدد القصف وسقطت ثلاث قذائف في خراج الريحان والعيشية والزغربن. وخلال القصف المدفعي المذكور، كانت الطائرات الاسرائيلية تحلق فوق قرى الجنوب، فاطلقت المقاومات الأرضية للقوات المشتركة النيران باتجاهها (النهار، ٢٤/١/١٩٨١). وفي صور، تعرضت المدينة عند الساعة الرابعة من بعد الظهر في ٢٣/١/١٩٨١ ، لقصف مدفعي مصدره مدفعية القوات الاسرائيلية والميليشيات، فسقطت عدة قذائف في منطقة الشواكير القريبة من استراحة صور السياحية، دون حدوث اصابات (المصدر نفسه). وفي القدس المحتلة، ذكر متحدث باسم القوات الدولية ان عناصر مسلحة اطلقت في الحادية عشرة من قبل ظهر ٢٣/١/١٩٨١، قذائف مدفعية باتجاه القلعة في الشريط الحدودي، وبلغ عدد القذائف ٧٢ قذيفة، فردت قوات الامر الواقع باطلاق النيران باتجاه بلدة المجيدية وقلعة الشقيف. واستمر تبادل اطلاق القذائف حتى الساعة الثالثة والنصف (المصدر نفسه).

ومن ناحية اخرى، ذكرت مصادر دولية، ان مجموعة من الميليشيات الحدودية تسللت ليل ٢١ – ١٩٨١/١/٢٢، الى بلدة بلاط حيث مقر القيادة الغانية، فاصطدمت بجنود غانيين، وقد استعملت في الاشتباك اسلحة اوتوماتيكية، وأسفر عن اصابة اثنين من عناصر الكتيبة الغانية تم نقلهما الى المستوصف الفرويجي في بلدة ابل السقي. ونتيجة للحادث أعلنت حالة الاستعداد في صفوف القوات الدولية وعززت المواقع المحاذية لمنطقة الميليشيات بالمدرعات والسيارات العسكرية المجهزة بالرشاشات المحمولة (المصدر نفسه).

وفي تل – أبيب، اعترفت صحيفة معاريف الاسرائيلية يوم ١٩٨١/١/٢٣، بان القوات الاسرائيلية التي شاركت في الهجوم الشهر الماضي على مناطق العيشية والخردلي والحمودية في جنوب لبنان، وقعت في كمين للفدائيين وتكبدت خسائر فادحة في الأرواح. وأوضحت ان هذه القوات فقدت عنصر المفاجأة منذ اللحظة الأولى للهجوم. ونقلت الصحيفة عن احد الجنود الاسرائيليين الذين شاركوا في العملية قوله «كنا نعتقد ان عنصر المفاجأة كان لصالحنا. واننا سنفاجيء الفدائيين في مواقعهم، لكن الفدائيين اكتشفوا تقدمنا وانتظروا حتى أصبحنا على مرمى نيرانهم»، وأضاف الجندي «وفي ذلك الوقت وقبل ساعة الصفر بنصف ساعة تقريباً وجدنا انفسنا تحت رحمتهم». وتابع قائلاً: «لقد فقدت قوتنا عنصر المفاجأة وتمكن الفدائيون من السيطرة على المعركة سيطرة كاملة رغم كثافة النيران التي اطلقت عليهم». وقال جندي آخر «ان وحدته تكبدت أربع اصابات في الأرواح وانه لا يعرف عدد الاصابات في الوحدات الأخرى»، واضاف بقوله: «ان البلاغ العسكري الذي ذكر عدم وجود اصابات في صفوف قواتنا كان مفاجئاً لنا وهو بالتأكيد غير صادق». (السفير، ١٩٨١/١/٢٤).

وفي فجر يوم ١٩٨١/١/٢٥، فتحت مدفعية الميليشيات الحدودية، عند الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد منتصف الليل، نيران مدفعيتها من عيار ٨٢ ملم باتجاه بلدة بلاط، وسقطت القذائف في وسط البلدة وأصابت شظاياها بعض المراكز الدولية، تبعه رمايات نيران الرشاشات الثقيلة للمنطقة نفسها والتلال المحيطة بها، واستمرت الرماية مدة ساعة ونصف الساعة، دون الابلاغ عن وقوع ضحايا. وأفادت مصادر القوات الغانية، أن عناصر تابعة للميليشيات، تسللت الى جوار بلاط أثناء القصف المذكور الى مقربة من المواقع الغانية في تلة زهير، وأمطرتها بنيران الرشاشات والقنابل اليدوية، واضافت هذه المصادر، ان الجنود الدوليين لم يردوا على النار، وان اتصالات تمت، أدت الى وقف القصف وانسحاب العناصر المتسللة. ومن جهة اخرى، حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق العرقوب وحاصبيا على فترات عدة، كما حلقت وعلى ارتفاع منخفض فوق مناطق الزهراني والشوف والقطاع الغربي (السفير، ١٩٨١/١/٢٦).

وخلال ليل ١٩٨١/١/٢٦، تصدت القوات النرويجية لدورية اسرائيلية مكونة من ١٥ عنصراً، حاولت التقدم باتجاه بلدة كفر حمام في القطاع الشرقي، وحدث اشتباك قصير، وعند انتهائه تابعت الدورية طريقها باتجاه المجيدية. وفي فجر يوم ١٩٨١/١/٢٧، اطلقت القوات الاسرائيلية نيران رشاشاتها من منطقة شبعا باتجاه منطقة البركة، واستمر اطلاق النار حوالي ١٠ دقائق (السفير، ١٩٨١/١/٢٨).

وفي بيروت أفادت المعلومات ان تراشقا مدفعيا عنيفا حصل بعد ظهر ١٩٨١/١/٢٨ بين مواقع القوات المشتركة في النبطية وقلعة الشقيف ومواقع الميليشيات الحدودية في مرجعيون والقليعة، وسقطت قذائف في النبطية وكفرتبنيت والتلال المحيطة فاحدثت اضراراً، ثم امتد القصف ليشمل ضواحي مدينة صور، كما شمل منطقتي الشواكير والبرج الشمالي (النهار، ١٩٨١/١/٢٩). وفي اليوم نفسه صرح ناطق عسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بان القصف شمل العيشية وحرش النبي طاهر والنبطية، وأن القذائف التي سقطت في الشواكير والبرج الشمالي أوقعت قتيلين وجريحاً واحداً. وأضاف ان القصف امتد في الساعة السابعة من مساء اليوم نفسه فشمل قريتي كفرتبنيت والحمودية ثم الرمادية والبص. وفي العاشرة والنصف سقطت ٣ قذائف في قلب مدينة صيدا (المصدر نفسه).

وفي ١٩٨١/١/٢٩، أي بعد ساعات من الاعلان عن صدور «بيان مكة» وقرارات القمة الاسلامية في الطائف، كان الجنوب يشتعل في تراشق عنيف استعملت فيه قذائف المدفعية الثقيلة والصواريخ بعيدة المدى، واستهدف القصف مناطق النبطية وصيدا وصور ومرجعيون والقرى المجاورة وحتى بمستعمرة كريات شمونة الاسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة؛ اتبعت اسرائيل القصف البري بغارات جوية شنتها بعد ظهر اليوم نفسه على مواقع القوات المشتركة في صيدا والزهراني والنبطية وصور. وواجهت الطائرات الاسرائيلية مقاومة كثيفة من الاسلحة المضادة بما في ذلك استخدام صواريخ «سام - ٧» ضدها واضطرها ذلك الى استخدام البالونات الحرارية لتفاديها. وأدى القصف استنادا الى معلومات نقلتها مصادر فلسطينية ولبنانية الى مقتل ١٤ مدنيا واصابة أكثر من ٣٠ آخرين بجروح مختلفة، في حين قدرت القوات الدولية القذائف التي تبادلها الطرفان بأكثر من الف قذيفة من مختلف العيارات. وقد شمل القصف، كما أوردنا سابقا، مستوطنة كريات شمونة الاسرائيلية التي قصفت بقذائف المدفعية والصواريخ بعيدة المدى، وذكرت المصادر الاسرائيلية أنه أصيب نتيجة للقصف العنيف والدقيق الذي تعرضت له المستوطنة، ٧ مواطنين بينهم ٤ أطفال (النهار، ١٩٨١/١/٣٠). والجدير بالذكر ان اسرائيل تحاول كلما تعرضت احدى مستوطناتها لقصف مدفعي من قبل القوات المشتركة في جنوب لبنان الى اعلان ان نسبة كبيرة من المصابين هم من الأطفال بهدف التستر على أعمالها الوحشية ولصفها الهمجي الذي تتعرض له القرى والمدن في جنوب لبنان والذي ينجم عنه فعلا قتل وجرح عدد كبير من الاطفال والنساء والشيوخ الابرياء وهدم العديد من المنازل والممتلكات التي يمتلكها أناس فقراء محرومون.

اما بخصوص الغارات الجوية التي تعرض لها الجنوب يوم ١٩٨١/١/٢٩، فقد ذكرت المعلومات الواردة من هذه المناطق ان طائرات من نوع الفانتوم وكفير هاجمت في وقت واحد محلة جسر سديق وبركة غزالة وقاعدتين عسكريتين لحركة «فتح» و الجبهة الديمقراطية بالقرب من صيدا، كما تعرضت منطقة زفتا ومنطقة الحمرا وتلة الشقيف في قضاء النبطية، ومنطقة الزهراني شرقي صور وأحراج البازورية والبساتين بين طيردبا ومعركة والعباسية في قضاء صور للقصف جوي مماثل. أما القصف المدفعي فقد طال حوالي ٢٩ قرية على طول امتداد جبهة المواجهة من صور في الغرب والنبطية في الوسط والقطاع الشرقي في الشرق وشمل ايضا مناطق في البقاع الغربي (السفير، ١٩٨١/١/٣٠). أما في اسرائيل فقد اعلن متحدث باسم الجيش الاسرائيلي في القدس لوكالة فرانس برس ان طائرات سلاح الجو الاسرائيلي قصفت ظهر أمس قواعد المنظمات الفدائية في مناطق صور وصيدا والنبطية في جنوب لبنان، واضاف المتحدث بقوله أن جميع الطائرات التي اشتركت في العملية عادت الى قواعدها. وأوضح الناطق ان الغارات استهدفت ثلاثة مخيمات للفدائيين رداً على هجوم بالصواريخ ضد بلدة كريات شمونة. وان اصابات عدة سجلت في المواقع الفلسطينية (المصدر نفسه). وفي تل - أبيب نقلت وكالة «رويتر» تصريحا لنائب وزير الدفاع الاسرائيلي مردخاي تسيبوري قال فيه «ان الغارات الجوية هي الرد الاول على القصف الصاروخي وانه سيكون هناك مزيد من العمليات، وستستخدم اسرائيل كل وسيلة تحت تصرفها للدفاع عن مواطنيها». ثم قال: «لقد طرأت زيادة ملحوظة على نشاط الفدائيين الفلسطينيين في الاشهر الاخيرة، وقد أوضحنا لجميع الدول ولأصدقائنا ايضا اننا سنستخدم كل وسيلة ضرورية لضمان سلامة مواطنينا». وختم بقوله «اننا لم نشتر قطعة سلاح واحدة لابقائها في المستودعات وسنستخدم ما لدينا للدفاع عن انفسنا» (المصدر نفسه). ان نائب وزير الدفاع الاسرائيلي يقصد بكلمة «اصدقائنا» الولايات المتحدة الاميركية التي سبق ان أظهرت مراراً عدم رضاها عن استخدام اسرائيل لاسلحة اميركية ضد الجنوب اللبناني، ان صراحة تسيبوري واضحة وهي اجراء اسرائيلي لافهام الولايات المتحدة بأن اسرائيل ستستخدم كل سلاح متوفر في ترسانتها للدفاع عن أمنها وأمن مواطنيها وهو بذلك يقصد طائرات «الفانتوم» و«ف - ١٥» و«ف - ١٦» وطائرات الرادار الجوي «هوك أيه» بما في ذلك

الصواريخ الموجهة جو – جو وجو – أرض وربما أرض – أرض والاجهزة الالكترونية التي حصل عليها الجيش الاسرائيلي من اميركا بعد حرب ١٩٧٣. اذا تطلب الامر ذلك. ان كلام تسيبوري يفهم على أنه محاولة من جانب اسرائيل للتصعيد في حربها ضد الفلسطينيين في الجنوب وعن نيتها الرد بعنف وربما اشراك أسلحة جديدة في الحرب الدائرة لم تلجأ الى استخدامها من قبل. ان تصريحاته يمكن استنتاج عدة أشياء منها وأبرزها ان اسرائيل ربما بدأت تفكر بصورة جدية باجتياح مناطق في الجنوب تعتبرها مصدر ازعاج لها وتهديداً لامنها وامن مستوطناتها. وانها، اي اسرائيل تنوي الزج بأسلحة جديدة في اية مواجهة تقع بين قواتها في جنوبي لبنان وبين القوات السورية التي تتوقع اسرائيل الا تظل ساكتة على ما يدور في الجنوب. واخيراً انها تريد ان تستخدم اسلحة جديدة أكثر فتكاً في حربها ضد الفدائيين في الجنوب، وبالتالي أكثر تطوراً، ليعطيها ذلك المردود الذي تسعى لتحقيقه. ان اسرائيل فعلا لم تستخدم حتى الان كافة الأسلحة والمعدات الحربية المتطورة التي حصلت عليها من الولايات المتحدة، اما الآن فتبدو انها قررت زجها في القتال، واذا ما حصل ذلك فستطرأ على الأساليب القتالية التي ستستخدمها نوعية جديدة، وستتحول هذه الحرب من معارك تستخدم فيها اسلحة تقليدية الى معارك تستخدم فيها اسلحة حديثة متطورة واجهزة حديثة الكترونية متطورة. ومن المتوقع ان تشهد قريبا معارك يطلق عليها فعلا اسم «المعارك الالكترونية» والأسلحة التي ستستخدم فيها ستكون أكثر تطوراً من تلك التي استخدمتها اسرائيل في حربها ضد مصر في حرب الاستنزاف (١٩٦٩ – ١٩٧٠) التي اطلق عليها آنذاك اسم «الحرب الالكترونية».

المقدم الطيار
حسين عويضة

المناطق المحتلة

الليكود يودع الحكم بتنفيذ مخططات استيطانية واسعة واستمرار اضراب المعلمين في الضفة الغربية

كانت خطط اريئيل شارون وزير الزراعة الاسرائيلي، المتعلقة بتكثيف وزيادة وتيرة الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة، إضافة إلى الاضراب المفتوح الذي اعلنه قطاع التعليم في الضفة الغربية هي أهم الاحداث التي شهدتها المناطق العربية المحتلة خلال الفترة الماضية. ويغطي هذا التقرير هذين الموضوعين بشيء من التفصيل، إلى جانب استعراض بعض المواضيع والتطورات الأخرى، التي حدثت في الفترة نفسها.

الاستيطان ومخططات توسيعه

مع بدء العد العكسي لانتهاء صلاحيات الحكومة الليكودية الحالية، والتي تنتهي فترتها في نهاية حزيران (يونيو) القادم، تتزايد وتيرة بناء المستوطنات، ووضع الخطط لاقامة أخرى جديدة خلال فترة الأشهر الاربعة القادمة، في إطار تصور الحكومة القائمة لمستقبل المناطق المحتلة، واستباقا للتطورات المحتملة في حال تغيير نظام الحكم في اسرائيل، وعودة التجمع العمالي لاستلام مقاليد الامور فيها. وتنوي حكومة الليكود من وراء هذه الخطط، تثبيت حقائق ملموسة في المنطقة، تمهيدا للضم النهائي للاراضي المحتلة إلى اسرائيل. وبذلك، تقع الاراضي العربية، مرة

أخرى، تحت خطر النهب والمصادرة، لتحقيق الهدف القومي، للأحزاب الصهيونية، سواء أتى ذلك تعبيراً عن توجهات الليكود اليميني الحاكم، أو التجمع العمالي المعارض، لضمان «أرض - اسرائيل الكاملة» عبر الاحتفاظ بالاراضي العربية المحتلة، واستمرار التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، ومواصلة العدوان على الدول العربية المجاورة.

بناء مستوطنات جديدة، وتعزيز اخرى: وفي هذا الاطار، أعلن عن خطة لبناء عشر مستوطنات جديدة، ينتهي العمل فيها مع نهاية فترة الحكومة الحالية. وقد اجتمعت اللجنة المشتركة بين هيئة الاستيطان والحكومة والوكالة اليهودية يوم ١٩٨١/١/١٨ للمصادقة على اجراءات إقامة مستوطنتين في الضفة الغربية، وفق خطة بناء المستوطنات العشر. وتسمى المستوطنة الاولى «نيلي»، وتقع في منطقة موديعين قرب مستوطنة «متتياهو»، وهي قريبة جدا من الخط الاخضر. والمستوطنة الثانية هي «ياتير - ب»، وتقع قرب مستوطنة «الكناه - ب» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٤٦، ١٨ و١٩/١/١٩٨١).

وتقدم الوزير شارون، يؤيده متتياهو دروبلس (حيروت) رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، بمخطط لاقامة أربع مستوطنات أخرى هي: «شفي شومرون - ب» في غوش كرني شومرون إلى جانب طولكرم، و«ملسبيه غوبرين» إلى الغرب من الخليل، و«تكوع» شرقي غوش عتسيون، و«حيناديت» إلى جانب «ريحان - ب» شمالي جنين (عل همشمار، ١٩/١/١٩٨١).

وبالمقابل، انتقد رعنان فايتس (العمل)، الرئيس الثاني لدائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، خطة اقامة هذه المستوطنات لانها تقع وسط السكان العرب. وبناء على مواقف حزبه السياسية وتصوراته لمستقبل الاراضي المحتلة، عبر الجيار الاردني، المقترح بناء المستوطنات الجديدة في وسط الجولان، وعلى طول نهر الاردن، إضافة إلى تقوية المستوطنات التالية: كلع، يجوزيلة، ريكوتسا، وشيلون في مرتفعات الجولان، لاموغ ونعيمة وبدعي في وادي الاردن، بيت بئير، وزيف، وكرمل، وماعون، وشيكف، ونحوشه، في جبل الخليل. وكانت جميع هذه المستوطنات تعتبر مستوطنات مؤقتة. واقترح فايتس ايضاء تقوية المراصد الواقعة بين وادي عارة ومواديعين على حدود الخط الاخضر، وهي: معانيت - ب، وباركاي، ورفعات عوز - ب، وريحان - (عل همشمار، ١٩/١/١٩٨١). وادعى فايتس أن قائمة المستوطنات هذه أعدت استنادا إلى اربعة عوامل: «فهي ستقام في مناطق قليلة بالسكان العرب، وعلى أراضي تابعة للدولة، وفي أماكن يمكن تأمين قاعدة اقتصادية قوية لسكانها، وهي ستقام أخيرا في مناطق يوجد فيها مشاريع استيطانية قائمة، لكنها تحتاج إلى تعزيز قاعدتها التحتية» (المصدر نفسه).

وقد تكشفت المواقف الحقيقية للتجمع المعراخي المعارض عندما تقدم يغئال يادين، نائب رئيس الوزراء، باعتراض امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، على إقامة المستوطنات التي يقترحها شارون. ففي جلسة عقدتها تلك اللجنة يوم ١٩٨١/١/٢٦ لبحث اعتراض يادين، رُفض هذا الاعتراض باغلبية ١٥ ضد ٢ بالنسبة لمستوطنة تكوع؛ حيث اقترع أعضاء المعراخ: اسحاق رابين وحاييم بارليف وداني روزوليو، إلى جانب الاغلبية. كما ان عددا من اعضاء المعراخ اقترع إلى جانب اقامة مستوطنة متسبيه غوبرين. واتخذ قرار إقامة مستوطنة شفي شومرون - ب بأغلبية ١٢ ضد ٨أصوات (دافار، ١٩٨١/١/٢٧).

شارون يقايض المقاولين بالاراضي العربية: وعلى ضوء الازمة الاقتصادية التي يعاني منها الكيان الصهيوني، وعدم توفر الميزانيات اللازمة لتنفيذ خطط الاستيطان، ونظرا لضيق عامل الزمن، «تفتق» ذهن شارون عن مشروع عرضه امام بعض كبار المقاولين الاسرائيليين لمبادلتهم أراض في وسط البلاد والقدس، مقابل البناء في مستوطنات الضفة الغربية والنقب والجولان وقطاع غزة. وأوضح شارون أن الدولة ستربح مرتين من جراء تطبيق هذا المشروع، «الاولى عندما سيتم بناء شقق في كرني شومرون، والجليل واريئيل وكدوميم. والثانية، عندما يقوم المقاولون ببناء الشقق داخل البلاد شمالاً وجنوباً» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٥٥، ٢٨

و٢٩/١/١٩٨١، ص٥). وأشار شارون إلى انه ينوي تسريع البناء باطار واسع «لكي يمنع بيع أجزاء من أرض – اسرائيل بلا مقابل» (عل همشمار، ٢/١/١٩٨١). وكشفت الاوساط الاسرائيلية المطلعة عن ان شارون توجه إلى شركات روبنشتاين للبناء الجاهز والتي يملكها اهارون روبنشتاين، وعرض عليها بناء مساكن جاهزة في مستوطنة كرني شومرون، مقابل أراض في منطقة القدس، بدلاً عن النقود. كما أن نفس العرض نقل إلى شركة «م.ب.ع» للبناء، لصاحبها يعقوب مريدور. ورغم ان تلك الاوساط نفت وضع هذا المشروع موضع التنفيذ العملي الآن، الا انه تبين فيما بعد ان بعض المقاولين يعملون فعلا في منطقة جبعون وكرني شومرون لتوسيع المستوطنات هناك. وتم ابلاغهم بانهم اذا «أنهوا العمل بسرعة، سوف يتلقون تمويلاً سريعا، واذا دعت الضرورة فسيتلقون قروضا إضافية أيضا» (يهودا ليطني، هآرتس، ٢٣/١/١٩٨١).

وأكدت بعض المصادر الصحفية الاسرائيلية، الانباء التي ذكرت ان الحكومة تخطط لبناء عشر مستوطنات جديدة داخل الضفة الغربية، إضافة إلى ستة مراصد على طول الخط الاخضر، إبتداء من روش هعاين شمالاً، ومن ٥ – ٦ نقاط ناحال على طول الخط الاخضر في سفوح جبل الخليل (هآرتس، ٢٥/١/١٩٨١). وافادت نفس المصادر، ان هذه المستوطنات والمراصد والنقاط «ستكون وفق خطة الحكومة، خاتمة إقامة المستوطنات حتى الآن» (المصدر نفسه).

ومن أجل تعزيز المستوطنات القائمة، تخطط دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية كذلك، لبناء ٥٠٠ – ٦٠٠ وحدة سكنية خلال الفترة القادمة؛ وبذلك يستكمل البناء داخل كل مستوطنة، بحيث تضم كل منها ٦٠ وحدة سكنية. وقالت المصادر المطلعة على شؤون الاستيطان، ان التوقعات بشأن صفقة الاراضي التي بادر اليها الوزير شارون، سوف «تنفذ بالصورة المقترحة، أو بالتغييرات التي ستدخلها الوزارة ذات العلاقة بالامر (وزارة الاسكان، ادارة أراضي اسرائيل، وزارة المالية)» (المصدر نفسه). ويتوقع ان تضيف هذه المشاريع الاستيطانية حوالي ٣٠٠ مستوطن جديد إلى مستوطنات الضفة الغربية.

وخطط في قطاع غزة: وفي منطقة قطيف جنوبي قطاع غزة، تقرر إقامة اربع مستوطنات جديدة، إضافة إلى المستوطنات الاربع القائمة هناك حاليا. ويتبين من المخطط الذي عرضه رئيس المجلس الاقليمي لمستوطنات منطقة قطيف، ان عدد المستوطنات في المنطقة سيصبح ثمانية، اضافة إلى مركز اقليمي، وسيكون عدد قاطنيها جميعا حوالي ١٢٠٠ عائلة (ي.إ.، العدد ٢٢٥٦، ٢٩ و٣٠/١/١٩٨١، ص٦).

ردود الفعل على مشاريع الاستيطان: وحقيقة الامر، ان محاولة رصد مواقف مختلف الاحزاب الصهيونية بالنسبة لمشاريع الاستيطان في الاراضي المحتلة، تقودنا إلى التاكيد على انه ليس هناك اختلاف جوهري على ضرورة الاستمرار في بناء المستوطنات وتعزيزها عند جميع الاطراف. كما ان سيناريو التصريحات، والتصريحات المضادة، بين الادارة الاميركية، والمسؤولين الاسرائيليين عادة يتكرر كما كان يحصل دائما، عندما يثار موضوع الاستيطان أمام الرأي العام. وفي هذا الاطار، أصدر الناطق باسم الخارجية الاميركية بيانا انتقد فيه اعلان حكومة اسرائيل عن نواياها في بناء مستوطنات جديدة، واعتبر الناطق ان هذه المخططات تضر بالمفاوضات السلمية في الشرق الاوسط. وقد رد موشي ارنس رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست على بيان الخارجية الاميركية قائلا: ان من يقول عن الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية انه عقبة في طريق السلام «لا يختلف كثيرا عن الشخص الذي يقول، ان وجود دولة اسرائيل عقبة في وجه السلام» (ي. إ. ، العدد ٢٢٦٧، ١٢ و١٣/٢/١٩٨١، ص٩و١٠). واعرب ارنس عن موافقته الكاملة على سياسة الحكومة فيما يتعلق بالمستوطنات، لان «وجود دولة اسرائيل وقدرتها في الدفاع عن نفسها، يتوقفان على وجودها وسيطرتها على [الضفة الغربية]. كما لا أرى أي مكان لوجود عسكري في تلك المنطقة من غير تواجد مدني» (المصدر نفسه). وأكد اسحاق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي، من جانبه، امام طلاب جامعة بار – ايلان، عن معارضته للتصريحات التي تقول ان الاستيطان يعيق السلام، «فالسلام بين اسرائيل ومصر ما كان ليقوم لو كان مشروطا بالتخلي عن الاستيطان»

(المصدر نفسه، ص٨). واستطرد شامير: «ان بقاء اسرائيل قوية يقتضي عدم الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧. وبقاء اسرائيل قوية يقتضي التشبث البدي بجميع مناطق أرض – اسرائيل – بما في ذلك [الضفة الغربية] وقطاع غزة» (المصدر نفسه). وأوضح شامير، انه لو كان السلام مرتبطا أو مشروطا «بتنازل دولة اسرائيل عن الوجود اليهودي والاسرائيلي في [المناطق المحتلة] لما قامت لذلك السلام قائمة. هذا ما أرجو ان يفهمه مندوبو الولايات المتحدة، وزعماء مصر» (المصدر نفسه، ص٨و٩).

ويستطيع اي كان القول، ان هذه المواقف هي اوزراء ومسؤولين في حكومة الليكود اليمينية. ولكن ماذا بشأن آراء ومواقف مسؤولي المعارضة العمالية؟ في الحقيقة ان موقفهم لا يختلف في جوهره كثيرا عن مواقف حكومة بيغن. فإلى جانب تصويت اعضاء المعراخ على إقامة المستوطنات التي اقترحها شارون، كما ذكرنا سابقاً، فقد أكد شمعون بيرس زعيم التجمع العمالي، أثناء رده على اسئلة وجهها له مراسل التلفزيون الاسرائيلي، على ان حكومته القادمة لن تخلي اي مستوطنة قائمة، لانه لا يرى نفسه «مجرد متعهد لاخلاء المواطنين والمستوطنات. ولا تفكر بذلك العمل» (ز.إ.إ.، العدد ٢٢٦٢، ١٩٨١/٢/٦،٥، ص١٢). ومع أن بيرس استبعد ان تكون خريطة اسرائيل مستقبلاً، مشابهة وملائمة للمستوطنات التي اقيمت، فإنه استدرك قائلاً، انه في الاماكن التي تعتقد «بوجوب إقامة المستوطنات فيها، سنقيم المستوطنات، مثلاً في غور الاردن» (المصدر نفسه).

وجاءت تعليقات الصحف الاسرائيلية متطابقة مع التوجهات السياسية التي تمثلها كل منها. فقد كتب احدهم، معلقاً على خطط شارون الاستيطانية، ومعبراً عن مواقف التجمع العمالي المعارض، فقال: إن وجود نحو ١٧ الف مستوطن في الضفة والقطاع مقابل حوالي مليون وربع المليون فلسطيني لن يغير من واقع الأمر شيئا، حتى مع زيادة الآلاف العدد الذين سيضمهم شارون الى المستوطنات، خلال الفترة المتبقية لحكومة الليكود. وان «الأخطر فقط، يعتقد بانه بواسطة ذلك يضمن إمكانية انضمام الضفة الغربية والقطاع الى اسرائيل». او يقام عائق امام حكومة المعراخ القادمة للوصول الى سلام مع الاردن، مستند على هذا الشكل او ذاك من حل الوسط الاقليمي» (مردخاي اورن، على هيشمار، ١٩٨١/١/٢٧). ويرفض الكاتب إدعاءات شارون التي تقول، «ان المعراخ يريد تسليم الضفة والقطاع الى «عرفات»، لان الجميع يعرف، ان المعراخ كله «يرفض اقامة دولة ثالثة. لكنه يتمسك بالخيار الاردني والحل الوسط الاقليمي مع الاردن. ويرفض المفاوضات مع م.ت.ف. وهو مستعد للاخذ والرد مع الفلسطينيين الذين يعترفون بإسرائيل ويرفضون الميثاق الفلسطيني واساليب الارهاب. وهو يعتقد باحتمال حل المشكلة الفلسطينية في إطار الاتحاد مع الاردن» (المصدر نفسه).

مصادرة الأراضي العربية: وعلى صعيد مصادرة الأراضي العربية، فقد تمت مصادرة ٣٠٠ دونم من اراضي مدينة الخليل، إثر جولة قام بها شارون يوم ١٩٨١/١/١٩ في المنطقة، وذلك من اجل توسيع مجال مستوطنة كريات اربع (هل همشمار ١٩٨١/١/٢٢). وقالت عائلة الجعبري التي تملك تلك الاراضي، ان المساحة المصادرة، هي آخر الاراضي التي بقيت لدى العائلة بعد أن صودرت بقية اراضيها واعطيت لمستوطني كريات أربع.

وتنفيذا لمخطط بناء المستوطنات الجديدة، فقد وضع الحكم العسكري يده على مساحة ٦٠٠٠ دونم في منطقة طولكرم وضمها الى مستوطنة اريئيل، لبناء منطقة صناعية تابعة للمستوطنة. وتمت المصادرة من أراض تابعة لقرى حارث، وبرقين، وسنافيت في منطقة طولكرم. وقد احتج المواطنون العرب على مصادرة اراضيهم وطلبوا من المحامية فيليتسيا لانغر تقديم اعتراض الى محكمة العدل العليا، لأن المنطقة المصادرة درغم وعورتها وكونها صخرية، فإنها تشكل مصدر رزق للعديد من الفلاحين» (ز.إ.إ.، العدد ٢٢٦٤، ٨، ١٩٨١/٢/٩، ص٣).

وفي منطقة بيت لحم، قال سكان قرية ارطاس الواقعة جنوب بيت لحم، ان ٧٧٠٠ دونما من اراضيهم صودرت من قبل مستوطني كفار عتسيون، بمساعدة جنود من الحكم

العسكري في الضفة الغربية. وتدعي الاوساط الاسرائيلية، ان معظم الاراضي المصادرة هي ملك لليهود قبل العام ١٩٤٨، وان ١٠٠ دونم اخرى هي اراضي دولة سيِّجتْ من اجل زراعتها (هآرتس، ١٩٨١/١/٢٦). وكان الحكم العسكري في منطقة بيت لحم، قد أصدر في الايام الاخيرة قرارات حظر بموجبها البناء في محاور الحركة في منطقة بيت لحم، وبيت جالا، وتكوع، وبيت ساحور، وخاصة حول القواعد العسكرية والمستوطنات، (المصدر نفسه). كما صدرت قرارات بحظر البناء في مناطق تقع على طول المحاور في منطقة جنين بعرض ١٠٠ – ٥٠ م على جانبي الطريق.

وقد اثارت عمليات المصادرة، ردود فعل غاضبة من قبل السكان العرب، كان ابرزها بيان السيد الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم، الذي ندد بتوسيع السيطرة على الاراضي العربية في الضفة الغربية. وقد اضاف فريج، ان هذا العمل «ليس له ما يبرره، وهو نابع من الموقف الاسرائيلي القائل، بان ليس للعرب مكان للعيش هناء (و.ا.ا.، العدد ٢٢٦٦، ١١ و١٢/٢/١٩٨١، ص١٨). واستتبع فريج قائلاً ان سياسة اسرائيل الاستيطانية «تعبر عن عدم رغبتها في السلام». وطالب بالغاء مصادرة الاراضي.

كما استنكر المجلس البلدي في مدينة الخليل، عمليات الاستيطان والمصادرة، وذلك في اجتماع طارىء عقد يوم ١٩٨١/١/٢٩، لبحث الموضوع. فطالب بإخلاء جميع الاراضي التي احتلها الصهيونيون، وبإعادتها الى اصحابها الفلسطينيين الذي اجبروا على مغادرتها بالقوة (وفا، ١٩٨١/١/٣٠).

وشكلت في قرية بيتونيا العربية، لجنة محلية مكونة من ستة مواطنين للدفاع عن الاراضي العربية المصادرة. وأوكلت اللجنة للمحامية فيليتسيا فيليتسيا لانذر والمحامي جبد عسلي مهمة رفع قضية مصادرة الاراضي أمام المحاكم، وذلك اثر قيام سلطات الاحتلال بتسييج ٥٠٠ دونم من اراضي قرى بيتونيا والجيب وراخات، تمهيداً لمصادرتها.

اضراب المعلمين في الضفة الغربية

حتى تاريخ كتابة هذه السطور في ١٩٨١/٢/١٥، يكون اضراب المعلمين التابعين لوكالة الغوث (اونروا) قد دخل شهره الثالث، كما يدخل اضراب معلمي المدارس الرسمية شهره الثاني، على التوالي. فيما لا تزال الجهات المعنية بكلا القطاعين، ترفض الاستجابة لمطالب المعلمين المشروعة، والمتمثلة في زيادة رواتبهم، لتحسين مستواهم المعيشي ازاء ارتفاع الاسعار المتواصل، إضافة الى مطالبتهم بتأمين ظروف ملائمة ومريحة للتدريس، كإحضار تجهيزات جيدة للمدارس ومتخصصين في التعليم. ووقف الممارسات الاسرائيلية ضد مؤسسات التعليم والعاملين فيها، وخاصة الغاء الامر العسكري رقم ٨٥٤، الذي يهدد مستقبل التعليم العالي في الاراضي العربية المحتلة.

وكانت لجان المعلمين التي تقود الإضراب، قد أنذرت الجهات المختصة بضرورة الاستجابة لطلبات المعلمين، وزيادة رواتبهم بنسبة ١٠٠٪ وربطها مع جدول الاسعار، وإلا فإنها ستلجأ الى تصعيد اضرابها. وأخذت سلطات الحكم العسكري المسؤولة عن المدارس الرسمية بالمماطلة، وكذلك اتبعت وكالة الغوث المشرفة على التعليم في مدارس اللاجئين نفس الاسلوب، حيث تمت الموافقة على دفع زيادة لا تتجاوز ٤٠٪ فقط. وهكذا صعّد المعلمون مواقفهم الى أن اعلنوا الاضراب المفتوح حتى تحقيق مطالبهم منذ ١٩٨٠/١٢/١٨.

وقد أيدت كل المؤسسات والهيئات الوطنية العربية تحرك المعلمين، في كلا القطاعين التعليميين، وتحول هذا الاضراب إلى موقف وطني عام، لان أبعاده واهدافه وطنية، تماما كما في مطلبية حياتية. فبالنسبة لمدارس الوكالة ارسلت المؤسسات الوطنية في مدينة نابلس برقية الى الدكتور كورت فالدهايم، السكرتير العام للامم المتحدة، ناشدته فيها، التدخل من أجل التوصل الى حل عادل لمطالب المعلمين التابعين لوكالة الغوث، وأكدت المؤسسات في برقيتها وقوف «كل جماهير المدينة الى جانب المعلمين في إضرابهم حتى تحقيق كامل حقوقهم العادلة والمشروعة» (وفا، ١٩٨١/١/٢٩).

وشارك بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس، يوم ١٩٨١/١/٢٨ في الاعتصام الذي قام به المعلمون في مبنى البلدية. ودعى الشكعة المعلمين الى وحدة الصف في مسيرتهم العادلة، وحيا صمودهم من أجل تحقيق مطالبهم. كما شارك في الاعتصام عادل غانم، الامين العام لاتحاد نقابات العمال في الضفة الغربية، واعضاء الغرفة التجارية في المدينة.

ووجه رئيسي بلديتي رام الله والبيرة برقيات الى مدير عام عمليات وكالة الغوث في الضفة، تحمل نفس المضمون، وتطالب بإيجاد حل عادل لمشكلة المعلمين.

وإزاء استمرار الوكالة في تجاهل مطالب المعلمين،ومحاولتها شق وحدة صفوفهم، أرسلت الهيئات والمؤسسات الوطنية في الضفة الغربية، مذكرة الى الدكتور فالدهايم، ذكّرت فيها ببعض الحقائق التي تتعلق بواقع المعلمين في الاراضي المحتلة، وبأن ما يقوم به المعلمون من عمل هو في الدرجة الاولى «خدمة لابنائهم... من هنا نجد شدة حرصهم على إنهاء هذا النزاع بالسرعة الممكنة، لمنع أي ضرر يصيب ابناءهم» (وفا، ١٩٨١/٣/٥)، وأن الوكالة تأسست أصلاً لرعاية اللاجئين وابنائهم لتمكينهم من «العيش بكرامة انتظارا للعودة الى وطنهم. وان فئة المعلمين تعتبر نفسها شريكة مع الوكالة للقيام بهذا الواجب الانساني» (المصدر نفسه). وأكدت المذكرة على حق المعلمين المشروع في الاضراب؛ هذا الحق الذي لم يلجأوا له إلا بعد «تجاهل مطالبهم. الا انهم وتمسكا بحقهم وكرامتهم، استعروا بإجراء اتصالات مكثفة من خلال لقاءات شفهية ومذكرات خطية مع مسؤولي وكالة الغوث في الضفة الغربية عارضين وجهة نظرهم واستعدادهم للتجاوب التام لضمان استمرار خدماتهم لابنائهم، الا انهم لم يجدوا تجاوبا من أي مرجع. وكان الوكالة والحالة هذه تدفعهم دفعا للاستمرار في إضرابهم» (المصدر نفسه). وادانت المذكرة محاولة لجنة المسح الدولية ربط توصياتها بمقررات لجنة عتسيوني الصهيونية، كما انهم يرفضون الاخذ بقرارات تصدر عن الاحتلال. ورفضت المذكرة الاسلوب الذي تعالج به الوكالة الموضوع، لانه يلحق الضرر بالطلاب والمعلمين. وطالبت المذكرة الدكتور فالدهايم بالتدخل الايجابي السريع لانصاف المعلمين، الذين «سيلزمون بواجباتهم كاملة تجاه ابنائهم».

وعلى صعيد اضراب معلمي المدارس الرسمية، فقد كانت المواجهة هنا مع الحكم العسكري أساسا، بسبب كونه المشرف على ادارة المدارس في الضفة الغربية أولاً، وبسبب أن وجود الاحتلال والالزامات الاقتصادية التي جلبها هي الاسباب المباشرة في المشكلة ثانيا. فقد امضى بعض المعلمين في الخدمة اكثر من ٢٥ سنة، ولديهم عائلات كبيرة، ولم تصل اجورهم الى اكثر من ١٧٧٠ شيكل. وتضامن مع إضراب معلمي المدارس الرسمية، جميع رؤساء البلديات، ومختلف الفئات، والهيئات الشعبية، وخصوصا الطلاب.

وفي محاولة لافشال الاضراب، لجأت السلطات العسكرية الاسرائيلية، الى اساليب عديدة، استخدمتها ضد المعلمين لارهابهم وتفريق صفوفهم. فقد ادعت ان هذا الاضراب يلحق الأذى بالطلاب فقط، وحاولت تحريض اولياء امور الطلبة ضد المعلمين؛ كما أنها حاولت ان تخلق بديلاً للجنة العامة لمعلمي المدارس الرسمية، التي تمثل كافة المعلمين في الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم. ولم تحاول سلطات الحكم العسكري التوصل الى حل مع المعلمين، سوى عرض زيادة هزيلة لا تتعدى ٤٠٪ على رواتبهم، مما دعا إلى تصعيد الاضراب. وفي هذا الاطار، قدمت المحامية فيليتسيا لانغر التماسا الى محكمة العدل العليا ضد ضابط ارکان الشؤون التربوية في الحكم العسكري وضد وزير الدفاع، طالبتهما فيه «بان يعللا لماذا لا يمتنعان عن «تدبير المكائد» وابتقال اعضاء لجنة المعلمين في الضفة الغربية؟ ولماذا لا يمتنعان عن وضع العراقيل أمام المعلمين الذين يكافحون من أجل زيادة أجورهم؟ ولماذا لا يلغيان الامر الذي يمنع قيام ملل هذا الاضراب؟» (و.إ.، العدد ٢٢٥٩، ٢ و٣/٢/١٩٨١، ص١٤).

وفي خطوة تصعيدية أخرى من جانب السلطات، اعتقل حوالي ٥٢ عضوا من لجان المعلمين الذين يقودون الاضراب، ورغم أن الحكم

العسكري اطلق سراحهم فيما بعد، الا انه أعد ملفات ضدهم لتقديمهم للمحاكمة بتهمة «القيام بإضراب غير قانوني وفقا لانظمة الطوارئ» الاردنية» (ر. إ. إ.، العدد ٢٢٦٠، ٣ و٤/٢/١٩٨١، ص١٣). وفي يوم ٨/٢/١٩٨١، اجتمعت اللجان اللوائية للمعلمين المضربين في كافة مدن الضفة الغربية، وناقشت قضية الاضراب والمراحل التي يمر بها، والسبل الكفيلة بحماية المعلمين من الهجمة التي تشنها السلطات الاسرائيلية لكسر اضرابهم وطرق مواجهتها. واكدت اللجان في بيان اصدرته عقب ذلك، على مواصلة الاضراب المفتوح حتى تتحقق كافة المطالب العادلة للمعلمين، وطالبت من المعلمين والموظف صفا واحدا بوجه كافة المحاولات الرامية الى طمس حقهم العادل» (وفا، ٩/٢/١٩٨١). وحددت اللجان بعد ذلك، اسماء ممثليها الرسميين الذين يحق لهم التفاوض بالنيابة عنها، كرد على المحاولات الصهيونية الرامية الى إيجاد بدائل عميلة لها. وعادت الجنة العامة الى الاجتماع يوم ١٠/٢/١٩٨١ في مدينة البيرة، وناقشت تطورات الوضع، حيث ثمنت مواقف الطلاب، والهيئات والنقابات الوطنية التي تدعم إضرابهم. وأكدت من جديد على الاستمرار في الاضراب، ورفض كافة المناورات التي أقدمت عليها السلطات الصهيونية، حتى تتحقق كافة مطالب المعلمين العادلة (وفا، ١١/٢/١٩٨١).

إنتهاك حقوق الانسان، وزيارة وفد البرلمان البريطاني

كان الوضع في المناطق المحتلة موضع نقاش داخل لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الاسرائيلي. فقد اتهم آبا إيبن عضو الكنيست (المعراخ) الحكم العسكري في الضفة الغربية، بانه لا يعاقب على الاعمال فقط، وانما على الاقوال أيضا. وقال إيبن، ان هناك «فرقا شاسعا» بين المعايير المطبقة في اسرائيل وتلك المعمول بها في المناطق المحتلة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦١، ٤ و٥/٢/١٩٨١، ص٣). وقد رد مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع، على اتهامات ايبن، وقارن بين الوضع الحالي، والوضع الذي كان سائدا في المناطق المحتلة أثناء فترة حكم المعراخ. واوضح ان احصاءات الفترة بين ١٩٦٧ – ١٩٧٧ اشارت الى «نسف واقفال ١٢٢٤ منزلاً في [الضفة الغربية] بينما لم ينسف سوى ٢٤ منزلاً منذ تولي الحكومة الحالية مهامها» (المصدر نفسه). واستطرد تسيبوري، كاشفا ادعاءات أعضاء المعراخ، انه في ايام هذه الحكومة «لم يطرد سوى أربعة اشخاص من المناطق المحتلة، مقابل ٨٤ شخصا طردوا خلال عهد حكومات المعراخ» (المصدر نفسه، ص٤).

وفي إطار انتهاكات حقوق الانسان التي تمارس في الاراضي المحتلة، اعترفت وزارة الخارجية الاميركية في تقريرها السنوي الى الكونغرس، حول وضع حقوق الانسان في العالم لسنة ١٩٨٠، بان الوضع في الضفة الغربية المحتلة «يميل الى التفاقم». وان السلطات الاسرائيلية أفرطت في استعمال القوة في بعض الاوقات من العام الماضي، لقمع المظاهرات» (السفير، ١١/٢/١٩٨١). واشار التقرير الى اعمال المقاومة في الاراضي المحتلة، والى الاجراءات الصارمة التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية تجاه الاهالي العرب، واضاف: «ومما زاد الامر خطورة نشاط بعض المستوطنين، وبتر ساقي اثنين من رؤساء البلديات العرب» (المصدر نفسه). وبين التقرير ان السلطات الاسرائيلية انتهكت اتفاقيات جنيف. فقد نسفت بيوت، أشخاص اشتبه بانهم «متورطون في ارهاب، كما نسفت البيوت التي تقع في أماكن وقعت فيها حوادث ارهابية. وكانت بعض البيوت تختم بالشمع الأحمر، وتشرد العائلات التي تسكن فيها» (المصدر نفسه).

وفي إطار جولته في المنطقة، قام وفد البرلمان البريطاني بزيارة الضفة الغربية يوم ٣/٢/١٩٨١، وحل ضيفا على رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة. وصرح فرانك هولي، أحد اعضاء الوفد، موجها حديثه لمراسل الاذاعة الاسرائيلية: «أرى انكم كلما اسرعتم في التوصل الى الاستنتاج بضرورة إقامة الدولة الفلسطينية كلما أصبح الوضع أفضل» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٠، ٣ و٤/٢/٩٨١. وعندما لاحظ مراسل الاذاعة موقف التاييد الذي يبديه الوفد للقضية الفلسطينية حاول استفزازه وسؤاله عن «الارهاب»، إلا ان النائب البريطاني اجابه بسرعة: «وماذا بشأن الارهاب الذي يشنه سلاح الجو الاسرائيلي في جنوب لبنان» (المصدر نفسه). وبعد انتهاء زيارة الوفد، قامت السلطات

الاسرائيلية، بحملة كبيرة من الاستدعاءات والتحقيقات مع كل من التقى بالوفد او استقبله، ولم يسلم السائق الذي أقلّ الوفد في سيارة من مثل هذه الاستجوابات والتحقيقات (وفا، ١٩٨١/٢/٦).

تطور عمليات المقاومة في قطاع غزة

رغم كل الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية منذ سنوات عديدة لإيقاف نشاط المقاومة في قطاع غزة، فإن العمليات الاخيرة التي جرت في القطاع، اظهرت قدرة التنظيم والتخطيط اللذين يتمتع بها المناضلون الفلسطينيون؛ حيث تم ردع المتعاونين مع الاحتلال، وارتشك الذين يؤيدون مخاوضات الادارة الذاتية المستندة الى اتفاقيات كامب ديفيد. وفي تعليقها على العمليات الأخيرة التي جرت في قطاع غزة، وصفت المصادر العسكرية الاسرائيلية الوضع في القطاع بانه وصل ذروة التوتر. وكشف الحكم العسكري ان هذا الوضع لم يشهده القطاع منذ عشر سنوات، حيث يقوم الفدائيون «بقتل الزعماء السياسيين الذين يتعاونون مع الحكم العسكري. ويزيد من حدة التوتر عدم تمكن الحكم العسكري من القاء القبض على الفاعلين، حيث يزعزع ذلك الثقة بقدرة الحكم العسكري» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٨، ١٢ و١٤/٢/١٩٨١؛ ص١٠).

ومن جهة أخرى، أصدرت المحكمة العسكرية في غزة يوم ١٨/١/١٩٨١، احكاما بالسجن تتروح بين ٩ و١٠ سنوات على مواطنين من مخيم جباليا للاجئين، لانهم ادينوا بإعداد مواد متفجرة ووضعها تحت جسر بالقرب من بيت معاريف في تل - أبيب. كما ادين هؤلاء «بعضوية حركة فتح التي انضموا اليها قبل سنة ونصف، وتدربوا على السلاح بواسطتها» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٤٦، ١٨ و١٩/١/١٩٨١، ص١٦).

كما حكم ايضا، على اربعة مواطنين في غزة، بتهمة الانتماء الى حركة «فتح» وتنفيذ ثلاث عمليات تسببت في قتل وجرح بعض المستوطنين الصهيونيين. وذكرت المصادر الصهيونية الاسرائيلية، أنه أثناء انتهاء محاكمة الفدائيين الاربعة اعطي لهم حق الكلام، فوقف احدهم والقى خطابا لمدة عشر دقائق، هاجم فيه دولة اسرائيل. واثناء فترة انتظار سماع الحكم حصلت فوضى في المحكمة العسكرية في غزة عندما لوح المتهمون بايديهم، وهتفوا بشعارات تدين اسرائيل» (معاريف، ١٩٨١/١/٢٢).

اعتقالات واحكام تعسفية في الضفة

وفي الضفة الغربية المحتلة، اعلنت السلطات الاسرائيلية عن اعتقال مجموعة فدائية في قرية سلواد، تضم سبعة أشخاص وتنتمي لحركة «فتح». واتهمت السلطات المجموعة، أنها نفذت عمليات كثيرة، من بينها، قتل الجندي ابراهام «ويتش بالقرب من متحف روكفلر في شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٨. وقتل موشي موسكو فيتش في بني براك بتاريخ ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩، والقاء قنبلة يدوية على مطعم دولفين في القدس الشرقية في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨١. ونسب الى رجال المجموعة سرقة ثلاث بنادق من الحراس الليليين ومن رجل شرطة في سلواد، كما نسب اليهم القيام بعدة عمليات اخرى. وذكرت السلطات، أنها وجدت لدى المجموعة قنبلة يدوية، ومسدسا ولغما، وصواعق كهربائية ومواد كيماوية وجهازي اتصال وجهاز هاتف. ويعود تاريخ تنظيم المجموعة الى منتصف سنة ١٩٧٨، حيث انتظمت كمجموعة محلية، وقبل نصف عام انضمت الى حركة «فتح» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٧، ١٢،١٤ ٢/١٩٨١، ص١٦).

وفي مخيم الجلزون الواقع شمال رام الله، فرض نظام منع التجول اثر العثور على مستودع للسلاح في المخيم. وتم اعتقال ستة اشخاص، إتهمتهم السلطات بالقيام بعمليات فدائية. وقالت السلطات العسكرية الاسرائيلية، ان المستودع يحتوي على «كمية كبيرة من المواد المتفجرة المصنوعة في الولايات المتحدة. ويحتوي كذلك على «ثة صاعق واقلام توقيت بالإضافة الى حقيبة مفخخة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٤٧، ١٩ و٢٠/١/١٩٨١، ص١٥).

كما هاجم احد المواطنين العرب، في حي القصبة في الخليل، احد المستوطنين الصهيونيين، يوم ١٠/٢/١٩٨١ واستولى على سلاحه. وذكرت اذاعة اسرائيل، ان الحوانيت اغلقت بعد الحادث

«واختفى السكان من الشوارع. وفرض الحكم العسكري نظام منع التجول في الحي، بهدف العثور على المهاجم» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٦، ١٩٨١/٢/١٢،١١، ص١٩). وكانت المصادر الامنية الاسرائيلية قد اعلنت عن اكتشاف مجموعة تابعة لحركة «فتح» في منطقة الخليل، تتالف من خمسة اشخاص، وتنوي العمل ضد المستوطنات الاسرائيلية في المنطقة. وعثر بحوزة المجموعة على أسلحة اوتوماتيكية، ومواد ناسفة وصواعق، وقنابل يدوية، وصاروخ كاتيوشا من عيار ١٢٠ ملم. وإثر ذلك وصفت المصادر الامنية الاسرائيلية منطقة الخليل أنها «بؤرة الكراهية» لإسرائيل، وأن قرى الخليل «والخليل نفسها هي بؤرة العداء لاسرائيل. وقرية يطّا هي الاكثر تطرفا فيها» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٢، ٥ و١٩٨١/٢/٦، ص٣ و٤).

وأشارت هذه المصادر الى أن اسباب ذلك «تكون المنطقة هي الاكثر ملائمة لحرب العصابات، حيث يمكن الاختفاء فيها. ولاحظت ان المجموعة التي نفذت عملية الخليل، كانت قد إختبأت في المنطقة لعدة أشهر قبل تنفيذ العملية. واشارت المصادر نفسها الى انه للاسباب ذاتها، ونظرا لكون قرية يطّا منطقة صالحة لرعي قطعان الماشية فإن «تحرك الاشخاص هناك، واستعمال المغاور كملجأ لا يثير الشبهة» (المصدر نفسه).

م.ع.

اسرائيليات

زيارة كيسنجر، مفاوضات الحكم الذاتي وتطبيع العلاقات

أعلن هنري كيسنجر ان زيارته لدول منطقة الشرق الأوسط، ليست زيارة رسمية، وليست بتكليف من الرئيس الاميركي الجديد رونالد ريغان، رغم اطلاع الأخير على طابعها وخطوطها. ومع انها ليست رسمية، الا ان «المكوك القديم» ليس بعيدا عن الأجواء الرسمية.

وعلى الرغم من ان الزيارة لم تسفر عن اية نتيجة معلنة، الا ان كل المؤشرات تشير إلى ان هدف الزيارة يحمل طابعا خاصا له علاقة بما اعلنه ريغان، من انه يسعى إلى اعادة الهيبة العسكرية الى هذه المنطقة الحساسة.

كذلك تنفي زيارة كيسنجر للصومال وسلطنة عُمان ان يكون قد حضر للمنطقة بدافع استمرار مفاوضات الحكم الذاتي فقط، مع ان هذا الموضوع جزء من زيارته. وفي هذا الصدد، كان كيسنجر، مع الطرفين المعنيّين: المصري والاسرائيلي، مستمعا اكثر منه محدّثا. وهناك شيء مؤكد، في هذه الزيارة يثبته اهتمام وزير الخارجية الأميركية السابق بزيارة مطار عتسيون في سيناء، وقاعدة بربرة في الصومال، والقاعدة العسكرية في عُمان، واحدى الجزر المشرفة على مضيق هرمز، وحرصه على هذه الزيارة. وهو اهتمام الادارة الاميركية الجديدة بالحصول على تسهيلات وقواعد عسكرية لوضعها بامرة قوات التدخل السريع الأميركية.

ففي مؤتمر صحفي عقده في تل - أبيب، قبل سفره إلى السعودية، قال كيسنجر: «انني لا افلن ان الزعماء في هذه المنطقة القلقين ازاء الوجود السوفياتي الكبير، يمكنهم ان يتصوروا مبدأ وجود قوة انتشار سريع للولايات المتحدة، تأتي من مسافة ١٢٥٠٠ كيلومتر. بل ينبغي علينا ان نقيم وجودا اميركيا ملموسا في اطار التسهيلات التي تفاوضت عليها ادارة كارتر» (معاريف، ١٩٨١/١/٧).

وربما كانت هذه العبارة، وهي الاوضح في تصريحات هنري كيسنجر، ليست موجهة إلى اسرائيل بقدر ما هي موجهة إلى الانظمة العربية، وبخاصة تلك التي تبرر انحيازها نحو الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا، بتمسكها بسياسة مقاومة التوسع والنفوذ السوفياتيين في المنطقة.

فخلال لقاءات كيسنجر برئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن، وزعيم حزب العمل بيرس ورئيس الدولة نافون ووزير الخارجية شامير، «أكد ان ادارة ريغان ستضع ميزان القوى العالمي في صلب سياستها، حيث ستكون أكثر تركيزا من ادارة كارتر على خطورة هذا الموضوع» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٣٥، ٤و١/١/١٩٨١ ص٩). وهذا يعني ان هم الدكتور كيسنجر يتركز على تأمين المصالح الاميركية الملحة، مثل حماية آبار النفط وخطوط مواصلاته، وهذا لا يتم، وفقا لتوجهات ريغان، الا بإنشاء قوات عسكرية اميركية، تستعين بقواعد في المنطقة، مثل مطار عتسيون في سيناء وميناء حيفا، وقاعدة بحرية في بربرة بالصومال وأخرى في سلطنة عُمان. وفي هذا الصدد، شدد كيسنجر على الاهمية التي تعلقها الولايات المتحدة على الموقع الاستراتيجي للصومال، معلنا ان ادارة الرئيس ريغان لا تفكر في تحقيق وقف التوسع السوفياتي فيه بل إلى طرده من كافة مناطق القرن» (النهار، ١٩٨١/١/٤).

وخلال جولته في مصر، التقى كيسنجر وزير الدفاع المصري، وقال: «ان المقابلة تناولت كل مشاكل منطقة الشرق الاوسط والقرن الافريقي... وان اراءنا تلاقت على الحاجات العسكرية للمنطقة» (المصدر نفسه).

الشق الثاني لزيارة كيسنجر

تناولت وسائل الاعلام الاسرائيلية، الى جانب تناولها تصريحات الرسميين وشبه الرسميين، زيارة كيسنجر بالتعليق والتحليل. فقد كتب حقاي ايشد (دافار، ١٩٨١/١/٥) «يجب أن نعمل من أجل ايجاد شركاء جدد لمفاوضات جديدة حول اتفاقيات جديدة، ربما تكون مرتبطة باتفاقيتي كامب ديفيد وربما لا». وان تقرير كيسنجر حول زيارته ومحادثاته مع رؤساء الدول التي زارها، ستكون هي نقطة الخروج من هذه المحادثات او نقطة البداية لها» وقد اوضح ايشد عبارته هذه بقوله: «انه في اعقاب هذه الزيارة ستبدأ حقبة جديدة تشتمل على تغييرات في المضمون، وفي ادارة المفاوضات وفي الجدول الزمني لهذه الاتفاقيات» (المصدر نفسه). واذا كان ابرام اتفاقيتي كامب ديفيد، هو العمل الوحيد الذي تستطيع حكومة الليكود، وعلى رأسها مناحيم بيغن، المفاخرة به، واعتباره انجازها الذي فشلت الحكومات الاسرائيلية السابقة في تحقيقه، فإن هذا الانجاز، بدأ يخبو تدريجيا «فاتفاقيتا كامب ديفيد مليئة بالفشل لكل الاطراف، في الحاضر والمستقبل، وبالنسبة للسلام الشامل في المنطقة أيضا. فمشكلة الحكم الذاتي لم تحل وليس هناك احتمال بأن تحل. أما مصير يهودا والسامرة وقطاع غزة فإنه كجرح نازف، ومصدر لاستمرار دعاية م.ت.ف. لعزل اسرائيل المتزايد. كذلك فإن مشكلة القدس، هي حاجز أمام السعودية للانضمام لمسيرة السلام، رغم أنها لم تذكر في اتفاقيتي كامب ديفيد. والاردن ممنوع من الانضمام للمفاوضات بسبب معارضة مصر، وبسبب ضغوط عربية اخرى وبسبب مخاوف داخلية» (المصدر نفسه).

فمصر، مثلاً، لم تنفذ وعودها بجر دول عربية اخرى للتفاوض مع اسرائيل في اطار اتفاقيتي كامب ديفيد. «وعمليا، أصبحت مصر معزولة في العالم العربي، وهي بمثابة عقبة امام انضمام دول اخرى الى مسيرة السلام، وذلك بسبب نعتها في ان تكون الدولة الرائدة في هذه المسيرة، وبسبب تمسكها الشديد باتفاقيتي كامب ديفيد التي اصبحت تثير الاشمئزاز في نظر الدول العربية» (المصدر نفسه، ١٩٨١/١/٥).

من هنا نرى ان زيارة هنري كيسنجر لاسرائيل ولمصر ولدول عربية اخرى، لم تأت لترقيع اخطاء الادارة الاميركية السابقة، ولا لترميم جدران حكومة بيغن التي توشك على السقوط. فوزير الخارجية الاميركية السابق بدأ بطرح امورا يراد منها خلخلة معادلة كامب ديفيد بشكل يثير عددا من اطرافها. فبعد اجتماعه بشمعون بيرس، المرشح لرئاسة الحكومة الاسرائيلية من قبل حزب العمل، اعلن كيسنجر: «هناك احتمالات جيدة لاستمرار مفاوضات الحكم الذاتي، على اساس قاعدة جديدة او متطورة، وضم عناصر أخرى للمفاوضات، وعندما يحين الوقت، هناك إمكانية لضم الاردن» (علي هيشمان، ٥/١/١٩٨١).

إن هذه التصريحات، سواء كانت موجهة لاسرائيل أم لمصر، تثير غضب الاطراف المعنية، فإذا كانت تلك العناصر التي يتحدث عنها كيسنجر فلسطينية، فإن ذلك يثير غضب اسرائيل بحكومتها الحاضرة وحكومتها المستقبلية. أما إذا كان يقصد انضمام الأردن، فإنه يثير غضب السادات الذي ما زال يعارض انضمام الأردن لمفاوضات الحكم الذاتي قبل تطبيقه.

وعلى أية حال، فإن زيارة كيسنجر، بشقها الثاني، تأتي لزعزعة أسس كامب ديفيد، بما يتناقض مع وجهة النظر الاسرائيلية من قبل الليكود والعمل، ولا تتفق تماما مع وجهة النظر المصرية أيضا.

وقد علق رئيس الحكومة الاسرائيلية السابق، اسحاق رابين، على زيارة كيسنجر بقوله: «جاء كيسنجر إلى الشرق الأوسط ومعه الخيار الأردني، وعاد إلى الولايات المتحدة بدون هذا الخيار... فقد كان كيسنجر، قبل زيارته، على قناعة بضرورة اشراك الأردن بهذه الصورة او تلك في المفاوضات ولكنه، خلال الزيارة، ادرك ان كل محاولة كهذه سوف تؤدي إلى صدام مع الرئيس السادات... اضافة الى انه بعد الزيارة اصبح يؤمن، وبإيجابية، باقتراح موشي دايان، الذي يعطي زعماء المناطق صلاحيات أكثر لادارة انفسهم حتى وإن كان هذا من جانب واحد» (هارتس، ٧/١/١٩٨١).

وحول المبادرة الاوروبية التي تسعى إلى ضم م.ت.ف. واشراكها في المفاوضات، قال كيسنجر: «ان المصالح الحيوية لأوروبا وللولايات المتحدة جزء لا يتجزأ، لذا لا يمكن ان تكون هناك طريقتان صحيحتان منفصلتان، أوروبية وأميركية، لإيجاد حل. وإنّ احدى الطريقتين، هي بالضرورة، الطريقة الصحيحة. ويجب على اوروبا والولايات المتحدة التنسيق في مواقفهما، اضافة إلى أن مشروعين، في موضوع واحد، سوف يثقلان على اسرائيل في اتخاذ موقف مرن. فالنظرية التي تقول ان اقامة دولة فلسطينية ستحل المشاكل في الشرق الاوسط بعصا سحرية ليست صحيحة، ولا أدري كيف يؤكد الأوروبيون على ضرورة اقامة جهاز دفاعي مشترك، ومن ثم ادارة سياسة منفردة بالنسبة للنزاع العربي الاسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط» (يديعوت احرونوت، ٧/١/١٩٨١).

وخلال هذه المباحثات، لم يفت كيسنجر التأكيد على رأيه، وعلى مطالبه من زعماء الانظمة التي زارها ومن قادتها، «وهي وجوب تواجد عسكري اميركي في المنطقة، مقابل التواجد العسكري السوفياتي خاصة على شواطىء المحيط الهندي» (هارتس، ٧/١/١٩٨١).

مفاوضات الحكم الذاتي ملخاة ضمنا

ربما كان الوضع الداخلي في اسرائيل، أي معركة الانتخابات للكنيست العاشر، واحتمالات سقوط الليكود في هذه الانتخابات، ليحل محله العمل، عاملاً اساسيا في تجميد مفاوضات الحكم الذاتي. اضافة إلى هذا العامل، هناك ايضا عنصر هام جدا وهو تغيير إدارة كارتر صاحبة المشروع. ويبدو، هنا، أن ريغان وادارته الجديدة، غير متحمسين لاستئناف هذه المفاوضات بنفس الوتيرة التي بدأتها، خاصة وان السياسة الأميركية الجديدة بدأت تعتمد خطوطا جديدة قد تختلف بالشكل عن خطوط السياسة القديمة. فعذر الادارة الجديدة، فيما يتعلق بعدم استئناف المفاوضات، هو أنها تريد ان تدرس الموضوع بشكل واسع وشامل؛ فهي غير ملزمة بالسير في خط اثبت فشله، حتى الآن على الاقل.

وهنا، تتبادل أطراف المفاوضات التهم بشأن

جمود هذه المفاوضات، فقد قال وزير خارجية اسرائيل شامير: «ان حقيقة عدم وجود تقدم في المفاوضات، تعود إلى أن مصر غير قادرة اليوم على تطبيع اتفاق مطابق مئة بالمئة مع اتفاقيتي كامب ديفيد» (ر.إ.إ.، ٢٢٣١، ٢٩و٣٠/١٢/٨٠، ص١٠).

أما وزير الخارجية المصرية كمال حسن علي، فقد قال: «ان اسرائيل هي المسؤولة عما وصلت اليه محادثات الحكم الذاتي، وان تصلب اسرائيل، تمثل في استمرار اقامة المستوطنات وضم القدس الشرقية والممارسات غير الانسانية تجاه السكان الفلسطينيين في المناطق» (ر.إ.إ.، ٢٢٣٢، ٣٠و٣١/١٢/٨٠، ص٦).

وعودة إلى العذر الاميركي في عدم تقدم هذه المفاوضات، فقد قال هنري كيسنجر: «ان تقدما فعليا في محادثات الحكم الذاتي سيتم، عندما تبدأ الادارة الاميركية عملها وبلورة سياستها تجاه منطقة الشرق الاوسط» (المصدر نفسه).

وبعد زيارة كيسنجر للمنطقة، تدعم التحليل الاسرائيلي القائل ان مصر تصر على عدم استئناف المفاوضات بشكل موضوعي وبجدي «على الرغم من ان شمعون بيريس رد بالرفض على سؤال مصطفى خليل، حول ما إذا كان يريد تأجيل مفاوضات الحكم الذاتي، إلى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية، فقد جاءت انطباعات كيسنجر لتدعيم هذا الاتجاه لدى مصر» (معاريف، ٧/١/١٩٨١). إلا أن الجانب المصري، وتحديداً مصطفى خليل، غادر اسرائيل بعد حضوره مؤتمر حزب العمل بقناعة مفادها «ان بيريس يعارض تأجيل مفاوضات الحكم الذاتي، ليس بسبب نجاح هذه المفاوضات أو فشلها، بل كي لا يثير لدى السادات توقعات بالنسبة لموقف حزب العمل، ومن أجل عدم خلق التزامات تجاه السادات، ذلك وعندما يعود حزب العمل لتسلم السلطة إذا تم هذا» (المصدر نفسه).

ومن جهة أخرى، تحدث وزير العدل الاسرائيلي موشي نسيم عن هذه المفاوضات وقال: «علينا ان نتوقع استئناف المفاوضات، لكن ذلك غير أكيد؛ اذ ان الادارة الاميركية الجديدة تدرس الموضوع بدقة، وبعدها يمكن استئناف المفاوضات» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٤، ٨و٩/٢/١٩٨١، ص٩).

لقد أصبحت مفاوضات الحكم الذاتي عبارة عن جملة تصريحات تصدر، من حين لآخر، عن هذا الطرف او ذاك من الاطراف والاتجاهات الضالعة فيها، غير أن الناحية العملية صارت مفقودة ومتوقفة تماما، وكل ما يجري، بهذا الصدد، عبارة عن اتصالات، بعضها استعراضي، من كلا الطرفين، لإثبات ان اتفاقية كامب ديفيد، فيما يتعلق بالحكم الذاتي، لا تزال سارية المفعول ومقبولة من كل الأطراف: الاسرائيلية والمصرية والاميركية.

فقد رفض شامير مبادرة دول السوق الأوروبية ووصفها بأنها «تعرقل الجهود الاسرائيلية المصرية الرامية إلى ايجاد صيغة حول اقرار الحكم الذاتي في [الضفة الغربية] وقطاع غزة» (هآرتس، ٨/١/١٩٨١). واستشهد شامير بأقوال كيسنجر، «ان مصر غير متحمسة للمبادرة الأوروبية»، وأبدى أسفه حول اعتبار وزير الخارجية البريطانية، الصراع العربي الاسرائيلي لب المشكلة في الشرق الأوسط. كما وجه نقدا إلى غاستون توون وزير خارجية دول السوق، لانه أجرى اتصالات بمندوبين من م.ت.ف.» (المصدر نفسه).

وفي اطار مفاوضات الحكم الذاتي، وازاء المشكلة الاساسية التي تواجه هذه المفاوضات، وهي مشكلة القدس، أجرى معهد يوري استطلاعا للرأي العام، جاء بنتيجته «أن ٥٦,٨٪ من الاسرائيليين أيدوا بقاء القدس عاصمة لاسرائيل على أن تكون غير مجزأة، حتى ولو كان هذا عقبة امام السلام. في حين أيد ١٥,٧٪ جعل القدس دولية، بينما أيد ١٥,٨٪ جعل القدس عاصمة مشتركة بين الاردن واسرائيل» في اطار ما يقترحه حزب العمل» (هآرتس، ٧/١/١٩٨١).

الخيار الأردني

حول مشروع حزب العمل، واقتراحه الداعي للتسوية الاقليمية مع الأردن، تناقلت الصحف بعض النقاشات الرافضة والمؤيدة لهذه التسوية.

فقد دافع عضو الكنيست ابا ايبن عن مشروع

حزبه، زاعما ان التسوية الاقليمية هي اساس المفاوضات مع الاردن، ورفض السيطرة الدائمة على مليون و٢٠٠ألف فلسطيني، خشية ان يهدد هذا الامر دولة اسرائيل من الناحية الديمغرافية» (معاريف، ٤/١/١٩٨١). أما عضو الكنيست يوسف روم (ليكود) فقد «دعا إلى ضم المناطق بشكل كامل، وان على اسرائيل ان تعتاد الحياة مع اقلية عربية فيها» (المصدر نفسه). والفارق بين الداعين لتسوية اقليمية على غرار مشروع حزب العمل والرافضين له، بسيط للغاية. فحزب العمل، يريد ضم هذه المناطق بدون اعلان وبطرق ديبلوماسية غير مباشرة، إذ يريد بقاء المستوطنات المنتشرة، الآن، في جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى جانب ذلك، يريد أيضا الاحتفاظ بقوات عسكرية تسيطر على الحدود الخارجية لهذه المناطق، أي على طول نهر الاردن وفي جنوب القطاع. أضف إلى ذلك ان القوات شبه العسكرية التي قد يسمح لها بدخول المناطق التي قد تتخلى عنها اسرائيل، هي قوات لها طابع الشرطة، ولن يكون لها دور سوى ذلك الذي ستمارسه ضد السكان هناك. ومع هذا، وجد هذا المشروع معارضة من جانب عدد من الشخصيات، ومن بينهم من هم في حزب العمل وليكود، فقد اعلن زلمان شوفال: «ان الملك حسين تحدث في الماضي عن دولة متحدة، ولي حينه رفضت الحكومة الاسرائيلية، بزعامة المعراخ، هذا الموضوع، والآن فإن المشروع يعود على نفسه، وان عدم تنفيذ الحكم الذاتي معناه أن تواجه اسرائيل بدائل اسوأ، قبل وأد اتفاقيتي كامب ديفيد» (المصدر نفسه).

أما موشي دايان، الذي يهم بدخول الانتخابات القادمة على رأس قائمة جديدة، فقد عارض مشروع حزب العمل (الخيار الاردني) وقال: «إن الملك حسين لن يقبل بالتسوية الاقليمية التي يعرضها حزب العمل، ولن يتفاوض بشأنها. ففي الماضي، عرضنا على الملك تسويات ومشاريع مختلفة ولكننا لم نقدم خرائط» (المصدر نفسه). كما ان تسوية جزئية مرفوضة أيضا من قبل الملك – يقول دايان – «لأن اتفاقية كهذه من شأنها خلق ضغط عربي ضد السادات، لانه ذهب منفردا ووقع اتفاقية سلام مع اسرائيل» (معاريف، ٤/١/١٩٨١).

أما وزير الزراعة شارون، فقد عارض، بطريقته الخاصة، وقال: «حتى وإن صعد المعراخ إلى السلطة، فلن يستطيع التفاوض مع الاردن بشأن سحب المستوطنات من [الضفة الغربية]، لان المعراخ لن يحصل على أغلبية مطلقة في الانتخابات، مما سيضطره لاشراك المفدال في الحكم. والشعارات الكثيرة التي تتردد في هذا الموضوع، من غير الممكن تطبيقها بصورة عملية» (ي.إ.إ.، العدد٢٢٣٩، ٨و٩/١/١٩٨١، ص٦).

خطوات واسعة في تطبيع العلاقات

١ – قطعت مرحلة تطبيع العلاقات، بين مصر واسرائيل، خطوات واسعة، فقد خرج الرئيس السادات عن صمته ليعلن أمام سفير اسرائيل في القاهرة «انه كلف صهره عثمان أحمد عثمان، بإعداد خطة لاقامة كيبوتسات في مصر وفقا للنموذج الاسرائيلي، وانه قرر تمكين اسرائيل من المشاركة في معرض الكتاب [الذي اقيم في القاهرة] تمشيا مع خطوات التطبيع» (ي.إ.إ.، العدد ٢٢٦٤، ٨و٩/٢/١٩٨١، ص١٤).

٢ – اشتركت اسرائيل في معرض الكتاب الدولي في نهاية شهر كانون الثاني (يناير) وتقرر ان تشترك في المعرض ذاته في شهر ايار (مايو) المقبل (يديعوت احرونوت، ٢/٢/١٩٨١).

٣ – وفقا للاحصائيات الاسرائيلية اتضح انه زار مصر ٢٠ألف اسرائيلي حتى نهاية العام المنصرم، وان عدد المصريين الذين زاروا اسرائيل لم يزد عن ألف شخص (المصدر نفسه).

٤ – تمشيا مع خطوات التطبيع، وحرصا على مشاعر الاسرائيليين، «نفى السفير المصري في اسرائيل سعد مرتضى، ان تكون السلطات المصرية وزعت ميدالية نقش عليها صورة جندي مصري إلى جانب حطام نجمة داوود» (ي.إ.إ.، العدد٢٢٣٤، ٢و٣/١/١٩٨١، ص١٥).

٥ – «اجتمعت رابطة الصداقة الاسرائيلية – المصرية في حيفا، بحضور السفير المصري، وقد بادر إلى التحضير لهذا الاجتماع اعضاء المركز العربي – اليهودي في بيت الكرمة في حيفا. وهدف هذا اللقاء إلى تقريب ابناء

الشعبين المصري والاسرائيلي في مجالات الفنون والثقافة وعلوم الاجتماع» (هارتس، ١٦/١٢/١٩٨٠).

٦ – «قررت اسرائيل إرسال بعثة طالبية لمصر من الاتحاد القطري للطلاب، في زيارة تدوم مدة أربعة أيام، تلتقي خلالها مع رئيس الحزب الحاكم في مصر الدكتور مصطفى خليل، وان تكون هناك لقاءات رسمية مع الطلاب المصريين. ونظمت هذه الزيارة الوكالة اليهودية، وهي تضم ٣٢ شخصا من زعماء الاتحادات الطلابية الاسرائيلية» (معاريف، ٦/١/١٩٨١).

٧ – على صعيد آخر، «قدم وزير الاعلام المصري منصور حسن، شكوى إلى السفير الاسرائيلي بن – أليسار في القاهرة، أعرب فيها عن احتجاج بلاده على مقال نشر في إحدى الصحف الاسرائيلية وتحدث عن الانقسامات والصراعات القائمة داخل القيادة المصرية» (هارتس، ٧/١/١٩٨١).

٨ – منعت السلطات المصرية مراسل صحيفة جيروزاليم بوست من دخول مصر، وذلك بسبب مقالات كتبها هذا الصحفي، واعتبرتها السلطات المصرية مضرة وتظهر بعض الجوانب البائسة في النظام المصري (هارتس، ٨/١/١٩٨١).

٩ – قال وزير الخارجية الاسرائيلية شامير: «ان العلاقات التجارية الاسرائيلية – المصرية، ستحصل على دفعة جديدة إلى الامام، ابتداء من ١٥/١٢/١٩٨٠، وذلك مع بداية افتتاح الخط البري لنقل البضائع بين البلدين» (عل همشمار، ١٤/١٢/١٩٨٠).

١٠ – في بيان صدر في اعقاب زيارة وزير الزراعة المصري، محمود داود لاسرائيل، والتي استغرقت خمسة أيام جاء: ستتبادل اسرائيل ومصر المعلومات والمطبوعات، التي تهم البلدين في مجال الزراعة، كما سيتم التعاون في مشاريع الاعداد الزراعي والدورات على دراسة وتنفيذ مشاريع زراعية على مستوى اقليمي واقتصادي، كذلك سيتم التعاون على اصلاح الأراضي القاحلة، وتطوير التعاونيات ومزارع الدجاج والمواشي، وزراعة الخضار وانتاج المواد الغذائية. والجدير بالذكر ان الوزير المصري حل ضيفا على وزير الزراعة شارون، الذي استجاب للدعوة المصرية الرسمية لزيارة مصر، ولم يحدد موعد الزيارة (هارتس، ١/١/١٩٨١).

١١ – ارسلت اسرائيل إلى مصر ٩٩طنا من السلع الزراعية، على متن طائرة تابعة للشركة العال الاسرائيلية، وهذه أول مرة تنقل فيها الطائرات الاسرائيلية شحنات بهذه الكمية لمصر، ويبدو أن الاتفاق على هذه الشحنات تم بعد زيارة وزير الزراعة المصري لاسرائيل، التي وصفت بانها زيارة مثمرة (هارتس، ٥/١/١٩٨١).

١٢ – قام بعض التجار من مصر بشراء ٢٥٠طنا من الزبدة الاسرائيلية، وقد تمت عملية الشراء بواسطة الشركة الاسرائيلية كور ساحر التي فتحت فروعا لها في العاصمة المصرية قبل حوالي سنة، وتمثل هذه الشركة إلى جانب شركة دنوفا لتسويق المنتجات الزراعية، ومصانع شركة كور، حوالي ٧٠مصنعا في القطاع الصناعي الاسرائيلي. وكان المسؤولون في شركة كور قد رفضوا اعطاء ارقام عن حجم صادراتهم الى مصر، لكن الأوساط المقربة، قالت ان الصادرات وصلت إلى قيمة ١٠مليون دولار (يديعوت احرونوت، ١٤/١٢/١٩٨٠).

١٣ – تتوجت خطوات التطبيع هذه بين اسرائيل ومصر، وبإشراف مباشر ورعاية خاصة من الرئيس السادات وعقيلته، وذلك بإرسال وفد برلماني مصري، مكون من ١٢عضوا من مجلس الشعب المصري لاسرائيل، برئاسة محمود عبدالله، في زيارة لمدة سبعة أيام، يحل الوفد فيها ضيفا على الكنيست الاسرائيلي» (عل همشمار، ٢٠/١/١٩٨١).

مكرم يونس

اوروبا... والشرق الأوسط
سياسة انتظار الانتظار!

تنبهت صحيفة «لوموند» الفرنسية (١٩٨١/٢/١٠) الى حقيقة بسيطة لم تتصل بوضوح الى ادراك الكثيرين في الشرق الأوسط والعالم؛ وذلك حين قالت: «كانت شعبية الرئيس المصري أنور السادات تتأرجح ما بين الصعود والهبوط في بلده. ولكنها في المقابل وصلت الى أوجها في العالم الغربي بعد زيارته الى القدس عام ١٩٧٧».

ونحن بدورنا، ننتهز فرصة هذه الاشارة البسيطة لنطورها الى حقيقتها الكاملة... وهي أنه كلما هبطت شعبية سياسة السادات في مصر، وفي الوطن العربي بشكل عام، وكلما اتجهت سياسته في الاتجاه المعاكس للقضايا العربية، وعلى رأسها قضية فلسطين، ارتفعت أسهمه في الغرب، وزاد رصيد شعبيته لدى حكومات العالم الغربي. وهذا أمر طبيعي... فالغرب يجد مصالحه مع سياسة الرئيس السادات بوضوح وبلا مواربة. ومن ناحية أخرى، فإن صعود الشعبية هذا، بالنسبة لحاكم عربي كالسادات، هو من قبيل إحباط المعارضات الوطنية ضده؛ وهو في الوقت ذاته، من قبيل تشجيعه على الاستمرار في هذه السياسة. وهو أيضاً بمثابة التعويض «النفسي» له عن انعدام المكاسب الناتجة عن هذه السياسة.

... في ضوء هذه الحقيقة فقط، يمكن تفسير ذلك الاهتمام الكبير الذي لقيه الرئيس المصري في رحلته الأوروبية بشقيها في لوكسمبورغ، حيث خاطب البرلمان الاوروبي (١٩٨١/٢/١٠)؛ وفي باريس، حيث أجرى محادثات «معمقة جداً» مع الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان. فهو في لوكسمبورغ (مقر البرلمان الاوروبي)، حظي باستقبال برلماني متميز؛ حيث كان مجرد عقد جلسة للاستماع اليه شيئاً خُصَّ السادات به قبل ان يتبع مع أي رئيس دولة آخر. وحيث لوحظ أن هذا البرلمان الذي اشتهر بأنه يعقد جلساته وأكثر من نصف مقاعده خال، التقى بأغلبية اعضائه الترحيب بالسادات. وحتى قبل انعقاد هذه الجلسة الخاصة، كان باستطاعة صحيفة «لوموند» أن تقول، في العدد الذي صدر في اليوم نفسه الذي ألقى فيه السادات خطابه «مهما كان مضمون الخطاب الذي سيلقيه السادات أمام البرلمان الاوروبي في لوكسمبورغ، أو مهما كانت التصريحات التي سيدلي بها في باريس، فإن كلامه سيكون ذا أثر جيد في أوروبا الغربية». هذا، على الرغم من اعتقاد الصحيفة نفسها أن «الرئيس المصري لا يزال يعتقد أن أوراق اللعبة في الشرق الاوسط لا تزال في يد الاميركيين. وهو لا يملك ما يقدمه للاوروبيين وخاصة فرنسا كي تقوم بدور فعال في تسوية النزاع العربي – الاسرائيلي».

وفي باريس، كان استقبال الرئيس الفرنسي للسادات واتفاقاته معه، من قبيل ما وصفته صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية (١٩٨١/٢/١٢) بأنه كرم استثنائي، خاصة وأن

زيارة السادات لفرنسا لم تكن فعلياً أكثر من زيارة خاصة، أي غير رسمية.

وقد تبدو تفسيرات لهذا الافراط في تكريم السادات واحاطته بمظاهر الاهتمام الاوروبي (الفرنسي خاصة) من نوع القول بانه راجع الى الانحدار الشديد الذي أصاب علاقات فرنسا مع الجماهيرية الليبية (...)، الخصم اللدود للسادات، وإلى عدم رضا فرنسا - بالاحرى انزعاجها - من الدور الليبي في تشاد، ورغبتها في اعطاء دور للسادات في مواجهة وضد هذا الدور. ذلك قد تبدو تفسيرات من هذا النوع، أو مما هو مثيل له... إلا أن الحقيقة تبقى أن فرنسا تلمس الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن سياسة السادات، هي وحدها، التي تعفيها من كافة أشكال الحرج عند الاختيار بين العرب واسرائيل... بين الميل في سياستها الخارجية الشرق أوسطية الى إرضاء هذا الجانب أو ذاك.

مسألة انتخابية

من ثم يمكن القول ان الاهتمام الفرنسي البالغ فيه بالسادات هو لارضاء اسرائيل أكثر منه لارضاء الطرف العربي، أو حتى المصري بالتحديد. فالمسألة ذات طابع انتخابي هذه المرة. فالديبلوماسية الفرنسية تعيش هذه الايام أجواء الاستعداد للانتخابات الرئاسة وتتأثر بتفاعلاتها وعواملها.. وفي مقدمتها العوامل «اليهودية». وقد بدأت مبكرة، منذ عدة أشهر، مع الحملة «الضخمة التي صاحبت ما أسمي بعودة الحوادث المعادية للسامية». وفي خضم هذه الحملة، فهمت حكومة جيسكار ديستان بوضوح أن الناخبين «اليهود» غير راضين عن موقفها من كامب ديفيد، أي من اسرائيل. لهذا، يمكن اعتبار الاهتمام بالسادات، أكثر المتمسكين بكامب ديفيد بين جميع الاطراف، إشارة موجهة إلى الناخبين اليهود عن «تغيير» في «موقف الحكومة الفرنسية». ولعله من المفيد هنا التذكير بأن الرئيس الفرنسي استقبل شمعون بيرس، زعيم المعارضة الاسرائيلي، قبل عدة أسابيع، وهي «لفتة» رئاسية فرنسية في الاتجاه نفسه نحو الرجل الذي يعتبره الغرب، من الآن، رئيس وزراء اسرائيل المقبل. وعودة إلى مقال لوموند، المشار إليه آنفاً، نجدها تقول: «ان عدداً من الفرنسيين يأخذون على حكومتهم تحفظها حيال اتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية».

لكن هل يمكن الاكتفاء بالقول ان فرنسا (والبرلمان الاوروبي تحت نفوذها أكثر منه تحت أي نفوذ أوروبي آخر لاعتبارات موضوعية عديدة) قد «استخدمت» السادات كورقة انتخابية لحسب؟.

قبل الاجابة على هذا السؤال، لابد من أن نتلمس حقيقة ردود الفعل الأوروبية، الفرنسية خاصة، على رحلة السادات الاوروبية هذه وما قاله اثناءها. فإن ردود الفعل هذه تعكس بالضرورة مدى جدية أوروبا الغربية إزاء المسألة برمتها انعكاساً موضوعياً، أكثر مما تعكسه مظاهر الحفاوة والاستقبال.

والحقيقة أن ردود الفعل الاوروبية تبدو متباينة الى حد التناقض في تفسيرها لما قاله السادات في أوروبا الغربية. ولعلنا لا نملك هنا إلا الاعتماد على الصحف الاوروبية لرصد ردود الفعل هذه.. ذلك أن السياسة الاوروبية تجاه الشرق الاوسط كما ترد على ألسنة الرسميين الاوروبيين لا تكاد تقول شيئاً. وهذا هو السبب في أن ذلك الشيء المسمى منذ أكثر من سنتين «المبادرة الاوروبية» تجاه الشرق الاوسط لا يزال ضبابياً غير محدد المعالم، حتى أن البعض يعتقد، في أوروبا الغربية نفسها، بأنها تعبير للفظي عن شيء لا وجود له في الحقيقة.

وعلى سبيل المثال، فإن صحيفة الفايننشيال البريطانية (١٩٨١/٢/١١) قالت إنه «لم يكن فيما قاله السادات أمام البرلمان الأوروبي ما يعني تأييد قيام أوروبا الغربية بنشاط ديبلوماسي. ظاهرا، في رأيه، لا يزال هناك أمل في أن يعطي كامب ديفيد بعض النتائج». وقالت أيضاً: «إن هدف السادات الاعمق بدا أنه تأخير أية مبادرة سلام أوروبية الى ما بعد إعادة إطلاق عملية كامب ديفيد، حينما تتحرك ادارة الرئيس ريغان للعمل، وحينما تنتخب حكومة اسرائيلية جديدة».

أما صحيفة التايمز (١٩٨١/٢/١١) فقالت: «ان الرئيس السادات يعي جيداً أن الاميركيين هم العامل الحاسم في الشرق الاوسط لكنه يعي أيضاً أن عملية كامب ديفيد - التي استثمر فيها

جانباً كبيراً من هيبته على حساب علاقاته ببقية العالم العربي – لم تحقق سوى قدر ضئيل من التقدم. ولا مناص من أن يعتريه الوجل إزاء ما ستخرج به عملية المراجعة الجارية في واشنطن... ومن ثم يبدو أن الرئيس المصري قد قبل بوجهة النظر (الغربية) التي عرضها عليه اللورد كارنغتون، وزير خارجية بريطانيا، خلال زيارته للقاهرة في كانون الثاني (يناير) ومؤداها أن المجموعة الأوروبية لا تقصد من مبادرتها تقويض عملية كامب ديفيد، بل يمكن النظر إليها كإضافة لعملية كامب ديفيد... والدلائل إذن هي أن الرئيس السادات يريد الاستفادة من المبادرة الأوروبية كوسيلة دفع لعملية السلام، ولكن دون إزعاج الأميركيين الذين رعوا عملية التقارب بين مصر وإسرائيل...».

وكان رأي لوموند، الفرنسية (١٩٨١/٢/١٠) أن «مصلحة الرئيس المصري تكمن في ملء الفراغ الدبلوماسي في الشرق الأوسط... الذي سيظل قائماً حتى نهاية الانتخابات النيابية الاسرائيلية».

هناك إذن من يرى أن هدف السادات الرئيسي في أوروبا كان تعطيل المبادرة الأوروبية، ويمكن أن يكون ذلك بدفع أميركي مباشر، بعد أن لوحظ أن هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركي الأسبق، قام بالمهمة نفسها بنجاح أقل، أثناء زيارته للمنطقة في شهر كانون الثاني (يناير) الماضي. وهناك من يرى العكس تماماً، أن السادات إنما أراد تنشيط الدور الأوروبي، ربما على سبيل إثارة همة الادارة الأميركية التي يبدو حتى الآن أن تحركها تجاه الشرق الأوسط بطيء إلى حد يتسم بدرجة من اللامبالاة، وربما على سبيل البحث عن حجم أكبر من المساعدة الاقتصادية لدى أوروبا الغربية.

لكن وراء هذا الاختلاف، في حديه الأقصى والأدنى، اتفاق على الأقل على أن المشكلة هي بانتظار أمرين هما بداية تحرك ادارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان، وما ستسفر عنه الانتخابات الاسرائيلية في حزيران (يونيو) القادم. ويمكن القول أن التحرك الأميركي، هو بدوره، بانتظار هذه النتيجة.

معطيات جديدة؟

مع ذلك فإن زيارة السادات للبرلمان الأوروبي ومحادثاته في باريس، قد أعادت حديث المبادرة الأوروبية مجدداً بعد خفوت هذا الصوت أو سكوته عدة أشهر. وعلا الصوت الأوروبي أكثر في أزمة الشرق الأوسط مع جولة برونو كرايسكي مستشار النمسا التي بدأت بزيارة القاهرة (١٩٨١/٢/١٥)، ومع بداية جولة كريستوفر فان دير كلاو وزير خارجية هولندا، الرئيس الحالي لمجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة التي تشمل ١٤ دولة شرق أوسطية.

هذا كله أثار التساؤل عما إذا كان قد آن الأوان لانطلاق المبادرة الأوروبية، بل الأحرى القول إنه أثار التساؤل على النحو الذي عبرت عنه صحيفة التايمز البريطانية في عنوان تحقيق لها من بروكسل «هل ستنطلق مبادرة أوروبا الشرق أوسطية أبداً؟».

وهذا سؤال يتكرر منذ فترة طويلة، ولا يبدو أن ثمة إجابة حاضرة عليه. كل ما يمكن قوله ان ثمة معطيات جديدة تحملها التحركات الأوروبية الأخيرة، وخاصة جولة فان دير كلاو المشار إليها. ويمكن تلخيص هذه المعطيات بما يلي:

□ إن رئيس مجلس السوق المشتركة سيسعى للحصول على استجابات أكثر تفصيلية للعمل النظري الذي أدته السوق حتى الآن بشأن الاقتراب من عملية السلام، وذلك أثناء جولته الجارية في الشرق الأوسط.

□ إن ثمة «وثيقة سرية» تشكل الأساس لمحادثات فان كلاو مع الزعماء العرب وزعماء اسرائيل، وهي وثيقة تحدد الخيارات المتاحة تحت أربعة بنود: الانسحاب الاسرائيلي؛ تقرير المصير؛ ضمانات الأمن؛ وضع القدس. والمعتقد أن محادثات فان دير كلاو هدفت إلى تحديد البنود التي تشكل أفضل الامكانيات لحل وسط.

□ إن دول السوق الأوروبية المشتركة تقبل القول بضرورة أن يسبق الاستقلال الفلسطيني التام نوع ما من الترتيب الانتقالي الذي يمكن أن يكون حكماً ذاتياً، في ظل رؤساء بلديات منتخبين تحت إشراف دولي.

□ إن دول السوق تسعى للحصول على اقتراحات من الأطراف المباشرة المعنية حول امكانات تحديد مناطق منزوعة السلاح والحد من أحجام القوات المسلحة، وحول الدور المتصور قيام أوروبا الغربية به ضمن ضمانات دولية لحدود معترف بها بالتبادل.

□ إن ثمة تضاؤلاً في سعة الخلافات بين مواقف دول أوروبا الغربية فيما يتعلق بالسير وراء السياسة الاميركية في الشرق الأوسط أومخالفتها. حيث تبدي بريطانيا وألمانيا الغربية بالذات ميلاً إلى ضرورة قبول القيادة الأميركية للغرب، في هذا المضمار، وبينما كانت فرنسا حتى أشهر قليلة مضت، أكثر ميلاً لسياسة أوروبية خالصة.. فإن التغيرات الطارئة أخيراً على السياسة الفرنسية الشرق أوسطية - والعالمية ككل في الواقع - تشير إلى اهتمام باتخاذ مواقف أكثر محافظة، أي في الاتجاه نفسه الذي يصبغ اتجاهات ومواقف ادارة ريغان الاميركية الجديدة.

وعلى أي حال، فإن موقف أوروبا الغربية - رغم التحركات منها باتجاه الشرق الأوسط، ومن بعض أطراف الشرق الأوسط باتجاهها - هو أميل إلى «الانتظار والترقب» لمعرفة المضمون الحسي لسياسة الادارة الاميركية الجديدة.. ففي رأي غالبية الحكومات الاوروبية، «أن الشرق الأوسط هو بانتظار رؤية ما ستكون عليه سياسات ادارة ريغان». (التايمز، ١٠/٢/١٩٨١) ومادام الشرق الأوسط في حالة انتظار، فلا بد من أن تنتظر أوروبا الغربية أيضاً نتائج هذا الانتظار. الأمر الذي يعني في النهاية غلبة تيار الانقياد للسياسة الاميركية في الشرق الأوسط على تيار انتهاج سياسة أوروبية مستقلة فيه. خاصة إذا لاحظنا الدلائل التي تشير إلى تناقص مشاعر أوروبا الغربية إزاء التشدد الذي تظهره ادارة ريغان حتى الآن في تناولها لقضايا السياسة الخارجية. فأوروبا الغربية، تريد من واشنطن مواقف حاسمة في مواجهة الاتحاد السوفياتي، ولكنها، في الوقت نفسه، تخشى من انفراط «الانفراج الدولي» ومن عودة الحرب الباردة إلى سابق عهدها. وإذا كانت أوروبا الغربية قد قلقت، مثلاً، من إعادة واشنطن إثارة موضوع إنتاج قنبلة «النيوترون» التي كانت حكومة كارتر السابقة قد استبعدتها..

فإن قلق أوروبا منسحب أيضاً على عدد من المسائل الأخرى بشأن مواقف ادارة ريغان. ومن ذلك مسألة محادثات نزع السلاح والسياسة تجاه بلدان العالم الثالث وعلاقات الشرق والغرب. وبطبيعة الحال فإن في رأس كل هذه المسائل قضية الشرق الأوسط، حيث النفط والموقع الاستراتيجي المتاخم لأوروبا الغربية والطرق البحرية إلى جنوب العالم.

لقد كتب نائب محافظ بريطاني هو دينيس والترز مقالاً في صحيفة **التايمز** البريطانية (١٦/٢/١٩٨١) تحت عنوان: «هل سيقع ريغان في فخ الشرق الأوسط؟: وجهة نظر من مجلس العموم».. بدأه بقوله: «إن الإشارات القادمة من واشنطن حول ما يحتمل أن تفعله ادارة ريغان بشأن الشرق الأوسط هي إشارات مشوشة. ولكنها غير محبطة في مجموعها. صحيح أن كثيراً من المستشارين والمساعدين الذين أحاط الرئيس ريغان نفسه بهم متحيزون بشدة، وأن رحلة دكتور كيسنجر - التي تمت بمشورة سيئة - الى الشرق الأوسط، والمحاولة العاكسة لتغريب جهود السلام الاوروبية وإعادة تأكيد الاحتكار الاميركي لعملية منع السلام لم ينكره أحد».

ويضيف النائب البريطاني عنصراً أشارت إليه مصادر أخرى أوروبية وأميركية هو أن وزير الخارجية الاميركي الجديد الجنرال الكسندر هيغ هو رجل على دراية كبيرة بالأحوال الأوروبية. ولكن الشيء الأهم، في مقاله، هو أنه يحدد «ثلاثة مجالات للخطر ينبغي مراقبتها بقدر من اليقظة من جانب الأوروبيين وبالمثل من جانب الأميركيين». فما هي هذه المجالات؟ إن الاجابة على هذا السؤال تساعد كثيراً على تفهم منحى الاتجاه الاوروبي الغربي الجديد نسبياً في تفهم أزمة الشرق الأوسط والدور الأوروبي الممكن ازاءها وكيفية تحديد اطار هذا الدور على هدي اطار الدور الأميركي... الجديد أيضاً.

أولى هذه المجالات الخطرة، كما يحددها دينيس والترز، هو أن الادارة الأميركية الجديدة قد تحاول أن تعول على «الخيار العسكري» كأفضل سبيل إلى دعم النظم الصديقة في الشرق الأوسط. وهو يشير فوراً إلى أن هذا الخيار

لم يستطع أن يسند شاه إيران ولن يستطيع أن ينجح في مساندة غيره. ويؤكد «أن الحل الوحيد يكمن في اتخاذ موقف متعقل وعملي وفوق كل شيء آخر موقف غير متحيز تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي».

مجال الخطر الثاني هو «الزيف الكيسنجري» كتعبير النائب المحافظ البريطاني، وهو يقصد به الفكرة القائلة بأن السلام يمكن أن يتحقق بتجنب المسائل الرئيسية والتركيز على المسائل القابلة للحل. وبرأي والتوز أن هذه السياسة لم تساعد إلا على إعطاء اسرائيل فسحة من الوقت لتعزيز قبضتها على الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان، وبالتالي على تدمير الحل الوسط الجغرافي الذي لابد لأي سلام متفاوض عليه أن يقوم على أساسه، وهو انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة مقابل اعتراف عربي بحق اسرائيل في العيش في أمن. وهنا يتساءل: «هل ستقع ادارة ريغان في الخطأ نفسه، خطأ التركيز على الكفاح الاسرائيلية بينما المصالح الحيوية الغربية تحترق في الشرق الأوسط؟».

أما مجال الخطر الثالث فهو «أننا، في أوروبا، وحتى أصدقاءنا في أميركا سيقعون» في فخ الافتراض القائل بأن ما أن يهزم بيغن وحكومة الليكود في انتخابات تموز (يوليو) القادم حتى يتحول المشهد في الشرق الأوسط برمته إلى حد بجعل السعي إلى السلام حياً ومليئاً بالأمل من جديد. ويكاد يكون من المؤكد أن هذا وهم خطر، حيث أنه يتجاهل سجل الماضي ونوايا حزب العمل المعلنة...».

في الوقت نفسه الذي ظهر فيه هذا الرأي الأوروبي غير الرسمي، جاءت تصريحات بريطانية أخرى، وهذه المرة من مسؤول رسمي هو دوغلاس هيرد، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية الذي قال، في جدة (١٩٨١/٢/١٦) ان بريطانيا تصر «على ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام». وانه إذا كانت بريطانيا لا تعترف بالمنظمة لانها لا تعترف إلا بالدول فإن هذا «لا يمنع بريطانيا من إجراء محادثات مع المنظمة».

كما جاء تصريح هانز ديتريش غينشر وزير خارجية ألمانيا الغربية (١٩٨١/٢/١٦) بأن المجموعة الأوروبية ملتزمة سواء تجاه واشنطن أو تل – أبيب بمبدأ «أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تشترك في المفاوضات بوصفها قوة سياسية هامة».

ويمكننا القول ان أوروبا ليست معنية وحدها برصد المواقف الأميركي الجديد المنتظر من حكومة ريغان، بل إن الولايات المتحدة تحاول أيضاً أن تعرف ماذا ينتظر منها حلفاؤها الأوروبيون، ليس فقط بشأن العلاقات الأميركية – الأوروبية إنما بشأن أزمة الشرق الأوسط وغيرها من الأزمات العالمية. يعبر عن هذا تحليل اخباري نشرته صحيفة نيويورك تايمز الأميركية (١٩٨١/٢/١٣) لمراسلها في بون يقول فيه إن حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين «يأملون في أن يبدي الرئيس الأميركي ريغان ووزير خارجيته الكسندر هيغ مرونة ودقة وتماسكاً في ادارة السياسة الخارجية الأميركية، ولكن المؤشرات القادمة فعلاً من واشنطن قد عدلت فعلاً من هذا التفاؤل دون أن تدمره تماماً. إن عدداً من الأوروبيين يتساءل عما إذا كانت التصريحات القلقة من جانب مستر ريغان ومستر هيغ نحو الاتحاد السوفياتي تخدم غرضاً بناء. وآخرون من الأوروبيين أذهلهم الافتقار الهادي للتنسيق والحساسية إزاء المشكلات السياسية الداخلية لبعض الحلفاء» وهو ما سمح لوزير الدفاع الأميركي كاسبار واينبرغر بأن يعيد مناقشة مسألة وضع أسلحة النيوترون في بلادهم».

وتتوقع نيويورك تايمز، في هذا التحليل، نشوب خلافات بين ادارة ريغان وعدد من البلدان الأوروبية، وهي تسوق في هذا الصدد «ما يذكره بعض الديبلوماسيين الأوروبيين حول مبادرات السوق الأوروبية المشتركة إزاء الشرق الأوسط، التي تعرض دوراً للفلسطينيين أكبر من ذلك الذي نتيجه لهم عملية كامب ديفيد، كمثال على مجال ينبغي فيه على ادارة ريغان أن تشجع، لا أن تقاوم، تحركاً أوروبياً منفصلاً». وتضيف الصحيفة الأميركية أن المسؤولين الأوروبيين يشكون من «انعدام تبادل كاف للتقييم العميق لأوضاع العالم بين الولايات المتحدة وحلفائها على مدى فترات طويلة». ومنهم من يقول أن الولايات

المتحدة تحسن التصرف لو أنها نظرت إلى مكانتها لا بمقياس القوة العسكرية وحدها... وتصنع خيراً لو أنها حللت فرص نجاح أي مبادرة قبل أن تشرع في تنفيذها.

انه من المقرر أن يتوجه فان دير كلاو، رئيس مجلس السوق الاوروبية المشتركة، الى واشنطن بعد جولته في الشرق الاوسط مباشرة «للاطلاع على سياسة الادارة الاميركية الجديدة تجاه الشرق الاوسط ولطمأنتها إلى أن المبادرة الاوروبية ليست ضائعة» حسب تعبير الوزير الهولندي نفسه. وهذا الحج إلى واشنطن بعد جولة الشرق الاوسط له دلالته الأكيدة على حرص أوروبا الغربية على التنسيق مع الولايات المتحدة في هذا الصدد، وعلى عدم اتخاذ خطوات محددة قبل إبلاغ واشنطن بها. وعلى أي حال فإن أنباء العواصم الاوروبية تؤكد أن جولة فان دير كلاو لن تكون الوحيدة، إذ ستتبعها سلسلة من الزيارات المماثلة، وأنه بعد استكمال هذه المشاورات ستتخذ مجموعة دول السوق العشر قرارها.

ومن ثم فان السؤال ما الذي يمكن أن تكون عليه ملامح هذا القرار؟.

التبعية المضاعفة

كانت أوروبا الغربية قد أصدرت، في البندقية، في حزيران (يونيو) الماضي، بياناً ضمنته مجموعة مبادىء لمبادرتها، في مقدمتها الحاجة إلى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، والحاجة إلى ارتباط منظمة التحرير الفلسطينية بمفاوضات السلام. وأعقب إصدار هذا البيان - الذي قوبل بموجة معارضة شديدة في اسرائيل ومن جانب سلطات القاهرة - البدء بمحاولات لجس النبض لمعرفة مواقف الأطراف الشرق أوسطية، قام بها غاستون تورن رئيس اللجنة التنفيذية للسوق الاوروبية المشتركة في آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) الماضيين. وفي الفترة ما بين جولتي تورن وكلاو، الاستطلاعيتين لا أكثر، وضع بيان البندقية في الثلاجة حيث كانت الادارة الاميركية السابقة مشغولة حتى أذنيها بحملة انتخابات الرئاسة، وكان عدد من حكومات أوروبا الغربية نفسها في مواجهة انشغالات مماثلة بين أزمات وزارية وانتخابات رئاسية أو نيابية... الخ.

وعلى الرغم من النقاط التي سبق أشرنا اليها على أنها نقاط محددة، تبدو، من خلالها، ملامح التحرك الأوروبي الجديدة أو «معطيات جديدة تحملها التحركات الاوروبية الأخيرة» - إلا أن أحداً لا يستطيع أن يرى اختلافاً جوهرياً بين النقطة التي يمكن أن يكون قد انتهى عندها فان دير كلاو وتلك التي انتهى عندها قبله غاستون تورن، وليس ذلك لأنها تبدأ من النقطة نفسها فحسب، أي من نقطة غلبة التبعية الأوروبية للموقف الاميركي؛ إنما أيضاً لأن أوروبا الغربية - أوروبا مجموعة الدول العشر - لا تزال محكومة بمحاولة التوفيق بين ثلاثة أمور لا يمكن التوفيق بينها بدرجات متساوية وهي:

١ - إبداء الحد الاقصى من حسن النية في مواجهة العرب، أو التظاهر به على الاقل (ضماناً لاستمرار الحصول على نفطهم وإبقاء أسواقهم مفتوحة أمام الصناعات والسلع الأوروبية).

٢ - التنسيق السياسي مع الولايات المتحدة (ضماناً للحصول على رضاها الذي يكفل بدوره استمرار تمتعها بالغطاء الدفاعي بشقيه الاستراتيجي والاقتصادي على السواء).

٣ - إرضاء اسرائيل عن طريق الامتناع - على الأقل - عن اتخاذ أي خطوات استفزازية ضدها، أو أية خطوات تعتبرها اسرائيل استفزازية لها (إرضاء للولايات المتحدة من ناحية، وإرضاء للعوامل «اليهودية» المحلية في أوروبا خاصة في الموضوعات الحساسة، كما هو الحال بالنسبة لانتخابات الرئاسة الفرنسية).

إن سياسة أوروبا الغربية لا تزال في الواقع تعاني من تبعية مزمنة مضاعفة. وكما ذكر هارولد شيشرمان في فصليه «أوروبيس» (شتاء ١٩٨٠) فان «جميع الجهود التي قامت بها أوروبا حتى الآن (وهو يرصد هذه الجهود من العام ١٩٧٠) لا ترقى إلى مصاف السياسة المستقلة في الشرق الاوسط وفي الصراع العربي - الاسرائيلي. والاوروبيون على وعي تام بحدودهم وحساسية وضعهم ودقته... إن الاوروبيين يشعرون بخطورة

الربط بين سياستهم في صراع الشرق الاوسط وبين البترول. فمثل هذا الموقف قد يؤدي إلى مطالبتهم بتصرفات تضر أوروبا ولا تساعدها. ويذكرنا شيشرمان بأنه، أثناء قمة طوكيو لاعمار دول الغرب (في حزيران (يونيو) ١٩٧٩) عارض الاوروبيون، بمن فيهم الفرنسيون، إدراج تصريح لصالح الفلسطينيين كانت اليابان قد اقترحته، وذلك على الرغم من قلق الاوروبيين جميعاً من سرعة ارتفاع أسعار البترول.

ويبدو أن النتيجة الوحيدة الممكنة في ضوء المعطيات الراهنة هي تلك التي ينتهي إليها هذا المعلق الاميركي: «ان مواجهة هذه التبعية المضاعفة تشكل عبئاً ضخماً تعاني منه أوروبا بدرجة كافية تجعلها لا تفكر في القيام بدور يفتقر إلى التنظيم وإلى الرغبة في القيام به».

س. ك.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

حزب الاستقلال العربي في فلسطين
١٩٣٢ - ١٩٣٣

تأليف
سميح شبيب

المجلّد الثاني والعشرون من «اليوميّات الفلسطينية»
الذي يسجّل الأحداث المتصلة بالقضية الفلسطينية
والصراع العربي - الصهيوني،
بين ١٩٧٥/٦/١ و١٩٧٥/١٢/٣٠.

كُتب متوفّرة في مركز الأبحاث

الفكر السياسي الفلسطيني
١٩٦٤-١٩٧٤

تأليف

فيصل حوراني

٢٤٧ صفحة ١٣ ل.ل.

القضية الفلسطينية في
ايديولوجية البرجوازية اللبنانية:
مدخل إلى نقض الفكر الطائفي

تأليف

مهدي عامل

٢٥١ صفحة ١٣ ل.ل.

م.ت.ف. والحوار العربي-الأوروبي

تأليف

أحمد صدقي الدجاني

٢٢٠ صفحة ١٠ ل.ل.

ترسل طلباتكم من هذه الكتب إلى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب ١٦٩١، بيروت - لبنان
وتُرسل القيمة الى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي - فرع رأس بيروت، برقم ١٢٣٧

صدر حديثاً عن:

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

- مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي ـ الإسرائيلي في الثمانينات
  تأليف أحمد صدقي الدجاني — سعر النسخة ٥ ل.ل
- ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل في الثمانينات
  تأليف رياض الأشقر — سعر النسخة ٥ ل.ل
- إسرائيل و «مشروع كارتر»
  تأليف الياس شوفاني — سعر النسخة ٥ ل.ل
- إسرائيل في الاستراتيجية الأميركية في الثمانينات
  تأليف كميل منصور — سعر النسخة ٥ ل.ل
- مخططات إسرائيل الاقتصادية في ضوء معاهدة الصلح المنفرد
  إعداد سمير جبور — سعر النسخة ١٤ ل.ل

تطلب المنشورات من:
- كافة المكتبات الرئيسية
- قسم التوزيع في مؤسسة الدراسات الفلسطينية

ص.ب: ٧١٦٤-١١ بيروت، لبنان ـ هاتف: ٣١٩٦٢٧

Palestine Affairs

No. 112, March 1981

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).

Editor: **Mahmoud Darwish**

Annual Subscription

Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).

Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere: L.L. 65 ($26).

الثمن: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العربية
٧٥٠ درهماً في ليبيا
٧٥٠ درهماً في المغرب